

ح مد أحد الصالح ، ١٤١٦هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

الصالح، محمد أحمد

فقه الأسرة عند الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في الزواج وآثاره

٤٧٦ ص ٤ ٧١ × ٢٤ سم

ردمك ٢-١٧٣ ـ ٢٠ ـ ٩٩٦٠ (مجموعة) ردمك ٦ - ٢١١ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (جزء ٢)

٢ _ الأسرة في الإسلام ١ _ الأحوال الشخصية للمسلمين

٣ ـ الفقه الإسلامي ـ مذاهب

أ_العنوان 17/. VA9

ديوې ۲۵٤

رقم الإيداع: ١٦/٠٧٨٩ ردمك ٢٠-١٧٣ - ٢٠ - ٩٩٦٠ (مجموعة)

الطبعة الأولى 71314-17PP1a

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو استعمال أي جُره من هذا الكتاب في أي شكل من الأشكال أو بأية وسيلة من الوسائل - سواء التصويرية أم الإلكترونية أم المكانيكية ، بما في ذلك النسمة الفوتموغرافية والتسجيل على أشرطة أو سواها وحفظ الملومات واسترجاعها _ دون إذن خطى من المؤلف. المحتويات ٥٤٤

المحتويات

بفحة	وضوع الد	الم	
१०९	الباب الثاني: في الآثار المترتبة على عقد الزواج		
173	الفصل الأول: في الصداق	•	
477	تمهيد: بيان معنى الصداق وتعريفه عندالفقهاء	#	
670	أ – الحنفية		
670	ب – المالكية		
270	ج - الشافعية		
173	د – الحنابلة		
577	تعقيب	4	
ě	حكم الصداق في الشريعة ودليله من الكتاب العزيز والسنة المطهرا	46	
473	والإجماع		
143	ما يصبح أن يكون مهراً	4	
٤٧٤	ما قاله الإمام ابن تيمية في بيان ما يصح أن يكون صداقاً	排	
٤٨٠	ما يصح أن يكون مهراً في نظر الفقهاء	俳	
£AY	ما استدل به الحنابلة والشافعية	泰	
3 1 3	موازنة بين ما يراه الشيخ وما يراه الفقهاء في بيان ما يصح أن يكون صداقاً	*	
7.13	خلاصة القول في جعل الصداق طلاق الضرة	北	
443	حاصل القول فيما يصح أن يكون صداقاً	徘	
898	تعقيب على بعض ما أثر عن الشيخ	泰	
193	مقدار الصداق	盐	

المحتويات	887
•	

告	المغالاة في الصداق	293	
糠	الرد على القائلين بجواز المغالاة في الصداق	89/	
华	رأي الشيخ ابن تيمية	0 . 1	
*	مقدار الصداق عند الفقهاء	0./	
华	موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في مقدار الصداق	011	
*	أحكام الصداق عند الإمام ابن تيمية	010	
*	تعقيب	011	
#	الحكم في تسمية مجهول الصفة والنوع صداقاً	٥١٥	
*	آراء الفقهاء في تسمية مجهول الصفة والنوع صداقاً	04	
泰	موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في جعل المجهول صداقا	071	
3/4	مهر السر والعلانية	077	
*	آراء الفقهاء في مهر السر والعلانية	071	
梅	موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه الفقهاء	077	
泰	الرأي المختار في مهر السر والعلانية	071	
偨	الصداق المعجل وحكم التأجيل	041	
株	آراء الفقهاء في تأجيل الصداق وتعجيله	۱۳۵	
雅	موازنة بين ما يراه الإمام ابن تيمية وما يراه الفقهاء في تأجيل الصداق		
	وتعجيله.	٤٣٥	
泰	تعقيب	٥٣٥	
杂	وحوب مهر المثل وجوب مهر المثل	٥٣٨	
*	وبوب مهر المثل	٥٣٨	
*	، مترد يسهر المس ما قاله الإمام ابن تيمية في وجوب مهر المثل	0 8 •	
*	مقدار مهر المثل عند الإمام ابن تيمية	0 5 7	
泰	أراء الفقهاء في وجوب مهر المثل	0 8 7	
25°	اراء القعهاء في وجوب مهر المثل عند الفقهاء المعايير المعتبرة في مهر المثل عند الفقهاء	٥٤٥	
	المعايير المعبرة في مهر المس ثبه ت الحق للمرأة في المهر	0 8 9	
28.5	بہوت ایجی بیمراہ کی انتہور		

المحتويات ٤٤٧

0 2 9	آراء الفقهاء فيما يثبت به المهر كله	Ф
004	أوجه الاتفاق وأوجه الخلاف بين الخلوة والدخول	*
000	ما يسقط به المهر كله	*
000	ما قاله العلامة ابن تيمية في ذلك	ф
007	ما يتنصف به الصداق	*
001	آراء الفقهاء فيما يسقط المهر أو ينصفه	#
009	موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في هذا	40
.70		40
750	متعة المطلقة	*
770	تمهيد بيان معنى المتعة في اللغة والاصطلاح	Ф
070	and the high the same and	#
110	- مقدار المتعة	#
۷۲٥	التقدير المتعة	þ
970	و متعة الطلاق عند الإمام ابن تيمية	e .
٥٧٠		þ
٥٧٧	 موازنة بين رأي الإمام ابن تيمية وآراء الفقهاء في متعة الطلاق 	þ
۹۷۹	* تعقیب	16
٥٨٣	و النصل الثلاي: علون الزوجين	•
٥٨٣	# أُولًا حقوق الزوجة	F
۸۸	 هـ ما قاله الإمام أبن تيمية فيما يجب للمرأة من حقوق 	
944		
	 ما قاله الإمام ابن تيمية فيما للزوج على امرأته من حقوق 	
1 + 9	 ما قاله الإمام ابن تيمية في حق الزوج في الاستمتاع بالزوجة وانتقاله بها 	
79° 79° 1•8°	 ها قاله الإمام ابن تيمية في القسم بين الزوجات ثانياً: حقوق الزوج ما قاله الإمام ابن تيمية فيما للزوج على امرأته من حقوق 	÷
1 + 9	والتقاله بها المراب م و والتقاله بها المروداء بالنوحة والتقاله بها	

المحتويات		\$ \$ /

华	النشوز وكيف تعالج الناشز عند الإمام ابن تيمية	.17
你	ثالثاً: الحقوق المشتركة بين الزوجين	717
*	ما يحرم من الاستمتاع	117
*	ما قاله الإمام ابن تيمية فيما يحرم من الاستمتاع	AIF
*	حكم وطء الحائض والنفساء وحكم الاستمتاع بها من غير جماع	.75
#	حكم الجماع بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال	. 75
*	آراء العلماء في الاستمتاع المحرم	177
+	تعقيب	777
+	 أدلة المسألة على فرض وجود خلاف فيها	٥٢٦
*	آراء الفقهاء فيما لكل من الزوجين على الآخر من حقوق	779
*	خلاف الفقهاء في الوطء الواجب	747
*	العزل وتنظيم النسل	٦٣٣
-	تمهيد	٦٣٣
-	ما قاله الإمام ابن تيمية في حكم العزل	٥٣٢
*	حكم العزل في نظر الفقهاء	777
46	موازنة بين رأي الشيخ وما ذهب إليه الفقهاء في حقوق الزوجين	۹۳۲
	5 T T T T T T T T T T T T T T T T T T T	
•	الفصل الشائث، في نفقة الزوجة والأقارب	724
华	نفقة الزوجة	738
告	دليل نفقة الزوجة من الكتاب العزيز والسنة المطهر والإجماع والمعقول	338
掛	شروط وجوب نفقة الزوجة	787
幸	ما قاله الإمام ابن تيمية في وجوب الإنفاق على الزوجة	٦٤٧
华	تعقيب	٦٤٧
*	 ما استدل به ابن حزم	A3F
*	أنواع النفقة	789

889	المحتويات

*	مقدار النفقة	२०१
*	ما قاله الإمام ابن تيمية في مقدار النفقة	709
*	الحكم بين الزوجين عند النزاع في النفقة	٥٢٢
*	تعقيب	AFF
*	آراء الفقهاء في تقدير النفقة	779
*	دليل القاضي أبي يعلى	٠٧٢
俳	أدلة الشافعية ومناقشة هذه الأدلة	٠٧٢
*	أدلة الجمهور	177
ф	موازنة بين آراء شيخ الإسلام وآراء الفقهاء في الإنفاق على الزوجة	777
ф	حرمان الزوجة من النفقة	۷۷۲
	١ ـ النشوز	۸۷۶
	٢ _ حبس الزوج	۸۷۶
	٣- إذا أبت السفر معه	779
*	ما قاله الشيخ فيما تسقط به نفقة الزوجة	779
*	آراء الفقهاء فيما تسقط به نفقة الزوجة	۹۸۶
*	موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء فيما تسقط به نفقة الزوجة	٦٨٣
*	امتناع الزوج عن الإنفاق	385
*	إذا أُعسر الزوج بشيء من النفقة	۹۸۶
*	تعذر الإنفاق عند غياب الزوج	7.8.5
*	ما قاله الشيخ عند الإعسار بالسكن	۷۸۶
牵	ثبوت الحق في الفسخ	۹۸۲
*	فسخ النكاح بالإعسار عند الفقهاء	٩٨٢
*	أدلة القائلين ببقاء النكاح مع الإعسار	191
*	موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في فسخ النكاح بالإعسار	٦٩٣
*	تعقيب	395

* نفقة المعتدة من الطلاق الرجعي

190

- ما قاله الإمام ابن تيمية في ثبوت النفقة للرجعية
 - نفقة المعتدة من الطلاق البائن
 - ما قاله الإمام ابن تيمية في نفقة المعتدة البائن
 - * آراء الفقهاء في نفقة المعتدة البائن
- ما يستدل به على حرمان البائن غير الحامل من النفقة
 - ثبوت الحق للبائن في النفقة مطلقاً.
- موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه الفقهاء في نالبائن
 - الرأي المختار في نفقة المطلقة البائن
 - نفقة الأقارب
- * دليل وجوب الإنفاق على الولد من الكتاب العزيز والسنة المه والإجماع
 - شروط وجوب الإنفاق على الأولاد
 - * نفقة المحضون
 - ما قاله الإمام ابن تيمية في الإنفاق على المحضون
 - خلاصة ما قاله العلامة ابن تيمية في نفقة المحضون
 - * نفقة المحضون حق للأم
 - * ما قاله الإمام ابن تيمية في ثبوت حق الأم في نفقة المحضون
 - ليس على الأب الفقير نفقة
 - * غيبة الولد تسقط حقه في النفقة
 - * نفقة الأصول واجبة على الفروع
 - أدلة وجوب الإنفاق على الوالدين من الكتاب العزيز والسنة المطهرة
 - شروط وجوب الإنفاق على الوالدين
 - * ما قاله الشيخ في وجوب الانفاق على الأباء
 - الإنفاق على العصبة وذوي الأرحام
 - الأقارب النفقة على الأقارب

الم	عقويات	103
幸	آراء الفقهاء في وجوب نفقة الأصول والفروع والمحواشي	V19
	موازنة بين ما يراه الشيخ وما يراه الفقهاء في نفقة الأقارب	٧٢١
牵	تعقيب	V YY
•	القصل الرابع، في الشنب	Y Y Y Y
*	تمهيد	٧٢٧
*	وسائل ثبوت النسب	٧٣ ٠
*	الفراش وأقسامه	٧٣ -
*	شروط ثبوت النسب بالفراش	٧٣٠
*	أثر النكاح الفاسد أو الباطل في ثبوت النسب	٧٣٣
*	•	۷۳٤
*	أقسام الإقرار	٧٣٤
牵	شروط صحة الإقرار بالنسب	۷۳٥
*	ثبوت النسب بالبينة	٧٣٧
*	ثبوت النسب بالقيافة	٧٤٠
*	ما قاله الإمام ابن تيمية فيما يثبت به النسب	٧٤٠
*	ثيوت نسب ولد الأمة من سيدها	V & \
*	ثبوت نسب الولد عند اعتقاد صحة النكاح	/ £ \
*	إذا ادعت المرأة الولادة من الزوج أو المطلق	737
*	ثبوت نسب الولد من البائن	Y
*	ما قاله الإمام ابن تيمية عن نسب الولد إذا ادعته المرأة	V £ 0
*	ثبوت النسب بوطء الشبهة	73V
*		737
*	ما قاله الإمام ابن تيمية في ثبوت النسب بالشبهة	757
	3. 2	

* آراء الفقهاء فيما يلحق من النسب

٨٤٧

المحتويات		204

*	مدة الحمل في نظر الفقهاء	٧٥٠
掛	تعقيب	۷٥١
蜂	موازنة بين ما يراه الشيخ من طرق إثبات النسب وما يراه الفقهاء	۷٥٣
4	أوجه الاتفاق والاختلاف	۷٥٣
*	تعقيب	۲٥٦
	ما استدل به القاتلين بعدم ثبوت نسب الولد من الزنا	٧٥٩
	الحواب عن الآثار الواردة في هذا	177
•	القصل الخامس: المعشانة	۷٦٥
ф	تمهيد	۷٦٥
•	بيان معنى الحضانة وتعريفها	777
4	نطاق تطبيق أحكام الحضانة	۷۲۷
	أقسام الولاية من حيث المولى عليه	٧٢٧
40	أقسام الولاية من حيث الولى	٧٧٠
da .	الحضانة حتى أم واجب	٧٧١
	آراء الفقهاء في حق الحضانة	٧٧٢
#	خلاصة القول في بيان مستحق الحضانة	۷۷٥
	ما قاله ابن القيم	777
*	شروط الحضانة	۲۷۷
*	رأي الإمام ابن القيم في اشتراط العدالة	٧٧٨
	الأحاديث والآثار الواردة لبيان أحكام الحضانة	٧٨١
*	بيان هذه الأحكام	۷۸۳
*	من له حق الحضانة عند شيخ الإسلام	٧٨٤
*	تحقيق علة تقديم الأم في الحضانة عند الإمام ابن تيمية	٧٨٤
4	علة تقديم النساء في الحضانة	YAY

204		المحتويات
-----	--	-----------

VAA	ما قاله الإمام ابن تيمية فيمن له الحق في الحضانة	*
YAA	وجوه ترجيح جهة الأب على جهة الأم	•
VA4	رد الشيخ للرأي القائل بتقديم جهة الأم	
	الأمثلة التي أوردها الشيخ على حصول التناقض والاضطراب في أقوال من	泰
V4 +	قدم نساء الأم على نساء الأب	
V91	قاعدة في تحديد صحة القياس	*
V41	رأي الشيِّخ في علة تقديم الأم	46
V91	آراء الفقهاء في بيان من له حق الحضانة	40
۷۹۳	آراء الفقهاء في ترتيب من له الحق في الحضانة	*
	موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه الفقهاء في ترتيب	*
V9 A	مستحقي الحضانة	
A++	الرأي المختار	-
٨٠٢	زواج الأم يسقط حقها في الحضانة عند الإمام ابن تيمية	*
۸۰٤	آراء العلماء في سقوط الحضانة بالزواج	*
7 * A	أدلة الفائلين بسقوط الحضانة بالتزويج	ф
A+V	أدلة القائلين بعدم سقوط الحضانة بالتزويج	*
۸•۷	مناقشة الأدلة	4
٨٠٩	تعقيب	*
A11	السفر بالمحضون	*
Alt	صفوة القول في هذا	*
X1X	حكم السفر بالمحضون عند ابن تيمية	*
۸۱۳	آراء الفقهاء في السفر بالمحضون	*
7/8	ما يستخلص مما أثر عن الشيخ وما أثر عن الفقهاء في السفر بالمحضون	泰
٨١٨	to the first built and the second of the second	泰
AIA		*
PIA	وقت حضانة الطفل وضمه ومن له حتى الضم	

\$ 6 \$

*	قاعدة في حضانة الولد	۸۲۲
*	تخيير الصبي المميز	۸۲۸
*	تخيير الصبي في الشرع كما يراه الشيخ	۸۳۰
蟒	ما قاله الإمام ابن تيمية في تخيير الصبي المميز	۸۳۰
*	آراء الفقهاء في الصبي المميز	۸۳۲
48E	موازنة بين ما دهب إليه الشيخ وما ذهب إليه الفقهاء في تخيير الغلام	۸۳٤
够		۸۳٥
ф	موضع البنت بعد التمييز	۸۳۷
告		۸۳۹
华	استمرار حضانة البنت للأم	۸۳۹
#		۸٤۰
*		۸٤۰
4		٥٤٨
*	موازنة بين ما ذهب إليه الشيخ وما ذهب إليه الفقهاء في حضانة البنت بعد	
		73A
*	الرأي المختار	٨٤٨
*	انتهاء الحضانة	۱٥٨
#	ما قاله الإمام ابن تيمية عن انتهاء الحضانة	۸٥٣
杂		٨ο٤
46		٥٥٨
**		101
泰		171
*	فقه الإمام ابن تيمية	471
#	·	٥٢٨
*		۸٦٨
	·	479

المحتريات ٥٥٥

PFA	٢ - الحكم فيما يبذله الخاطب من الهدايا والنفقة
ATA	٣ – المراد بلفظ النكاح
۸٦٩	٤ – عدم اشتراط اللغة العربية في عقد الزواج
PFA	٥ – صحة العقد بكل ما يدل عليه .
PFA	٦ – الولي شرط لصحة النكاح
PFA	٧ - فسق الولي لا يسلبه الولاية
PFA	٨ - علة الإجبار هي الصغر
ATR	٩ - اذن اليتيمة شرط في صمحة زوجها
PFA	١٠ - اعتبار الكفاءة في الدين
۸V٠	١١ - الإعلان هو الشرط في صحة النكاح
۸٧٠	١٢ - مهر المثل شرط لصحة نكاح الشفار
۸٧٠	١٣ - نية الطلاق لا تؤثر في صحة العقد
۸٧٠	١٤ – ملك اليمين يبيح الوثنية
۸Y٠	۱۵ – نكاح البنت من الزني حرام
۸٧٠	١٦ - تحريم نكاح الحبلي
AY+	١٧ - الرضاع لا ينشر حرمة المصاهرة
۸Y٠	١٨ - الوطء المحرم لا ينشر حرمة المصاهرة
AY٠	١٩ – زوجة المقتول حرام على القاتل
۸V÷	٧٠ – من أفسد إمرأة على زوجها حرمت عليه
AY\	٢١ – صحة النكاح في العدة من نكاح فاسد
AV \	٣٢ - من نكح إمراَّة في عدتها حرمت عليه
AVI	٢٣ - من وطئ إمرأة بشبهه فله نكاحها في العدة
AVY	٢٤ - آراء نفيسة للإمام في الصداق
AVY	٢٥ - تجب المتعة لكل مطلقة
AVY	٢٦ حتى الزوج مقدم على حقوق الأبوين
AVY	٢٧ – يتعين إمساك المرأة بالمعروف

المحتويات

A Y 1	٣٨ – حق المراة في الاستمتاع مثل حقها في النفقة		
۸۷۳	٢٩ - رأي الإمام في العزل، والتداوي لمنع الحمل		
۸۷۳	• ٣ – النفقة تقدر بالمعروف		
۸۷۳	٣١ – حالات سقوط الحق في النفقة		
۸۷۳	۳۲ – ما يثبت به فسنخ النكاح		
۸۷۳	٣٣ – حق المطلقة الرجعية في النفقة		
۸۷۳	٣٤ – الأنفاق على ذوي الأرحام		
۸۷۳	٣٥ - ما تكون به المرأة فراشاً		
۸٧٤	٣٦ -إذا جاءت المطلقة بولد بعد انتهاء العدة		
۸٧٤	٣٧ – ثبوت نسب الولد		
λ٧٤	٣٨ - دور القيافة في إثبات النسب		
۸γ٤	٣٩ - تبعض الأحكام حقيقة شرعية		
۸٧٤	· ٤ - القاعدة في من له الحق في الحضانة		
٨٧٤	١ ٤ – العلة في تقديم الأم		
٨٧٤	٤٢ – ما يسقط به حق الأم في الحضانة		
۸۷٤	٤٣ – عن حضانة الذكر والأنثى بعد سن التمييز		
۸۷٥	قاعدة في الشروط المقترنة بالعقود	*	
۸۷۷	مكانة الإمام ابن تيمية الفقهية	*	
۸۸۰	مميزات كتب العلامة ابن تيمية . وتمثلت هذه الميزات في ثمانية أمور.	+	
٨٨٢		#	
	نظريته في الاقتصاد	*	
	حق ولي الأمر فيما يصلح به حال المجتمع	+	
	رأيه في نظرية العرض والطلب	*	
	نظرته لأهمية العمل وتسعير الأعمال مع تقرير جملة من المعايير الدقيقة	杂	
	المنضبطة التي تُصلح أحوال المجتمع وتحقق مصالح الأمة .		

الإمام ابن تيمية ومكانته بين المجتهدين

344

2 o V	المحتويات

۸۸۵	أمثلة من أصول الإمام ابن تيمية
A41	قائمة المصادر والمراجع
915	نبذة عن حياة معد الرسالة



وفيه خمسة فصول:

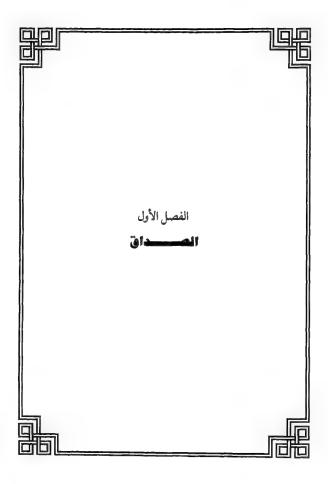
الفصل الأول: الصداق

الفصل الثاني: حقوق الزوجية

الفصل الثالث : نفقة الزوجة والأقارب

الفصل الرابع: النسب.

الفصل الخامس: الحضانة



المُصل الأول :

LOG FEBRU THE LUTTER TO BOTT ON THE LOCATED PROCESSING TO THE STREET CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE CONTRACT CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE CONTRACT LANGUAGE

المصداق

تمهید: بیان ممنی الصداق وتعریفه عند النقهاء:

معنى الصداق :

لقد كانت المرأة في الجاهلية تعاني ظلماً فادحاً، وإجحافاً شديداً بها، وكانت النظرة لها نظرة ازدراء واحتقار، فجاء الإسلام بتخليصها من الآصار والأغلال، وحمايتها من الاستغلال، ورفع شأنها، ومن حُسن رعاية الإسلام للمرأة واحترامه لها أن أعطاها حقها في التملك، إذ كانت في الجاهلية مهضومة الحق، مهيضة الجناح، حتى إن وليها كان يتصرف في خالص مالها، ولا يمكنها من التصرف فيه، إذ هي في نظره ليست أهلاً للتملك، ولا تحسن التصرف، فكان أن رفع الإسلام عنها هذا الإصر، وكان من بعض مظاهره فرض الصداق لها، وجعله حقاً على الرجل، وليس لأبيها ولا لأقرب الناس إليها أن يأخذ شيئاً منه إلا بطبب نفس منها.

قال الله تعالى:

﴿ وَمَا تُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُفَنتِينَ نِهِلَهُ فَإِن طِبْنَ لَكُمْ عَن شَيْءٍ مِنَّهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِهَا مَّرِيقًا ﴾ (١).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٤.

فالصداق إذن حق واجب للمرأة ورمز للتقدير، إذ في بذل المال لها إشعار بتكريمها والعزم على إسعادها. وهذا الصداق المفروض للمرأة يطيب نفسها، ويرضيها بقوامة الرجل عليها، مع ما يضاف إلى ذلك من توثيق الصلات، وإيجاد أسباب المودة والرحمة.

ولقد جاءت الشريعة الإسلامية، بجعل الصداق حقاً واجباً على الزوج للمرأة؛ لأن النظام الطبيعي في الرجود، هيأ الرجل للضرب في الأرض، لكسب المال، كما هيأ المرأة للقيام على شئون المنزل، فكانت التكاليف المالية كلها عليه، وكان من المناسب أن يقوم بأعباء الحياة من المهر وما يتصل به، فهو يقدم هذا المال ليكون أمارة المودة، وهو من قبيل البر وإظهار الإخلاص.

وإن المرأة بانتقالها إلى بيت الزوجية تستقبل حياة جديدة، وربما احتاجت في زيادة المظهر اللاثق بها في مطلع حياتها الزوجية إلى حلي وعطر وزينة وغيرها، فكان من اللازم أن يقدم لها الزوج شيئاً تستعين به على ذلك ؟ لذا أوجب الله لها الصداق(١).

وينبغي أن يعلم أن عقد الزواج لا يتوقف وجوده ولا صحته شرعاً على ذكر المهر فيه بالاتفاق؛ لأنه ليس ركناً من أركانه، ولا شرطاً لصحته، بل يثبت المهر ديناً في ذمة الزوج بمجرد العقد الصحيح، فهو حكم من أحكامه وأثر من أثاره(٢).

⁽١) "الأحوال الشخصية"، للشيخ محمد أبو زهرة: ص١٩٦٠.

⁽٢) ﴿أَحْكَامُ الْأُسْرَةُ فِي الْإِسْلَامِ ﴾ للدكتور محمد مصطفى شلبي: ص ٣٤١.

وقد أكد الشارع وجوبه في الزواج إشارة لشرف المحل، وإظهاراً لما له من خطر وعلو منزلة، فلا يملك الزوج ولا الزوجة، ولا أولياؤها إخلاء الزواج من المهر، حتى لو لم يذكر في العقد مهر، وتم الاتفاق على أنه زواج بغير مهر كان المهر لازماً أيضاً، ويكون الواجب مهر المثل(١١).

۱ تعریف الصداق:

_ عرفه الحنفية:

فقالوا: (إنه اسم للمال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة منافع البضع، إما بالتسمية أو بالعقد)⁽⁷⁾.

وعرفه ابن عابدين: (بأنه اسم لما تستحقه المرأة بعقد النكاح أو الوطء)(٢٢).

_ وعند المالكية:

قالوا: (الصداق، هو ما يعطى للزوجة في مقابلة الاستمتاع بها، ويسمى مهراً)(1).

_ وعرفة الشافعية:

بأنه: (ما وجب بعقد نكاح أو وطء، أو تفويت بضع قهراً، كرضاع ورجوع شهود)(٥).

⁽١) قالشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، اللكتور عبد الرحمن تاج: ص١٢٣٠.

⁽٢) قشرح العناية على الهداية ٤ : (٢/ ٤٣٤).

⁽٣) ﴿ ود المحتار على الدر المختارة : (٢/ ٤٥٢).

⁽٤) قالشرح الكبيرة: (٢/ ٢٩٣).

⁽٥) انهاية المحتاجة: (٦/ ٣٢٨)، المغنى المحتاجة: (٣/ ٢٢٠).

.. وعرفه الحنابلة بما يأتي:

جاء في مطالب أولي النهى ما نصه: (هو العوض المسمى في عقد نكاح والمسمى بعده لمن لم يسم لها فيه، أو العوض المسمى في وطء شبهة وزنى بأمة أو مكرهة)(١).

وجاء في كشاف القناع ما نصه (وهو أي الصداق العوض في النكاح سواء سمي في العقد أو فرض بعده بتراضيهما أو الحاكم (ونحوه) أي نحو النكاح كوطء الشبهة والزني بأمة أو مكرهة)(٢٠).

* تعقيب على هذه التعريفات للصداق:

إن تسمية الصداق عوضاً غير مسلم، فليس عقد الزواج من باب المعاوضات وبيع السلم، وإنما هو حق واجب للمرأة على الزوج، وأثر من آثار العقد، وحكم من أحكامه. والموطوءة بشبهة يجب لها مهر المثل، ويستثني بعضهم وطء المحارم بشبهة، وأما الزني فعند شيخ الإسلام ابن تيمية لا يجب به مهر. ويرد أيضاً على عقد النكاح الفاسد. إذا لم يفرق بينهما إلا بعد الدخول فإنه يجب الأقل من المسمى أو مهر المثل، ولو فرق بينهما قبل الدخول فلا يجب به شيء.

يرد أيضاً أن الفرقة إذا جاءت من قِبل المرأة قبل الدخول، فلا تستحق على الزوج شيئاً، ولذا فالتعريف للصداق ينبغي أن يكون كما يأتي: الصداق هو ما أوجبه الشارع من المال، أو المنفعة التي تُقوَّم بالمال حقاً للمرأة على الرجل في عقد زواج صحيح، أو دخول بشبهة أو وطء في نكاح فاسد "".

^{(1) (0/17/). (1) (0/17/).}

 ⁽٣) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية»، للذكتور عبد الرحمن تاج: ص١٢٣٠.

هكم الصداق في الثريعة

الصداق حق واجب مقرر للمرأة بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة والإجماع.

أولاً: الكتاب:

قال الله تعالى:

﴿ وَءَاتُواْ ٱلنِّسَآءَ صَدُقَنتِينَ نِمُلَةً فَإِن طِبْنَ لَكُرْعَن ثَنَى ومِّنهُ نَفْساً فَكُلُوهُ هَنِيَعًا مِرِيّعًا ﴾(١).

وقال تعالى:

﴿ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ النِّسَ الْمِ الْمَامَلَكُتْ أَيْمُنُكُمْ كَتَبَ اللَّهِ عَلَيْكُو وَأَحَلَ لَكُمُ مَّا وَرَاءَ ذَلَكُو أَن تَبْتَغُواْ إِلَّمُولِكُمْ تَحْصِينَ غَيْرُ مُسْفِحِينَ فَكَ السَّمْتَعُمُ بِهِ مِنْهُنَ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَ فَرِيضَةً وَلا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيَا تَرْضَيْتُم بِهِ مِنْ بَصَدِ الفريضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١٠).

وقال تعالى:

﴿ وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُرْ طَوْلًا أَن يَنكِحَ الْمُحْصَنَٰتِ الْمُؤْمِنَٰتِ فَمِن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَنُكُمُّ مِن فَتَيَنتُكُمُ الْمُؤْمِنَٰتِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَنِكُم بَعْشُكُمْ مِنْ بَعْضِ فَانكُحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَمَاتُوهُمَّ أَجُورُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ، ﴾ (٣).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٤.

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

⁽٣) سورة النساء، الآية: ٢٥.

السنة: السنة:

روى أنس _ رضي الله عنه _ أن رسول الله ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف (١) ودء زعفوان فقال النبي ﷺ: "مهيّم؟» فقال: يارسول الله تزوجت البارحة، فقال: «ما أصدقتها؟» قال: وزن نواة من ذهب. فقال: "بارك الله لك أولم ولو بشاقه(٢).

وعنه أن رسول الله ﷺ أعتق صفية (٢٦)، وجعل عتقها صداقها، متفق عليه (٤١)، وقد زوج النبي ﷺ علياً بفاطمة(٥٠) ـ رضي الله عنهما ـ، ومنعه من

⁽١) هو عبد الرحمن بن عوف بن عبد عوف بن الحارث الزهري. أحد العشرة المبشرين بالجنة. أسلم قديماً على يد الصديق، وهاجر الهجرتين، وشهد المشاهد، وثبت في أحد وجرح فيها عشرين جرحاً، وصلى خلفه رسول الله ﷺ يوم تبوك (في رواية عن المغيرة بن شعبة)، وكان عوناً لجيوش المسلمين بالمال والسلاح في كثير من الغزوات. مات رضي الله عنه سنة ٣٢ ودفن بالبقيم. «عمدة القاري»: (٤/ ٦٥)، «المعاوف»: ص١٠٢٠.

 ⁽۲) "صحيح مسلم»: (۲/ ۸۹۱) بلفظ مختلف، "سنن النسائي»: (۱۱۹/۱)، «صحيح سنن أبي داوده: (۲/ ۹۹۳).

⁽٣) هي صفية بنت حيي بن أخطب بن سعنة بن ثعلبة بن عبيد بن كعب بن أبي حييب من بني النضير، وهو من سبط لاوى بن يعقوب ثم من ذرية هارون بن صوران أخي موسى عليهما السلام كانت تحت سلام بن مشكم، ثم خلفه عليها كنانة بن أبي الحقيق فقتل كنانة يوم خبير فصارت مع السبي فاختارها الرسول ﷺ وصارت من أمهات المؤمنين، وتوفيت سنة ٥٠ أو سنة ٥٦هـ. «الإصابة»: (٧٣٨٧/، وما بعدها)، «الاستيعاب»: (١٨١/٤)، وما بعدها).

⁽٤) أخرجه مسلم: (٣/ ٥٨٩، وما بعدها)، أبو داود: (٣/ ٣٨٧)، النسائي: (٦/ ١١٤).

⁽٥) هي فاطمة بنت رسول ش 養 كانت تكنى أم أيبها وهي أصغر بنات رسول ش 義 ولدت سنة ٢٥ من مولد أيبها ، وأخذت الملم عنه ، وأخد عنها عدد من الصحابة ، وتزوجت بعلي ، وأنجبت الحسن والحسين ، وهي سيدة نساء العالمين في الجنة . توفيت في رهضان سنة ١ ١ هـ. والإصابة : (٨/٣٥ ، وما يعدها) ، والإستيمات : (١٨٩٣/٤ ، وما يعدها) .

البناء بها حتى يعطيها شيئاً، فلم يجد _ رضي الله عنه _ ما يعطيها سوى درعه فدفعه إليها(١).

وعن سهل بن سعد الساعدي ((() رضي الله عنه مأن النبي ﷺ جاءته امرأة. فقالت يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك، فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال يا رسول الله الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: قولما عندك من شيء تصدقها إياه فقال: ما عندي إلا إزاري هذا، فقال النبي ﷺ: إن أعطيتها إزارك جلست ولا إزار لك، فالتمس شيئاً، فقال: ما أجد شيئاً، فقال: التمس ولو خاتماً من حديد. ((()) الحديث.

_ وجه الاستدلال:

إن النبي ﷺ لم يتم عقد الزواج بينهما إلا بإحضار شيء يصدقها إياه، ولم يكتف بحصول الرغبة في الزواج لديهما، وإنما أكد على إحضار شيء تنتفع به المرأة، ويكون رمزاً لإتمام الزواج، ويدل على تكريم عقد النكاح.

⁽١) الصحيح سنن أبي داود؟: (٢/ ٤٠٠)، السنن الصغير، للبيهقي: (٣/ ٢١، رقم؟ ٢٥٣).

⁽٣) هو سهل بن سعد بن مالك بن خالد بن ثعلبة بن عمرو بن الخزرج بن ساعدة الأنصاري الساعدي، من مشاهير الصحابة. يقال: كان اسمه حزناً فسماه النبي ﷺ سهلاً. ولد قبل الهجرة بخمس سنوات وأخذ عنه الحديث جملة من الصحابة، وهو آخر من توفي من الصحابة في المدينة، حيث توفي عام ٩١هـ. «الإصابة»: (٣٠/١٠)، «الاستيماب»: (٢/ ٢٦٤، وما بعدها).

 ⁽٣) اصحيح البخارية: (٨/ ١٤٩)، وقم ٤٤٧٤)، اصحيح مسلمة: (٩/ ٥٨٢)، استن أبي
 داودة: (٢/ ٩٧٧).

ثالثاً: الإجماع:

أجمع العلماء على أن الصداق حق للمرأة يثبت لها بعقد النكاح، فالمهر حق من حقوق الزوجية، وهو حكم من أحكام عقد الزواج، وأثر مترتب على العقد، وشرع على أنه حق ثابت وعطاء مقرر، وليس عوضاً كما فهم البعض. ولذلك قال كمال الدين بن الهمام: (إنه شرع إبانة لشرف المحل فلا يحتاج إلى ذكره لصحة النكاح)(١).

ولقد سماه القرآن الكريم صدقة ونحلة. فقال الله تعالى: ﴿وَالْمَالَلَمْ اللَّهِ عَالَى : ﴿وَالْمَالَمُ اللَّهِ المُونَ صَدُّقَا مِنَ مُحَلَّةٌ ﴾(١٠). أي عطاء، وهذا التعبير يدل على أن المهر شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته، ولكنها هدية الازمة لزوماً، متراخياً، من غير وكس ولا شطط، ومن غير عنت ولا إجهاد.

فالمهر على ذلك وسيلة لتقريب الفلوب، ولـذا منع النبي ﷺ على ابن أبي طالب من الدخول بزوجته فاطمة حتى يعطيها شيئاً من المهر⁷⁾.

وإذا فالصداق أثر من آثار العقد في الزواج الصحيح، وهو حق للمرأة لها أن تسقطه وتبرىء زوجها منه، وإن كان ديناً لم تقبضه، ولها أن تهبه له إن قبضته لو كان عيناً ما دامت من أهل التبرع، ولكن عند تسمية المهر في إنشاء العقد لا يكون الحق لها وحدها، بل لا بد من ملاحظة حق الأولياء؛ لأن لهم حق الاعتراض إذا نقص المسمى عن مهر المثل، ولأن مشروعية المهر في عقد التكاح لشرف العقد، ولمعاونة المرأة فيجب أن يكون بقدر لا ينزل بشرف العقد، ويعاونة للمرأة على تدبير شئون حياتها.

⁽١) «الهداية» و«شرح العناية» و«فتح القدير»: (٢/ ٤٣٤).

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٤. (٣) «الأحوال الشخصية»، للشيخ محمد أبو زهرة: ص١٩٦٠.

ما يصح أن يكون محرآ

عقد النكاح من العقود التي يحصل فيها التبادل بين طرفين. فإن الزوجين يجري بينهما تبادل المنافع، لكن ما يجب على الزوج تسليمه للمرأة ليس عوضاً وإنما هو أثر من أثار العقد، وإذن فما الذي يتمين على الزوج تسليمه للمرأة؟ يلزم الزوج أن يسلم للمرأة المهر المسمى إذا كان مالاً متقرماً معلوماً علماً ليس فيه جهالة فاحشة. ولا يلزم أن يكون المسمى من النقود، بل يصح من غير النقود من المثليات أو القيميات، فيصح أن يكون المهر عقاراً أو حديقة. والجهالة اليسيرة تغتفر، ولا تغتفر الجهالة الفاحشة. وحد ما بين الفاحشة واليسيرة هو الوصف، فإذا كان الوصف غير معلوم ولكن الجنس والنوع معلومان، فإن التسمية تصح، كأن يكون المهر من بر القصيم، أو تمر الأحساء مثلاً، ولم يذكر درجته في الجودة فيعتبر الوسط، وتعد هذه الجهالة يسيرة، ولكن إن جعل المهر حيوانياً ولم يبين ما هو، فهنا الجهالة فاحشة يسيرة، ولكن إن جعل المهر حيوانياً ولم يبين ما هو، فهنا الجهالة فاحشة فلا تصح التسمية، لأنه لا يعلم أي نوع من الحيوان يدفع.

وعند وجوب الوسط حال جهالة الوصف لا يكون الوسط هو المتعين للدفع، بل يخير الزوج بين أن يدفع الوسط أو قيمته، ولو كان المسمى مثليًّا كالبر، وذلك لأن الوسط لم يثبت في اللمة حتى يجب مثله، إذ الذي يثبت في الذمة يجب أن يكون معلوماً بالجنس والنوع والوصف والقدر، وهذا لا يعلم بالوصف فلم يثبت في الذمة، ولا يمكن أن يتعين بذاته؛ لأنه غير متعين بالتعيين بل هو معروف بتعريف ناقص، وإذا كان الأمر كذلك فإنه يجب الوسط في غير المعين أو قيمته.

والوسط لا يعرف إلا بالقيمة، إذ أنه عند تحري معرفة الوسط تكون وسيلة التحري هي القيمة، فعند معرفة المهر الواجب في هذه الجهالة تكون القيمة هي المقياس فتثبت في الذمة، وجازت التسمية مع الجهالة اليسيرة؛ لأن المهور تجري فيها المكارمة والمسامحة فلا تؤدي هذه الجهالة إلى المشاحة كالبيع والإجارة، إذ الأمر فيه مبني على المساومة والمماكسة، وحيث كانت المساومة كانت المنازعة عند الجهالة، ولأنه إن فسدت التسمية كان الواجب مهر المثل.

ويصح أن تكون المنافع مهراً، وتكون تسميتها تسمية صحيحة إذا لم تكن جهالة فاحشة. فإذا كان المذكور منافع عين معينة مدة معلومة، أو منافع معينة يقدمها الزوج لزوجته، أو لذي رحم منها، ويتراضيان على أن تكون مهراً أو بعض المهر، فإن التسمية تكون صحيحة ويكون الواجب من المهر هو المسمى.

ولم يختلف الفقهاء في جعل المنفعة صداقاً إلا إذا كانت المنفعة المسماة خدمة الزوج لزوجته مدة معلومة، قال أبو حنيفة وأبو يوسف، التسمية فاسدة ويجب مهر المش، وقال محمد بن الحسن وشيخ الإسلام ابن تيمية وغيرهم، إن التسمية صحيحة، ولكن لا يلزم أداؤها، وإنما يجب عليه قيمة هذه المنفعة المسماة؛ لأن التسمية صحيحة ومستوفية للشروط، ولكن لا يمكن استيفاؤها؛ لأن عليه في هذه الحال طاعتها، والأصل أن طاعته واجبة عليها، ولهذا التعذر وجبت قيمتها مع صحتها، ولأن في أداء هذه المنفعة قلباً للأوضاع الشرعية لما فيه من الامتهان للزوج، ويؤدي إلى التناقض، إذ يصبح للأوضع المازمة بالطاعة.

ويلاحظ أن موضع الخلاف يقيناً هو فيما إذا كانت المنافع المسماة هي الخدمة البيتية، أما غيرها كزراعة أرضها، أو بناء دارها، أو رعي أغنامها، أو إدارة أعمالها، أو خياطة ثيابها، فقيل: إنه لا يجري فيه الخلاف.

ويلاحظ أن المنفعة التي تصبح تسميتها يجب أن تكون معلومة علماً ليس فيه جهالة فاحشة، ويجب أن تكون المنفعة مباحة، فإن كانت محرمة شرعاً كبعض أنواع اللهو، فإن التسمية تكون باطلة ويجب مهر المثل.

وإذا سمى في العقد مالاً معلوماً ومنفعة بأن سمى في العقد مالاً مع شرط منفعة معلومة لها، أو لذي رحم محرم منها، ففي هذه الحال يكون عليه الوفاء بالمنفعة المشروطة مع المال المسمى، سواء أكانت هذه المنفعة مما يقوم بالمال كسكنى دار ونحوها، أو لا تقوم بمال كأن تشترط أن يطلق ضرتها، وذلك بلا ربب منفعة لها مع ملاحظة شرط أن تكون المنفعة مباحة.

وإذا كانت المنفعة لغير ذي رحم محرم. فإن اشتراطها يكون لغواً، ويكون المعتبر هو المسمى فقط؛ لأن ذلك يكون شرطاً فاسداً فيصح العقد والتسمية ويلغو ذلك الشرط، بخلاف ذي الرحم المحرم، إذ أن منفعته منفعتها، فإن اشترطت له فكأنما اشترطت لها، فلا زيادة على مقتضى العقد، فيكون ذاك جزءاً من المهر.

و إذا وفي بالمنفعة المذكورة مع المسمى، وجب المسمى، وإن لم يف بها، وجب مهر المثل، بشرط ألا يقل عن المسمى.

و إذا كانت المنفعة هي طلاق الضرة، فمن المعلوم أن لها فيها مصلحة وفائدة، لكن لا تنتفع ماديًّا؛ حيث إن المنفعة المالية في المهر مطلوبة، ولذا قال بعض العلماء إنه يجب لها مهر الضرة، وقال آخرون تبطل التسمية ويجب

مهر المثل.

ويجوز جعل عتن المرأة صداقها، فإذا أعتق جاريته على أن يتزوجها ثبت ذلك. وقد جعل النبي ﷺ صداق صفية عتقها، ويجوز جعل تعليم القرآن أو تعليم صنعة صداقاً.

* ما قاله الشيخ ابن تيمية في بيان ما يصح أن يكون صداقاً:

قال: (كل ما صح عوضاً في بيع أو إجارة، صح مهراً إلا منافع الزوج المحدر المقدرة بالزمان فإنها على روايتين، وأما القاضي في التعليق فأطلق المخلاف في منافع الحر من غير تقييده بنزوج، وكذلك ابن عقيل(11. وأما أبو الخطاب والشيخ أبو محمد(11 في المقنع فلفظهما: إذا تزوجها على منافعه مدة معلومة فعلى روايتين فاعتبر صاحب المحرر القيدين، الزوجية والحرية.

ولعل مأخذ المنع أنها ليست بمال. كقول الحنفية وسلمه القاضي ولم يمنعه في غير موضع. وقال أبو محمد: هذا ممنوع بل هي مال، وتجوز المعاوضة عليها.

⁽١) هو القاضي علي بن محمد بن عقبل أبر الوقاء، الإمام الفقيه البغدادي، ولد سنة ٤٣٦هـ، وكان من أجل العلماء ، وعلماً مبرزاً في فقه المذهب الحنبلي. له عدة مولفات نفيسة منها: كتاب الفنون وكتاب الفصول. توفي يوم الجمعة ١٢ جمادى الأولى سنة ١٣ ههـ. «شلوات الذهب»: (٣٥/٤)، «الأعلام»: (١/ ٥٣، ٢٥)، «السان الميزان»: (٣٥/٤).

⁽Y) هو الإمام العلامة أبو محمد موفق اللدين عبدالله بن أحمد بن محمود بن قدامة ، وهو من أجل علماء الحنابلة ومن المجتهدين. وقد ألف كتاب «المعني» الذي يعتبر موسوعة فقهية ضخمة ، ومن مؤلفاته : الكافي والمقنع والعمدة وروضة الناظر في أصول الفقه ، وقد طلب العلم في الشام والعراق ، ونبغ في الفقه وأصوله وعلوم أخرى كثيرة ، توفي سنة ٦٢٠ هـ بعد أن عمَّر ثمانين عاماً : «طبقات الحنابلة» : (٣/ ١٣٣ ـ ١٤٩).

قال أبو العباس: والذي يظهر في تعليل رواية المنع، أنه لما فيه من كون كل من الزوجين يصير ملكاً للاتحر فكأنه يفضي إلى تنافي الأحكام، كما لو تزوجت عبدها، وعلى هذا التعليل فينبغي إذا كانت المنفعة لغيرها أن تصع. وعلى هذا تخرج قصة موسى(١١) مع شعيب، وموجب هذا التعليل أن المرأة لا تستأجر زوجها إجارة معينة مقدرة بالزمان، وأن كل واحد من الزوجين لا يستأجر الآخر، ويجوز أن يكون المنع مختصاً بمنفعة الخدمة، خاصة لما فيه من المهانة والمنافاة.

وإذا لم تصح المنافع صداقاً فقياس المذهب: أنه تجب قيمة المنفعة المشروطة إلا إذا علما أن هذه المنفعة لا تكون صداقاً، فيشبه ما لو أصدقها مالاً مغصوباً، في أن الواجب مهر المثل في أحد الوجهين. وإذا تزوجها على أن يعلمها أو يعلم غلامها صنعة صح - ذكره القاضي - والأشبه جوازه أيضاً، ولو كان المعلم أخاها أو ابنها أو أجنيتًا (١٠).

... (ولو علم السورة أو القصيدة غير الزوج، ينوي بالتعليم أنه عن الزوج من غير أن يعلم الزوجة، فهل يقع عن الزوج؟ فيتوجه أن يقال: إن قلنا لا يجبر الغريم من استيفاء الدين من غير المدين لم يلتفت إلى نيته إذا لم يظهرها، لأن هذا الاستيفاء شرط بالرضاء، والغريم المستحق لم يرض أن يستوفى دينه من المدين.

⁽١) هو نبي الله وكليمه موسى بن عمران بن قاهت بن الوس بن يعقوب بن إسحاق بن يعقوب. وقصة جهاده في سبيل الحق، وقيادة بني إسرائيل، وصرفهم عن الوثنيات مبثوثة في مواضع شتى من القرآن الكريم.

⁽٢) قالاختيارات؛ ص٧٢٧، وما بعدها.

وإن قلنا يجبر المستحق على الاستيفاء من غير الغريم، فيتوجه أن يؤثر مجرد دينه الموفي، ويقبل قوله فيما بعد)(١).

. . . (ولو تزوجها على أن يخيط لها كل شهر ثوباً صح أيضاً، إذ لا فرق بين الأعيان والمنافع .

وإن تزوجها على منفعة داره أو عبده، ما دامت زوجته فهنا قد تبطل المنفعة قبل زوال النكاح، فإن شرط لها مثل ذلك إذا تلفت فهنا ينبغي أن يصح. وإن لم يشترط ففيه نظر)(٢٠).

(ولو صالحت عن صداقها المسمى بأقل جاز لأنه إسقاط لبعض حقها. ولو صالحته على أكثر من ذلك بطل الفضل؛ لأن في ذلك ربا لأنه زيادة على حقها. حقها. وقياس المذهب جوازه، لأنها زيادة على المهر بعد العقد، وذلك جائز وقد صححنا أنه يصح أن يصطلحا على مهر المثل، بأقل منه وأكثر، مع أنه واجب العقد) ". . ولو أراد أن يغير ذلك. فموجب تعليل أصحابنا في الفرق بين النكاح والبيع والإجارة أن هذا لا يصح؛ لأن هذا ليس تبديل فرض بفرض، وقد يحتمل كلامهم صحته أيضاً؛ لأن هذه الحالة بمنزلة ابتداء العقد، وهو أشبه بكلامهم. .

وإذا أعتق أمته على أن تزوجه نفسها ويكون عتقها صداقها، قال القاضي: هي بالخيار إن شاءت تزوجته، وإن شاءت لم تتزوجه، وتابعه أبو محمد، وأبو الخطاب وغيرهما؛ لأنه سلف في النكاح، فلا يلزم الوفاء به،

⁽١) «الاختيارات»: ص ٢٣٠.

⁽٢) «الاختيارات»: ص ٢٣١.

⁽٣) ﴿ الاختيارات ؛ ص ٢٣٢.

ويتوجه صحة السلف في العقود كلها، كما يصح في العتن. ويصير العتن مستحقاً عن المسلف إن فعله، وإلا قام الحاكم مقامه في توفية المقد المستحق، كما يقوم مقامه في توفية الأعيان والمنافع؛ لأن العقد منفعة من المنافع، فجاز السلم فيه، كالصناعات، وهذا بمنزلة الهبة المشروط فيها النواب.

والمنصوص عن الإمام أحمد في اشتراط التزويج على الأمة إذا أعتقها، لزوم هذا الشرط قبلت أم لم تقبل، كاشتراط الخدمة.

وقد سئل أحمد عن الرجل يعتق الجارية على أن يتزوجها يقول: قد أعتقتك على أن يتزوجها يقول: قد أعتقتك على أن أتزوجك؟ قال أمو جائز. وهو سواء، أعتقتك وتزوجتك وعليّ أن أتزوجك، إذا كان كلاماً واحداً إذا تكلم به فهو جائز، وهذا نص عن الإمام أحمد على أن قوله: عليّ أن أتزوجك بمنزلة قوله «وتزوجتك» وكلامه يقتضي أنها تصير زوجة بنفس هذا الكلام.

وعلى قول الأولين: إذا لم يتزوجها ذكروا أنه يلزمها قيمة نفسها سواء كان الامتناع منه أو منها، وهذا فيه نظر إذا كان الامتناع منه. ويتخرج على قولهم إنها تعتق مجاناً، ويتخرج أنه يرجع إلى بدل العوض لا إلى بدل العتق، وهو قياس المذهب وهو أقرب إلى العدل، إذ الرجل طابت نفسه بالعتق، إذا أخذ هذا العوض، وأخذ بدله قائم مقامه(١١) . . . وإذا لم يصح الطلاق مهراً، فذكر القاضى في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما أنها تستحق مهر المثل، لفساده،

⁽١) (الانحتيارات): ص٢٣٣.

والمحكي في المجرد عن (١٠) أبي بكر أنها تستحق مهراً بضده. وقاله ابن عقيل: وهو أجود.

(١) هذا نص عبارة «الاختيارات» «مطبعة السنة المحمدية» أما نص عبارة «الاختيارات» في «الفتاوي الكبري» طبعة الكردي (٥/ ١٣٩): وإذا لم نصحح الطلاق مهراً فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما أنها تستحق مهراً بضده . وقاله ابن عقيل وهو أجود. وفي نسخة خطية من االاختيارات؛ في مكتبة المدينة تحت الرقم العام ٩ والرقم الخاص ٢٥٧ جاء في الورقة ٩٢ ما نصه: وإذا لم يصحح الطلاق مهراً فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما أنها تستحق مهر المثل لفساد التسمية والمحكى في المجرد عن أبي بكر أنها تستحق مهر الضرة، وقاله ابن عقيل وهو أجود. . ونص العبارة في نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم (١) ش: قوإذا لم يصبح الطلاق مهراً فذكر القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهما أنها تستحق مهر المثل لفساده. وقاله ابن عقيل وهو أجود . وبعد تأمل هذه العبارات يتبين أن بها اضطراباً وسقطاً وتحريفاً، فعبارة "الاختيارات، مطبعة السنة، جاء فيها قول أبي بكر أنها تستحق مهراً بضده، وفي طبعة الكردي نسب إلى القاضي وأبي الخطاب القول بأنها تستحق مهراً بضده، وأسقط كلام القاضي وأبي الخطاب أنها تستحق مهر المثل لفساده. وأسقط أيضاً ما نسب إلى أبي بكر في المجرد. وفي النسخة الخطية بمكتبة المدينة قال: تستحق مهر المثل لفساد التسمية، ونسب إلى أبي بكر قوله: إنها تستحق مهر الضرة. وفي النسخة الخطية لدار الكتب لم يرد أصلاً شيء عن أبي بكر، وذكر كلام ابن عقيل بعد كلام القاضي وأبي الخطاب، وبإزاء هذا الاضطراب والاختلاف لم يسعني إلا الرجوع إلى بعض كبار العلماء في بلادنا ممن لديهم اطلاع واسع، وإلمام كامل بفقه شيخ الإسلام وإدراك لأساليبه، وفي مقدمتهم أصحاب القضيلة العم عبد العزيز بن صالح رئيس محاكم منطقة المدينة وإمام وخطيب الحرم النبوي ، وفضيلة الشيخ عبد العزيز بن باز رئيس الجامعة الإسلامية، والشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رئيس الإشراف الديني بالحرم المكي، فرأوا أن ماجاء في النسخ المطبوعة فيما نسب إلى أبي بكر من أن المرأة تستحق مهراً بضده، ونسبة هذا إلى القاضى وأبي الخطاب غير ظاهر، وليس له معنى، وإتفق الشيخان العم عبد العزيز وإبن باز على أن صحة العبارة وصحة الحكم يتفق مع ما جاء في مخطوطة الدار. أما الشيخ عبد الله فيرى صحة العبارة والحكم هو ما جاء في نسخة المدينة، فعنده أن =

قإن الصداق _ وإن كان له بدل عند تعذره _ فله بدل عند فساد تسميته . هذا قياس المذهب ، ولو قيل ببطلان النكاح هنا لم يبعد ؛ لأن المسمى فاسد لا بدل له فهو كالخمر ، وكنكاح السفاح . وإذا صححنا إصداق الطلاق فماتت الضرة قبل الطلاق ، فقد يقال : حصل مقصودها من الفرقة بأبلغ الطرق فيكون كما لو وفي عنه المهر أجنبي وفيه نظر.

والذي ينبغي في الطلاق أنه إذا كان السائل له ليخلص المرأة جاز له بذل عوضه، سواء كان نكاحاً أو مالاً، كأن كانت له امرأة يضربها ويؤذيها فقال طلق امرأتك على أن أزوجك بنتي، فهذا سلف في النكاح. أو قال زوجتك بنتي على طلاق امرأتك فهذه مسألة إصداق الطلاق.

والأشبه أن يقال في مثل هذا: أن الطلاق يصير مستحقًّا عليه. كما لو قال: خذ هذا الألف على أن تطلق امرأتك. وهذا سلف في الطلاق وليس يمتنع كما تقدم.

المرأة التي أصدقت طلاق الضرة تستحق مهر الفسرة المشروط طلاقها، وإن هذا الشرط لا يصح للحديث الذي رواه الشيخان وأبو داود والنسائي والترمذي، عن أبي هريرة وضي الله عنه ـ قال: قال رسول الله عليه المستحق المرأة طلاق أختها لضغ ما في صحفتها، ولتنكح فإن لها ما قدر لها. أما الشيخان فيأخذان بهذا الحديث أيضاً، ولكنهما يريان وجوب مهر المثل لفساد النسمية وهما بهذا قد اتفقا مع القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل، وهو ما يميل إليه ابن تيمية على ما يبدو؛ حيث قال بعد أن ذكر كلام القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل، قال: وهو أبد تيمية على ما يبدو؛ حيث قال بعد أن ذكر كلام القاضي وأبي الخطاب وابن عقيل، قال: المذهب، وأو قيل ببطلان النكاح هنا كم يعد؛ لأن المسمى قاصد لا بدل له فهو كالخمر وكنكاح السفاح . . وعليه تكون العبارة هكذا ورؤدا لم نصحح الطلاق مهراً قفال القاضي في الجامع وأبو الخطاب وغيرهم أنها تستحق مهر المثل لقساد التسمية . قاله ابن عقيل وهو أجودة .

وأما إن كان باذل العوض لغرض ضرر المرأة فههنا لا يجوز للحديث. فعلى هذا لو خالعت الضرة عن ضرتها بمال، أو خالع أبوها، فهنا ينبغي أن لا يجوز هذا، كما لا يجوز أن يخالع الرجل لو كان مقصوده التزوج بالمرأة. فلو كان مقصوده تزويج المرأة بالأجنبي ينظر في مسألة الطلاق، إن كانت محرمة فله حكم، وإن كانت مباحة أو مستحقة فله حكم. وإذا كان الأجنبي قد حرم عليه أن يسأل الطلاق، فهل يحل للزوج أن يجيبه ويأخذ العوض؟

* ما يصح أن يكون مهراً في نظر الفقهاء :

ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن الصداق مثل الثمن في البيع، لا بد أن يكون شيئاً معلوماً طاهراً مقدوراً على تسليمه منتفعاً به، فكل ما جاز أن يتملك، وأن يكون عوضاً معيناً منضبطاً بالصفة في جنسه وقدره من الأشياء المالية التي لها خطر، ويترتب عليها أثر في حياة المرأة، من الأعيان أو المنافع المقومة بالمال جاز أن يكون صداقاً، صواء كان هذا المال ذهباً أو فضة مضروبين أو لا، أو كان استيفاء من دين في الذمة بأن يكون للرجل على المرأة دين من قبل فيتروجها على مهر يحتسبه من ذلك الدين.

ويصح أن يكون الصداق في غير النقدين كالفلوس، والأوراق النقدية، وغيرهما من المكيلات والموزونات والحيوان، والعروض كالثياب، ويجوز أن يكون الصداق منفعة لها قيمة تقدر بمال، مثل أن يجعل المهر أرضاً تنتفع الزوجة بزراعتها مدة معينة، أو سيارة تحمل عليها مدة معلومة.

أما إذا كانت المنفعة مما لا يقابل بالمال فإنه لا تصح تسميتها مهراً، ويكون الواجب حينتذ مهر المثل، وذلك مثل أن يجعل مهرها ألا يتزوج عليها، أو أن يطلق ضرتها، فإن هـذه منافع للزوجة لكنها لا تقـدر بمال، فلا يصح تسميتها مهراً. وإذا تزوج الرجل الحر امرأة وجعل مهرها أن يخدمها مدة معينة فيما هو من خصائصها.

فقال البعض: إن هذا لا يجوز وتكون التسمية فاسدة ويجب مهر المثل، وقال آخرون: إن التسمية صحيحة ويجب فيها على الزوج أن يدفع لزوجته قيمة خدمته تلك المدة المعينة. وإلى هذا ذهبت الحنفية والمالكية(١).

وذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأنه يصبح أن يكون المهر عيناً نقداً من الذهب أو الفضة. كما يصح أن يكون حديقة، أو داراً، أو أي شيء أخر، مما يصح كونه مبيعاً، أو ثمناً للمبيع، بشرط أن يكون معلوماً خالياً من الجهالة الفاحشة، وتغتفر فيه الجهالة اليسيرة، وسواء كان المسمى المتفق عليه طعاماً أو ثياباً أو حذاء أو حيواناً، وسواء كان المسمى عيناً أو ديناً حالاً أو مؤجلاً، قليلاً أو كثيراً، وسواء كان المسمى عيناً أو ديناً حالاً أو المواشي، وبناء دارها وإدارة أموالها. ما دام أن هذه المنافع ليست من الأعمال الخاصة بشئون المنزل، والتي تؤدي إلى امتهان الزوج واحتقاره وتحويله من واجب الطاعة إلى إلزامه بالطاعة. ويجوز جعل العتق صداقاً.

ويجوز أن يكون الصداق تعليمها، أو تعليم غلامها صنعة، أو تعليمها شيئاً من علوم اللغة والأدب وأحكام الدين وتعليم القرآن. ويمتنع عندهم جعل طلاق الضرة صداقاً، فإن فعل وجب مهر المثل. وإلى هذا ذهبت الحنابلة

 ⁽۱) فتح القديرة، وقشرح العناية»: (۲/ ۲۳۵)، قبداقع الصنائعة: (۲/ ۲۷۵)، قرد المحتار على الدر المختارة: (۲/ ۲۵۷)، قالشرح الكبيرة: (۲/ ۲۹۳)، قحاشية الدسوقي: (۲/ ۲۹۶)، قبداية المجتهلة: (۲/ ۱۸).

والشافعية على خلاف بينهم في العثق وتعليم القرآن(١١).

* ما استدل به الحنابلة والشافعية:

١ - حديث أنس بن مالك - رضي الله عنه -، أن النبي ﷺ رأى على عبد الرحمن ابن عوف أثر الطيب، فقال: ما هذا؟ قال: تزوجت البارحة، قال: ما أصدقتها؟ قال: وزن نواة من الذهب. فقال عليه الصلاة والسلام: بارك الله لك، أولم ولو بشاة. متفق عليه (١).

وأيضاً ما رواه الدارقطني بإسناده، أن رسول الله ﷺ قال: «أنكحوا الأيامى وأدوا العلائق. قيل: ما العلائق يا رسول الله؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيباً من أراك (⁷⁷).

وأيضاً ما روى عامر بن ربيعة (٤) رضى الله عنه _ أن امرأة من فزارة تزوجت

 ⁽۱) «المهذب»: (۷/ ۵۰ ـ ۵۰)، «نهایة المحتاج»: (۲/ ۲۹۹»، «مغني المحتاج»: (۲/ ۲۲۸)، «المغني»
 (۸/ ۲۸۸)، «الكشاف»: (۵/ ۲۱، ۱۹۲، ۱۹۳)، «رحمة الأمة»: (۲/ ۸۸)، «المغني»
 (۸/ ۸۲۸)، «الشرح الكبير»: (۸/ ۲، ۲۰ ـ ۲۱)، «المورع»: (۵/ ۲۱، ۲۲۰)، «الأتصاف»: (۸/ ۲۷، ۲۲۰)، «الأتصاف»: (۸/ ۲۷، ۲۲۷)، «مطالب أولي النهي»: (۵/ ۲۷، و با بعدها).

 ⁽۲) البخاري في النكاح: (٨/ ١٦٩، وقم ٤٥١٧)، «السنن الصغير»، للبيهقي: (٣/ ٧٧، وقم ٢٥٣٧).

 ⁽٣) «التعليق المخني على سنن الدارقطني»: (٣/ ٢٤٤)، «السنن الصغيرة، للبيهةي: (٣/ ٧٥، رقم ٢٥٤٧).

⁽٤) هو عامر بن ربيعة بن كعب بن مالك بن ربيعة بن عامر بن سعد بن عبد الله بن الحارث ابن رفيدة بن عنز بن واثل العنزي. وقيل في نسبه غير ذلك. أسلم بمكة، وهاجر للحبشة، ثم للمدينة، وشهد بدراً والمشاهد كلها، وروى عن عدد من الصحابة، وكان حليفاً للخطاب، وقيل إنه تبناه حتى نزلت الآية. توفي سئة اثنين أو ثلاث أو خمس أو سبع وثلاثين. «الإصابة»: (٣/ ٩٧٥).

على نعلين، فقال رسول الله على

«أرضيت من نفسك ومالك بنعلين»؟ قالت: نعم. فأجازه(١).

رواه أحمد وابن ماجه، والترمذي وصححه.

وأيضاً عن جابر _رضى الله عنه _أن رسول الله ﷺ قال:

(لو أن رجلاً أعطى امرأة صداقاً ملء يديه طعاماً كانت حلالاً له الاً).

رواه أحمد وأبو داود بمعناه.

وأيضاً حديث الواهبة، حيث قال عليه الصلاة السلام: «التمس ولو خاتماً من حديد». ولما لم يجد قال: «هل معك شيء من القرآن؟» قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا، فقال عليه الصلاة والسلام: «زوجتكها بما معك من القرآن».

 ⁽۱) «الجامع الصحيح» للترمذي: (۳/ ٤٢٠)، ومر ۱۱۱۹)، قسنن ابن ماجه»: (۱/ ٣٤٨)، رقم ۱۸۹٤).

⁽۲) «التعليق المغنى على سنن الدارقطني»: (۲/۲۲۳).

⁽٣) سورة القصص، الآية: ٢٧.

 موازنة بين رأي الإمام ابن تيمية وآراء الفقهاء في بيان ما يصح أن يكون صداقاً:

أولاً: يتفق الشيخ مع الحنابلة والشافعية في أن كل ما صح عوضاً في بيع، أو إجارة صح مهراً.

ثانياً: يرى الشيخ أنه إذا كان الصداق منفعة مقرمة بالمال صحت، وهو بهذا يتفق مع الجمهور. أما إذا كانت المنفعة خدمة الزوج الحر لزوجته، فالواجب عنده قيمة المنفعة عن المدة المعينة، وهو بهذا يتفق مع الإمام محمد بن الحسن. ولكن هل هذا الحكم ثابت في كل خدمة للزوجة فيما هو من خصائصها حتى في القيام بزراعة أرضها، أو رعي ماشيتها، أو الإشراف على إدارة أموالها، وما قد يكون لها من مصانع أو متاجر؟

الذي يستخلص من كلام الفقهاء في الجواب عن هذا هو التفرقة بين الخدمة التي فيها امتهان وتحقير للزوج، وبين غيرها مما ليس كذلك.

(فالنوع الأول): لا يجب الوفاء به، وإنما تجب فيه قيمة المنفعة.

(أما النوع الثاني): فإن تسميته صحيحة، ويجب الوفاء به، وذلك نحو أن يتفق معها على أن يزرع أرضها أو يرعى ماشيتها أو يدير أعمالها، لأنها منافع للزوجة يصح أن تقوم بالمال، وليس فيها تحقير للزوج ولا امتهان.

وكذلك يجوز أن يجعل مهرها أن يقوم بخدمة أبيها أو أخيها أو غيرهما من أولياتها مدة معينة، كما اشترط شعيب على موسى عليهما السلام. ويجوز من باب أولى أن يتزوج الرجل امرأة ويجعل مهرها أن تخدمها امرأة مدة معينة، فهذا النوع من المنافع يصبح جعله صداقاً (1).

⁽١) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية»، للدكتور عبد الرحمن تاج: ص١٢٩.

ثالثاً: يرى الشيخ جواز أن يكون الصداق تعليم المرأة صنعة، وهو في هذا يتفق مع الحنابلة، وعنده يصبح جعل الصداق تعليم القرآن، وهو بهذا يتفق مع الشافعية ويخالف المشهور من مذهب الحنابلة.

رابعاً: يرى الشيخ جواز جعل الصداق أن يخيط لها كل شهر ثوباً ، مع أن الفقهاء أجازوا المنفعة المعلومة المقومة بالمال ، وهو قد أجاز منفعة غير معلومة عند العقد .

خامساً: يرى الشيخ - رحمه الله - جواز جعل العتق صداقاً كما هو ثابت في قضية صفية بنت حيي، حيث جعل الرسول عليه الصلاة والسلام عتقها صداقها، وفي عتقها بلا شك مصلحة كبرى وفائدة عظيمة ؛ لأن في عتقها تخليصها من الرق وقيود العبودية، وإخراجها إلى نور الحرية وسعتها.

ويتفق الشيخ مع الحنابلة وأبي يوسف في جواز جعل عتق المرأة صداقها(١).

سادساً: يرى الشيخ أيضاً أن جعل طلاق الضرة صداقاً تسمية فاسدة لكن يصح معها العقـد ويجب مهر المثل. وهـو بهذا يتفـق مع القاضي^(٢)

⁽١) ﴿ فَتَحَ الْقَدِيرِ ﴾ : (٢/ ٤٥٢).

⁽۲) هو أبو يعلي محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن أحمد بن الفراء. ولد سنة ۲۸۰ه. اشتغل بحفظ القرآن وعلوم السنة في سن مبكر، وأخذ العلم عن جملة من علماء عصره في الحجاز والشام. وصنف في الأصول والفروع والآداب، تولى القضاء. ومن مؤلفاته: أحكام الفرآن، ومسائل الإيمان، والمعتمد، والعدة في أصول الفقه، و الكفاية، والأحكام السلطانية، وكتاب الروايتين والخلاف الكبير وكتب أخرى كثيرة. توفي في رمضان سنة ١٨٥٨. «طبقات الحنابلة» (١٩٣٧ ـ ٢٠٣٠)، «المدخل»، لابن بدران: ص٢٠٤٠.

وأبي الخطاب وأبي بكر^(١) وابن عقيل، وموفق الدين ابن قدامة وغيرهم، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة.

خلاصة القول في جعل الصداق طلاق الضرة:

إن الزوج إذا أصدق امرأته طلاق ضرتها فللعلماء في هذا قولان أحدهما: يصح ولها مهر الضرة إن فات طلاقها بموتها، وإن كان قد حصل غرضها بأبلغ الطرق. ووجه الصحة في هذا أن لها فيه منفعة، وغرضاً صحيحاً، وهو أن يجعل حظ المطلقة من النفقة والقسم والمبيت لها. فهو كالخدمة، ولأن لها فيه غرضاً صحيحاً، وهو الراحة من ضررها، وما تسبب لها من مضايقات ومنافسة في كسب ود الزوج والاستيلاء على قلبه، وما ينشأ عن خدد وغيرة.

وعلى القول الآخر لا يصح ولا يجوز جعل طلاق الضرة صداقاً، وذلك لأن الفروج لا تستباح إلا بالأموال، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَّلُورَآةً ذَاكِرُ أَنْ تَنْبَعُواْ بِأَمْوَلَكُمْ ﴾(٢).

وهذا ليس بمال، ولأنه شرط منهي عنه أشبه الخمر ونحوه، ودليل النهي ما رواه أبو هريرة سرضي الله عنه_قال:

⁽١) هو أبو بكر عبد العزيز بن جعفر بن أحمد بن يزداد المعروف بغلام الخلال. ولد سنة ٢٨٧هـ. أخذ العلم عن محمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن هارون، والحسين ابن عبد الله الخرّقي، وأبو بكر الخلال، وكان من أعيان المذهب. من مؤلفاته: الشافي والمفنع، والخلاف مع الشافعي، وزاد المسافر، والتنبيه. توفي سنة ٣٣٣. قطبقات الحنابلة، (٧/ ٧٠). «الأعلام»: (٤/ ٢٧)، «المتظم»: (٧/ ٧٠).

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

انهى رسول الله ﷺ أن تسأل المرأة طلاق أحتها، لتكفأ ما في صحفتها ولتنكح فإن لها ما قدر لهاه^(١) رواه البخاري ومسلم وأبو دواد والترمذي.

وروى عبد الله بن عمرو - رضي الله عنهما - (٢) عن النبي هي أنه قال: «لا يحل لرجل أن ينكح امرأة بطلاق أخرى (٢٠٠)، ولأن هذا لا يصلح ثمناً في بيع ولا أجراً في إجارة وليس له قيمة مالية، فلم يصلح صداقاً كالمنافع المحرمة. فعلى هذا يكون حكمه حكم ما لو أصدقها خمراً ونحوه فإن التسمية تكون فاسدة ولها مهر المثل، ولا نسلم أن لها فيه منفعة؛ لأن حقها من النفقة والقسم والمبيت ونحوها، لا يختلف بوجود الضرة وعدمها في المسائل المادية.

وقد تردد الشيخ _ رحمه الله _ في القول ببطلان عقد الزواج إذا جعل طلاق الضرة صداقاً، فقد قال: (ولو قبل ببطلان النكاح هنا لم يبعد)(1)، وهذا التردد

 ⁽۱) البخاري: (۸/۱۹۳۱، رقم ٤٥٠٣)، مسلم: (۳/ ۵۷۰)، قصحیح سنن أبي داودة:
 (۲/ ۲۱)، الترمذي: (۳/ ۴۵)، وقم ۱۱۹۰.

⁽۲) هو عبد الله بن عمرو بن العاص بن وائل بن هشام بن سعيد بن سهم بن همرو القرشي، يكنى أبا محمد، وقبل يكنى أبا عبد الرحمن، ويكبره أبوه بالتني عشرة سنة، أسلم قبل أبيه، وكان فاضلاً حافظاً عالماً، كثير العبادة وقراءة القرآن، استأذن رسول الله ألله في تدوين ما يسمع من الأحاديث، ولهذا كان من أكثر الصحابة رواية للحديث، واعتلر وضي الله عنه عم حمل الراية في صفين، واستغفر من ذلك . واختلف في وفاته ، والمشهور أنها في عام ٥٦هـ. وعمره الثنان وسيعرث سنة . . «الاستيعاب»: (٩/ ٩٥٠)، «الإصابة»: (٩/ ١٩٢).

 ⁽٣) لم أفف عليه موقوفاً أو مرفوعاً وإنما فيه (نهي الذي ﷺ أن تشترط المرأة طلاق أختها)، وهو
 وارد في «المعنيء»: (٨٦/٩) وفيه حديث بتحوه، وهو مرسل في «مصنف عبد الرزاق»:
 (٢٩/٢٦).

⁽١) الاختيارات٤: ص٥٣٣.

من الشيخ غير ظاهر؛ لأن جعل طلاق الضرة صداقاً ليس بأسوأ من نكاح الشغار الذي قال كثير من العلماء فيه أن العقد صحيح ويجب مهر المثل. وهذا مذهب الحنفية واختيار الشيخ شمس الدين ابن القيم، فيكون الواجب لها على زوجها مهر مثلها، وليس هناك ما يوجب بطلان العقد، فإن غايته أنه نكاح بغير مهر، والنكاح لا يبطل بعدم ذكر المهر، أو باشتراط خلوه منه أصلاً.

والذي يظهر أن الواجب في عقد النكاح هذا هو مهر المثل ؛ لأن الفروج وإن كانت لا تستباح إلا بكلمة الله ، حيث قال عليه الصلاة والسلام:

«استوصوا بالنساء خيراً فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله (١١٠).

غير أن عقد الزواج يرتب آثاراً، ويوجب حقوقاً للمرأة. ومن هذه الآثار والحقوق: المهر، ولا بدأن يكون شيئاً ماليًّا له خطره وأثره في حياة المرأة. قال الله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمُّ مُورَاء ذَلكُمْ أَنْ تَبْتَعُواْ بِأَمْوَلكُمْ ﴾.

وقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه ..:

«كل وقاع في دار الإسلام فإنه يوجب عَقْراً أو عُقْراً».

أي: إما أن يكون نكاحاً يوجب مهراً، أو يكون سفاحاً يوجب حدًّا.

⁽۱) رواه مسلم: (۲/ ۲۵۷)، «الفتح الرباني»: (۱٦/ ۲۳۵).

حاصل القول فيما بصح أن يكون صداقاً:

إنه يشترط لصحة التسمية ثلاثة شروط، إذا توافرت جميعها فقد صحت التسمية ووجب المسمى للزوجة، وإذا تخلف واحد منها فسدت التسمية وكان الواجب هو مهر المثل:

الشرط الأول: أن يكون المهر مالاً متقوماً له قيمة معتبرة في نظر الشرع، أو ما هو في حكم المال من المنافع التي تقوم بمال، فإذا لم يكن مالاً أصلاً ولا منفعة تقوم بمال، أو لم يكن مالاً له قيمة معتبرة في نظر الشرع كالمخمر والخنزير كانت تسميته فاسدة، وقد عرفنا من الأمثلة المتقدمة ما فيه الكفاية لتوضيح هذا الشرط.

الشرط الثاني: أن يكون معلوماً. فلا تصح التسمية إذا كان ما جعل مهراً شيئاً مجهولاً جهالة فاحشة من شأنها أن تفضي إلى المنازعة. والعلم به يكون بأحدط بقد،(١١):

الأول: أن يكون مشاراً إليه، فإنه تكفي الإشارة إلى المهر عن أوصافه ومقداره، سواء أكان مما يتعين بالتعيين في عقود المعاوضات كالعروض والحيوان والعقار والمكيلات والموزونات غير النقود، أم كان مما لا يتعين بالتعيين وهو النقود. فيصح أن يكون المهر منزلاً أو حديقة أو فرساً أو ثوباً أو صوة ذهب أو فضة أو ما إلى ذلك، مما هو حاضر مشار إليه، فإن كان هذا المشار إليه مما يتعين بالتعيين _ وهو كل ما ذكر غير النقود _ كان هو المهر الوجب تسليمه بعينه إلى الزوجة ولا يملك الزوج العدول عنه إلى مثله أو

 ⁽١) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية»، للنكتور عبد الرحمن تباج: ص١٣١، وما بعدها.

قيمته ، إلا بموافقة الزوجة ورضاها بذلك، حيث تعلق حقها بعين المتفق عليه . وإذا لم يتحقق تسلم المرأة الصداق المشار إليه فلها الحق في فسخ المعقد ولا تلزم بأخذ البدل أو القيمة .

أما إذا كان المشار إليه من النقود فإنه يصح تسليمه ذاته، ويصح تسليم غيره بمقداره، فإنه لا فرق بين المشار إليه وغيره في نقود الذهب والفضة، وما يقوم مقامها من الأوراق النقدية أو الحوالات، فإنها لا تتعين بالتعيين.

الطريق الثاني للعلم بالمهر: أن يسمى جنسه ونوعه ومقداره، فإن ذلك كاف في صححة التسمية، وترتفع به الجهالة الفاحشة، فإذا ضم إلى ذلك بيان الأرصاف كان أكمل وأتم في المعرفة، فإذا جعل المهر مطلق حيوان أو دار أو ثوب أو حديقة مثلاً من غير بيان جنس ولا قدر، فإن الجهالة تكون فاحشة فلا تصحح التسمية، ويكون الواجب مهر المثل.

أما إذا عين نوعاً من ذلك مع بيان المقدار فيما يحتاج في تعيينه إلى بيان المقدار، فإن التسمية تكون صحيحة، ولا تضر الجهالة بما وراء ذلك من الأوصاف، وذلك مثل أن يجعل المهر فرساً أو ثوباً من الحرير أو كذا أردباً من القمح، ويكون الواجب حينئذ هو الوسط من ذلك النوع المسمى أو قيمته، بحيث لا يكون فيه إجحاف بالزوج ولا بالزوجة، فجهالة الوصف مغتفرة في الصداق؛ لأن الشأن في عقد الزواج أنه مبني على المسامحة ويجري فبه التساهل، بخلاف عقود المعاوضات المالية؛ فإنها تقوم على المشاحة ويحجري المساحة، ويحمل السعى فيها للكسب والربح، ولا تغفر فيها الجهالة اليسيرة.

الشرط الثالث: أن يكون عقد الزواج صحيحاً، فإن كان فاسداً وحصل التفريق قبل الدخول فلا مهر، أما إذا حصل فيه الدخول فإن الواجب حينثذ هو

الأقل من المسمى أو مهر المثل، إذا كان المسمى مالاً متقوماً معلوماً، أما إذا لم يكن كذلك كان الواجب مهر المثل.

وبهذا يتبين أن فساد التسمية لا تأثير لها على صحة عقد النكاح وسلامته، فسواء كانت التسمية صحيحة أو فامدة، أو لم يحصل تسمية أصلاً. فإن العقد صحيح متى كان مستوفياً شرائطه وأركاته، وليست تسمية المهر من شرائط صحة العقد؛ فإن الواجب للمرأة عند عدم التسمية أو فسادها إنما هو مهر المثل، وإذا لم يتحقق للمرأة ما شرط لها في الصداق فلا تلزم بأخذ القيمة أو مهر المثل.

ويصح أن يكون الصداق شيئاً تتقع به المرأة، كتعليمها صناعة كخياطة وتطريز مثلاً، وكتعليمها شيئاً من القرآن وعلوم الآخرة وأحكام الدين. فقد روى سهل بن سعد الساعدي _ رضي الله عنه _، أن النبي ﷺ جاءته امرأة فقالت: قبا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك. فقامت قياماً طريلاً، فقام رجل فقال يارسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله ﷺ: وهل عندك من شيء تصدقها إياه؟ فقال: ما عندي إلا إزاري هذا، فقال النبي ﷺ: إن أعليتها إزارك جلست ولا إزار لك فالتمس شيئاً، فقال ما أجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: هل التمس ولو خاتماً من حديد. فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: هل التمس ولو خاتماً من حديد. فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال النبي ﷺ: هل التمس معك من القرآن شيء؟ قال: نعم. سورة كذا وصورة كذا _ لسور سماها _ فقال النبي ﷺ: قد زوجتكها بما معك من القرآن (1). وهذا الحديث متفق على صحته.

⁽۱) سبق توثیقه: ص٤٦٩.

والقائلون بعدم جواز جعل تعليم القرآن صداقاً بنوا قولهم على أن تعليم القرآن من الطاعات، وأعمال القرب التي لا يجوز أخذ الأجر عليها، وقد لجأوا إلى عدة طرق لعدم العمل بالحديث، فقالوا إنه خبر آحاد، أو إن هذا الأمر خاص بالرجل، إلى غير ذلك من الأقوال التي لا يقوم عليها دليل.

وإذا كانوا أجازوا جعل الصداق تعليم الخياطة مثلاً؛ لأنها شيء ينتفع به ويقوم بالمال فكيف لا يكون تعليم القرآن شيئاً ينتفع به؟ وهو يخرجها من ظلمات الجهل إلى نور المعرفة، وتستطيع به التبصر في شئون دينها، وتكون على بينة في عبادتها لربها، ثم إنه في هذا الزمن قد حصل من تغير الأحوال، وانشغال الناس بأمور دنياهم وكسب معيشتهم، الأمر الذي يسوخ للمعلمين أخذ الأجر على تعليم القرآن وأحكام الدين، فجاز جعل تعليم القرآن صداقاً.

تعقيب على بعض ما أثر عن الشيخ:

ا _ يرى الشيخ - رحمه الله - صحة جعل العتق صداقاً، وقال: إنه المنصوص عن أحمد، وأن الجارية يلزمها القبول، وإن كان هذا سلف في النكاح فهو عنده أمر لازم. وهو بهذا يأخذ بما ورد في الصحيح، أن النبي هي أعتق صفية، وجعل عتقها صداقها(١)، وبهذا قالت الحنابلة(٢)، وأبو يوسف(٣) من الحنفية، وذهب الجمهور إلى القول بعدم جواز جعل العتق صداقاً، فأوجبوا لها مهر المثل إن تزوجها، وإن أبت كان له عليها قيمتها(٤).

⁽١) المسجيح مسلم بشرح النووي»: (٣/ ٥٨٩)، و«الفتح الرباني»: (١٦/ ١٧٠).

⁽٢) "مطالب أولى النهي": (٥/ ١٨١)، "الفروع": (٥/ ٢٦٠)، "الكشاف": (٥/ ١٣٣).

⁽٣) ﴿ فتم القدير ٤ : (٢/ ٥٢).

 ⁽३) «النووي على مسلم»: (٣/ ٥٨٩)، «نيل الأوطارة: (٦/ ٣٠٩)، «الهنداية» وفشوح العناية» وفتح المقديرة: (٢/ ٢٥٥)، «العهلب»: (٢/ ٥٦).

والقول بجعل عتق المرأة صداقها هو الصحيح، لموافقته السنة وأقوال الصحابة والقياس(١١).

وقد أورد الزركشي^(٢) في الوجيز^(٣) قضية صفية .. رضي الله عنها .. في موضعين: الأول عندما عدد أسماء المهر فاستشهد بتسمية العتق صداقاً. والثاني عندما استدل على مشروعية الصداق من السنة.

Y ـ لقد أجاز الشيخ - رحمه الله _ أن يكون الصداق منفعة ، تتمثل في خياطة ثوب للمرأة كل شهر، ولم أجد هذا القول لغيره ، والذي أثر عن العلماء بهذا الخصوص إنما هو جعل المهر منفعة مباحة معلومة مقومة بالمال ، يتم الاتفاق عليها ويمكن استيفاؤها . أما جعل الصداق منفعة معلومة تتكرر مع مر الزمن فلم يقل بها أحد غيره فيما علمت . وفي رأيه هذا على ما يظهر مصلحة وفائدة للزوجين معاً في مستقبلهما حيث لم يكن في القيام بالمنفعة إضرار أو إجحاف للزوج؟ لأنه لو قام بالمنفعة دفعة واحدة فقد يضر به ذلك وقد تشعر المرأة أنها استوفت صداقها وربما تزهد في الزوج أو تظهر التأفف والضيق منه .

⁽¹⁾ قزاد المعادة: (3/ •3-13).

⁽۲) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المصبري الحنبلي، ولد سنة ۲۷۲. طلب العلم وخصوصاً الفقه. تتلعد على كبير القضاة في الديار المصرية موقق الدين عبد الله الحجاوي حتى برع في العذهب. قال عنه ابن العماد كان إماماً في المذهب، من مؤلفاته شرح الخرقي، وهو أشهر مؤلفاته ولم يسبق إلى مثله، وكلامه فيه يدل على فقه نفيس وتصرف في كلام الأصحاب، وقد تولى تحقيقه الشيخ عبد الله بن جبرين في مسبعة مجلدات، وقامت شركة الجميح بطبعه وتوزيعه مجاناً، توفي سنة ۲۷۲. «شذرات الذهب»: (۲/ ۲۲٤-۲۲).

 ⁽٣) والوجيزة: ورقة ١٠١، وما بعدها، وهو نسخة خطية بدار الكتب الأزهرية تحت رقم (٢١)
 ١٠٦٤٢.

أما إذا جعلت المنفعة عملاً يتكرر، ويتجدد بين آونة وأخرى، فقد يترتب على ذلك استمرار تعلق المرأة بالزوج، ويوجد عندها شعوراً يحفزها للقيام بالواجب لاستمرار حصول الانتفاع من جراء حصولها على الاستفادة مرة بعد أخرى.

ثم إن مثل هذا العمل لا يكلف الزوج عنتاً، ولا يلحق به إرهاقاً، أو ضرراً ماديًّا ، فتدوم الصلة وتستمر العشرة بالمعروف، ولا يقال إن جعل المهر منفعة بهذه الطريقة يترتب عليها جهالة وإضرار بالمرأة من حيث إنها لا تعلم عدد الثياب التي سيخيطها لها؛ لأن العدد مبنى على مدة قيام الزوجية.

ولا يقال أيضاً إن الزوج قد يستمر في بذل المنفعة ما دامت المرأة شابة غضة الإهاب، فإذا ما كبرت وتقدمت بها السن سارع في التخلي عنها، خاصة وأنه سيشعر بأن استمرار الزوجية يجعله أسيراً للمرأة مستمراً في بذل المنفعة، فيعمد للتخلص منها لتخليص نفسه من هذه القيود، فنقول ليس المقصود بالزواج مجرد المتعة وممارسة الشهوة؛ فالهدف من الزواج أسمى من ذلك الأمر، لما له من غرض صحيح وغاية نيبلة.

وقد تواترت النصوص من السنة في الحث على الزواج والترغيب فيه، وبيان ما له من أثر كبير في حياة الأمة، وشأن عظيم في سمو المجتمع ورقيه، مما يدل على مدى نبل غرض الزواج وسمو أهدافه، ومدى عناية الشارع به، نظراً إلى أن عمران الكون وأمر الاجتماع ونظام الأسرة وتربية الناشئة وإعفاف المرء نفسه وزوجه عن الوقوع في المحرم، وحفظ النوع الإنساني على الوجه الصالح الكامل، إنما يقوم على التام الشمل بالزواج.

فالزواج عقد مودة وتعاون بين الزوجين، وقوة تربط بين الأسر، قال الله
تعالى: ﴿ وَمِنْ عَايِسُهُ أَنْ جَلَقَ لَكُم مِنْ أَنْفُكُم أَزُوا جَالِيَسَكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم
مُودَّةً وَرَجَمَةً ﴾ الآية (١) هو إذا قام على هذه الأسس كون رابطة بين الأمم
والشعوب، فهو نواة تتكون منها الأسرة التي هي عماد الأمم، وما خلق الله هذا
النوع الإنساني ليعيش حيناً من المدهر ثم يزول، ولكن استعمره في الأرض
ليعمل ويعمر ويستكشف ويستثمر، ولا يمكن أن يكون للنوع الإنساني بقاء إلا
بإقامة الأسرة المبنية على عقد الزواج، الذي ينتج عنه التوالد والتناسل القائم
على أسس ونظام يحفظ الناشئة من الإهمال والضياع ويكون فيه حفظ
الأنساب.

ولذا فإن كلا من الزوجين يدرك مصالح الأسرة يجد نفسه معنيًّا باستمرار الزوجية ودوامها، وخاصة الزوج الذي أصبح رب أسرة ومسئولاً عن جماعة. فلا بد أن يحافظ على هذه العلاقة، ويستمر في بذل الصداق من المنفعة التي تتجدد بمر الزمن.

⁽١) سورة الروم، الآية: ٢١.

بقدار الصداق

المغالاة في الصداق:

ينبغي أن يكون الصداق بعيداً عن المغالاة والتباهي والرياء، ولا يكون فيه إرهاق للزوج، أو يتحمل فيه فوق طاقته، ولقد كان رسول الله ﷺ أسوة حسنة في هذا الشأن لأمته حتى ترسخ في المجتمع النظرة الصادقة لحقائق الأمور، وتشيع بين الناس روح السهولة واليسر، ولقد كان تساهله في صداق بناته دليلاً ناهضاً على رغبته في تقرير هذا المعنى بين الناس.

فالمغالاة في المهور تؤدي إلى أمور خطيرة، لما فيها من مخالفات شرعية، وما يترتب عليها من أضرار اجتماعية، نذكر منها:

أولاً: لمخالفتها للسنة الثابتة عن النبي ﷺ من قوله وفعله وتقريره؛ فقد ثبت عنه أنه قال: ﴿إِنْ أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنةًا(١).

وفي لفظ: «أخف النساء صداقاً أعظمهن بركة».

ومما ثبت بفعله ﷺ ما رواه أبو سلمة قال: سألت عائشة _ رضي الله عنها _ كم كان صداق رسول الله ﷺ فقالت:

اكان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشًا، والنش نصف أوقية فتلك خمسمائة درهم الآ).

⁽١) ﴿ السنن الصغير ٤ : (٣/ ٧٧) ، «معرفة السنن والأثار ٤ : (١٠ / ٢٠٨).

 ⁽۲) «صحیح مسلم بشرح النوري»: (۳/ ۰۵۰)، «السنن الصغیر»: (۳/ ۷۰، رقم ۳۳۳۲)،
 «اسنن ابن ماجه»: (۱/ ۳٤۸، وقم ۱۸۹۲).

ومما ثبت بتقريره عليه الصلاة والسلام اأنه أجاز زواج امرأة من بني فزارة على صداق نعلين الالم. وعن أبي هريرة _رضي الله عنه _ قال: «كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله ﷺ عشر أواق، وطبق بيديه، وذلك أربحمائة درهم الله.

وعلى ذلك فمن يغالون في المهور إنما يخالفون سنة الرسول ﷺ وما كان عليه أصحابه رضوان الله عليهم.

ثانياً: إن المغالاة في المهور - مع كونها خلاف السنة - فهي مدعاة للإسراف والتبذير، وهذا منهي عنه شرعاً، بل ورد الإنكار على من زاد في المهر صريحاً في حديث أبي هريرة - رضي الله عنه -، قال: هجاء رجل إلى النبي فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار على أربع أواق. فقال النبي فقا: على أربع أواقي؟ كأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل، ما عندنا ما نعطيك، ولكن عسى أن نبعثك في بعث تصيب منه (٢٠).

ثالثاً: إن المغالاً في المهور كثيراً ما تكون حائلاً دون كثير من الرجال والنساء عن الزواج المبكر، لعجز الزوج في الغالب عن تحصيل المهر إلا بجهد ومشقة، وربما تدين ديوناً يعجز عن وفائها.

رابعاً: أن ولي المرأة إذا جعل هدفه كثرة الصداق وقع في محذورين شرعيين: أحدهما: أنه يمنع من تزوج موليته الكفئر الصالح الذي يظن أنه

 ⁽١) «الجامع الصحيح»، للترمذي: (٣/ ٤٢٠)، وقم ١١١٣)، وقسنن ابن ماجه»: (٢٤٨/١).
 رقم ١٨٩٤).

 ⁽۲) «سنن النسائي»: (۲/۱۱)، «مسئد الإنام أحمد بن حنيل»: (۹/۱۷، رقم ۸۷۹۳)،
 بتحقيق: أحمد شاكر، ط. دار المعارف ۱۳۹۶هـ.

⁽٣) (صحيح مسلم بشرح النووي): (٣/ ٥٨١).

لا يدفع له صداقاً كثيراً رجاء أن يأتي من هو أكثر منه صداقاً، ولو لم يكن مثله في الصلاح، وفي هذا غش لموليته وعضل لها من تزويجها بالكفؤ، والعضل محرم، بل وإذا تكرر من الولي اعتبر فاسقاً، وتنقص به ديانته، وتسقط عدالته؛ لأن الفاسق مرذول، مردود الشهادة، مسلوب الولاية.

والمحذور الثاني: ما تضمنه حديث «إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه، إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض وفساد عريض»(١).

على أن شيخ الإسلام ابن تيمية يرى تحريم المغالاة في المهر إذا لم يتوصل إلى المال، إلا بمسألة الناس أو غير ذلك من الوجوه المحرمة، فأما إن كثر وهو مؤخر في ذمته فينبغي أن يكره، لما فيه من تعريض نفسه لشغل الذمة (٢).

الرد على القاتلين بجواز المغالاة في الصداق:

أما من ذهب إلى جواز المغالاة في الصداق استناداً إلى قوله تعالى: وم الميثم إلى بي جواز المغالاة في الصداق استناداً إلى قوله تعالى: الآية، جواز دفع القادر على القنطار، لا تكليف العاجز ما لا يقدر عليه، بدليل إنكار النبي على أبي حدرد الأسلمي إمهاره مائتين، وعلى من تزوج امرأة من الأنصار على أربع أواق، لكون ذلك لا يناسب حالهما، وسنة النبي على المبينة لكتاب الله عز وجل.

 ⁽۱) «الجامع المسجيح»، للرمذي: (۳/ ۳۹۶، رقم۱۰۸۶)، «سنن ابن ماجه»: (۱/ ۳۹۲، رقم (۱۹۷۰)، «مستدرك الحاكم»: (۴/ ۱۲۶).

 ⁽۲) الفترى رقم ۲۸۱۵ و رقم ۲۸۱۱ من فقتارى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم؟:
 ج۱۰ مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ۱۳۹۹هـ (بتصوف).

⁽٣) سورة النساء جزء من الآية: ٢٠.

هذا هو الجواب على من يرى دلالة الآية على جواز المغالاة في الصداق. أما من لا يرى ذلك فقد سلكوا في الآية مسلكين:

أحدهما: أن الآية لا تدل على إباحة المغالاة في الصداق؛ لأنه تمثيل على جهة المبالغة في الكثرة، كأنه قبيل: وآتيتم هذا القدر العظيم الذي لا يؤتيه أحد، وهو شبيه بقوله ﷺ: "من بنى مسجداً لله ولو كمفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة"(١)، ومعلوم أن مسجداً لا يكون كمفحص قطاة، وإنما هو تمثيل للمبالغة في الصغر.

ثانيهما: لا دلالة في الآية على إباحة المغالاة؛ لأن قوله تعالى (وآتيتم) لا يدل على جواز إيتاء القنطار، ولا يلزم من جعل الشيء شرطاً لشيء آخر كون ذلك الشرط في نفسه جائز الوقوع (٢٠)، كقوله ﷺ: "من قتل له قتيل، فأهله بين خير النظرين (٢٠) الحديث. وعلى هذا فيكون المقصود من الآية بيان الحكم فيما لو بلغ أحد هذا المقدار.

أما ما استدل به البعض مما روي عن عمر _ رضي الله عنه _ أنه قال: أيها الناس ما إكثاركم في صداق النساء، قد كان رسول الله في وأصحابه، والصدقات فيما بينهم أربعمائة درهم فما دون ذلك، ولو كان الإكثار في ذلك تقوى عند الله أو كرامة لم تسبقوهم إليها، فلا أعرفن ما زاد الرجل في صداق امرأة على أربعمائة درهم، ثم نزل، فاعترضته امرأة من قريش، فقالت:

 ⁽۱) فنتح الباري؛ (۱/۶۶، ۵٤٥)، بألفاظ متعددة وطرق مختلفة، رقم ۵۰، «الجامع الصحيح»، للترمذي: (۲/۱۳۶، رقم ۹۳۹).

⁽٢) الفتوى رقم ٥٨٨٧ من فقتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيمة: ج٠١ (بتصوف).

 ⁽٣) قصميح مسلم؟: (٣/ ٥٠١، ٥٠٧)، والجامع الصحيح، للترمذي:
 (٤/٤)، مع اختلاف في بعض الألفاظ.

يا أمير المؤمنين نهيت الناس أن يزيدوا في مهر النساء على أربعمائة درهم؟ قال: نعم. فقالت أما سمعت الله يقول: ﴿وَآتِيتَم إحداهن فنطاراً﴾ الآية. فقال: اللهم غفراً، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع فركب المنبر، فقال: أيها الناس إني نهيتكم أن تزيدوا النساء في صدقاتهن على أربعمائة درهم، فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب فليفعل(١٠).

فالجواب عن هذه القضية أن قول عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه ..: فمن شاء أن يعطي من ماله ما أحب فليفعل، يدل على تقيد ذلك بالقدرة واليسار، مع أن زيادة اعتراض المرأة على عمر بن الخطاب في الرواية لها طرق لا تخلد من مقال، مما يجعلها لا ترقى إلى درجة الاحتجاج بها، فطريق أبي يعلى فيها مجالد بن سعيد وهو ضعيف لا يحتج بروايته.

وإذا تقرر عدم جواز الاحتجاج بالآية ، والأثر الصووي عن الخليفة عصر -رضي الله عنه .، فإنه لا يمتنع على الرجل بذل مهر كثير للمرأة بشروط منها:

- ١ _ القدرة واليسار.
- ٢ _ أن لا يقصد الشخص بالإكثار المباهاة .
 - ٣ أن يكون الصداق كله من الحلال.
 - ٤ _ أن لا يكون الصداق كله ديناً.
- أن لا يكون الطريق التي يتوصل بها إلى الصداق محرمة (٢).

⁽١) "السنن الصغير"، للبيهقي: (٣/ ٧٢)، "مصنف عبد الرزاق": (٦/ ١٨٠، رقم ١٠٤٢).

⁽٢) فتوى رقم ٢٨١٥ من افتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم»: ج١٠ (بتصرف).

رأي الشيخ ابن تيمية:

صارت الشريعة في تقدير المهر على اعتباره رمزاً للتقدير وتكريم المرأة ، فليكن شيئاً له قيمة أيّاً كانت قيمته ، ورغب إلى الناس ألا يتغالوا فيه ولا يطغوا فليس هدفاً في ذاته ؛ فالنبي على وهو الأسوة الحسنة في نهجه وسلوكه لم يزد مهر واحدة من بناته على أربعمائة درهم (١١) ، ولم يزد مهر واحدة من أمهات المؤمنين عن خمسمائة درهم (١٦) ، غير أم حبيبة (١٦) رضي الله عنها ؛ فقد أصدقها النجاشي رحمه الله (١٤) أربعة آلاف درهم ، وبعث بها لرسول الله على في المدينة .

- (١) وهي تساوي مافة واثني عشر ريالاً سعودياً فقدة ، حسب ما جاء في الفتوى عند تقدير نصاب زكاة الفضة . والدرهم يزن ثلاثة غرامات ، وقيمة الغرام في هذه الأيام ٥٧٪ من قيمة الريال من الأوراق النقدية المتداولة ، وعلى هذا تكون قيمة أريعمائة درهم تسعمائة ريال من الأوراق النقدية السعودية أي ما يعادل مائين وأربعين دولاراً .
- (٢) وهي مائة وأربمون ريالاً سعودياً ففمة. وتعادل في الوقت الحاضر ألفا ومائة وخمسة وعشرين
 ريالاً من الأوراق النقدية المتداولة بالعملة السعودية أي ما يعادل ثلاثمائة دولار.
- (٣) هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان زوج النبي \$، أسلمت بمكة هي وزوجها عبيد الله ابن جمحش، وهاجرا إلى الحبشة، فولدت هناك ابنتها حبية بنت عبيد الله فلما تنصر زوجها بالحبشة ووقعت الفرقة بينهما تزوجها الرسول \$، وأمهرها النجاشي عنه أربعمائة دينار. وانتقلت بعد ذلك إلى بيت الرسول \$ بالمدينة، وعاشت بعده إلى خلاقة معاوية. روت عن النبي \$، وعن أم المؤمنين زينب بنت جحض. وروى عنها عدد من الصحابة، ومن بينهم بنتها حبية ومولاها سالم وأخوها معاوية وزينب بنت أم سلمة وغيرهم. ماتت بالمدينة سنة \$ \$ \$ ه.. «الإصابة»: (٨/ ٤٨)، «المعاوف»: ص٠٦.
- (٤) هو أصحمة بن أبحر ملك الحبشة واسمه بالعربية عطية، ويلقب بالنجاشي. أسلم في عهد النبي على غير أنه لم يلقه، وكان ردءاً ونصيراً للمسلمين الذين هاجروا إليه في صدر الإسلام. توفي في رجب صنة ٩هـ، وعندما بلغ النبي على نباً وفاته قال: قوموا فصلوا على أخيكم النجاشي. وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: لما مات النجاشي كنا نتحدث أنه لا يزال يُرى على قبره نور. «الإصابة ٤: (١/٥/١).

ولكن هل يجب اعتبار الأربعمائة درهم حدًّا أدنى في الصداق لا يجوز النزول عنه؟ لا، بل هو الأفضل فقط، لما فيه من اتباع السنة، والتأسي بإمام الهدى عليه أفضل الصلاة والسلام، فالمستحب بلوغ هذا القدر لا يزاد عليه ولا ينقص، لأنه عليه الصلاة والسلام لم يأمر بجعل هذا المقدار هو الحد الأدنى، ولم يقرر مقداراً معيناً يجب الوقوف عنده.

والشيخ _ رحمه الله _ لم يعين لأقل المهر حدّاً، وإنما أجاز أن يكون الصداق أي شيء يتفق عليه الزوجان، متى كان شيئاً له قيمة مالية في نظر الشيرع يصلح بها أن يكون بدلاً في المعاوضات؛ لأنه لم يرد في القرآن بيان بأقل المهر، ولم يثبت عن النبي على حديث صحيح يجعل للمهر حدًّا أدنى، وإنما الذي ورد جملة أحاديث أقر فيها على الزواج بمهور قليلة متفاوتة، لم يكن لها قاعدة أو ضابط يجب الوقوف عنده وعدم النزول عنه، ومن ذلك:

ا حديث أنس بن مالك _ رضي الله عنه _ أن النبي ﷺ أقر عبد الرحمن
 ابن عوف على إصداقه امرأته وزن نواة من الذهب _ متفق عليه _ والنواة قبل إنها
 تساوي خمسة دراهم، وقبل إنها تساوي ثلاثة دراهم وثلث.

٢ حديث سهل بن سعد الساعدي _ رضي الله عنه _ في المرأة الواهبة، وأن النبي ﷺ قال لخاطبها: التمس ولو خاتماً من حديد، ومعلوم أن خاتم الحديد لا يساوي إلا أقل المال، وأنه شيء زهيد جدًّا، وتدل الصيغة على التقليل في قوله، ولو خاتماً من حديد.

حدیث عامر بن ربیعة: أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلین.
 قال ﷺ: (أرضیت من نفسك ومالك بنعلین؟) قالت: نعم. فأجازه(۱).

⁽١) سبق توثيقه: ص٤٨٣.

والشيخ - رحمه الله - يرى أن ما تراضى به الزوجان من طعام أو لباس، أو ما تنتفع به المرأة من الأشياء غير المالية، كإسلام الزوج وتعليم القرآن يصح أن يكون صداقاً.

وقد اعتمد على الأحاديث السابق ذكرها، وعلى هذه الآثار أيضاً التي منها ما جاء أن النبي على قال: «ومن أعطى في صداق امرأة ملء كفيه سويقاً أو تمرأ فقد استحل (١٠).

وفي النسائي (٢⁾أن أبا طلحة (٢) خطب أم سليم ، فقالت : والله يا أبا طلحة ما مثلك يرد ، ولكنك رجل كافر وأنا امرأة مسلمة ، ولا يحل لي أن أتزوجك ، فإن تسلم فذاك مهرى لا أسألك غيره . فأسلم فكان ذاك مهرها .

فمن هذا يتبين أن الصداق ليس له حد أدنى، وأن وزن نواة من الذهب وقبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين، يصح تسميتها مهراً وتحل بها الزوجة، وأن المغالاة في المهور غير مستحبة، وأن المرأة إذا رضيت بإسلام الزوج، أو تعليمه لها شيئاً من القرآن جاز أن يكون ذلك مهرها. وكان ما

 ⁽۱) فتح الباري شرح صحيح البخارية: (۲۱۱،۹ رقم۱۶۹)، قصحيح سنن أبي داودة:
 (۲۹۲/۲۳)، فنيل الأوطارة: (۲۰۹/۲۳)، قمعوفة السنن والآثارة: (۲۱۰/۱۰، رقم ۲۲۷۲).

 ⁽٢) هستن النسائي»: (٦/ ١١٤)، فيل الأوطار»: (٦/ ١٩٣).

⁽٣) هو زيد بن سهل بن الأسود بن حرام بن عمرو بن زيد مناة الأنصاري الخزرجي، كان من فضلاء الصحابة وعظمائهم، شهد بدراً والمشاهد كلها، وجعل من نفسه ترساً للنبي عليه الصلاة والسلام يوم أحد وأثنى عليه وقال ﷺ: لصوت أبي طلحة خير من فئة. وله مواقف مشهورة في الجهاد والبر والعبادة، توفي _ وضي الله عنه _ سنة ٢٤هـ على الأصح. «الإسبابة»: (٢/ ٢٠٠)، «الاستيماب»: (٣/ ٥٣٣).

يحصل لها من انتفاعها بالقرآن والعلم هو صداقها، كما إذا جعل السيد عتق أمته صداقها، وكان انتفاعها بحريتها وملكها رقبتها هو صداقها، وهذا هو الذي اختارته أم سليم من انتفاعها بإسلام أبي طلحة، وبذلها نفسها له إن أسلم، وهذا أحب إليها من المال الذي يبذله الزوج.

فإن الصداق شرع في الأصل حقّاً للمرأة تنتفع به، فإذا رضيت بالعلم والدين وإسلام الزوج وقراءته القرآن، كان هذا من أفضل المهور وأنفعها، فلم يخل العقد من مهر، وما دامت المرأة قد رضيت به وهي صاحبة الحق في الأصل، فلها الحق في التصرف سواء ما يتعلق بالكم أو الكيف. فإذا كان الزوج غنيًا فله أن يعطي زوجته ما يشاء، ولا حجر عليه في المقدار، أما إذا كان فقيراً فلا ينبغي له أن يعين صداقاً يعجزه، ولا يقدر على تسليمه، وإنما يسمي قدراً يمكنه الوفاء به.

و إذا لم يتفق الزوجان على مهر معين عند العقد، فإن الواجب حينئذ هو مهر المثل.

ا وقد قال الشيخ _رحمه الله _ في ذلك ما يأتى:

(السنة تخفيف الصداق، وألا يزيد على مهر نساء النبي ﷺ وبناته، فقد روت عائشة _ رضي الله عنها _ عن النبي ﷺ أنه قال: "إن أعظم النساء بركة أيسرهن مؤونة». وعن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ أن النبي ﷺ قال: "خيرهن أيسرهن صداقاً (١٠). وعن الحسن البصري _ رضي الله عنه _ قال: قال رسول الله ﷺ: "ألزموا النساء الرجال، ولا تغالوا في المهور».

⁽١) ﴿ نيل الأوطار؛ (٦/ ٣١٦)، (صحيح سنن أبي داود؟ : (٢/ ٣٩٨، رقم ١٨٥٩).

وخطب عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ الناس فقال: «ألا لا تغالوا في مهور النساء، فإنها لو كانت مكرمة في الدنيا، أو تقوى عند الله كان أولاكم بها النبي على ما أصدق امرأة من نسائه، ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتى عشرة أوقية (١)، قال الترمذي: حديث صحيح.

ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يضر به إن نقده، ويعجز عن وفائه إن كان ديناً. قال أبو هريرة: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار، فقال: (على كم تزوجتها؟) فقال: على أربع أواق. فقال النبي ﷺ: (على أربع أواق؟ فكأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندنا ما نعطيك) أخرجه مسلم(٢).

وعن أبي عمرو الأسلمي _ رضي الله عنه _ أنه ذكر أنه تزوج امرأة فأتى النبي ﷺ يستعينه في صداقها، فقال: كم أصدقت؟ قال: فقلت: مائتي درهم، فقال: لو كنتم تغرفون الدراهم من أوديتكم ما زدتم. أخرجه أحمد (٢٠) في مسنده.

والمستحب في الصداق مع القدرة والبسار أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد على مهر أزواج النبي الله ولا بناته، وكان ما بين أربعمائة إلى خمسمائة بالدراهم الخالصة _ نحو من تسعة عشر دينارا _ فهذه سنة رسول الله في الصداق. قال أبو هريرة _ رضي الله عنه _ : كان صداقنا إذ كان فينا رسول الله عنه _ أواق، وطبق بيديه، وذلك أربعمائة درهم .

 ⁽١) ينظر: "فتح الباري»: (٩٠٤/٩)، "صحيح سنن أبي داودة: (٣٩٦/٢) رقم ١٨٥٣)،
 السنائية: (١١٧/٦)، و«الجامع الصحيح»، للترمذي: (٣/ ٤٢٢) رقم ١١١٤).

⁽٢) وصحيح مسلم بشرح النووي؟: (٣/ ٥٨١). (٣) والفتح الرباني،: (١٦٨/١٦).

وقال أبو سلمة (۱) قلت لعائشة: كم كان صداق رسول ا 學 3 قالت كان صداقه لأزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشا. قالت: لا. قالت: قالت: الله قالت: الله قالت: قالت: الله قالت : نصف أوقية فذلك خمسمائة درهم.

رواه مسلم في صحيحه(٢).

فمن دعته نفسه إلى أن يزيد صداق ابنته على صداق بنات رسول الله على اللواتي هن خير خلق الله في كل فضيلة، وهن أفضل نساء العالمين في كل صفة، فهو جاهل أحمق، وكذلك صداق أمهات المؤمنين، وهذا مع القدرة والبسار. فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وفائه من غير مشقة.

وقد كان السلف الصالح يرخصون الصداق، فتزوج عبد الرحمن بن عوف في عهد رسول الله على وزن نواة من ذهب، قالوا وزنها ثلاثة دراهم وثلث، وزقج سعيد بن المسيب بنته على درهمين، وهي من أفضل أيم قريش بعد أن خطبها الخليفة عبد الملك بن مروان لابته الوليد فأبى أن يزوجها له، والذي نقل عن بعض السلف عن تكثير الصداق فإنما كان ذلك لأن المال اتسع عليهم، وكانوا يعجلون الصداق كله قبل الدخول، لم يكونوا يؤخرون منه شيئاً ومن كان له يسار ووجد فأحب أن يعطي امرأته صداقاً كثيراً فلا بأس بذلك.

⁽٢) هو أبو سلمة بن الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف القرشي. تابعي فقيه متفق على أمانته وجلالته وثقته، ويعده بعض الأفمة من الفقهاء السبعة. سمع جماعة من الصحابة والتابعين، وأخذ عنه من التابعين خلائق لا يحصون من بينهم الشمبي، توفي سنة ٩٤. دعمدة القاري»: (/٧٧/)، «المعارف»: صرع ١٠٤.

 ⁽٣) اصحيح مسلم شرح النوري؛ (٣/ ٥٨٥)، امسند أحمد؛ (١/ ٢٨٥)، تحقيق: أحمد شاكر.

كما قال تعالى: ﴿وَمَا تَيْتُمُ إِحْدَنُهُنَّ فِنظَارًا فَلَا تَأْخُذُواْ مِنْهُ شَيْعًا ﴾ الآية(١٠). انتهى(٢).

وقال الشيخ_رضي الله عنه_:

(والذي يثبت بالكتاب والسنة والإجماع، أن النكاح ينعقد بدون فرض المهر، أي بدون تقديره لا أنه ينعقد مع نفيه، بل قد قال تعالى: ﴿ قَدْ عَلَمْتُ الله الله ينعقد مع نفيه، بل قد قال تعالى: ﴿ قَدْ عَلَمْتُ الله مَهْرَ مُنْا عَلَيْهِمْ فَى الله وَرَلِيْنِي الله أَنْ يتزوج بلا مهر، وكذلك دل عليه القرآن في غير موضع. فلا بد من مهر مسمى مفروض، أو مسكوت عن فرضه، ثم إن فرض ما تراضيا به وإلا فلها مهر نسائها، كما قضى به النبي الله في بروع (١٤) بنت واشق (٥) اهد(١).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٠.

⁽Y) «مجموع الفتاوى»: (٣٢/ ١٩٢، وما بعدها).

⁽٣) سورة الأحزاب، الآية: ٥٠.

 ⁽³⁾ بروع بنت واشق الرؤاسية الكلابية أو الأشجعية. زوج هلال بن مرة، مات زوجها هلال قبل أن
 يبني بها، فقضى رسول ش 義 لها بمهر المثل. «الإصابة»: (٧/ ٣٤٥)، «الاستيماب»:
 (3/ ١٧٩٥).

 ⁽٥) الحديث رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح: (٣/ ٤٥٠) . وتم ١١٤٥)، «صحيح سنن أبي داودة: (٢/ ٣٩٧)، «سنن النسائي»: (١/ ١٢١). وينظر: الشرح والتحقيق في «عارضة الأحوذي»، للقاضي أبي بكر بن العربي: (٥/ ١١).

⁽١) قمجموع الفتاوى،: (٢٩/ ٣٣٤ ـ ٣٤٥).

مقدار الصداق عند الفقهاء:

اتفن الفقهاء على أن المهر ليس له حد أعلى ينتهي إليه لقول الله تعالى : ﴿ وَ إِنَّ أَرَدُهُمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ مَعَلَانَ زَوْجِ وَا تَيْتُمُ إِحْدَنَهُنَّ قِنظَارَافَلَا تَأْخُلُوا مِنّهُ شَيّعًا الذّية .

والقنطار ماثة رطل من الذهب، وقيل سبعون ألف مثقال من الذهب، غير أنه لا دليل في الآية على بلوغ هذا المقدار في الصداق. أما أقل ما يجب في الصداق فهو محل خلاف بين الفقهاء:

أولاً: ذهبت الحنفية والمالكية إلى أن للمهر حدًّا أدنى ينتهي إليه، ولا يجوز النزول عنه، ولكن اختلفوا في هذا المقدار، فذهبت الحنفية إلى أنه عشرة دراهم (۱) سواء كانت مسكوكة أو تبراً. والعشرة دراهم تساوي سبعة مثاقيل، وتساوي عندنا ۲٫۸ بالريال السعودي الفضة ، حيث قدر نصاب الزكاة بـ ٥٦ ريالاً في مقابل مائتي درهم.

وقالت المالكية: إن الحد الأدنى هو ثلاثة دراهم من الفضة الخالصة، أو ربع دينار (٢٦)، أو ما يعادل ذلك؛ لأنه مال محترم تقطع فيه يد السادق.

 ⁽۱) قبدائع الصنائع: (٧/ ٢٧٥)، وما بعدها)، قرد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصارة: (٢/ ٤٥٦)، وما بعدها)، قالهداية، وقشرح العناية، وقفتح القديرة: (٢/ ٤٣٥).

 ⁽۲) «الشرح الكبير على مختصر خليل» ويهامشه «حاشية الدسوقي»: (۳۰۲/۲)، «بداية المجتهد»: (۱۸/۲).

* أدلة الحنفية:

أولاً: حديث جابر _ رضي الله عنه _أن النبي ﷺ قال: الا تنكحو النساء إلا الأكفاء، ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم، (١٠) رواه الدارقطني (٢)والبيهقي (١٠).

ثانياً: ما روي عن عمر وعلي وعبد الله بن عمر .. رضي الله عنهم .. أنهم قالوا: لا يكون مهر أقل من عشرة دراهم. وما كان لهؤلاء العلية من الصحابة أن يذكروا تقديراً معيناً لا يعرف بالرأي، إلا أن يكونوا قد سمعوه عن رسول الله (3).

 ⁽١) قسموفة السنن والآثارى، للبيهقي: (٢١٨/١١، وتم١٤٤٢)، «التعليق المغني على سنن الدارقطني»: (٣/ ٤٤٤)، «الهداية» وشرح المناية» وفنتح القديرة: (٢/ ٤٣٥، ٤٣٦)، قنصب الرابة»: (٣/ ١٩٩).

⁽۲) هو أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني، أحد حفاظ الحديث البارزين. إليه انتهت إمامة المحدثين في عصره، له خبرة واسعة باختلاف الفقهاء، وهو شافعي المذهب. صنف كباً متعددة أشهرها كتاب السنن والمختلف والمؤتلف والضعفاء والعلل. توفي ببغداد سنة ٣٨٥هـ عن ٧٩ سنة. قوفيات الأعيان»: (٣/٧٣)، وقالأعلام»: (٥/١٣٠).

⁽٣) هو أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن عبد الله بن موسى البيهقي، الفقيه المحدث. له مصنفات كثيرة بلغت نحو ألف جزء، من أشهرها السنن الكبرى والسنن الصغرى ودلائل النبوة والمعرفة والسنن والآثار وشعب الإيمان، كان شافعي المذهب، له أثر كبير في تدوين مذهب الشافعي وجمعه، قال عنه إمام الحرمين ما من شافعي المدهب إلا وللشافعي عليه منة إلا أحمد البيهقي، فإن له على الشافعي متة، توفي بنيسابور سنة 80٨ هـ وله ٧٤ سنة. وفيات الأعيان، (٧/١)، ط. أولى، عيسى الحليم، «الأعلام، للزركل: (١/١٥)).

⁽٤) ﴿ فتح القدير؟: (٢/ ٤٣٦)، ﴿ التعليق المغني على سنن الدارقطني؟: (٣/ ٢٤٥).

ثالثاً: ما أخرجه البيهقي والدارقطني، عن علي ـ رضي الله عنه ـ أنه قال: لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. وهذا من المقدرات فلا يمكن القول فيه إلا بالتوقيف لا بالرأي(١١).

رابعاً: قِالِوا: إن المهر وجب حقاً للشرع إظهاراً لشرف المحل فيتقدر بما له خطر، وهو العشرة قياساً على نصاب السرقة (٢٦).

_ مناقشة أدلة الحنفية :

١ ـ حديث جابر الذي يجعل المهر عشرة دارهم حديث باطل غير صحيح، فقد رواه مبشر بن عبيد (٢٠)، وهو منكر الحديث معروف بالوضع، وفي سنده أيضاً الحجاج بن أرطاة (٤٠)، وهو مدلس. على أن الحنفية أنفسهم لا يعتمدون هذا الحديث، ولا يعملون به في موضوع الأولياء، فينبغي أن يكون في حق المهر كذلك، لأنه إما أن يكون صحيحاً فيجب العمل به على الإطلاق، وإما أن يكون غير صحيح فيجب رك العمل به، وأما العمل بعض دون بعض دون

 ⁽۲) المصادر السابقة، و«السنن الصغيرة: (۳/۹۳»)، وقمعوفة السنن والآثارة: (۲۱۸/۳)، وفنصب الرايئة: ((۲/۹۹۳).

⁽٢) المصادرالسابقة.

⁽٣) هو مبشر بن عبيد الحمصي. قال أحمد: كان يضع الحديث. وقال عنه البخاري: إنه منكر الحديث. وقالوا: إنه مشهور بالواهيات. وقال ابن عدي: إن حديث جابر لم يروه غير مبشر وهر باطل. «الميزان»: (٣/ ٣٤ ٤).

⁽٤) هو حجاج بن أرطأة النخمي الكوفي. كان من حفاظ الحديث. ولي قضاء البصرة في خلافة بني العباس، وكان معجباً بنفسه. روي أنه حضر مجلساً فجلس في عرضه فقيل له: ارتقع إلى الصدر فقال: أنا صدر حيث كنت، ضمفه كثير من المحدثين، وقالوا إنه مدلس. يروي عمل لم يلق. توفي بالري سنة ١٥٠هـ. «وفيات الأعيان»: (٢/٥٥)، وما بعدها)، «المناذ»: (١/٨٥٥).

فتحكم محض غير مقبول، إذ كيف يصح قبول بعض الدليل وترك بعضه الآخر؟

Y - إن ما روي عن بعض كبار الصحابة من تحديد المهر بعشرة على فرض صحته موقوف عليهم، واحتمال رفعه إلى الرسول لله لا يوجب القطع بصحة الاستدلال، فلم يبق للحنفية إلا قياس المهر على نصاب السرقة، ونحن في نزاع معهم في تقديره، على أنهم اشترطوا في نصاب السرقة أن تكون عشرة الدراهم مسكوكة، وأجازوا في المهر أن تكون العشرة تبراً فأوجدوا فرقاً بين الصداق ونصاب السرقة، ثم إن القطع فيه إتلاف لعضو في الإنسان، والصداق حق للمرأة بصفته أثراً من آثار العقد، والزواج يعود فيه النفع على الزوجين. فما هو وجه الشبه بينهما؟

" قالوا: إن المهرحق الشرع فيتقدر بما له خطر، فنقول: إن المهرحق المرأة؛ لأن لها الحق في أن تسقطه أو تهبه لمن تشاء، ولقد رضيت أم سليم بإسلام أبي طلحة مهراً لها، أبي وأقرها النبي ﷺ، كما أقر عبد الرحمن ابن عوف الذي أصدق امرأته زنة نواة من الذهب، قبل: إنها تساوي خمسة دراهم وقبل دون ذلك.

وقال ﷺ: ﴿ التمس ولو خاتماً من حديد،

وقال عليه الصلاة والسلام: «إن أحق الشروط أن توفوا به ما استحللتم به الفروج».

وقال ﷺ: (المسلمون على شروطهم).

والشرط لا يتم إلا بحصول التراضي بين الطوفين، فتبين من هذا أن تقدير المهر يتم بالتراضي دون فرض مقدار معين. ثانياً: ذهبت الشافعية والحنابلة إلى أنه لا حد لأقله متى كان شيئاً له قيمة مالية في نظر الشرع، يصلح بها أن يكون بدلاً في المعاوضات، فإن كان شيئاً تافهاً ليست له قيمة لم يصلح أن يكون مهراً (١٠.

أدلة الشافعية والحنابلة:

١ ـ استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَأَحِلَّ لَـكُمْ مَّا وَرَآةَ ذَالِكُو أَن تَبْتَغُواْ
 بِأَمْوَلِكُم ﴾ الآية، وهذا المال المذكور يشمل القليل والكثير، ولأن الصداق
 بدل منفحتها فجاز ما تراضيا عليه من المال.

٢ ـ اعتمدوا على حديث هو أصح ما ورد في هذا الباب باتفاق العلماء، وهو حديث سهل بن سعد الساعدي ـ رضي الله عنه ـ أن النبي 義 جاءته امرأة فقالت: يا رسول الله إني قد وهبت نفسي لك. فقامت قياماً طويلاً، فقام رجل فقال: يا رسول الله زوجنيها إن لم يكن لك بها حاجة، فقال رسول الله 義: وهل عندك من شيء تصدقها إياه؟فقال: ما عندي إلا إزاري هذا، فقال النبي 義: إن أعطيتها إزارك جلست ولا إزار لك فالتمس شيئاً. فقال: ما أجد شيئاً، فقال: النبي هذا، وهل معك من القرآن شيء؟ قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا وسورة كذا وسورة كذا وسورة كذا وسورة كذا (لسور يسميها)، فقال له النبي 義: «قد زوجتكها بما معك من القرآن،

ودليلهم من هذا الحديث هو الجزء ما قبل الأخير، وهو الاكتفاء في الصداق بأقبل القليل، ولو كمان خاتماً من حديد، ومعلوم أن خاتم الحديد

 ⁽۱) «المهذب»: (۲/٥٥)، ونهاية المحتاج»: (۲۲۹۹)، ومغني المحتاج»: (۲۲۰/۳)،
 «المغني» ووالشرح»: (۸/٤)، «الفروع»: (۲۵۰/۵)، «الكشاف»: (۲۹/۵)،
 «الإنصاف»: (۸/۹۲۷)، «مطالب أولى النهى»: (۱۲۵/۵).

لا يساوي عشرة دراهم ولا عشرها، ولا سيما في ذلك الزمن الذي كان للفضة فيه قيمتها.

"ح. روى أنس بن مالك أن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنهما جاء للنبي ﷺ، وعليه ردء زعفران فقال ﷺ: مهيم؟ قال عبد الرحمن تزوجت البارحة، فقال ﷺ: كم أصدقتها؟ قال: زنة نواة من الذهب، فقال ﷺ: بارك الله لك أولم ولو بشاة. متفق عليه.

ع _ روى عامر بن ربيعة _ رضي الله عنه _ أن امرأة من فزارة تزوجت على نعلين ، فقال رسول الله ﷺ: أرضيت من نفسك ومالك بنعلين ؟ قالت : نعم .
 فأجازه . أخرجه أحمد وابن ماجة والترمذى وصححه .

م استدلوا بفعل سعيد بن المسيب - رضي الله عنه - الذي زوج ابنته
 بدرهمين، وقال: لو أصدقها سوطاً لحلت.

٧_ ما أخرجه الدارقطني من أن النبي ﷺ قال: «أدوا العلائق. قيل: وما
 العلائق؟ قال: ما تراضى عليه الأهلون ولو قضيباً من أراك».

⁽١) هو أحمد بن محمد بن هاني الطائي، الإنام الجليل الحافظ، صوف بالبقنظة والفطنة وقوة الإدواك، وأخذ الكثير من مسائل الإنام أحمد وصنفها، وروى عنه النسائي وآخرون، وكان يعد من أعظم علماء عصوه، مات بعد الستين ومائتين هجرية. "المدخل؟، لابن بدوان: صر٢٠١، «الطبقات»: ص٢٠، ٧٢.

موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في تقدير الصداق:

يظهر من استعراض ما أثر عن الشيخ أنه _ رضي الله عنه _ يتفق مع الحنابلة والشاقعية في أن المهر ليس له حد أدنى، وأنه يجزىء في الصداق ما تراضى به الزوجان وإن قل، إلا أن المستحب عنده أن يبلغ الصداق أربعمائة أو خمسمائة درهم من الفضة، أو تسعة عشر ديناراً من الذهب تأسياً برسول الله في صداق بناته وأزواجه.

ويرى أن الفقير ليس له أن يلزم نفسه بصداق يعجز عنه، ويعتبر أن ذلك مكروه في حقه، أما الغني القادر فلا حجر عليه، بل له أن يصدق امرأته ما شاء ما دام أنه ذو يسار وسعة.

ولهذا كاتت النحجة القوية مع الرأي القائل بأن المهر لا حد لأقله ما دام شيئاً له قيمة في المعاوضات.

الأعكام التى يبكن تطبيقها على الصداق عند ابن تيبية

يعرض للمهر حالات متعددة، يطلق عليه في كل حالة صفة معينة، وقد إنفق الشيخ - رحمه الله - مع عامة أهل العلم في تحديد بعض الصفات.

- ١ ـ يوصف المهر بأنه واجبإذا ارتضى الزوجان شيئاً معيناً ، وإذا لم يحصل
 التراضى وجب مهر المثل .
- ٢- يوصف المهر بأنه مستحب أو مسنون، وذلك أن يبلغ به أربعمائة إلى
 خمسمائة درهم، تأسيا بالرسول ﷺ في مهر بناته وأزواجه.
- ٣- يوصف المهر بالجواز، وذلك إذا كان الرجل ذا غنى ريسار، فله أن يعطي الزوجة ما يشاء لقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدُتُمُ ٱصَّـــَبِكَــٰالَ زُوْجٍ مَّــكَانَ زُوِّجٍ وَعَالَىٰ ذَوِّجٍ وَعَلَيْكُ ذَوِّجٍ وَعَلَيْكُ لَا يَعْمَلُوا إِلَيْهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ الل

وهذه الصفات الثلاث سبق الفقهاء ابن تيمية إلى القول بها، ولكنه أضاف صفات أخرى لم يسبق إليها فيما علمت، وهي :

* أولها: الوصف بالكراهة:

فهو يرى أن المهر يكون مكروهاً في الحالات الآتية :

١ _ إذا كان الصداق ديناً، سواء كان مؤخر الوفاء وهو حال أو كان مؤجلاً (١).

٢_ إذا كان الصداق المقدم كثيراً، وقصد به المباهاة والمفاخرة.

⁽١) يطلق الفقهاء الدين في مقابلة الدين، والدؤجل وهو ما ارتبط تسليمه بتاريخ معين - في مقابلة الحال، وهو الذي لصاحب الحق أن يطالب به متى شاء. ولعل الشيخ - رحمه الله - أواد بمؤخر الوفاء وهو حال الدين الذي لم يعين تاريخ لتسليمه، ولم يكن صاحب الحق حريصاً على تسليمه، ولم يكن صاحب الحق حريصاً على تسلمه فوراً. والعبارة تحتاج إلى تأمل.

"- إذا كان الصداق كثيراً مؤجلاً في الذمة، لما فيه من تعريض نفسه للعجز عن الوفاء(١).

وفي ذلك يقول ابن تيمية _ رحمه الله تعالى _:

(ويكره للرجل أن يصدق المرأة صداقاً يَضُرُّ به إن نقده، ويعجز عن وفائه إن كان ديناً. قال أبو هريرة وضي الله عنه _ جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إني تزوجت امرأة من الأنصار. فقال وعلى كم تزوجتها؟ قال: على أربع أواق. فقال النبي ﷺ: على أربع أواق؟! فكأنما تنحتون الفضة من عرض هذا الجبل ما عندتا ما نعطيك. الحديث أخرجه مسلم (٧٠).

وعن أبي عمرو الأسلمي _ رضي الله عنه _ أنه ذكر أنه تزوج امرأة، فأتى النبي على يستعين في صداقها، فقال: كم أصدقت؟ قال: مائتي درهم، فقال: لو كنتم تغرفون الدراهم من أوديتكم ما زدتم ("). وإن قصد الزوج أن يؤديه وهو في الغالب لا يطيقه، فقد حمل نفسه وشغل ذمته وتعرض لنقص حسناته وارتهانه بالدين، وأهل المرأة قد آذوا صهرهم وضروه)(نا).

* ثانياً: الوصف بالتحريم:

إذا كان الزوج عاجزاً عن تسليم ما التزم به من الصداق، ولا يمكنه الوفاء
 إلا باللجوء إلى مسألة الناس واستجدائهم، وليس له مورد يفي بما التزم به من حقوق الغم.

 ⁽۱) ﴿ الا حتيارات ﴾ : ص۲۲۷ .

⁽٢) قصحيح مسلم بشرح النووي؟: (٣/ ٥٨٠).

⁽٣) قالفتح الرباني؟: (١٦٨/١٦)، مع اختلاف في اسم الراوي ونص الحديث.

⁽³⁾ enseng llation: (77/ 197) .

- ٢- إذا تزوج وفي نيته أن يصدقها شيئاً محرماً.
- "- إذا كان ينوي أن لا يعطي الزوجة شيئاً، ففي هذه الحال لا تحل ويعتبر
 زانياً.
- إذا جعل الصداق شيئاً كثيراً بقصد الرياء والمباهاة، والزوج لا يريد أن يسلم شيئاً، وأهل المرأة لا يريدون المطالبة بشيء كذلك.

وفي ذلك يقول ابن تيمية _رحمه الله تعالى_:

(و إذا أصدقها ديناً كثيراً في ذمته وهو ينوي أن لا يعطيها إياه، كان ذلك حراماً عليه. فإنه قد روى أبو هريرة _ رضي الله عنه _ قال: قال رسول الله ﷺ:
«من تزوج امرأة بصداق ينوي أن لا يؤديه إليها فهو زان (۱). الحديث، وما يفعله بعض أهل الجفاء والخيلاء والرياء من تكثير المهر للرياء والفخر وهم لا يقصدون أخذه من الزوج، وهو ينوي أن لا يعطيهم إياه فهذا منكر قبيح مخالف للسنة، خارج عن الشريعة)(۱).

تعقيب على رأي الشيخ:

ومن هذا البيان لصفات الصداق المتعددة، سواء ما تابع الشيخ فيه الفقهاء أو اجتهد في استنباطه ووضع أصوله وقواعده، نتبين مدى اهتمام الإمام ابن تيمية بإبراز عناية الشارع بالصداق، وكيف أن الشيخ يبدل قصارى جهده في التعرف على أحوال الناس لعلاج مشكلاتهم، وأنه يعمل جاهداً لإبعادهم عن طريق السوء، والتصرفات التي يلحقهم بها ضرر، وكيف أنه يهدف إلى

 ⁽١) رواه عبد الرزاق في النكاح: رقم ٤٤٣، ١٠٤٤٥، ط. المكتب الإسلامي، وسعيد بن
 منصور في «سنته»: (١/ ١٨٠)، والبهقي في «السنن الكبرى»، في الصداق: (٧/ ١٨٤١).

⁽٢) قمجموع الفتاوي: (٣٧/ ١٩٣).

توضيح السبيل، وإبراز الحجة ليكون الطريق واضحاً لاتباع سنة المصطفى عليه الصلاة والسلام.

وهذا التفصيل المحكم الجيد الذي لم يُسبق إليه، يجعل الصفات خمساً حيث لم يذكر الفقهاء سوى ثلاث صفات. ولذا فإن بيان هذه الصفات قد امتاز بها، وتدل على ما هو عليه من عمق وفقه واطلاع واسع وإدراك عميق.

المكم ني تسبية مجھول المخة والنوع صداقاً

إن الصداق حق للمرأة فلا بد أن تعلم قدره وصفته، ولا يجوز أن يفرض عليها جنس أو نوع لا يتفق مع ما يحقق رغبتها ويتفق مع مصالحها، فإذا لم يُعين نوع المهر وصفته عند العقد، ولم يكن منضبطاً بوصف لا يختلف، فإن المرد حينتذ في التعيين هو الشيء المتعارف عليه لدى المرأة، أو ما يغلب استعمالها له.

فإذا جعل الصداق شيئاً من الأطعمة أو الملابس، أو جعل الصداق سيارة مثلاً، فإن لها نوع الطعام الذي اعتادت أكله، وجنس اللباس الذي تستحمله، ونوع السيارة التي تستخدمها، وليس للزوج أن يلزمها بالوسط من الطعام أو اللباس أو السيارات، بل إنه إذا لم يتحقق لها ما تعرفه، واعتادت على استعماله فلها الفسخ.

وكذلك إذا كان الصداق شيئاً غير معروف بعينه، بأن أصدقها شاة أو ثوباً ونحو ذلك، فإن المعيار في معرفة المجزىء في هذا مرده إلى العرف لدى المرأة، فإن كان شيئاً من ذلك يغلب استعمالها له، أو عرفت باقتنائه فيعتبر ذلك مثانة التعبر لفظاً.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية _رحمه الله تعالى _:

(والذي ينبغي في أصناف سائر المال، كالعبد والشاة والبقرة والثياب ونحوها: أنه إذا أصدقها شيئاً من ذلك، أن يرجع فيه إلى مسمى ذلك اللفظ في عرفها. كما نقول في الدراهم والدنانير المطلقة في العقد، وإن كان بعض ذلك غالباً أخذ به كالبيم، أو كان من عادتها اقتناؤه أو لبسه فهو كالملفوظ به. ونص الإمام أحمد في رواية جعفر النسائي (١): أنه إذا أصدقها عبداً غير معين من عبيده أنه يصمح، ولها الوسط على قدر ما يخدم مثلها، ونقلها دليل على أنه لم يعتبر الخادم مطلقاً وإنما اعتبر ما يناسبها) اهـ (١).

آراء الفقهاء في تسمية مجهول الصفة والنوع صداقاً:

اتفق الفقهاء على أن الصداق يجب أن يكون معلوماً جنسه ونوعه ووصفه وقدره باعتبار أن له حكم الثمن في المعاوضات.

ولكن لما كان عقد الزواج مبنيًّا على المسامحة والمكارمة، وتدخل فيه المروءة، كان من الممكن أن تغتفر فيه الجهالة اليسيرة. أما الجهالة الفاحشة فيبطل معها المسمى ويجب مهر المثل لتعذر العلم بالمسمى.

- ومن الأمثلة على الجهالة الفاحشة:
- ١ _ إذا جعل الصداق حملها لأداء مناسك الحج.
- ٢ إذا جعل صداقها حيواناً مطلقاً أو كان شيئاً لا يقدر على تسليمه.

أما متى يصح المسمى وتغتفر الجهالة اليسيرة، فللك إذا أصدقها شيئاً يملكه وفي قبضة يده وبين جنسه ونوعه وقدره. فإن المقصود حينتذ يتعين بأن يكون من الوسط، فإذا أصدقها عبداً من عبيده، أو قميصاً من قمصانه استحقت الوسط من هذا كله. فليس لها أن تطالب بالأجود، وليس له أن يفرض عليها الرديء. وعند النزاع يكون المعيار في التحديد مرده إلى القرعة

⁽١) هو أبر محمد جعفر بن محمد النسائي الشعرائي، عرف بعلو القدر والورع والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، صحب الإمام أحمد وأخذ عنه الكثير من الحديث ومسائل الفقه، وكان الإمام يجله ويقدر له فضله، •طبقات الحنابلة، لأبي يعلى: (١/١٢٤)، طبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧١هـ، ١٩٥٧م.

⁽۲) الاختيارات؟: ص۲۲۹.

لحسم النزاع بينهما^(١)، وعند البعض يجري التخيير بين أخذ الوسط وأخذ قيمته.

 موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء في تسمية مجهول الصفة والنوع صداقاً:

يتفق الشيخ ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ مع الفقهاء في وجوب مهر المثل عند عدم الاتفاق على شيء معين عند العقد أو بعده. كما يتفق معهم أيضاً على وجوب مهر المثل إذا كان المسمى مجهولاً جهالة فاحشة، ويختلف معهم في تحديد المعيار الذي يتمين به نوع الصداق مع الجهالة، حيث يجعل مرد التعيين إلى العرف لدى المرأة بما يثبت فيه استعمالها، أو يغلب اقتناؤها له ويذهب الفقهاء إلى أن الوسط من العين هو الذي تستحقه المرأة أو قيمته.

والذي يبدو أن ما ذهب إليه العلامة ابن تيمية، من جعل مرد تعيين مجهول التسمية إلى عوف المرأة هو الحق؛ وذلك لأن الصداق عوض في عقد معاوضة فلم يصح مجهولاً كعوض البيع والإجارة، ولأن المجهول لا يصلح عوضاً في البيع فلم تصح تسميته كالمحرم، وكما لو زادت جهالته على مهر المثل.

⁽۱) «المغني»: (۸/ ۷، وما بعدها)، «الشرح الكبيرة: (۸/ ۷ - ۱۷، وما بعدها)، «الفروع»: (۵/ ۲۵٪)، «الفروع»: (۵/ ۲۵٪)، «المفالب (۲۵٪)، «المهذب»: (۲/ ۲۵٪)، «نهاية المحتاج» وحاشية أبي الضياء»: (۲/ ۳۰٪)، «نهاية المحتاج» وحاشية أبي الضياء»: (۲/ ۳۳٪، ۳۳۰)، «بذاية المجتهد»: (۲/ ۲۷٪)، «مختصر خليل» و«الشرح الكبير»: ووحاشية المدسوقي»: (۲/ ۲۹٪)، «در المحتار على المدر المختار شرح تنوير الإبصار»: (۲/ ۲۷٪)، «بدائع الصناع»: (۲/ ۲۸٪)، «المهداية» وشرح العناية» وفتح القديم»: (۲/ ۲۵٪)، «بدائع الصناع»: (۲/ ۲۸٪)، «المهداية» وشرح العناية» وفتح القديم»: (۲/ ۲۵٪)، ۱۵٪

ولا يقال هذا إن عقد البيع يختلف عن عقد النكاح؛ لأنه مبني على المشاحة وعقد الزواج مبني على المسامحة فلا بد من العلم في كليهما.

على أن الوسط من الجنس يبعد الوقوف عليه لكثرة أنواع الجنس واختلاف الأعيان في النوع الواحد. ثم إن جعل الوسط حكماً في عبد من عبيده، أو ثوباً من ثيابه، لا نظير له يقاس عليه ولم يرد فيه نص يوجب المصير إليه، فإثبات الحكم فيه تحكم. وإلزام المرأة بوسط المسمى أو قيمته قد يكون مجحفاً بها ملحقاً الضرر بمصلحتها، لا سيما وأن المهر حقها وهي صاحبة الشان فيه.

وإذن فإن ترك تعيين الصداق في هذه الحال للمرأة بحسب ما تمليه مصلحتها، وما تقتضيه ظروفها وما يحصل به انتفاعها لهو الجدير بالاتباع باعتبار أن الصداق أثر من آثار العقد يقصد به تشريفه وتكريم المرأة.

وبهذا يظهر أن الأخذ بما اتجه إليه الشيخ ابن تيمية من إثبات الحق للمرأة في تميين الصداق في هذه الحال هو الأولى، لأنه يتفق مع العدل في إنصافها، حيث أثبت لها الحق في اختيار ما يناسبها ويحقق مصالحها، ولا يكون فيه إلزامها بصداق لا يفيدها أو ينقص انتفاعها به.

مهر السر والملانية

الأولى: أن يتفق الزوجان أو الأولياء على قدر الصداق، ليكون أقطع للنزاع، وأبعد عن الخصام والجدال. ثم يذكرون في العقد هذا الذي اتفقوا عليه من غير زيادة ولا نقصان، وهذا هو الوضع السليم الأمثل. إلا أنهما قد يتفقان على قدر معين ثم يعلنون أقل منه أو أكثر. فالحالة الأولى صحيحة سليمة ظاهراً وباطناً لا شبهة فيها ولا خلاف. فالمهر فيها هو ما اتفقوا عليه وذكروه في العقد.

أما الحالة الثانية: وهي التي يتفقون فيها سرًّا على قدر المهر. أنه ماتة دينار مثلاً ثم يقولون عند العقد أنه مائتان، فهذه الحال محل نزاع فيما يعتبر مهراً من المقدارين. أذلك الذي اتفقوا عليه سرًّا فيما بينهم أم الذي أعلنوه أمام الناس ساعة العقد، وهو ما يسمى مهر العلائية أو السمعة؟

فلا بد حينتذ من النظر، والتعرف على كيفية الاتفاق، فلا يحل للمرأة إلا القدر المتفق عليه سوًّا، ويحرم عليها أن تطمع في أكثر منه، ولا يجوز لها المطالبة بما ذكر في العلانية، ولا يثبت لها حق إلا فيما اتفق عليه سرًّا، فالمسلمون على شروطهم، وهذا شرط صحيح ثبت بالتراضي.

والمهر يثبت للمرأة الحق في جنسه وقدره على حسب ما اتفقا عليه، وقد يكون للزوجين غرض صحيح في الاتفاق على قدر معين من الصداق، وإظهار أكثر منه، والزوج لم يقدم على الزواج إلا على هذا الاتفاق، فلا يحل للمرأة حنفذ أن تغدر به.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية ـ رحمه الله تعالى ـ:

(لو تزوج امرأة واتفق معها على صداق عشرة دنانير، وأنه يُغلهر عشرين ديناراً، وأشهد عليها بقبض عشرة فلا يحل لها أن تغدر به، بل يجب عليها الوفاء بالشرط، ولا يجوز تحليف الرجل على وجود القبض في مثل هذه الصورة؛ لأن الإشهاد بالقبض في مثل هذا يتضمن الإبراء)(١).

وأجاب عن سؤال بقوله:

(إذا كانت الصورة على ما ذكر لم يجز لها أن تطالب إلا بما اتفقا عليه، وأما ما ذكر على الوجه المذكور فلا يحل لها المطالبة به، بل يجب لها ما اتفقا علم ٢٤٠٠.

آراء الفقهاء في مهر السر والعلائية:

أولاً: الحنفة:

قالوا: إذا جعلوا مهر السر مائة وفي العلانية مائتين، وبينوا أن إحدى المائتين هي المهر الحقيقي وأن المائة الأخرى للسمعة. كان الواجب هو مهر السر مائة.

وهناك رواية أخرى عن الإمام أبي حنيفة أن المهر هو المائتان جميعاً لأن المهر هو ما يثبت في العقد، والثابت في العقد هنا هو المائتان.

 ⁽۱) «الانحتيارات»: ص ۲۳۰.

⁽٢) نص السؤال: في رجل تزوج امرأة وأعطاها المهو، وكتبت عليه صداقاً ألف دينار، وشرطوا عليه أننا ما نأخذ منك شيئاً، إلا عندنا هذه عادة وسمعة، والآن توفي الزوج وطلبت المرأة كتابها من الورثة على التمام والكمال. قمجموع الفتاوى»: (٩٩/٣٢)، قالفتاوى الكبرى»: (٩٤٤).

أما إذا لم يبينوا ساعة العقد، أن إحدى المائتين للمهر والأخرى للسمعة، كانت المائتان هي المهر الواجب بالاتفاق؛ لاحتمال أن يكونوا قد زادوا في المهر زيادة حقيقية على ما اتفقوا عليه في السر، فيحمل الأمر على ذلك، ويكون الواجب هو ما سمى في العقد(1).

* ثانياً: المالكية:

ذهبوا إلى أن الحكم هو بمهر السر إذا ثبت بشهود عدول. فعندهم أن الزوجين إذا اتفقا على صداق بينهما في السر وأظهرا في العلانية صداقاً يخالفه، فإن المعتبر ما اتفقا عليه في السر، سواء كان شهود السر هم شهود العلانية أو غيرهم(٢٣).

* ثالثاً: الشافعية:

قالوا: إن المعتبر في مسألة مهر السر والعلانية هو ما انعقد به النكاح، ولا يلتفت إلى ما سواه (٢٦).

* رابعاً: الحنابلة:

يرى المتقدمون منهم أنه يجب الأخذ بمهر العلانية ؛ لأنه الذي انعقد به النكاح. على أن الإمام أحمد يرى أنه ينبغي أن تفي المرأة وأولياؤها بما اتفقوا عليه على سبيل الاستحباب، وقد جرى الخلاف بين المتقدمين منهم والمتأخرين: هل يؤخذ بصداق العلانية ظاهراً وباطناً، أو ظاهراً فقط فيما إذا

 ⁽١) «بدائع الصنائع»: (٣/ ١٤٤٨)، «فتح القدير»: (٢/ ٤٤٥).

 ⁽۲) «المدونة»: (۱۹/۶»)، «الشرح الكبير على مختصر خليل» و«حاشية الدسوقي»:
 (۲/۳۱۳).

⁽٣) المهذب»: (١١/٦)، انهاية المحتاج»: (١١/٦).

THE STAN BUT LIKE SHEET AND USE OF

كان المقدار الذي ذكروه سرًا تواطؤوا عليه من غير عقد. وإن كان ما ذكر سسراً تم به العقد، فهل يكون الحكم في المسألتين واحداً أو يحكم بمهر السر هنا بلاتردد؟

فمن قال إنه يؤخذ به ظاهراً فقط وأنهم في الباطن لا ينبغي لهم أن يأخذوا إلا بما اتفقوا عليه فهو قول لم يرد عليه نقض وله شواهد كثيرة. ومن قال إنه يؤخذ به ظاهراً وباطناً بنى ذلك على أن المهر من توابع النكاح وصفاته، فيكون ذكره سمعة من باب الهزل، والنكاح جده وهزله سواء؛ قال ﷺ: اثلاث جدهن جد وهزلهن جد: النكاح والطلاق والرجعة (۱۱)، ومثله ما يذكر فيه، يحقق ذلك أن حل النكاح مشروط بالشهادة على العقد، والشهادة وقعت على ما أظهره فيكون وجوب المشهود به شرطاً في الحل (۱۲).

• موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه عامة الفقهاء:

يتبين مما سبق أن الحنفية والشافعية والحنابلة قد اتفقوا على أنه يجب القضاء بمهر العلانية. ويستثني الحنفية حالة وهي إذا قال الزوجان عند العقد أن المهر ما اتفقوا عليه قبل ذلك، وأن ما يذكر الآن إنما هو للسمعة.

ويتفق الشيخ - رحمه الله - مع المالكية وبعض المتأخرين من الحنابلة ، على أن الواجب هو ما اتفق عليه الزوجان في السر - ما دام أنه قد ثبت بالبينة - ففي هذه الحال لا تسمع دعوى المرأة في المطالبة بما ذكر في العلانية .

 ⁽١) والجامع الصحيح، للترمذي: (٩/ ٤٩٠)، رقم١١٨٤)، وصحيح سنن أبي داودة:
 (٢/ ٤١٣)، والتعليق المغنى على سنن الدارقطنية: (٩/ ٢٥٦).

 ⁽۲) «المغني»: (۸۱/۸)، «الغروع»: (٥/ ٢٦٧)، «الإنصاف»: (۸۹ ٣/٣)، اإعلام الموقعين»: (۴/ ۲۹ و و ۱۹۳۸).

بل إن الشيخ يتفق مع ما قاله كثير من أهل العلم أو أكثرهم، بأنه إذا علم الشهود أن المهر الذي يظهره سمعة، وأن أصل المهر كذا وكذا ثم تزوج وأعلن الذي قال، فالمهر هو السر، والسمعة باطلة، وهذا ظاهر؛ لأن الشرط المتقدم على العقد كالمقارن له عنده، وأنه لا يجوز تغيير ما اتفقوا عليه من طرف واحد، لما فيه من التغرير، وإلحاق الضرر بالزوج.

الرأي المختار في مهر السر والعلانية:

هو وجوب الأخذ بمهر العلانية ويقضى به للمرأة، وهو ظاهر كلام أحمد حيث نقل عنه في روايات متعددة القول بمهر العلانية، وأنه هو الذي يلزم في حق الرجل، وإن كان ينبغي أن تفي المرأة وأولياؤها بما اتفقوا عليه سرًّا.

والحكم بمهر العلانية هو مذهب الإمام أبي حنيفة، وقال به أيضاً كثير من العلماء؛ لأن الأمر لا يخلو إما أن يكون مهر العلانية هو الذي انعقد به العقد فهو حق للمرأة. وإما أن تكون الزيادة ملحقة بالمهر الذي انعقد به النكاح في السر، فتكون هذه الزيادة حصلت في زمن يثبت للمرأة الحق فيها.

ثم إن النكاح مبناه على الإعلان لا على الإسرار والكتمان، ولذا عُنيت الشريعة بتكريم عقد النكاح، فاشترطت الولي والشهود ليكون أدعى في إظهاره وإذاعته بين الناس، ولأن الأحكام تبنى على الظاهر والأخل بما يظهر هو الأحوط، وفيه تعليم الناس وتعويدهم على الإعلان والإظهار والبعد عن الإخفاء والكتمان. ولا شك أن على المرأة وأهلها أن يصدقوا فيما اتفقوا عليه مع الزوج، ويحرم عليهم الغدر به وخيانته، ولا يحل لهم إلا ما اتفقوا عليه في الباطن.

الصداق المعجل والمؤجل

الأصل في الصداق أن يكون كله معجلاً؛ لأن المرأة تملكه كله بالعقد الصحيح، فإن وجوب المهر للزوجة حكم من أحكام الزواج، وأثر من آثار العقد، وإن عبر عنه بأنه ركن في العقد فيقصد به التعبير عن الأهمية ومزيد العناية، ولكن لا يلزم تقديمه كله عند إنشاء العقد أو قبل الزفاف، بل يجوز أن يكون يقدم بعضه، ويؤخر بعضه إلى أجل معلوم كشهر أو سنة، كما يجوز أن يكون مؤجلاً إلى أقرب الأجلين: الطلاق أو الموت.

وتعجيل الصداق كله أرضى للمرأة، وأدعى للوفاق، وأبعد عن الخصومة والنزاع، فإذا اشترط تعجيل المهر كله قبل الدخول كان لازماً إلا أن ترضى الزوجة بالتأخير، كما يجب تعجيل الصداق كله إذا لم يشترط التأجيل، لأن الأصل في المهر التعجيل، فلا يعدل عنه إلا بشرط أو عرف يقضي بالتأخير، فإن المعروف عرفاً كالمشروط شرطاً، فإذا لم ينص على مؤجل ومعجل كان الأصل هو تقديم المهر كله قبل الدخول، لأن الأصل وجوب المهر بتمام المقد، لأنه حكم من أحكامه، وعقد الزواج لا تتراخى أحكامه عن أسبابه، فكان الواجب تعجيله بمجرد تمام العقد، ولكنه يجوز تأخيره بالشرط ولم يوجد شرط فيبقى على الأصل.

وإذا اشترط تأجيل المهر كله إلى أجل معلوم، فإنه يلتزم بهذا الشرط سواء حدد الأجل بوقت معين، أم كان التأجيل إلى أحد الأجلين الطلاق أو الموت، إذا جرى العرف بذلك. وكذلك يجوز أن يكون الأجل مجهولاً كأن يعلقه على الميسرة، وهذا الشرط وإن كان فيه جهالة لكنها ليست بأفحش من جهالة جعل

الفرقة أجلاً، ومثل هذا الشرط سائغ في سائر العقود.

ولو جعل للمرأة مائة درهم عن كل سنة تمضيها مع الزوج صح ذلك، لأن تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية:

والمستحب في الصداق مع القدرة واليسار أن يكون جميع عاجله وآجله لا يزيد عن مهر أزواج النبي ﷺ ولا بناته . وقال : الأولى تعجيل الصداق كله للمرأة قبل الدخول إذا أمكن . فإن قدم البعض وأخر البعض فهو جائز(١).

وقال جواباً عن سؤال: (فإنها إذا رضيت بأن يكون لها مقدم ومؤخر يسميه السلف عاجلاً وآجلاً وشارطته على أن يقدم لها كذا ويؤخر كذا. وإن لم تذكر حين العقد، فالشرط المتقدم على العقد إذا لم يفسخ حين عقد العقد كالمشروط في أظهر قولي العلماء)(٢).

وأجاب: (إن كانا قد اتفقا على العاجل المقدم والآجل المؤخر _ كما جرت به العادة _ فللزوجة أن تطلب المؤخر كله إن لم يذكر المعجل في العقد، وكذلك إن كان قد أهدى لها _ كما جرت العادة _ وأما إن كان أقبضها من الصداق المسمى حسب على الزوجة) اهـ "".

 ⁽۱) «مجموع الفتاوى»: (۳۲/ ۱۹٤ - ۱۹۵).

⁽٣) وهذا نص السؤال الذي أجاب عنه الشيخ: سئل عن الرجل يتزوج على صداق معين مكتوب، ويتفقان على مقدم فيعطيه ثم يموت، هل يحسب المقدم من جملة الصداق المكتوب. الهجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٩٥).

⁽٣) نص السؤال: سئل عن امرأة عجل لها زوجها نقلاً، ولم يسمه في كتاب الصداق ثم توفي عنها. فطلب الحاكم أن يحسب المعجل من الصداق المسمى في العقد، لكون المعجل لم يذكر في الصداق. «مجموع الفتاوي» (٣٣٧) ١٩٩١).

وأجاب: (ليس لها أن تمتنع من تسليم نفسها والحال هذه باتفاق الأثمة، ولا لخالتها ولا غير خالتها أن تمنعها، بل تعزر الخالة على منعها من فعل ما أوجب الله عليها، وتجبر المرأة على تسليم نفسها للزوج) اهداً.

وأجاب: (إذا كان معسراً قسط عليه الصداق على قدر حاله ولم يجز حبسه. لكن أكثر العلماء يقبلون قوله في الإعسار مع يمينه) اهـ^(١).

وقال: (ولو تزوجها على مائة مقدمة ومائة مؤجلة صح. ولا تستحق المطالبة بالمؤجلة إلا بموت أو فرقة. جاء عن ابن سيرين عن شريح أن رجلاً تزوج امرأة على عاجل وآجل إلى الميسرة فقدمته إلى شريح فقال: دلينا على ميسرة فآخذه لك».

وقياس المذهب:

أن هذا شرط صحيح؛ لأن الجهالة فيه أقل من جهالة الفرقة، وكان هذا الشرط في الحقيقة مقتضى المقد، ولو قيل بصحته في جميع الآجال لكان متجها . صرح الإمام أحمد والقاضي وأبو محمد وغيرهم بأنه إذا أطلق الصداق كان حالاً. وقال أبو العباس: إن كان العرف جارياً بين أهل تلك الأرض أن المطلق يكون مؤجلاً، فينبغي أن يحمل كلامهم على ما يعوفونه، ولو كانوا يفرقون بين لفظ المهر والصداق فالمهر عندهم ما يعجل والصداق ما يؤجل،

⁽١) نعس السؤال: سئل عن رجل تزيج امرأة وكتب كتابها ودفع لها الحال بكماله، وبقي القسط من ذلك، ولم تستحق عليه شيئاً، وطلبها للدخول، فامتمت، ولها خالة تمنمها، فهل تجبر على الدخول وتلزم خالتها المذكورة تسليمها إليه؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٣/ ٣٣).

⁽٢) نص السؤال: سئل عن معسر هل يقسط عليه الصداق؟ قمجموع الفتاوي،: (٣٢/ ١٩٩).

ولو تزوجها على أن يعطيها في كل سنة تبقى معه ماقة درهم فقد يؤخذ من كلام كثير من أصحابنا، إن هذه تسمية فاسدة لجهالة المسمى وتتوجه صحته، بل هو الأشبه بأصولنا. كما لو باعه الصبرة كل قفيز بدرهم، أو أكراه الدار كل شهر بدرهم، ولأن تقدير المهر بمدة النكاح بمنزلة تأجيله بمدة النكاح، إذ لا فرق بين جهالة القدر وجهالة الأجل، وعلى هذا لو تزوجها على أن يخيط لها كل شهر ثوباً صح أيضاً إذ لا فرق بين الأعيان والمنافع)(١).

آراء الفقهاء في تأجيل الصداق وتعجيله:

* أولاً: الحنفية:

ذهبوا إلى أنه يجوز تعجيل الصداق كله أو تأجيله كله، أو تعجيل البعض وتأجيل الباقي إلى أجل معلوم، أو إلى أحد الأجلين الطلاق أو الموت، وإذا سمى المهر ولم يذكر شيء خاص بتأجيله أو تعجيله، فإن الحكم حينئذ لعرف البلد الذي تم فيه العقد، فإذا كان العرف يقضي بتقديم الكل قدم، وإن كان العرف يقضي بتقديم الكل قدم، وإن كان العرف يقضي بتقديم النصف قدم وهكذا.

وبعض الفقهاء يقول إنه إذا لم ينص على مؤجل ومعجل كان الأصل هو التعجيل ، أي يجب تقديم المهر كله قبل الدخول؛ لأن الأصل أن المهر يجب بتمام العقد، ولأن حكم المسكوت حكم المعجل؛ لأن هذا عقد معاوضة فيقتضي المساواة بين الجانبين، والمرأة عينت حق الزوج فيجب أن يعين الزوج حقها وإنما يتعين بالتسليم. وإذا جعل الصداق مؤجلاً لا لأجل معلوم، أو إلى أجل مجهول جهالة فاحشة كنزول المطر أو الميسرة أو هبوب الرياح بطل

 ⁽١) قالاختيارات العلمية؟: ص٠٢٣، وما بعدها.

التأجيل واعتبر حالاً (١).

* ثانياً: المالكية:

قالو: إن الأولى تعجيل الصداق كله. ويكوه عندهم تأجيل الكل، ويجيزون تأجيل البعض إلى الدخول أو الميسرة، إن علم الدخول بتحديد الأجل، أو بحدث ثابت معروف كفيضان النيل أو الجذاذ، وإذا اكان للزوج عروض يتاجر بها، أو ينتظر غلة وقف أو عقار. أما إذا لم يعلم الدخول، أو كان الزوج فقيراً فسخ النكاح قبل الدخول وبعده يجب مهر المثل.

أما إذا تزوج على صداق يسلمه متى طلبت المرأة، فاختلف أصحاب مالك. قال بعضهم: هو جائز كالتأجيل إلى الميسرة، وقال آخرون: لا يجوز لأنه كتأجيل بالطلاق أو الموت، وعندهم أن المهر إذا كان معيناً لا يصح كتأجيله، ولو اشترطا تأخير قبضه إلى ما بعد المدخول فإنه يؤثر في صحة العقد، وإذا كان غائباً غيبة قريبة يمكن إحضاره في يومين أو ما دون ذلك جاز تأجيله إلى هذه المدة استثناء لقربها، وإن كانت الغيبة بعيدة لم يصح التأجيل، والأجل غير المعين يفسد العقد للجهالة، ويكون من الواجب فسخ العقد قبل الدخول لا بعده.

وقد قال الزرقاني المالكي: «يكره التأجيل في الصداق كله إلى أجل معلوم، ولو إلى سنة، لئلا يكون ذريعة إلى النكاح بغير صداق بأن يظهر أن هناك صداقاً ثم تسقطه المرأة، ولمخالفته لأنكحة السلف»(٢٠).

 ⁽١) «البدائع»: (٢/٨٨/)، «رد المحتار على الدر المختار»: (٢/ ٤٨١)، «شرح العناية»
 و والهداية و افتح القدير»: (٢/ ٤٧٤).

⁽٢) قالشرح الكبير على مختصر خليل، وقاحاشية الدسوقي»: (٢٩٧/٢).

* ثالثاً: الشافعية:

ذهبوا إلى جواز تعجيل الصداق كله أو تأجيله ، لكن إلى أجل معلوم ، فإن أُجِّل إلى أجل مجهول ، أو لم يعين الأجل فسدت التسمية ووجب مهر المثل ، وهم بهذا يتفقون مع أبي الخطاب من الحنابلة(١٠).

* رابعاً: الحنابلة:

قالوا إن الأولى تعجيل الصداق كله، ويجوز تأجيل الكل أو البعض، فإن عين آجلاً لزمه الوفاء في الوقت المعين. وإن لم يعين آجلاً كان محله الفرقة سواء حصلت بالطلاق أو الفسخ أو الموت. وقد أوضحوا وجهتهم بأنه عوض في عقد معاوضة فصح فيه ذلك كالثمن. وقد نص أحمد في الرجل يتزوج على الأجل والعاجل قال: يحل الأجل لموت أو فرقة.

فعندهم يصح جعل الآجل معيناً ومطلقاً دون أن يرتبط بحدث معين، ويكون حينتذ محله الفرقة، وهـو رأي الأكثرين وخالف بعضهم ومنهم أبو الخطاب^(۲) فإنه قال في الأجل غير المعين: تبطل التسمية ويجب مهر

⁽٦) هو محفوظ بن أحمد بن الحصن بن أحمد الكلوذاتي البغنادي. أحد أثمة المذهب وأعيائه. ولد سنة ٣٦٠ هـ. تتلمذ على القاضي أبي يعلى وجمع من شيوخ المذهب، قدرس الحديث والنقة والفرائض فيرع في ذلك ثم درس وأفنى وصنف، وقد عرف بالتحقيق والتدقيق. ومن كتبه: الهداية في الفقه مطبوع، والخلاف الكبير المسمى الانتصار في المسائل الكبار، والخلاف الصغير المسمى برؤوس المسائل، وكتاب التهذيب في الفرائض، والتمهيد في الأصول وغيرها من الكتب، وقد طبعته علومه بطابح الخلق الحسن والدين الوافر والسيرة المحدودة. توفي في جمادى الآخرة سنة ٥٠٠. وذيل طبقات الحتابلة»: (١٩/١٠ _ المحدودة، توفي في جمادى الآخرة سنة ٥٠٠. وذيل طبقات الحتابلة»: (١٩/١٠ _ ١٩٠٧)، والمنتظم»: (١٩/١٠).

المثل، وعلل بقوله، لأنه أجل مجهول فلم يصح كالثمن في البيع.

ووجه جمهور الحنابلة بأن الأجل تابع للصداق، والصداق يجوز أن يقع مجهولاً، وهو ما إذا تزوجها على مهر المثل فهو مجهول يؤول إلى العلم، وإذا صحت الجهالة في الصداق كان الأجل وهو التابع له أولى، وفارق الثمن في البيع؛ لأنه لما لم يجز أن يكون العوض مجهولاً لم يجز أن يكون الأجل مجهولاً. ولأن العرف والعادة في الصداق الآجل ترك المطالبة إلى حين الفرقة فيجب حمل الإطلاق على العادة، فيصير حينتذ معلوماً فعلى هذا فمحله المفرقة.

وفي المذهب وجه آخر، وهو أن الأجل يفسد ويجب المسمى حالاً؛ لأن الفساد إنما جاء من جهة الأجل فاختص البطلان به.

أما إذا جعل الأجل مجهولاً جهالة لا تؤول إلى العلم بأن جعل الأجل قدوم زيد مثلاً لم يصح الأجل ووجب المسمى حالاً (١).

 موزانة بين ما يراه ابن تيمية وما يراه الفقهاء، في تعجيل الصداق وتأحيله:

يتفق الإمام ابن تيمية _ رحمه الله _ مع الفقهاء في أن السنة تعجيل الصداق كله وتسليمه للمرأة قبل الدخول، كما يتفق مع الحنابلة والحنفية فيما ذهبوا إليه من صور تأجيل الصداق، ولكنه يختلف مع الحنفية فيما إذا كان الصداق مؤخراً لا لأجل معلوم، حيث يتفق مع الحنابلة في جعل الأجل ينتهي بالفرقة، بل إنه يجيز التأجيل في مسألتين هما:

 ⁽۱) «المتني» و«الشرح الكبير»: (۸/ ۲۱، ۲۵)، «الإنصاف»: (۸/ ۲۶۶)، «الكشاف»:
 (٥/ ۱۵۰)، «مطالب أولى النهى»: (٥/ ۲۹۲)، «إعلام الموقعين»: (٣/ ٧٧).

الأولى: إذا جعل الأجل إلى الميسرة فهو أجل صحيح، ويجب إنظار الزوج إلى الميسرة، ويدل لذلك استشهاد الشيخ بقضاء شريح(١).

المسألة الثانية: هي: جواز جعل الصداق مائة درهم عن كل سنة تقضيها المرأة معه، وما في هذا من الجهالة لا تؤثر في صحة المقد، وإن كانت قد جمعت جهالة في المقدار والأجل، لكنها جهالة ليست بأفحش من جهالة مهر المثل، وبالنسبة للأجل لا تكاد تختلف عن جعل الأجل ينتهي بالطلاق أو الموت.

* تعقیب:

يتبين مما تقدم أن الشيخ _ رحمه الله _ يتفق مع الحنابلة والحنفية في مسائل حول تأجيل الصداق، ولا شك أن المهر حق للمرأة، فإذا رضيت بالتأجيل فهذا شأنها، وهي وأولياؤها أدرى بمعرفة مصلحتها، ولا ريب أن المسائل المتفق عليها بهذا الشأن بين الشيخ والحنابلة والحنفية خالية من التغرير والجهالة، سواء أكان الاتفاق على أجل معلوم مقدر بالزمان أم إلى أجل ينتهى بالفوقة.

ثم إن تحكيم العرف عند السكوت عن الأجل أمر بعيد عن الخداع والتضليل، حيث إن العرف مفهوم لدى المرأة وأولياتها، أما ما انفرد به الشيخ من المسائل حول الأجل في الصداق، فإنه يتفق مع ما تدعو إليه الشريعة من المسائل حول الأجل في الصداق، فإنه يتفق مع ما تدعو إليه الشريعة من استقضاء عمر على الكرقة فقي بها على القضاء خسأ وسبين سنة، كان من المعمرين لم يتمطل فيها إلا ثلاث سنوات. له شهرة في القضاء يضرب بها المثل. توفي سنة ٩٨. «المعارف»: صرا ١٩١، «عمدة القاري»: (١/ ١٣٧)، «وفيات الأعيان»: (٢/ ١٤١)، «الاستيماب»: (٢/ ١٧٠)،

طلب التيسير والتخفيف والتشجيع على الزواج، وإقامة الأسرة على أسس من التيسير والتخفيف والتشجيع على الزواج، وإقامة الأسرة على أسس من التسامح والمحبة، والبعد عن الجشع والمغالاة في الصداق، وهذا الذي ذهب إليه الشيخ لهو محض الفقه فيما يظهر، فإن المطلق من العقود ينصرف إلى العرف والعادة عند المتعاقدين، وخاصة إذا كانت العادة جارية بين الأزواج بترك المطالبة بالصداق إلا بالموت أو الفراق فجرت العادة مجرى الشرط. وفي هذا التأجيل سواء عن طريق الشرط أو العرف والعادة مصالح كبرى للزوجين، ولا سيما في مثل هذا الزمن الذي عمد الناس فيه إلى المغالاة في الصداق.

ففي تأجيله كله أو بعضه تخفيف عن كاهل الزوج. كما أنه يحفزه على التمسك بالمرأة، وربما يقلل من حالات وقوع الطلاق. فإن الزوج إذا علم أن الفرقة يترقب عليها أعباء مالية راجع نفسه. وفكر في العاقبة، وفي النتائج التي ينشأ عنها التزامات يصعب عليه الوفاء بها، فلا يقدم على الطلاق.

ولذا فإن القول بصحة التأجيل يتفق مع مصالح الناس، وفيه محافظة على قيام الأسرة وسلامة كياتها ، ويتجلى بُعد نظر الشيخ ابن تيمية _رضي الله عنه _ بقوله بجواز جعل الصداق مائة درهم مثلاً عن كل سنة تفضيها المرأة مع زوجها، فإن هذه الصورة فيما يبدو تخلق معاملة فريدة بين الزوجين؛ وذلك أن المرأة تعلم أن لها مورداً تستوفيه كل سنة ، لذا تجتهد في رعاية الزوج ، والتماس رضاه ، والعمل على تحقيق التصافي والمودة بينهما، وتنقية الجو من الشوائب والمنغصات . والزوج من جانبه يحرص على التعاون مع المرأة التي لا تكلفه الكثير، ولا ترهقه بمهر كبير، ثم إنه وما يلقاه منها من معاملة طيبة، وجميل صحبة الأمر الذي يحفزه على معاملتها بالمثل .

وهذه الصورة من صور الاتفاق على الصداق في الأجل والمقدار لهي أجدى وأنفع من تأجيل الصداق كله أو بعضه إلى الفرقة؛ لأن المرأة ما دامت لا تحصل على شيء من صداقها تتنفع به، وتعلم أن وصول المال إلى يدها قد لا يحصل إلا بالموت، وهي تريد الانتفاع به في حياتها، وقد لا تجد من الوسائل للحصول على الصداق إلا إيداء الزوج ليطلقها فتحصل على مالها، ولا سيما إذا لم تتوافر بينهما المودة والرحمة . وإذا كان جمهور الفقهاء قد اتفوا على القول بجواز تأجيل الصداق إلى الفرقة، فإن القول بهذه المسألة الني انفرد الشيخ بها لهي أولى بالاعتبار وأمثل في التطبيق.

أما المسألة الثانية التي قال بها ابن تيمية فهي جعل الميسرة أجلاً لحلول الصداق. والميسرة أجل مجهول، لكنها جهالة لا تؤثر في صحة الأجل، فقد يُعنيء الله على الإنسان فيصيب مالاً كثيراً، وقد تسد أبواب الرزق في وجهه فيظل فقيراً معدماً وربما يموت على فقره. وقد سبق إلى القول بهذه المسألة شريح وابن سيرين.

وجعل الميسرة أجلاً، وإن كان فيه جهالة، إلا أن المهر حق للمرأة، ولها كامل الحرية في التصرف فيه بالتأجيل أو بالهبة أو الإسقاط أو الإبراء وهذا بالاتفاق، ولا ريب أنها عندما رضيت بالتأجيل إلى الميسرة كانت صادقة الرغبة في الزواج غير مهتمة بأمر المال، فإذا دخلت بيته وعرفت حقيقة الرجل، ومدى قدرته وإمكاناته، انتفى كل تغرير أو خداع، ولا سيما إذا كانت رشيدة كاملة التصرف، أما إذا لم تكن رشيدة أو لم تعرف حقيقة أمر الزوج أو حصل تدليس، فإن التأجيل إلى الميسرة أجل باطل ونفسد التسمية، ويبجب الفسخ قبل الدخول، وبعده تستحق المرأة مهر المثل ولها المطالبة به في الحال.

وجوب معر المثل

الأولى أن يسمى المهر في عقد النكاح ليكون أهداً للنفوس، وأطيب للخواطر، وأقطع للنزاع، ولكن إذا تركوا التسمية عند العقد، ولم يتفقوا على شيء بعد ذلك، فإن الواجب حينتذ هو مهر المثل، فمهر المثل يتقرر عند خلو العقد من التسمية، كما يتقرر أيضاً للمُفوضة، وإذا تعذر تسليم المسمى، أو كان المسمى فاسداً، أو مالاً مغصوباً أو محرماً. كما يجب للموطوءة بشبهة (١) وللمكرهة على الزني إذا كانت بكراً، وإذا غر الزوجة فادعى الحرية، وهو عبد، فلها مهر المثل.

* المراد بمهر المثل:

يقصد بمهر المثل: المهر الذي تزوجت به امرأة من قوم أبيها، كأختها لأبيها وعمتها وبنت عمها. وللعصر والزمان اعتبار في تقدير مهر المثل، فإن الزمان إن كان زمن رُخص وأمان زادت المهور، وإن كان زمن غلاء وخوف نقصت، ولا بد من اعتبار الصفات الملحوظة في الكفاءة، فإذا كان أبوها المسمر الشيخ حرحه الله الشيمة إلى ثلاثة أقسام: شبهة عقد، وشبهة اعتقاد، وشبهة ملك، فأما عقد الثياء فإذ إذا وطن الجارية المشراة شراء فاسدا فلا شبهة أن لا مهر ولا أجرة لمنافعها، وأما عقد اللاعتقاد فإن كان الاشتباء عليه ققط، فينهي أن لا يجب لها مهر. وإن كان عليها فقط، فإن اعتقد أنه زوجها فلا يبعد أن يجب لها المهر المثلك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته، والأمة المشتركة. فإن كان قد اتفق مع المسمى، وأما شبهة الملك مثل مكاتبته وأمة مكاتبته، والأمة المشتركة. فإن كان قد اتفق مع مسمحق المهر على شيء فينهي أن لا يجب سواه. وهذا قياس ضمان الأهيان والمنافع فإنها تضمن بالقيمة. إلا أن يكون المالك قد اتفق مع المتلف على غير ذلك، سواء كان الإتلاف حلالاً أو حراماً، وإذا تكرر الوطه في نكاح الشبهة، فلا ريب أن الواجب مهر واحد كما تجب عدة واحدة. والإختيارات؟: من ٢٤٠٤، ٢٤٠.

موسراً ثم افتقر، أو ذا صنعة جيدة ثم تحول إلى دونها، أو كانت له رئاسة أو ملك ثم زالت عنه تلك الرئاسة أو الملك، فيجب اعتبار مثل هذا. وكذلك لو كان أهلها لهم عز في أوطانهم ورئاسة فانتقلوا إلى بلد ليس لهم فيه عز ولا رئاسة، فإن المهر يختلف بمثل ذلك في الخالب.

وقد تعتبر عادة البلد والقبيلة في زيادة المهر ونقصه. وإذا لم يكن في نساء عصباتها من تماثلها في الصفات المعتبر فيها المماثلة ، فإنها تعتبر بامرأة من أسرة تضاهي أسرة أبيها، أما مهر أمها أو أختها لأمها، فلا يقاس عليه إلا إذا كانت من قوم أبيها، لأن المعتبر في ذلك أهل نسبها، والنسب يكون من جهة الأبهات .

وتتحقق المماثلة بين المرأتين بأن تكون المرأة التي يرجع إلى مهرها في تقدير مهر الأخرى، من أهل بلدها ومن نساء جيلها، وعلى مثل تدينها وخلقها وعقلها وتربيتها وسنها ومالها وجمالها، ومكانتها الاجتماعية، وما إلى ذلك مما يختلف باختلافه المهر، بحسب العرف كالبكارة والثيوبة.

على أن تقدير مهر المثل يتم على وجه التقريب، ولا يلزم التحديد من حيث العدد، ويلاحظ أن وضع الزوج معتبر في هذه المضاهاة، فقد تكون حالة الزوج وصفاته سبباً في زيادة المهر وقلته، فإن من تتزوج بشاب صالح عالم، لا يكون مهرها في حكم العرف، كمهر من تتزوج برجل قد تقدمت به السن، أو ذي عيال، أو يحرص على تعدد الزوجات، أو كان فاسقاً أو جاهلاً، فيجب أن تتحقق المماثلة بين الأزواج في تقدير مهر المثل (١).

 ⁽١) والأحوال الشخصية»، للشيخ محمد أبو زهرة: ص٢١١، ٢١١، ووالشريعة الإسلامية في
 الأحوال الشخصية»، للدكتور عبد الرحمن تاج: ص١٣٥، ١٣٦٠.

ما قاله الإمام ابن تيمية في وجوب مهر المثل:

قال: (والنكاح المطلق ينصرف إلى مهر المثل... ثم إن فرض ما تراضيا به وإلا فلها مهر نسائها، كما قضى به النبي النبي النبي النبي النبي المهر المعتاد وأين هذا، من هذا والناس دائماً يتناكحون مطلقاً، وقد تراضوا بالمهر المعتاد وهو مهر المثل)(٢).

وقال: (فلو تزوجها ولم يفرض مهراً لكن على عادة الناس أنه لا بد من مهر، فإما أن يتراضيا، وإما أن يكون لها مهر نسائها، فهذا النكاح حلال ليس فيه شرط فاسد)(٢٠).

وقال: (الجمهور من أصحابنا وغيرهم وسائر العلماء أوجبوا بدل المهر المسمى مثله أو قيمته، لا بدل البضع، وهو الصواب قطعاً؛ لأن النكاح هنا لم يسب رد المستحق به وهو البضع، وإذا لم يجب رد البضع لم يجب رد بدله، بل الواجب هو إعطاء المسمى إن أمكن و إلا فبدله فكان بدل المسمى هو الواجب، وهو أقرب إلى ما تراضوا به من بدل البضع، وفي سائر العين أو بدلها.

وظاهر كلام أحمد أن الواجب في المشاركة ـ مثل المضاربة ونحوها ـ المسمى أيضاً كالتكاح الفاسد على ظاهر المذهب. وهذا القول أقوى، بل الصواب، أنه لا يجب في الفاسد قيمة العين أو المنفعة مطلقاً، وذلك لأن المين لو أمكن ردها أو رد مثلها لكان ذلك هو الواجب؛ لأن العقد لما انتفى وجب إعادة كل حق إلى مستحقه، والمثل يقوم مقام العين.

⁽١) الصحيح سنن أبي داود؟: (٢/ ٣٩٧). (٢) المجموع الفتاوى؟: (٢٩ / ٣٤٣).

⁽٣) دمجموع الفتاوى»: (٢٩/ ٣٥١_ ٣٥٤).

أما إذا كان الحق قد فات، مثل الوطء في النكاح الفاسد، والعمل في المؤجرات والمضاربات والغبن في البيع، فالقيمة ليست مثلاً له، وإنما تجب في بعض المواضع، كالمتلف والمغصوب الذي تعذر مثله للضرورة، إذ ليس هناك شيء يوجد أقرب إلى الحق من القيمة، فكان ذلك هو العدل الممكن، كما قلنا مثل ذلك في القصاص ودية الخطأ وأرش الجراح، واعتبرنا القيمة بتقويم الناس، إذ ليس هناك متعاقدان ترضايا بشيء، وأما هنا فقد تراضيا بأن يكون المسمى بدلاً عن العين أو المنفعة، والناس يرضون لها ببدل آخر، فكان اعتبار تراضيهما أولى من اعتبار رضا الناس.

فإن قبل: هما إنما تراضيا بهذا البدل ضمن صحة العقد ووجوب موجباته وذلك منتف هنا؟ قبل: والناس إنما يجعلون هذا قيمة في ضمن عقد صحيح له موجباته ، فلما تعذر العقد هنا قدرنا وجود عقد يعرف به البدل الواجب فيه ، فتقدير عقدهما الذي عقداه أولى من تقدير ما لم يوجد بحال ، ولا رضيا به ولم يعقد غيرهما ، فإذا كان لا بد من التقدير والتقريب ، فما كان أشبه بالواقع كان أولى بالتقدير وأقرب إلى الصواب .

فتبين بهذا أن إيجاب مهر المثل في النكاح الفاسد، إنما هو شبيه لها بمن يتزوج من أمثالها نكاحاً صحيحاً لازماً، فتحتاج فيه إلى شيئين: إلى تقدير مثلها، وتقدير نكاح صحيح فيه مسمى. فقسناها على أمثالها، وقسنا فاسدها على صحيح أولئك، وهذا في غاية البعد. وإذا أوجبنا المسمى في الفاسد قسنا فاسدها بصحيحها وهي إلى نفسها أقرب من غيرها إليها، ثم عقدهما الفاسد وعقدهما الصحيح أقرب من عقدهما الفاسد إلى عقد غيرهما الصحيح.

وأما إذا كان وطيء بشبهة بلا نكاح فهنا يوجب مهر مثلها)(١).

وقال: (فالمفوضة التي لم يسم لها مهر يجب لها مهر المثل بالعقد، ويستقر بالموت على القول الصحيح، الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل أن يفرض لها مهر، وقضى لها النبي بأن «لها مهر امرأة من نسائها لا وكس ولا شطط»)(٢).

وقال جواباً عن سؤال: (وإذا غر المرأة وذكر أنه حر، وتزوجها ودخل بها وجب المهر لها بلا نزاع، ولكن هل يجب المسمى كقول مالك في رواية؟ أو مهر المثل كقول أبي حنيفة والشافعي وأحمد في رواية؟ أو يجب الخمسان كما قال أحمد في رواية ثالثة؟ وهذا فيه نزاع بين العلماء) (٢٠).

المقدار مهر المثل عند الإمام ابن تيمية:

قال (ومعلوم أن مهر المثل متقارب لا محدود فلو كان التحديد معتبراً في المهر ما جاز النكاح بدونه، . . . فمضت الشريعة بجواز النكاح قبل فرض المهر وأن الإجارة لا تجوز إلا مع تبيين الأجر، فدل على الفرق بينهما . وسببه أن المعقود عليه في النكاح . وهو منافع البضع غير محدود، بل المرجع فيها إلى العرف فكذلك عوض الآخر؛ لأن المهر ليس هو المقصود، وإنما هو نحلة تابعة فأشبه الثمر التابع للشجر في البيع قبل بدو صلاحه . .)(1).

⁽١) المجموع القتاوية: (٢٩/٢٩ عـ ١٤).

⁽۲) «مجموع الفتاوى»: (۲۲/۲۲).

⁽٣) نص السؤال: مثل عن مملوك في الرق والعبودية تزوج بامرأة من المسلمين، ثم بعد ذلك ظهرت عبوديته وكان قد احترف أنه حر، وأن له خيراً في مصر، وقد ادعوا عليه بالكتاب وحقوق الزوجية وافترض من زوجته شيئاً فهل يلزمه شيء أولاً ؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٠١ / ٢٠١).

⁽٤) المجموع الفتاوى ٤: (٢٩/ ٥٣).

آراء الفقهاء في وجوب مهر المثل:

ذكر الفقهاء حالات متعددة يجب فيها مهر المثل، بعضها متفق عليه والبعض الآخر جرى فيه الخلاف، فاتفق الفقهاء على جواز عقد النكاح بدون تسمية الصداق، وحينتذ فإن تراضى الزوجان على شيء ثبت، وإلا وجب مهر المثل بالعقد أو بالدخول؟

ويجب مهر المثل للمفرضة سواء حصل التفويض منها لوليها، أو منها لزوجها، أو من الزوج للزوجة، فإذا اشتطت وجب مهر المثل، كما يجب بفساد العقد إذا حصل الوطء، وفي وطء الشبهة مهر واحد، وإن تعدد في شبهة واحدة. وإن تكررت الشبهة تعدد المهر، كما يجب للمكرهة على الزنا. وإذا كان المسمى محرماً كالخمر والخنزير، أو كان مغصوباً أو مملوكاً للغير، أو مجهولاً جهالة فاحشة، أو غير مقدور على تسليمه.

وقد جرى النزاع في المسمى المحرم فيرى البعض أنه يجب الفسخ قبل الدخول المساد العقد ويجب مهر المثل بعد الدخول ، وقال آخرون إن العقد صحيح ويجب مهر المثل مطلقاً.

الله على الفريق الأول:

قالوا: إن هذا نكاح عقد على مسمى فاسد فكان كنكاح الشغار.

واستئل الفريق الثاني بما يأتي:

١ ـ قالوا: إنه نكاح لو كان عوضه صحيحاً كان صحيحاً، فوجب أن يكون صحيحاً، وإن كان عوضه فاسداً، كما لو كان مغصوباً أو مجهولاً، ولأنه عقد لا يفسد بجهالة العوض فلا يفسد بتحريمه كالخلع، ولأن فساد العوض لا يزيد على عدمه، ولو عدم كان العقد صحيحاً، فكذلك إذا فسد. ٢ ـ قالوا: إن الصداق إذا فسد لجهالته أو عدمه أو العجز عن تسليمه،
 فإن النكاح ثابت لا يعلم فيه خلاف.

٣ ـ قالوا: إن فساد العوض يقتضي رد المعوض، وقد تعذر رده لصحة النكاح، فيجب رد قيمته وهو مهر المثل، كمن اشترى شيئاً بثمن فاسد فقيض المبيع وتلف في يده فإنه يجب عليه رد قيمته، ومثل ذلك إن دخل بها استقر مهر المثل في قول جميع العلماء، وإن مات أحدهما فكذلك؛ لأن الموت يقوم مقام الدخول في تكميل الصداق وتقرره عند الجمهور.

كما يبجب مهر المثل إذا اختلف الزوجان في قدر الصداق، فادعت أكثر وادعى أقل من مهر المثل، سواء كان لدى كل منهما بينة أو لم تكن بينة وتحالفا.

كما يجب مهر المثل إذا جعل الصداق طلاق الضرة عند البعض مطلقاً. وعند آخرين إذا لم يف بما وعد (١)، وإذا جعله شيئاً لا يصح ببعه كجلد الأضحية أو الميتة، أو شيئاً غير متمول كحق الشفعة والعفو عن القصاص، ومثله إذا نقص الصداق عن الحد الأدنى عند من يقول به، أو جعل الصداق العتق أو تعليم القرآن، أو أصدقها خدمته لها سنة عند من لا يرى صحة ذلك، وكذلك إذا أصدق الكتابية تعليم شيء من التوراة أو الإنجيل أو القرآن، وإذا جعل للصداق أجلاً غير معلوم. وإذا جعله فضة وشيئاً من جنس آخر، وإذا وطئ المطلقة واحدة قبل الدخول، وإذا عين الولي مقداراً وعين الزوج مقداراً

⁽١) «فتح القدير»: (٢/ ٤٥٩).

وكذلك إذا لم يف لها بما شرط بعدم التزوج، أو التسري عليها، أو لا يخرجها من بلدها، وإذا وجدت الصداق معيباً أو مستحقًا، وإذا لم يعلمها السورة من القرآن، وإذا جعل الصداق جزءاً من الصفقة بأن جعل الألف مهراً لها وقيمة لثوبها، وإذا تزوج أكثر من واحدة بألف، كما يجب مهر المثل في نكاح الشغار، وفي نفى المهر عند العقد، وإذا شرط ألفاً لأيها(١).

* ما يعتبر به مهر المثل:

١ ـ عند الحنفية: تعتبر المماثلة بنساء العصبة، لا بالأم والخالة إلا إذا كانت من نساء الأب^(۲)، ويعتبر في المماثلة: السن والجمال والمال والبلد والعصر والعقل والدين والبكارة والأدب وكمال الخلق والعلم رعدم الولد، وفي بيت الحسب والشرف لا يعتبر الجمال، وقالوا يعتبر حال الزوج أيضاً، بأن يكون زوج هذه كأزواج أمثالها من نسائها في المال والحسب وعدمهما.

_ أدلة الحنفية:

(۲) «بدائم الصنائم»: (۲/ ۲۸۷).

بالرجوع إلى قيمة جنسه، والإنسان من جنس قوم أبيه لا من جنس قوم أمه، ألا ترى أن الأم قد تكون أمة والابنة تكون قرشية تبعاً لأبيها(٢٩)

٢ ـ عند المالكية: المعتبر من تماثلها في كمالها ومالها وشرفها، ولا يختص بأقاربها؛ لأن الأعواض إنما تختلف بذلك دون الأقارب، ولكن إذا وجد من تتوافر فيه صفاتها من أقاربها فهن أولى بالاعتبار (٢٠).

٣- عند الشافعية: المعتبر في مهر المثل ما يرغب به عادة في مثلها نسباً وصفة؛ لأن التفاخر حاصل بالأنساب، ويراعى بها من يماثلها من نساء عصباتها ويبدأ بالأقرب، الأخوات فالعمات وهكذا، ومجهولة النسب ينظر بها أقاربها من ذوي الأرحام، وبعد نساء ذوي الأرحام ينظر من تماثلها من بلدها، والصفات المعتبرة هي السن والعفة والعقل والجمال واليسار والبكارة والثيوبة، وكل ما اختلف به غرض من علم وشرف (٣).

٤ ـ عند الحنابلة: المعتبر بمهر المثل هو مهر امرأة تماثلها من نسائها، سواء من جهة الأب كالأخت لأبوين أو الأخت لأب أو بنات الأخ وبنات العم. وسواء كانت من جهة الأم كأمها وخالتها، فالقرابة من الأب والأم تدخل في مسمى نسائها، ودليلهم حديث عبد الله بن مسعود حيث قضى في المرأة بمهر نسائها، وحديث بروع بنت واشق وبقوله عليه الصلاة والسلام: تطلب المرأة لحسبها(٤).

⁽١) «الهداية» والشرح العناية» وافتح القدير»: (٢/ ٤٧١)، وما بعدها).

⁽٢) «حاشية الدسوقي على الشرح الكبير؟: (٢/٣١٦، ٣١٧).

⁽٣) «نهاية المحتاج»: (٦/ ٥٤٣).

^{(3) «}المغني»: (۸/۹۵).

ما يثبت به المعر للمرأة

متى صح عقد النكاح فإن المهر يجب جميعه بمجرد العقد، سواء أكان هذا المهر هو المسمى أم كان هو مهر المثل، بأن كانت التسمية فاسدة، أو لم تكن تسمية أصلاً. أما إذا كان عقد الزواج فاسداً فلا يجب فيه المهر إلا بالدخول(١).

فالعقد سبب وجوب المهر، وينشأ عنه ثبوت الحق للمرأة، غير أن وجوبه بالعقد الصحيح وجوب غير مستقر؛ فإنه يجوز أن يطرأ ما يوجب سقوط المهر كله أو بعضه، مادام لم يتأكد وجوبه بواحد من المؤكدات، فإن الصداق وإن كان يجب بالعقد فلا يستقر الوجوب ولا يثبت عليه ملك المرأة إلا بالدخول أو الخلوة الصحيحة. أو إذا نال الزوج من امرأته ما لم ينله غيره، كما يستقر المهر جميعه بالموت.

والزوجة الصغيرة لوليها المطالبة بنصف الصداق، لأنه واجب بالعقد مقابل حبسها، ولا يستحق النصف الثاني إلا بالتمكين وحصول الانتفاع بها.

وقد قال الإمام ابن تيمية في ذلك ما يأتي: (فإذا كان سبب المتعة هو الطلاق فسبب المهر هو العقد. فالمفوضة التي لم يسم لها مهر، يجب لها مهر المثل بالعقد ويستقر بالموت، على القول الصحيح الذي دل عليه حديث بروع بنت واشق التي تزوجت ومات عنها زوجها قبل أن يُقرض لها مهر، وقضى لها النبي على بأن «لها مهر امرأة من نسائها لا وكس ولا شطط» (٢٠).

 ⁽١) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية»، للدكتور عبد الرحمن تاج: ص١٣٧.

⁽٢) قصحيح سنن أبي داود؟: (٢/ ٣٩٧)، قمجموع الفتاوي؟: (٣٢/ ٢٧، ٢٨).

وقال: (وأما ما يقدمه الزوج للمرأة من النقد الذي اتفقوا عليه غير الصداق الذي يكتب في الكتاب، إذا أعطاها الزوج ذلك أو بعضه أو بدله، فإنه لا يحسب عليها من الصداق المكتوب، بل لو لم يعطها ذلك لكان لها أن تطلبه في أظهر قولي العلماء. وكان من الصداق الذي يستقر بالموت تأخذه كله بعدموته)(١).

وأجاب عن سؤال بقوله: (ليس له ذلك بل عليه كمال المهر، كما قال زرارة. وقضى الخلفاء الراشدون والأثمة المهديون أن من أغلق الباب وأرخى الستر فقد وجبت العدة والمهر)(٢).

وأجاب الشيخ بقوله: (إذا كانوا قد وفوا بما اتفقوا عليه، ولم يمنعوه من نكاحها حتى ماتت فلا شيء عليهم، وليس له أن يسترجع ما أعطاهم، كما أنه لو كان قد تزوجها استحقت جميع الصداق، وذلك لأنه إنما بذل لهم ليمكنوه من نكاحها وقد فعلوا ذلك، وهذا غاية الممكن)(٢٣).

⁽١) «مجموع الفتاوى»: (٣٧/ ١٩٥، ١٩٦، ١٩٦) جاه إجابة عن السؤال التالي: سئل عن الرجل يتزوج على صداق معين مكتوب و يتفقا على مقدم فيعطيه ثم يموت: هل يحسب المقدم من جملة الصداق المكتوب؟

⁽۲) نص السؤال: عن امرأة بكر تزوجها رجل ودخل بها، ثم ادعى أنها كانت ثباً وتحاكما إلى حاكم، فأرسل معها امرأتين فوجداها كانت بكراً فأنكر ونكل عن المهر ماذا يجب عليه؟ «مجموع الفتاوى»: (۲۲/۹۷).

 ⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل خطب امرأة، فاتفقوا على النكاح من غير عقد وأعطى أباها
 لأجل ذلك شيئاً، فمانت قبل العقد: هل له أن يرجع بما أعطى؟ "مجموع الفتاوى»: (١٩٨/٣٢).

وقال الشبخ: (ويتقرر المهر بالخلوة وإن منعته الوطء.. وقيل له: فإن أخذها وعندها نسوة وقبض عليها ونحو ذلك من غير أن يخلو بها؟ قال: إذا نال منها شيئاً لا يحل لغيره فعليه المهر)(١).

آراء الفقهاء فيما يثبت به المهر:

١ _ ذهبت الحنفية والحنابلة إلى أنه:

يثبت الحق للمرأة في المهر بالعقد الصحيح، أما العقد الفاسد فلا يثبت به مهر إلا بالدخول، ومتى ثبت كان مؤكداً لا يقبل السقوط لعدم احتمال ورود ما يسقطه.

فإذا تم العقد وجب المهر، فإن كان هناك مهر مسمى تسمية صحيحة يقرها الشارع وجب ذلك المهر حقًا للزوجة، وإذا لم تكن تسمية وجب بمجرد العقد مهر المثل.

لكن هذا الوجوب ليس ثابتاً على وجه الدوام، بل يكون قابلاً للسقوط كله أو بعضه، إذا لم يوجد مؤكد من مؤكدات المهر وهي ثلاثة:

أولها: الدخول. وثانيها: الموت. وثالثها: الخلوة الصحيحة. ويزيد الحنابلة مؤكداً رابعاً: وهو ما يعد من مقدمات الدخول، كالنظر بشهوة والتقبيل واللمس بشهوة، ولو حصل علناً، أي إذا نال الزوج من امرأته ما لم ينله غيره لأن ذلك بعد استفاء لعض أحكام الزواج فيتأكد المهر بها(٢).

⁽١) الانحتيارات العلمية ؛ ص٢٣٧.

 ⁽۲) فبدائع الصنائع: (۲۸۷/۲) (الهداية وشرح العناية وفقح القديرة: (۲/ ۲۶) (۱۸ ۱۹) (المخنية: (۲/ ۲۸) (۱۸ ۱۹) (المخنية: (۸/ ۲۸) (۲۸) (۱۸ ۱۹))

وفيما يلي نتناول الأمور الثلاثة الأولى بشيء من التفصيل(١):

_ الأول: الدخول:

فإنه به يتقرر المهر كله للزوجة، ولو حصلت بعده فرقة بسبب من جهته أو من جهتها كالردة.

_ الثاني: الخلوة الصحيحة:

فإذا كان الدخول هو السبب الأصلي في تأكد المهر كله، فإن الخلوة الصحيحة تقوم مقامه وتأخذ حكمه؛ لأنها مظنته.

وقد أخرج الدارقطني عن رسول الله ﷺ أنه قال: قمن كشف خمار امرأته ونظر إليها وجب الصداق، دخل بها أو لم يدخل^(٢).

وروي عن زرارة بن أبي أوفى أنه قال: قضى الخلفاء الراشدون المهديون أنه إذا أرخى الستور وأغلق الباب، فلها الصداق كاملاً، وعليها العدة، دخل بها أو لم يدخل (٢٠).

والخلوة الصحيحة: هي أن يكون الزوج مع الزوجة في مكان يأمنان فيه من دخول أحد عليهما، أو اطلاعه على سرهما، وألا يكون هناك ما يمنع من الاختلاط.

 ⁽١) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية»، للدكتور عبد الرحمن تلج: ص١٣٨، وما بعدها (بتصرف).

 ⁽۲) «التعليق المغني على سنن الدارقطني»: (۳/ ۳۰۷)، وهمعونة السنن والأثارة: (۲۲۲/۱۰)، وهر ضعيف أو منقطع، «السنن الصغيرة:
 (۳/ ۸۵، رقم ۷۵۷۲).

 ⁽٣) «سنن البيهقي»: (٧/ ٢٥٥)، (٢٥٦)، (معرفة السنن والآثارة: (٢٤٦/١٠)، رقم ١٤٣٩٢)،
 وهمصنف ابن أبي شبية»: (٤/ ٣٣٤)، ط. الدلو السلفية.

والموانع ثلاثة أنواع:

الأول: المانع الحسي، وذلك بأن كان أحدهما أو كلاهما مريضاً مرضاً يمنع المخالطة، أو يكون صغيراً لا يتنظر الوطء من مثله، أو يكون عند الزوجة مانع خلقي لا يمكن معه ذلك المسيس، أما عيوب الرجل الخلقية فإنها لا تمنع صحة الخلوة.

الثاني: المانع الطبيعي، وهو الحيض والنفاس، فإن المخالطة فيه يمجها الطبع السليم، وتنفر منها النفس، لما يترتب عليها من الأذى والضرر، فلا تكون الخلوة صحيحة مع وجود شيء منهما.

الثالث: المانع الشرهي، وذلك بأن يكون أحد الزوجين، أو كلاهما صائماً في رمضان عير مسافرين -أو محرماً بحج أو بعمرة.

* أحكام الخلوة الصحيحة:

الخلوة الصحيحة تشارك الدخول في أحكام، وتخالفه في أحكام أخرى. فالأحكام التي يشتركان فيها هي:

١ تأكد المهر كله للزوجة كما قدمنا، سواء أكان هو المسمى، أم كان مهر
 المثل بأن لم تكن هناك تسمية صحيحة.

- ٢ وجوب العدة على الزوجة إذا وقعت فرقة بعد الخلوة بها.
- ٣_ وجوب نفقة العدة على المطلق، وهي الطعام والسكني والكسوة.
 - ٤ ثبوت نسب الولد منه.
- حرمة التزوج بامرأة أخرى محرم لها ما دامت في العدة، وحرمة التزوج
 بخامسة في عدتها إذا كانت رابعة.

أما الأحكام التي تختلف فيها الخلوة عند الدخول فهى:

- الإحصان، فإن الدخول يثبت به الإحصان الذي يوجب أقصى العقوبة إذا
 ارتكبت بعده الفاحشة، بخلاف الخلوة المجردة فإنها لا يثبت بها ذلك
 الإحصان.
- ٢ حرمة الربيبة، فإنه يحرم على الرجل أن يتزوج بربيبته إذا كان قد دخل بأمها، لقوله تعالى: ﴿ وَرَبَعْهِكُمُ الَّتِي فِي جُبُورِكُمْ مَرْتٍ فَسَالَهِكُمُ الَّتِي كَالَمْهَا، لقوله تعالى: ﴿ وَرَبَعْهِكُمُ الَّتِي فِي جُبُورِكُمْ مَرْتٍ فَهَا إِنَّكُمْ كَالَّمْ عِبْلًا فَلَا جُنَاحً عَلَيْكُمْ ﴾ (١٠).
- ٣- حل المطلقة ثلاثاً لمطلقها، فإنها لا تحل له إلا إذا تزوجت بزوج آخر ودخل بها، أما مجرد خلوته بها خلوة صحيحة فإنه لا يكفي في حلها للأول.
- ٤ الرجعة، فمن طلق امرأته طلاقاً رجعياً، ثم اختلى بها خلوة مجردة من غير أن يراجع بالقول فإنه لا يكون بذلك مراجعاً لها. أما إذا خالطها فإنه تتحقق بذلك المراجعة ولو لم يتلفظ بقول.
- ٥- تزوجها كتزوج الثيبات، فإن المدخول بها إذا فارقها زوجها وأرادت التزوج بغيره، فإنها تزوج كسائر الثيبات. أما من فارقها زوجها بعد الخلوة المجردة فإن حكمها في الزواج يكون كحكم الأبكار، لأنها بكر في الحقيقة.

⁽١) سورة النساء، الآية: ٢٣.

الثالث من مؤكدات المهر جميعه: موت أحد الزوجين قبل الدخول والخلوة فإن المهر والخلوة. فإذا مات أحد الزوجين موتاً طبيعيًا، قبل الدخول والخلوة فإن المهر جميعه يتقرر بذلك للزوجة، فإن كان المهر مسمى في العقد، أو سمي بعده بتراضي الزوجين أو بقضاء القاضي، كان هو الواجب المتقرر، يؤخذ للزوجة من تركة زوجها إن كان هو المتوفى، ويطالبه به ورثتها إن كانت الزوجة هي التي توفيت.

و إن لم يكن مسمى بأحد هذه الوجوه، أو كانت التسمية غير صحيحة، كان الواجب المتقرر جميع مهر المثل كذلك.

فقد روي عن عبد الله بن مسعود وضي الله عنه _ أن رجلاً كان يختلف إليه شهراً، يسأله عن امرأة مات عنها زوجها، ولم يكن قد فرض لها شيئاً، وكان ابن مسعود يتردد في الجواب، وبعد مضي شهر قال للسائل: لم أجد ذلك في كتاب الله، ولا فيما سمعته من رسول الله في، ولكن أجتهد برأيي، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمن ابن أم عبد، أرى أن لها مهر نسائها، لا وكس ولا شطط. فقام رجل يقال له معقل بن سنان وقال: إني أشهد أن رسول الله في قضى في بروع بنت واشق الأشجعية مثل قضائك هذا. ثم قام أناس من أشجع وقالوا: إنا نشهد بمثل شهادته. ففرح عبد الله وضي الله عنه فرحاً لم يفرح مثله في الإسلام لموافقة قضائه قضاء رسول الله عنه حسن صحيح.

 ⁽۱) قصحيح سنن أبي داودة: (۲/ ۳۹۷)، وقم ۱۸۰۸)، فالجامع الصحيحة، للترمذي:
 (۳/ ۲۵۰)، وقم ۱۱۶۵)، قسنن النسائية: (۲/ ۲۲۱)، قسنن ابن ماجهة: (۱/ ۳۵۸) وقم ۱۸۹۷)، قاسنن الصغيرة: (۳/ ۲۵۷).

٢ - ذهبت المالكية والشافعية:

إلى أن المهر يجب بمجرد العقد، إذا سمى في وقته، أما إذا لم يسم فيحب بالتراضي عليه بعد العقد، وبالدخول فيجب مهر المثل، ولذلك كانت المغوضة لا مهر لها عندهم إذا مات عنها قبل الدخول، بل نقل عن مالك أن المرأة لا تملك بالعقد إلا نصف المسمى، وتملك الجميع بالدخول أو الموت _ لا بالخلوة _ إلا إذا أقامت معه سنة. وقال الشافعي في الجديد لا تملك شيئاً بالخلوة (١).

 ⁽۲) حاشية الدسوقي على الشرح الكبيرة: (۲/ ۳۲)، قبداية المجتهدة: (۲/ ۲۷)،
 «المهذب»: (۲/ ۵۷)، قنهاية المحتاج»: (۲/ ۳۳0)، قمغني المحتاج»: (۳/ ۵۲0).

ما يحقط به الهشر

يسقط المهر كله في الحالات الآتية:

- ١ _ يسقط المهر في العقد الفاسد إذا تمت الفرقة بينهما قبل الدخول.
- ٢ إذا وجد الزوج المرأة حبلى من وطء يلحق فيه النسب، أو من وطء سفاح.
- ٣- إذا علق الزوج الطلاق على أمر تستطيع المرأة الامتناع عنه فتعمدت فعله.
- إذا أبرأت الزوجة زوجها من الصداق أو وهبته له، أو فسخت النكاح قبل الدخول لعيب في الزوج.

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية:

أجاب عن سؤال بقوله: (لا يستقر عليه المهر باتفاق المسلمين، لكن للعلماء في العقد قولان أصحهما أن العقد باطل كمذهب مالك وأحمد وغيرهما، وحينئذ فيجب التفريق بينهما، ولا مهر عليه ولا نصف مهر، ولا متع كسائر العقود الفاسدة إذا حصلت الفوقة فيها قبل الدخول)(1).

وقال: (لو علق طلاقها على صفة، وكانت الصفة من فعلها الذي لها منه بد، وفعلته فلامهر لها)^(۱۲).

 ⁽۱) نص السؤال: سئل عن رجل تزويج بامرأة ولم يدخل بها ولا أصابها فولدت بعد شهرين فهل يصح النكاح وهل يلزمه الصداق أم لا ٢ «مجموع الفتاوى»: (٣٢/ ١٠٥ – ١٠٦).

⁽۲) «الإنصاف»: (۸/۸۷)، «الكشاف»: (۵/۹۹).

وقال جواباً عن سؤال :

(وأما إذا كانت قد طابت نفسها بالإبراء مطلقاً، وهو أن يكون ابتداء منها لا بسبب منه، ولا عوض فهنا لا ترجم فيه بلا ريب)(١).

وأجاب عن سؤال بقوله:

(و إذا فسخت فليس لها أن تأخذ من جهازها، وإن فسخت قبل الدخول سقط مهرها، وإن فسخت بعده لم يسقط (٢٠).

⁽١) نص السؤال: سئل عن امرأة أبرأت زوجها من جميع صداقها ثم بعد ذلك أشهد الزوج على نفسه أنه طلق زوجته المذكورة على البراءة، وكانت البراءة تقدمت على ذلك فهل يصح الطلاق؟ وإذا وقع يقع رجميًّا أم لا ؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٢/ ٨٣٢).

 ⁽٢) نص السؤال: سئل عن امرأة تزوجت برجل فلما دخل رأت بجسمه برصاً، فهل لها أن تفسخ عليه النكاح. «مجموع الفتاوى»: (٣٩/ ١٧١).

ما يتنصف به الصداق

يتنصف الصداق في الحالات الآتية:

١ _ يتنصف الصداق بالطلاق قبل الدخول إذا كان قد فرض لها.

إذا كانت الزوجة صغيرة فلا يملك وليها إلا المطالبة بنصف الصداق لأن
 النصف مقابل احتباسها ، والنصف الثاني لا يجب إلا بالتمكين .

وفي ذلك يقول الإمام ابن تيمية:

 . ولكن المطلقة بعد الفرض وقبل المسيس متعت بنصف الصداق فلا تستحق الزيادة)¹¹.

وقال: (والنقد المقدم محسوب من الصداق، وإن لم يكتب إذا تواطؤوا عليه، ويطالب بنصفه عند الفرقة قبل الدخول، لأن الشرط المتقدم كالمقارن، إلا أن يتفقوا بخلاف ذلك)(٢).

قال: (الأشبه عندي أن الصغيرة تستحق المطالبة لها ينصف الصداق؟ لأن النصف يستحق بإزاء الحبس، وهو حاصل بالعقد، والنصف الآخر بإزاء الدخول فلا يستحق إلا بالتمكين)⁽⁷⁷⁾.

⁽١) قمجموع الفتاوي: (٢٧/٢٢).

⁽٢) ﴿ الاختيارات ﴿: ص٢٣٣ .

⁽٣) ﴿الإِنصاف﴾: (٨/ ٢١٠_٣١١).

آراء الفقهاء فيما يسقط المهر أو ينصفه:

يسقط كل المهر إذا أبرأت الزوجة زوجها أو وهبته له، وبفسخ النكاح لعيب أو شرط أو حرمة جمع، ويكل فرقة جاءت من قبلها كحصول الردة، أو إرضاعها من ينفسخ به نكاحها، وبالنكاح الفاسد، إذا حصل شيء من ذلك قبل الدخول.

ويتنصف المهر بكل فرقة جاءت من قبل الزوج، كالطلاق والإيلاء واللعان والجب والعنة وحصول الردة منه أو إبائه الإسلام، أو جاءت الفرقة من أجنبي، أو حصل الخلع، أو علق الزوج الطلاق على صفة من فعلها، أو وكلها في طلاق نفسها إذا حصل شيء من ذلك قبل الدخول(١٠).

⁽۱) افتح القنيرة: (٢/ ٤٤٤)، ابدائع الصنائع»: (٢/ ٢٩٥، ٢٩٠٩، ٣٠٩)، او دالمحتار على الشرح الله المختار شرح تنوير الأبصارة: (٢/ ٤٦٠، ٤٦١)، احاشية النسوقي على الشرح الكبيرة: (٢/ ٢٠٠، ٣٠١)، المغنية: (٨/ ٤٤، ٤٥، ٥١)، الفروعة: (٥/ ٢٢٠)، والمغنية: (٨/ ٤٤، ٤٥،)، والفروعة: (٢/ ٢٥٠)، والمهنبة: (٨/ ٢٤٠)، ومغني المحتاجة: (٣/ ٣٤٤).

- موازنة بين رأي الشيخ ابن تيمية وآراء الفقهاء فيما يأتي:
 - ١ ثبوت المهر كله للمرأة.
 - ٢_ سقوط المهر.
 - ٣_ تشطير المهر.
 - أولاً: ثبوت حق المرأة في كل الصداق:

اتفق الشيخ رحمه الله مع الحنفية والحنابلة في جميع الحالات، ما عدا حالة واحدة، فقد اتفق فيها مع جمهور المالكية والشافعية والحنابلة، وخالف فيها الإمامين أبا حنيفة وأحمد، وهي قوله: إذا لم يسم شيء عند العقد وتراضيا بعد ذلك على شيء، كان صداقاً يتنصف بالطلاق قبل الدخول، وعند الإمامين لا يعتبر هذا صداقاً مالم يسم عند العقد، أو يثبت بأحد مؤكدات الصداق(1).

ويستدل الشيخ ومن معه بقوله تعالى: ﴿ وَإِن طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَكُسُّهُ وَ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمُنْ تَرِيضَةً فَيْصَفُ مَافَرْضَتُمْ ﴾ (١).

* ثانياً: ما يسقط به المهر:

فلقد اعتبر الشيخ^(۱۳)أن تعليق الطلاق على فعل للمرأة تستطيع الكف عنه أمر يسقط به كل الصداق، وهو بهذا قد خالف جمهور الفقهاء^(١) الذين رأوا أن مثل هذا التعليق يسقط نصف الصداق بحصول الفعل من المرأة.

 ⁽١) ينظر: «المغنى»: (٨ /٨)، وقمجموع الفتاوى»: (٢٩ / ٣٤٤، وما بعدها).

⁽٢) سورة البقرة، آية: ٢٣٧.

 ⁽٣) «الإنصاف»: (٨/ ٨٧)، «الكشاف»: (٥/ ١٤٩).

⁽٤) «نهاية المحتاج»: (٦/ ٣٤٩، وما بعدها)، «الفروع»: (٩٣٧٣).

* ثالثاً: ما يتنصف به المهر:

فلقد اتفق الشيخ مع الفقهاء فيما يتنصف به المهر من المسائل التي وقفت عليها، فيما عدا مسألة واحدة وهي: أن ولي الصغيرة ليس له أن يطالب إلا بنصف المهر، وأن النصف الثاني لا يستحق المطالبة به إلا بعد التمكين(١).

تعقيب:

إن ما ذهب إليه العلامة ابن تيمية من ثبوت التسمية بالتراضي بعد العقد، لهو قول صائب قائم على الدليل، وهو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طُلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ كَمُسُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لُمُنَّ قَرِيضَةٌ فَيْصَّفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ الآية (١٦)، ولم تشترط الآية أن يكون الفرض مع العقد، بل جاء الحكم عاماً، سواء كان الفرض مع العقد أو حصل الاتفاق بعده.

يوضحه قوله ﷺ: «العلائق ما تراضى عليه الأهلون». ثم إن هذا هو مذهب عدد من الصحابة والتابعين، وهو ما ذهب إليه جمهور الفقهاء.

وهذا المتفق على فرضه يستقر بالدخول، فتنصف بالطلاق قبله كالمسمى في العقد.

أما ما ذهب إليه الشيخ من سقوط المهر بتعليق الطلاق على أمر لها فيه إرادة، فهو محض الفقه فيما يبدو، ولأن الزوج علق الطلاق على أمر لها منه بد، وليست المرأة ملزمة بفعله، ويثبت لها الخيار بين الفعل والترك، فإذا أقدمت على الفعل المعلق عليه الطلاق، فلا شك أنها حريصة على تفويت

⁽۱) «الإنصاف»: (۸/ ۳۱۰، ۲۱۱).

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٧.

نفسها من الزوج، و إقدامها على فسخ النكاح بفعل من جانبها متفق على إسقاطه للصداق. فأي وجه لتنصيف المهر حينتذ؟!

أما إعطاء الصغيرة نصف المهر فقط، ولا يكمل لها المهر إلا بحصول الانتفاع بها، فهو قول سديد ووجيه؛ لأن المقصود بالنكاح الانتفاع والاستمتاع، والعمل على إيتاء الزواج ثمرته، وأي ثمرة للزواج في حال الصغر، وحتى لا تضار فلها نصف الصداق مقابل الاحتباس، ويبقى النصف الثاني إذا حصل التمكين. ولاشك أن هذا قول فيه عمق وفقاهة، وينبىء عن فهم ووإدراك كامل؛ لأن فيه صيانة لمال الرجل وحماية لحقوق المرأة.

ورأى الشيخ ـ رحمه الله ـ في سقوط المهر إذا فسخت الزوجة النكاح عند وجود عيب في الزوج، قول لا يتفق مع ما أثر عنه من ثبوت حق المرأة في الصداق كله بالخلوة، ولو منعته من الدخول، إذ كيف تطلع المرأة على معوفة العيب في جسم الرجل لولا حصول الخلوة الصحيحة، بل وحصول مقدمات الجماع. على أن هذا الزوج قد دلس على المرأة وأخفى عيبه، فالفسخ حاصل بسببه هو، وقد قال جمهور الفقهاء: إن الفسخ إذا حصل بسبب الزوج قبل الدخول فللمرأة نصف الصداق، لذا فيبدو أن المرأة في مثل هذه الصورة تسحق نصف الصداق إن لم يكن كله.

سنعة العطلقة

: تمهيد:

من مفاخر الإسلام أن تعاليمه مبنية على الرحمة والرَّافة، وتشريعاته تقوم على المواساة، وجبر الخاطر، وتفريج الكرب، وإيناس الوحشة، وعزاء المصاب وتهوين الفاجعة، ومصداق ذلك قول الله تبارك وتعالى في صفة نبيه عليه الصلاة والسلام ﴿وَمَا أَرْسَلْتَكُ إِلَّا رَحْمَةٌ الْعَلَمُينَ ﴾ (١)

ولذلك قيل _ بحق وصدق _ إن الإسلام دين الرحمة والشفقة والرأفة . ومن الأمثلة الواضحة على تحقق هذه المعاني في تشريعات الإسلام ، تشريع المتعة للمطلقة الذي ورد به القرآن الكريم والسنة النبوية المطهرة ، وفصل أحكامه فقهاء الأمة ، أخذاً من القرآن الكريم والسنة النبوية واستنباطاً منهما .

على أن التشريع الإسلامي لم يبح الطلاق إلا عند الحاجة ، ولذلك فقد وضع الإرشادات والتوجيهات التي تكفل عدم إيقاع الطلاق إلا في حالة الضرورة. ومن هذه الإرشادات والترجيهات ما يلي :

أولاً: تنفير المسلمين من الطلاق، حيث اعتبره الشارع أبغض الحلال إلى الله الطلاق، (٢).

ثانياً: حث الأزواج على الصبر، وتحمل ما يبدو من المرأة من قصور واعوجاج ما دامت لا تمس الشرف والدين، فقال تعالى:

⁽١) سورة الأنبياء، الآية : ١٠٧.

 ⁽۲) «التعليق المعني على سنن الدارقطني»: (٤/ ٣٥)، بلفظ أخر، «معرفة السنن والآثارة:
 (٢١ / ١٧)، «سنن ابن ماجه»: (١/ ٣٧٣)، وقم ٢٠٠٨)، «نيل الأوطارة: (٧/ ٢).

﴿ فَإِن كُوهُ مُنْهُ وَمَن فَعَسَىٰ أَن تَكُرُهُواْ شَيْعًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْراً كَثِيراً ﴾ (١).

وقال ﷺ: الا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقاً سره منها آخرا").

ثالثاً: رتب على الطلاق للمرأة حقوقاً مالية كبيرة لدى الزوج، حتى تجعله يتريث ويفكر كثيراً قبل إقدامه على إيقاع الطلاق، وهذه الحقوق هي:

- ١ . على الزوج أن يوفيها مؤخر الصداق.
- ٢ يلزمه نفقتها من مأكل وملبس وسكن ما دامت في العدة.
- " إلزام الرجل بدفع أجرة الحضانة والرضاع لمطلقته. قال تعالى: ﴿ فَهَإِنْ الْحَالَمَ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ عَلَمُ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَمُ اللَّهِ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَمُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَمُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَمُ عَلَيْكُمْ عَلَى اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلْمُ عَلَيْكُمْ عِلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ
 - إيضاً فإن من الحقوق التي يرتبها الطلاق للمرأة على الرجل: المتعة.
 - بيان معنى المتعة في اللغة:

المتعة ـ بضم الميم وكسوها ـ اسم للتمتيع، وجمعها: متع. ومنها متعة النكاح، ومتعة الطلاق، ومتعة الحج.

والمتعة والمتاع بمعنى واحد، وهو: كل ما ينتفع به ويرغب في اقتنائه، كالطعام، وأثاث البيت، والسلعة، والأداة، والمال، قال تعالى: ﴿الْبِيْغَامَةُ حَلَيْهُ أَوْ مَنْزُمِ ﴾(١).

ومتعة المرأة: ما وُصِلت به بعد الطلاق لتتنفع به من نحو مال أو خادم^(ه).

⁽١) سووة النساء، الآية: ١٩. (٢) النووي على مسلم: (٦٥٧/٣).

⁽٣) سورة الطلاق، الآية: ٦. (٤) سورة الرعد، الآية: ١٧.

 ⁽٥) الصحاح: باب المين فصل الميم والقاموس المحيط: قصل الميم باب المين، والمعجم الرسيط: مادة (متم).

تعريف المتعة شرعاً:

المتعة في الشرع هي داسم لمال يدفعه الزوج لزوجته التي فارقها، بسبب إيحاشه إياها بفرقة لا يد لها فيها الإلام.

ونستخلص من هذا التعريف ما يأتي:

أولاً: أن المتعة مال يدفعه الرجل لمطلقته، ويشمل النقدين «الذهب والفضة» والأوراق النقدية، وكل ما يتقوم بمال، سواء كان عقاراً أو منقولاً أو منفعة، كسكني دار أو خدمة آدمي أو نحو ذلك.

ثانياً: أن سبب المتعة هو ما يصيب المرأة من وحشة بسبب طلاق الزوج لها، فتكون المتعة جبراً لخاطرها، ورأباً للصدع الذي ألم بنفسها، (وتضميداً) للجرح الذي أصابها، ومسحاً لدمعها ولرأسها حين تركها زوجها بعد رغبته فيها واختياره لها، وهذه المواساة هي حكمة مشروعية المتعة.

ثالثاً: أن المرأة لا تجب لها المتعة إذا كانت الفرقة بسبب من جهتها. ومن أمثلة الفرقة الحاصلة بسبب من جهة المرأة:

١ ـ ردة الزوجة عن الإسلام.

 إذا سبقها زوجها بالإسلام، وهي لا تدين بدين سماوي، وأبت الدخول في الإسلام.

٣- إذا سبقت زوجها بالإسلام قبل الدخول بها.

إذا مكنت أحد أصول الزوج، أو فروعه من فعل ما يوجب حرمتها على
 زوجها، كأن تمكنه من الزنا بها.

⁽١) «الأحوال الشخصية»، لمحيى الدين عبد الحميد: ص١٥٨.

خالعت المرأة زوجها، فهي راغبة لا متوحشة ،حيث رغبت في فراقه،
 وبذلت ما تخلص به نفسها منه، فلا تستحق المتعة بسبب تمردها على
 عشرتها له وسوء أدبها معه.

أدلة مشروعية المتعة:

أ_ من الكتاب:

ال تعالى: ﴿لا جُنَاحَ طَلَيْتُكُم إِن طَلَقَتُمُ النِسَاءَ مَالِرَكُسُوهُنَ أَوْ تَقْرِضُواْ
 لَمُنَّ فَرِيضَةُ وَمَتْيُوهُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ مَدَدُوهُ وَعَلَى الْمُقْيِرِ مَدُوهُم مَنْعَاً
 بالمَعْرُوف حَفًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ ﴾ (١٠).

٢ - قال تعالى: ﴿ وَللَّهُ عَلَّقَتْ مَنَّامُ إِللَّهُ عَرُوف حَشًّا عَلَى ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (١).

عال تعالى: ﴿ يَنَأَيْهَا ٱلَّذِينَ عَامَنُواْ إِذَا نَكُوْمَهُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ ثُمُّ طَلْقَتْمُوهُنَ
 مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ قَسَ لَكُرْ عَلَيْهِنَّ مِزْرِعَلَّةٍ تَمْتَدُّونَهَا فَمَتَعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ مِرْرَحُوهُنَّ مَسْرَاحُ رَبِيلًا فَمَتَعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ مِرْرَحُوهُنَّ مِرَاحًا.

٤ - قال تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهَا النِّي قُل الأَزْوٰجِكَ إِن كُنثَنَ تُرِدْنَ الْحَيَوٰةَ الدُّنيَكَ
 وَزِينَتُهَا قَتَعَالَيْنَ أَمْتَمَكُنَّ وَأَمْرِجَكُنَّ صَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٤).

ب _ من السنة:

أخرج البخاري في صحيحه بسنده عن سهل عن أبيه وأبي أسيد قالا: تزوج النبي ﷺ أميمة بنت شراحيل، فلما أدخلت عليه بسط يده إليها، فكأنها كرهت ذلك، فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقيين.

⁽١) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٦ . (٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٤١ .

 ⁽٣) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.
 (١٤) سورة الأحزاب، الآية: ٢٨.

 وفي رواية أخرى أنه ﷺ قال: (يا أبا أسيد اكسها رازقيين وألحقها بأهلها)(۱).

مقدار المتعة:

يتبين لنا من النصوص التي سقناها من الكتاب الكريم، والسنة النبوية للدلالة على مشروعية المتعة. أن المتعة ليس لها مقدار معين في الشرع، ولذلك اختلف الفقهاء في تحديد مقدار المتعة، ونسوق طرفاً من الآثار التي رواها الطبري في تفسيره عن بعض الصحابة، والتابعين في تحديد مقدار المتعققال:

- حدثنا عمران بن موسى قال: حدثنا عبد الوارث قال حدثنا داود عن الشعبى: أن شريحاً متم بخمسمائة (٢).
- وحدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر عن أيوب بن سيرين قال: متع الحسن بن على أحسبه قال بعشرة آلاف (٣).
- _ وحدثنا ابن بشار قال: حدثنا مؤمل قال: حدثنا سفيان عن إسماعيل عن عكرمة عن ابن عباس قال: «متعة الطلاق أعلاه الخادم، ودون ذلك الورق ودون ذلك الكسوة (٤٠).

⁽١) افتح الباري شرح صحيح البخاريء: (٩/ ٣٥٦، رقم ٥٢٥٥، ٢٥٢٥)، وازاد المعادة:

⁽٤/ ٥٥١)، والتفسير ابن كثيرة: (١/ ٢٨٨).

⁽٢) ﴿جامع البيان عن تأويل القرآن٤: (٥/ ١٣٢).

⁽٣) ﴿جامع البيان عن تأويل القرآن؛ (٥/ ١٢٣).

⁽٤) اجامع البيان عن تأويل القرآن، (٥/ ١٢٣).

_ وحدثنا أحمد قال: حدثنا أبو أحمد قال: حدثنا سفيان عن داود عن الشعبي: قوله ﴿ وَمِيْعُوهُمُ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى ٱلْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ قلت له: ما أوسط متعة المطلقة؟ قال: خمارها ودرعها وجلبابها وملحفتها (١٠).

ــ وروي عن الربيع بن أنس قوله ٤. . . أدنى ذلك ثلاثة أثواب. ودرع وخمار، وجلباب وإزاره^{٢١}).

ذهب فقهاء الحنفية إلى أن المتعة ثلاثة أثواب: درع وخمار وملحفة، بشرط ألا تزيد عن نصف مهر المثل، ولا تقل عن خمسة دراهم، إذ أنهم يرون أن المتعة تكون للمطلقة قبل الدخول ولم يسم لها مهر، فتقوم المتعة مقام نصف مهر المثل، وأقل المهر عندهم عشرة دراهم (٣).

وعند الشافعية أن المستحب في المتعة أن تكون خادماً أو كسوة أو ثلاثين درهماً (٤).

والذي نرجحه أن مقدار المتعة موكول إلى اجتهاد القاضي.

* تقدير المنعة:

اختلف الفقهاء في كيفية تقدير المتعة، هل يعتبر في تقديرها حال الزوج، أو حال الزوجة، أو حالهما معاً؟

فذهب البعض إلى أن المعتبر في تقدير المتعة حال الزوجة لقوله تمالى: ﴿ مَنْدُمًا إِلْمَمُورُفِ فليس من المعروف أن تلبس المرأة الغنية ثباباً خشنة ، أو تقوم بخدمة نفسها ، بل لا بدلها من خادم.

⁽١) ﴿جامع البيان عن تأويل القرآن، (٥/ ١٢٣).

⁽٢) المصدر السابق: (٥/ ١٢٣).

⁽٣) و(٤) الهداية وافتح القديرة: (١/ ٤٤١ ٢٤٤).

وذهب البعض الآخر إلى أن المتعة تقدر حسب حال الزوج لقوله
 تعالى: ﴿ كُلُ الْمُوسِعِقَدُ دُرِهُ وَكُلُ الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ ﴾ فلو كان ذلك واجباً على قدر
 حال المرأة لكان الكلام: ومتعوهن على قدرهن.

فصريح الآية يجعل تقدير المتعة على حسب حال الزوج؛ لأنه هو الذي سيكلف بها، ولا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها.

_ وذهب آخرون إلى أن المعتبر في تقدير المتعة هو حال الزوجين معاً؛ لأن الله تعالى في الآية الكريمة قد اعتبر أمرين:

أحدهما: حال الرجل في يساره وإعساره، فقال تعالى: ﴿ عَلَى ٱلْمُوسِعِ قَـــَــُـرُمُ وَعَلَى ٱلْمُقْترَقَــُــُدُومُ ﴾.

ثانيهما: أن يكون مع ذلك بالمعروف، فقال تعالى ﴿مَتَنْعَا بِالْمَعْرُوفِ حَقًا عَلَى الْمُعْرُوفِ حَقًا عَلَى المُحَسِينَ ﴾ .

فبملاحظة هذين الأمرين تجب ملاحظة حالهما(١).

وهذا هو الرأي الراجح عندنا؛ إذ ينبغي عند تقدير المتعة مراعاة حال الزوج المالية وظروفه الخاصة، مع مراعاة ما يقضي به العرف، على أن يوضع في الاعتبار ما لحق بالمرأة من ضرر نتيجة للفرقة، ويكون الرجوع إلى الحاكم عند المشاحة.

وينبغي للزوج أن يبلل الكثير من المال في هذا الشأن بحسب استطاعته. هذا وينادي بعض أدعياء أنصار المرأة بوجوب تقدير معاش شهري للمطلقة مدة حياتها، أو إلى أن تتزوج، على أنه متعة شرعية لها تعوض المطلقة عما أصابها من ضرر الطلاق.

⁽١) الأحوال الشخصية للشيخ محمد أبو زهرة؟: ص٢٢٣، ٢٣٤.

ونحن نرى أن هذا مخالف للشريعة ، وعدم فهم لما جاءت به في تشريع المتعة ؛ وذلك لأن تقرير معاش شهري على أنه متعة مسجعل كل قسط شهري متعة مستقلة ، وهذا يؤدي إلى تكرار المتعة ، وقد صرح الفقهاء بأن المتعة لا تتكرر ، ولأن دفع مبلغ من المال كل شهر إلى أن تموت المطلقة ، أو تتزوج يفضي إلى جعل المتعة مبلغاً ضخماً من المال يرهق المطلق ويصيبه بالحرج والضرر، وهذا ليس من المعروف في شيء ، والتشريع القرآني يشترط في المتعة أن تكون بالمعروف حيث يقول الله تعالى : ﴿ وَالمُطلَقَدْتُ مَنْكُم بِالْمَعُوف ﴾ . أن تكون بالمعروف حيث يقول الله تعالى : ﴿ وَالمُطلَقَدْتُ مَنْكُم بِالْمَعُوف ﴾ . ولذا لم يقل به أحد من فقهاء الأمة في أي عصر من العصور . . . لذلك نرى أن هذا الرأي مخالف لتشريع المتعة في الشريعة الإسلامية فيكون باطلاً .

متعة الطلاق عند الإمام ابن تيمية:

إن الصداق وجب في الأصل نحلة، وتملكه المرأة بالعقد، ويستقر باللدخول، فإذا طلقت قبله وجب لها نصفه، فقد جبرها الشارع بتنصيف الصداق، لما حصل لها من الانكسار به، وإذا كان العقد يرتب حقوقاً للمرأة منها الصداق، فإن الطلاق ينشأ عنه حق آخر للمرأة هو المتعة، وقد أثر عن الشيخ في المتعة رأيان:

الأول: أنها تجب لكل مطلقة، إلا التي طلقت بعد الفرض وقبل الدخول؛ لأنها متعت بنصف الصداق فلا تستحق الزيادة، فإن الله جعل الطلاق سبب المتعة فلا يجعل عوضاً عما سببه العقد والدخول.

الثاني: وجوب المتعة لكل مطلقة، سواء استحقت المهر كله، أو نصفه، أو لم تستحق شيئاً منه، لحصول الطلاق قبل الفرض والدخول.

• آراء الفقهاء في حكم المتعة:

إن المرأة المطلقة لا تخلو من إحدى حالات أربع:

الأولى: مطلقة بعد الفرض وقبل الدخول.

الثانية: مطلقة قبل الفرض وقبل الدخول.

الثالثة: مطلقة بعد الدخول وقبل الفرض.

الرابعة: مطلقة بعد الدخول والفرض.

وعلى هذا فقد اختلف الفقهاء في حكم متعة الطلاق، فذهبوا في ذلك إلى أربعة آراء:

الأول: القول بأنها سنة في جميع الحالات، وإلى هذا ذهب الفقهاء السبعة(١) والإمام مالك، وهو رواية عن الإمام أحمد.

الثاني: القول بالوجوب في حالة واحدة، وهي الطلاق قبل الفرض وقبل الدخول. وقالوا بالندب فيما عدا ذلك. وإلى هذا ذهب الحنفية والزيدية. ورواية عن الإمام مالك. ورواية عن الإمام أحمد⁷⁷⁾.

الثالث: القول بالوجوب إلا في حالة واحدة، وهي المفروض لها إذا طلقت قبل الدخول، وإلى هذا ذهب الإمام الشافعي في القديم، ورواية عن الإمام أحمد⁽⁷⁷⁾.

 ⁽١) هم: ١ - سعيد بن المسيب، ٢ - عروة بن الزبير، ٣ - القاسم بن محمد ٤ - خارجة بن زيد
 ٥ - أبو بكر بن عبد الرحمن ٦ - سليمان بن يسار ٧ - عيد الله بن عتبة بن مسعود.

 ⁽۲) قدائع الصنائع: (۲/ ۳۰۲، وما بعدها)، وقالمغني مع الشوح الكبيرة: (۹/۸؟)،
 دالجامع الأحكام القرآنة: (۳/ ۲۰۰).

 ⁽٣) «المهلب»: (٢/٣٢)، وانهاية المحتاج»: (٢/٨٥٣)، «المغني»: (٨/٨٤)،
 والفروع»: (٥/٨٨).

الرابع: القول بالوجوب مطلقاً، وإلى هذا ذهب أمير المؤمنين علي والحسن وأبو العالية وسعيد بن جبير وأبو قلابة والزهري وعطاء وقتادة والضحاك وأبو ثور والطبري وابن حزم، وهو رواية عن الإمام أحمد، وقال به الشافعي في الجديد، وإختاره الإمام ابن تيمية⁽¹⁾.

وفيما يلي نتناول هذه الآراء بالتفصيل، مع بيان أدلة كل رأي منها ومناقشتها، ثم نبين الرأى المختار.

الرأي الأول:

القول بأن المتعة سنة في جميع الحالات وليست واجبة ، وذلك لأن من وجب لها نصف المهر فقد استحقته باحتياطها هي ووليها، حيث تم عقد النكاح مع تسمية المهر فإن تم عقدها بدون تسمية المهر فليس لها نصف المهر ولا تجب لها متعة ، ولكن تكون المتعة لها عند زوجها استحباباً وتطوعاً.

_ حجة القائلين بهذا:

احتجوا بأمرين:

أولهما: أن الشارع لم يقدر المتعة، ولو كانت واجبة لبين مقدارها.

والجواب عن ذلك: أن عدم التقدير لا يلزم منه عدم الوجوب، فقد فرض الله النفقة ولم يبين مقدارها، بل وكل ذلك إلى الاجتهاد.

ثانيهما: قالوا إن الله علق الأمر بالتمتيع على الإحسان في آية، وعلى التقوى في آية أخرى، فقال تعالى:

 ⁽١) «المغني»: (٨/ ٤٩)، و«المحلى» لابن حزم: (١٠/ ٤٥٠، ٧٤٧)، و«الفروع»: (٥/ ٢٨٨)
 و«الإنصاف»: (٨/ ٣٠٠، وما يعدها)، وهمجموع الفتاوى»: (٣٣/ ٧٧).

﴿ وَمَتَّمُومُنَّ عَلَى الْمُوسِعِ قَدَرُهُ وَعَلَى الْمُقْتِرِ قَدَرُهُ مَتَنَعّاً بِالْمَعْرُوفِ حَقّاً عَلَى المُحْسِينَ ﴾ (١).

وقال في الآية الأخرى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَنْكُ ۚ بِالْمَعْرُوفِ حَشًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ (٢).

والإحسان غير واجب، والتقوى أمر خفي، والشأن في التشريع ألا يعلق المحكم واجباً أو غير واجب على الأمور الخفية، وإنما يعلق على الأمور الظاهرة، فدل ذلك على أن المتعة غير واجبة وأنها مستحبة، كما يفهم ذلك من التعليق على الإحسان والتقوى؛ إذ لو كانت واجبة لأطلقها على الخلق أجمعين.

المجواب عن هذه الحجة: أن الأمر بالتمتيع في قوله: ﴿ومتعوهن﴾ وإضافة التمتيع إليهن في قوله: ﴿وللمطلقات متاع﴾ كل ذلك أظهر في الوجوب منه في الندب.

كما أن الله عز وجل قال: ﴿حقًّا﴾ والحق فرض وواجب، وقال: ﴿على الموسع قدره وعلى المقتر قدره﴾ واعلى الموسع قدره وعلى الموسع

أما ذكره ﴿المحسنين﴾ و﴿المتقين﴾ فإنه لتأكيد الوجوب، فإن فاعل الواجب يقال له محسن، وكل مؤمن تجب عليه تقوى الله تعالى بالابتعاد عن معاصيه. وعليه فتخصيص المحسنين والمتقين بالذكر إنما هو من باب التشريف، والحض على فعل الواجب، فكأنه قال: من فعل ذلك فقد أحسن إلى نفسه واتقى عذات الله تعالى المترتب على عدم فعل الواجب.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٤١.

ويؤيد هذا ما جاء في سبب نزول قوله تعالى: ﴿ وَلِلْمَعْلَقَتْ مَتَكُمُ الْمَعْرُونِ حَمَّ عَلَى الْمَتَعِينَ ﴾. قال بعض السلف (١٠ لما نزل قوله تعالى: ﴿ مَتَنَعًا بِالْمَعُرُونِ حَمًّا عَلَى الْمُعَسِينَ ﴾. قال بعضهم: إن شئت أحسنت ففعلت، وإن شئت لم أفعل فأنزل الله هذه الآية: ﴿ وَلِلْمُعَلَّقَتْ مَنَعُ الْمَعْرُونِ حَمَّا عَلَى الْمُتَعِينَ ﴾.

فدل ذلك على أن الشارع أراد من الأمر بالتمتيع الوجوب لا الندب.

الرأي الثاني:

القول بأن المتعة لا تجب للمطلقة إلا في حالة واحدة، وهي إذا طلقت قبل الفرض وقبل الدخول، أما فيما عدا هذا فتكون المتعة مندوبة وليست واجبة.

وممن ذهبوا إلى ذلك الإمام أبو حنيفة، حيث ثبت عنه وجوب المتعة لكل مطلقة قبل الدخول والخلوة، إذا خلا عقد الزواج من تسمية المهر سواء سمى بعده أم لا، وكذلك إذا نفى فيه المهر أو سمى تسمية فاسدة.

وللمتعة عند الحنفية ثلاث حالات عند الطلاق:

- ان تكون واجبة، وذلك في حالة وقوع الطلاق قبل الدخول، ولم يسم لها
 مهر، وهي إحدى الروايات عن الإمام أحمد.
- أن تكون مستحبة، وذلك في حالة وقوع الطلاق بعد الدخول، ولم يسم
 لها مهر، وقد وجب مهر المثل؛ لأن ذلك من التسريح بإحسان.

 ⁽١) «أحكام الفرآن»، لابن العربي: (١/ ٩٧)، وانفسير ابن كثيرة: (٢٩٧/١)، والجامع لأحكام الفرآن»، للفرطيي: (٣/ ٢٠٠).

" أن تكون سنة مؤكدة، وذلك في حالة وقوع الطلاق بعد الدخول والفرض؟
 الأن هذا من التسريح بمعروف كذلك، فتضاف المتعة إلى المهر الواجب.

وحجة القائلين بهذا: هو قول الله عز وجل: ﴿لَاجُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِن طَلَقْتُمُ النِّسَاةَ مَالَرْ كَمُشُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَمُنْ فَرِيضَةٌ وَمَتَعُوهُنْ . . ﴾ الآية .

فاستدلوا بهذه الآية على وجوب المتعة للمطلقات قبل الدخول والفرض، لأن قوله: ﴿ومتعوهن﴾ أمر بتمتيع هؤلاء، والأمر يفيد الوجوب، ولم تتعرض الآية لغير هذا الصنف فدل ذلك على عدم وجوبها لغيرهن.

كما عللوا ذلك بأن المتعة إنما وجبت خلفاً للمهر، فلا يجتمع وجوبها مع رجوبه أو وجوب شيء منه.

والجواب عن ذلك: أن الآية التي استدلوا بها وإن كانت قد أوجبت المتعة للمطلقة قبل الدخول والفرض، إلا أن ذلك لا يعني انتفاء وجوب المتعة للمطلقة في الحالات الأخرى، حيث جاء في قوله تعالى على لسان نبيه ﷺ:

﴿ فَتَعَالَيْنَ أُمِيِّعَكُنَّ وَامْرِحْكُنَّ مَرَاحًا جَمِيلًا ﴾(١) ومن المعلوم أن نساء النبي ﷺ كلين مدخول بهن مفروض لهن.

وفي آية أخرى قال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا ٱلَّذِينَ اَمَنُواْ إِذَا نَكَحْمُ الْمُؤْمِنَكَ تُمُ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَكَ لَكُر طَلَيْنَ مِنْ عِدْةٍ تَعْتَدُونَهَا خَمِتُوهُنَّ وَمَرْحُوهُنَّ مَرَاحًا جَمِيلًا ﴾ (٢) وهذا نص في وجوب المتعة للمطلقة قبل الدخول سواء فرض لها أو لم يفرض.

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٢٨.

⁽٢) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

* الرأي الثالث:

القول بأن المتعة واجبة لكل مطلقة ، فيما عدا التي طلقت قبل الدخول وقد فرض لها الصداق فليس لها متعة ، وإنما الواجب لها نصف الصداق فقط(١).

ـ ما استدل به أصحاب هذ الرأي:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَتِ مَنْعُ بِالْمَعْرُوفِ حَفًّا عَلَى المَتَّقِينَ ﴾. وقوله تعالى في حق أزواج الرسول ﷺ: ﴿ فتعالين أمتعكن وأسرحكن سراحاً جميلاً ﴾ وأزواج الرسول ﷺ كن مدخولاً بهن مفروضاً لهن.

فلا يستثنى شيء من المطلقات إلا ما استثناه الشارع، وقد استثنى الشارع المطلقة بعد الفرض وقبل الدخول .

وذلك أن الله ذكر المطلقة قبل الدخول بصنفيها، المفروض لها وغير المفروض لها في آيتين متعاقبتين وقرن كل صنف بحكم. الأمر الذي يشعر باختصاص كل صنف بالحكم الذي قرن به، فقال: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ إِنَّ بَاحْتَصاص كل صنف بالحكم الذي قرن به، فقال: ﴿ لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمُ إِنَّ مَلَّقَمُ النِّسَالَةَ مَا لَرَّ كَمَّسُوهُمُ أَوْرَ مَقْرِضُوا أَفَنَ قَرِيصَةً وَمَتَّمُوهُمْ عَلَى الْمُوسِعِ فَلَدَّهُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمُ اللَّهُ ال

فني الآية الأولى أمر بتمتيع المطلقة قبل الدخول التي لم يفرض لها شيء، وفي الثانية أوجب للمطلقة قبل الدخول التي فرض لها المهر نصف المسمى، ولم يوجب لها متعة، فتمين التقيد بما ورد في النص.

 ⁽۱) قالمهذب»: (۲/ ۲۳)، وقالمغني»: (۸/ ٤٨)، وقالفروع»: (٥/ ٢٨٨).

 ⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.
 (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٦.

والجواب عن ذلك: أنه قد ورد ثبوت الحق للمطلقة قبل الدخول وبعد الفرض في قوله تعالى: ﴿ يَأَيُّهُمَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَّتُ مُّمَ طَلَقَتُمُومُنَ مِنْ مِلَّةً تَحْدَثُمُ الْمُؤْمِنَّتُ مَّمَّ وَكُلَّقَتُمُومُنَ مِنْ عَلَيْقٍ تُحَدَّدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ مَنْ عَلَيْقٍ تَعْدَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ مَنْ عَلَيْقٍ تَعْدَدُونَهَا فَمَتَّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ مَنْ عَلَيْقِ لَا الدخول، سُواء فرض لها أو لم يفرض.

الرأي الرابع:

القول بوجوب المتعة لكل مطلقة، سواء طلقت قبل الدخول أو بعده، فرض لها أم لم يفرض.

وقد استدل من قال بهذا بقول الله تعالى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقُتِ مَنْكُمُ إِلْمُمْرُفِ حَتَّا عَلَى المُتَقِينَ ﴾ وقالوا: إن الآية عامة في كل مطلقة، لم تفرق بين مطلقة قبل الدخول، أو بعده، فرض لها أم لم يفرض لها.

أما قوله تعالى: ﴿ وَ إِن طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَنُّوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَمَنْ فَرِيضَةٌ قَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ فهذه الآية أوجبت للمفروض لها غير المدخول بها نصف المهر بالإضافة إلى المتعة التي أوجبتها لها الآية الأخرى.

ولا منافاة بين ما أوجبته كل من الآيتين، فإن الله تعالى لم يقل: فنصف ما فرضتم ولا متعة لها، وثبوت حكم في آية لا يدل على إسقاط حكم ثبت بآية أخرى ما دام لا يترتب على اجتماعهما محال.. فدل ذلك على أن وجوب نصف المهر لها لا ينفى حقها فى المتعة.

⁽٣) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

موازنة بين رأي ابن تيمية وآراء الفقهاء في متعة الطلاق:

لقد رأينا أن للفقهاء في متعة الطلاق أربعة آراء:

ا**لأول**: القول بأنها سنة .

الثاني: القول بالوجوب إلا في حالة واحدة.

الثالث: القول بالوجوب في حالة واحدة، وبالندب فيما عداها.

الرابع: القول بالوجوب مطلقاً.

وهذا الأخير هو ما اختاره الإمام ابن تيمية ، وعليه جمهور العلماء من الصحابة والتابعين وغيرهم ، وهو رواية عن الإمام أحمد ، وهو الصحيح ؛ لأن في القول به أخذاً بجميع الأدلة ، وإيقاءللأوامر الواردة في الآيات على بابها دون حاجة إلى صرفها عن ظاهرها ، ولا تعارض بين الآيات حيث يمكن الجمع بين الأحكام الواردة فيها ، سواء ما ورد منها في سورة البقرة أو في سورة الأحزاب .

والقول بوجوب المتعة مطلقاً هو مذهب جماهير العلماء ومن أوجبها منهم في بعض الحالات، احتاج إلى التأويل أو حمل الأمر على الندب. ولا ينبغي صرف الأمر عن ظاهره من غير دليل.

وأما القائلون بأن المتعة سنة على الإطلاق فلا ينهض لهم دليل، يعارض صريح النصوص، وما احتجوا به أمكن مناقشته ورده فيما سبق، بما أغنى عن إعادته هنا. فلم يبق إلا القول بوجوب المتعة مطلقاً، للنصوص الواردة في هذا الشأن، ولأن في القول به جمعاً بين الأدلة، ويتفق مع الأوامر القرآنية التي تقضي بالعشرة بالمعروف، والتسريح بالإحسان، عند تعذر استمرار الحياة الزوجية. وإذا كان حسن الصحبة واجباً حال قيام الزوجية فينبغي أن يكون التسريح سراحاً جمياً، بتخفيف آثار الطلاق على المرأة، ومواساة جراحها، بما يدفع إليها من المال، بصرف النظر عما أخذته من المهر كله أو نصفه؛ لأن هذا شيء ملكته بالعقد، فلا يغني عما تستخقه بالطلاق.

وقد خاطب الله الأزواج، وطالبهم بالعفو عن نصف الصداق، لتأخذ المرأة الصداق كله، إذا طلقت قبل الدخول، وقد بين تعالى أن هذا أقرب للتقوى وقال: ﴿ولا تنسوا الفضل بينكم﴾.

ثم قال في الآية الأخرى: ﴿ وَلِلْمُطَلَّقَتِ مَنَكُمُ بِالْمَمْرُوفِ ﴿ فَأُوجِبِ لَهَا المُتعة بعد أَن أُوجِبِ لَهَا نصف الصداق، وحث على العفو عن النصف الآخر.

و إذن فقد أوجب الإسلام الصداق والمتعة، وهي تعويض لجبر إيحاش الطلاق.

ويرجع في تقديرها للحاكم بناء على ما يقضي به العرف، وبحسب الظروف، مع مراعاة حال الزوج المالية، وبحسب ما لحق بالمرأة من ضرر، ويكون الرجوع إلى الحاكم عند المشاحة.

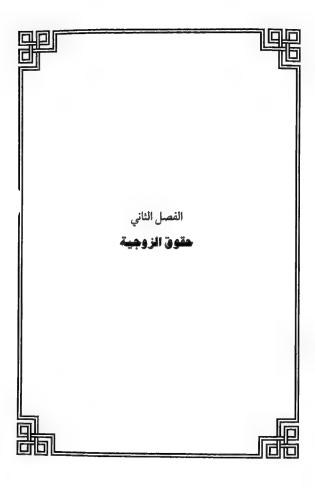
على أنه ينبغي للقاضي ألا ينقص المتعة عن نصف الصداق؛ لأن الله _ جل وعلا _ منح المطلقة قبل الدخول وبعد الفرض نصف الصداق، مع أنها لم يمسها الزوج ولم ينل منها شيئاً، فإذا كانت قد استحقت نصف الصداق في هذه الحال، فلأن تستحق النصف الثاني باسم المتعة بعد أن طالت العشرة واستمرت الصحبة بينهما، ولا سيما أنه يحتمل ألا يبقى لديها شيء من الصداق وليس لها ما تستعين به إلا ما تحصل عليه من المتعة، إلا إذا رأى الصداق وليس لها ما تستعين به إلا ما تحصل عليه من المتعة، إلا إذا رأى القاضي منحها مزيداً من المال مما يقضي به العرف أو جرت به العادة.

* تعقيب:

من خلال بحثنا لموضوع متعة الطلاق، واستعراض آراء الفقهاء وما استندوا إليه من أدلة على النحو السابق، يتضح لنا أن المتعة تجب على الزوج لمطلقته في جميع الأحوال تعويضاً لها عن الضرر الذي يصيبها بسبب الطلاق وإيذاء الزوج لها بتركها وإثارة القول فيها: ما سبب تركه لها؟ لعله كره منها كذا وكذا؟ وقد يقعد بها ذلك عن الزواج في المستقبل؛ لأن الناس غالباً ما ينصرفون عن المطلقة، وقد يكون ما أخذته من الصداق قد استهلك، فلا يبقى لها ما تستعين به في حياتها، وتصون به نفسها، وتحفظ كرامتها، ويحميها من الضياع والحاجة إلا ما يدفع لها من المال باسم المتعة.

وفي هذا رد بالغ على أدعياء الإنسانية الذين جعلوا من أنفسهم أوصياء على المرأة، وطالبوا بحمايتها من وحشية الرجل الذي يحوز المرأة كما تحاز السائمة في نظرهم.

كما أن في القول بوجوب متعة الطلاق ردًّا على الجمعيات النسائية التي ملأت الدنيا صراخاً وعويلاً مطالبة ولاة الأمور بسن تشريع يوجب على الزوج تمويض المرأة عن الضرر الذي يصيبها بسبب الطلاق، فأخذوا يتلمسون ضالتهم المنشودة في القوانين الوضعية، ويطلبون النجدة من التشريعات الخربية لحماية هذا الجنس الضعيف الذي استبد به الرجل – على رأيهم – ولكن هيهات . . فلن يجدوا ما يحقق لهم غايتهم، ويصلون به إلى هدفهم غير كتاب الله الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وسنة رسول الله على الذي لا ينطق عن الهوى .



الفصل الشانى :

A - - +00 % - 7 -

مقوق الزوجين

إذا تم عقد الزواج مستوفياً لشروطه وأركانه فإنه يرتب حقوقاً للزوجين وهذه الحقوق منها ما هو خاص بالزوجة، ومنها ما هو خاص بالزوج، ومنها ما هو مشترك بينهما.

أولًا: حقوق الزوجة :

تستحق الزوجة على زوجها حقوقاً مالية وهي: المهر، والنفقة، وحقوقاً غير مالية وهي: عدم الإضرار بها، والعدل بينها وبين غيرها (في حالة تعدد الزوجات). وفيما يلى تفصيل هذه الحقوق:

١ ــ المهر: وهو العوض المالي الذي تستحقه الزوجة على زوجها بالغفد عليها، أو الدخول بها، ويسمى الصداق، والفريضة، والأجر، والنحلة، لقوله تعالى: ﴿وَمَا تُوا النَّهَ مَسُدُّقَتُم مَّا مُعَلَدٌ ﴾ (١٠). وقوله: ﴿ قَلَ السَّتَمَعَمُ بِهِ عَلَيْ اللَّهِ مَا تُولِهِ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ مَا تُعَلَّمُ مَا اللَّهِ مَا تُعَلَمُ مَا اللَّهُ عَلَيْهُ إِلَيْ اللَّهُ عَلَيْهُ مَا اللَّهُ عَالُوهُ مَا أُورُوهُ فَرِيضَةً ﴿ إِلَّهُ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُولِلْمُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

وسبق تفصيل الكلام عنه في الفصل السابق.

⁽١) سورة النساء، الآية: ٤.

⁽٢) سورة النساء، الآية: ٢٤.

٢ ــ النفقة: وهي كل ما تحتاج إليه المرأة من طعام وشراب وكسوة ومسكن وفرش، وكل ما يلزم لمعيشتها بالمعروف، لقوله تعالى: ﴿أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَبِّثُ مُسَكِنُمُ مِنْ وَجِّدِكُمْ وَكُلا تُصَّارُ وهُنَّ لِنُصْبِيَّهُواْ غَلَيْسِنَ ﴾(١١) . وقوله عز وجل: ﴿لَينفِقَ دُسَمَةٍ مِن سَعَتِهِ عُ وَمَن قُدرَعَلَيْهِ وِزْقُهُ فَلَيْفِقَ مِمَّا ءَاتَنْهُ اللهُ نَقْسًا إِلَّا مَا ءَاتَنَهُ سَبَجَعَلُ اللهُ بَعَدَ عُشِرِ يُسْرًا ﴾(١٧).

وقوله : ﴿ وَعَلَى الْمُولُودِلَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُونُهُنَّ وِالْمَعْرُوفِ لَا تَكُلُّفُ نَفْسُ إِلَّا مُسْهَمًا ﴾ ٣٠.

وسيأتي الكلام تفصيلًا عن النفقة في الفصل التالي.

٣ ـ عدم الإضرار بالزوجة: فمن حقوق المرأة على زوجها عدم الإضرار بها، وذلك بأن يعدل في معاملتها، ولا يضرها بقول أو فعل أو خلق، قال تعالى: ﴿ فَأَسْكُوهُنَّ يَمَعُرُوفَ أَوَّ مَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لَيْمَدُوا وَهَن يَعْرُونَ أَوْ مَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِيَعْمَدُوا وَهَن يَقْمَلُ ذَلِكَ فَقَد شَلمَ لَهُ هَالَهُ إِهِ اللهِ اللهُ اللهُ

ولما كان الرجل هو صاحب الكلمة العليا، والسلطان الأقوى والهيمنة في البيت وإرادته نافذة، فعليه تقع مسؤولية إقامة العدل في المنزل، ولا سيما أن له حق الطاعة والتأديب، والمنع من الخروج إلا لحاجة، والعدل المطلوب هو الذي تطيب به النفس، ويرتاح إليه القلب، وتصان معه الحقوق، وعلى الزوج معاملة امرأته بما يحب أن تعامله به، وهذا حق مفروض لها.

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٧.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

قال تعالى: ﴿ وَلَهُمْنَ مِثْلُ ٱلَّذِي عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ وَالِرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ﴾ الآنة (١).

وقال تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ . . ﴾ الآية (٢٠). وفسر بعض العلماء المعاشرة بالمعروف بأن يعاملها بما يحب أن تعامله به .

قال ابن عباس - رضي الله عنهما -: «إني لأحب أن أتزين لامرأتي كما أحب أن تتزين لي؟(٣).

فعلى الزوج أن يحسن معاشرتها، ويعمل على إكرامها بالمعروف، وعليه أن يقدم لها ما يحصل به تأليف قلبها، وينبغي تحمل ما يصدر منها والصبر عليها، وأن من مظاهر اكتمال الخلق، وتمام الإيمان أن يكون الرجل رفيقاً رحيماً بأهله؛ لقول النبي عليه الصلاة والسلام: «أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً وخيركم خيركم لأهله، وأنا خيركم لأهلي)⁽³⁾. وأن إكرام المرأة في حدود ما أمر به الشرع والعرف العف النزيه لهو دليل الشخصية المتكاملة، وإهانتها علامة على الخسة واللؤم.

قال عليه الصلاة والسلام: «ما أكرمهن إلا كريم وما أهانهن إلا لئيم» (٥٠). والمرأة لا ينتظر منها الكمال، ولكن إذا بدا النقص منها في جانب ظهرت أوجه الحسن في جوانب أخرى.

⁽١) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

⁽٢) سورة النساء، الآية: ١٩.

⁽٣) رواه البيهقي في القسم والنشور: (٧/ ٢٩٥، ٢٩٦)، ط. دار الفكر.

 ⁽٤) قنيل الأوطارة: (٦/ ٢٣٢)، «الفتح الرباني»: (١٦/ ٢٣٦).

 ⁽٥) ذكره الألباني في «السلسلة الضعيفة»: (٢/ ٢٤١، رقم ٨٤٥)، وعزاه إلى ابن عساكر في تاريخه وقال موضوع.

قال عليه الصلاة والسلام: الايفرك مؤمن مؤمنة، إن ساءه منها خلق سره أخرة (١). وعلى الإنسان أن يتقبلها على ما هي عليه.

ويقول عليه الصلاة والسلام: «استوصوا بالنساء خيراً فإنهن خلقن من ضلع أعوج فإن رحت تقومها كسرتها وكسرها طلاقها، وإن استمتعت بها استمتعت بها على عوج أو كما قال(٢٠).

ففي الحديث إشارة إلى أن في خلق المرأة عوجاً طبيعيًا، وأن محاولة إصلاحه غير ممكن، وأنه كالضلع المقوس لا يقبل التقويم، ومع ذلك فلا بد من معاشرتها على ما هي عليه، ومعاملتها كأحسن ما تكون المعاملة، وعليه أن يوازن بين صفاتها الحسنة وصفاتها الأخرى، فينظر إلى مزاياها وفضائلها، وإذا رأى منها ما يكره فإنه سيجد فيها ما يبحب.

وعلى الزوج أن يحمي المرأة ويصونها، ويحافظ عليها من كل ما يخدش شرفها، ويثلم عرضها ويمتهن كرامتها، ويعرضها لقالة السوء، وعليه أن يتقي الله فيها، ويوفيها جميع حقوقها المستحقة لها بالعقد الذي يوجب لها المهر، ويثبت لها الحق في الاستمتاع بقدر ما يحصل به عفافها، وبقدر كفايتها، وهيمو لإيقل أهمية عن حقها في النفقة والكسوة.

٤ ــ العدل بين الزوجات: إذا كان العدل والإحسان والعشرة بالمعروف واجبة للزوجة الواحدة، فإن هذه الأمور واجبة أيضاً في حال التعدد، فيجب على الزوج أن يعدل بين زوجاته في الأمور الظاهرة كالنفقة والكسوة والمبيت، فيقضى من الوقت عند الواحدة بقدر ما يقضى عند الأخرى، لا فرق بين

⁽١) رواه مسلم بشرح النووي: (٣/ ٦٥٧).

⁽٢) المصدر السابق: (٣/ ٢٥٦)، «الفتح الرباني»: (١٦/ ٢٣٥).

القديمة والجديدة، والبكر والثيب فيما عدا صبع ليال للبكر بعد الزفاف، وثلاثاً للثيب، ثم تجب التسوية بعد ذلك.

وعليه حسن المعاملة ولطف العشرة، حتى لا تجمح بإحداهن الغيرة التي تسبب الحقد والكراهية، وتلزم التسوية بينهن حتى لصاحبة العذر من طمث ونفاس وغيرها؛ لأن المقصود الاستئناس بالصحبة والإقامة، وذلك حتى لكل منهن على حد سواء. حتى إذا مرض الزوج فليس له أن يقيم عند إحداهن إلا باستئذان الأخريات، فقد استأذن رسول الله نشاءه أن يكون في بيت عائشة _رضى الله عنها في مرضه الأخير(1).

والواجب أن يعدل الزوج بين زوجاته فيما يملك، فيسوي بينهن في جميع المعاملات الظاهرة، أما ما لا يملك، وهو ميل القلب، فلا يكلف المساواة فيه؛ لأنه لا تكلف نفس إلا وسعها، وهو المراد بقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَنْ تُسْتَطِعُواْ أَنْ تُسْلُواْ بَيْنَ التِّسَاءَ وَلَوْ حَرَّسَتُمْ فَلَا تَمْيِلُواْ بَيْنَ التِّسَاءَ وَلَوْ حَرَّسَتُمْ فَلَا تَمْيِلُواْ بَيْنَ التِّسَاءَ وَلَوْ حَرَّسَتُمْ فَلَا تَمْيِلُواْ كُلُ

فالعدل المشروط الإباحة التعدد هو القدر المستطاع من المساواة، والذي نفيت استطاعته هو المثل الأعلى من العدل، والمساواة في كل شيء بناية الدقة بلا نقص أو زيادة فيه حتى في الود القلي (٢٣).

 ⁽۱) «صحيح البخاري»: (۸۹٤/۹ وقم ٤٥١٤)، «صحيح سنن أبي داود»: (۲/ ٤٠٠)،
 «مموقة السنن والآثار»: (۱/ ۲۸۱)، وقم ۲۱۵۹۱).

⁽٢) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

 ⁽٣) وأحكام الأحوال الشخصية، للشيخ عبد الوهاب خلاف: ص١١٨، ط٢ دار القلم _
 الكويت ١٤١٠هـ.

وقد روي عن عائشة _رضي الله عنها_: «أن رسول الله ﷺ كان يعدل بين نسائه ويقول: اللهم هذا تسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك\().

هذا ولا يسقط القسم عن الزوج إلا في حالة السفر، فله أن يسافر بمن شاء؛ لأن السفر يحتاج إلى معونة قد تكون إحداهن أقدر عليها من غيرها، والأولى أن يعمل قرعة بينهن تطييباً لقلوبهن. والغرض من هذا أن لا يؤذي واحدة بإيثار الأخرى، وأن يعمل ما في وسعه لإرضائهن جميعاً. وإذا كان العدل المطلق لا يستطاع فالعدل الممكن في استطاعته (٢٠).

الدولة من حقوق :

أجاب عن سؤال بقوله(٢):

(يجب على كل من الزوجين أن يمسك زوجته بمعروف، أو يسرحها بإحسان، ولا له أن يعلق ذلك على فعل الزوج الآخر، فإن المرأة لها حق على زوجها، وحقها لا يسقط بظلم أبيها وأخيها، قال الله تعالى: ﴿ أَلا تَرِدُ وَازِرَةً وِرْدَ أَعْرَىٰ﴾(١).

 ⁽۱) «الجامع الصحيح»، للترمذي: (۲/ ٤٤)، رقم ۱۱٤٠»، فسنن ابن ماجه»: (۱/ ۳۳۰، وقم ۱۹۷۰)، «سنن الدارمي»: (۲/ ۲۷، وقم ۲۹۷۹)، «نيل الأوطار»: (۲/ ۲۷۷).

⁽٢) قأحكام الأحوال الشخصية»، للشيخ عبد الوهاب خلاف: ص١١٩.

⁽٣) نص السؤال: ستل عن قوم يتزوج هذا أخت هذا وهذا أخت هذا أو ابنته وكلما أنفق هذا أنفق هذا، وإذا كسا هذا كسا هذا ، وكذلك في جميع الأشياء وفي الإرضاء والغضب، إذا رضي هذا رضي هذا، وإذا أغضبها هذا أغضبها الآخر، فهل يحل ذلك؟ «مجموع الفتاوى»: (٧٤/٣٢).

⁽٤) سورة النجم، الآية: ٣٨.

فإذا كان أحدهما يظلم زوجته وجب إقامة الحق عليه، ولم يحل للآخر أن يظلم زوجته لأجار ظلم وزجته لأجل ظلم وزجته لكونها بتنا للأول. وإذا كان كل منهما يظلم زوجته لأجل ظلم الآخر فيستحق كل منهما أن تطلب حقها من زوجها، ولو شرط هذا في النكاح لكان هذا شرطاً باطلاً. فكيف إذا زوجه على أنه إن أنصفها أنصف الآخر، وإن ظلمها ظلم الآخر زوجته، فإن هذا محرم بإجماع المسلمين، ومن فعل ذلك استحق العقوبة التي تزجره عن مثل ذلك).

وقال الشيخ _ رحمه الله _ في قول الله تعالى:

﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصَنَ إِنَّفُسِينَ مَكَنَةَ قُرْوَهِ . إلى قوله: ﴿ وَبُعُولَتُهُنَّ أَحَتُ يَرِدُهِنَّ فِي ذَالِكَ إِنْ أَرَادُواۤ إِصْلَاحًا وَهُنَّ مَشَلُ اللّٰهِي عَلَيْنَ بِالْمَعُرُوفِ وَالرِّجَالِ عَلَيْنَ دَرَجَةً ﴾ (١) إلى قوله تعالى: ﴿ الطَّلْتُ مُنَ اللّٰهُ عَلَيْنَ فَإِمْسَاكُ بِمَعُوفِ أَوْ تَسْرِيح بَهِا حَسَلَتُ بِهُ الطَّلْقَ مُنَ اللّٰهُ عَلَيْنَ أَجَلَعَ المباح أحد أمرين: إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، وأخبر أن الرجال لبسوا أحق بالرد إلا إذا أرادوا إصلاحا، وجعل لهن مثل الذي عليهن بالمعروف، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمْ ٱلنِّسَاءَ فَبَلَغَنَ أَجَلَهُنَ أَجَلَهُنَ عَمْرُوفَ وَالْمَا لَلْهُ عَلَيْهُمْ مَنْ الذي عليه المَورِف، وقال تعالى: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمْ ٱلنِسَاءَ فَبَلَغَنَ أَجَلَهُنَ أَجَلَهُنَ

قال تعالى: ﴿ فَلا تَعَمَّلُو هُنَ أَنَّ يَنكَحْنَ أَزْوَاجَهُنَ إِذَا تَرْضَوْا بَينَهُم مِالْمَعْرُوفِ (1) ، وقوله هنا: (بالمعروف) يدل على أن المرأة لو رضيت بغير المعروف لكان للأولياء الفسخ، والمعروف تزويج الكفء، وقد يستدل به من يقول: مهر مثلها من المعروف فإن المعروف هو الذي يعرفه أولئك.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

 ⁽۲) سورة البقرة، الآية: ۲۲۹.
 (٤) سورة البقرة، الآية: ۲۳۲.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣١.

وقال تعالى: ﴿ يَكَأَيُّهَا اللَّذِينَ عَامَنُواْ لَا يَجُلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِيُّواْ النِّسَاةَ كُوهَا وَلَا تَمَعْلُوهُمَّ ﴾ . . . إلى قوله: ﴿ وَعَاشُرُوهُمَّ الْمَجْرُوفِ ﴾ الله قوله: ﴿ وَعَاشُرُوهُمَّ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ الله عَلَيْهِ وَالْمِسَاكُ بالمعروف، والتسريح بالمعروف، والمعاشرة بالمعروف، وأن لهن وعليهن مثل الذي لهم وعليهم بالمعروف. كما قال: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُمْ رِزَقُهُنَّ وَكَسُوتُهُنَّ وَالْمَعْرُوفِ ﴾ فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور الذكاح وحقوق الزوجين المعدل في جميع ما يتعلق بالنكاح من أمور الذكاح وحقوق الزوجين الله المناسلة ال

وقال الشيخ رحمه الله: (وكذلك «قسم الابتداء والوطء والعشرة والمتعة» واجبان، كما قررناه بأكثر من عشرة أدلة (٤٤)، ولمن شك في وجوب ذلك فقد أمد نأمل الأدلة الشرعية والسياسة الإنسانية. ثم الواجب قبل: مبيت ليلة من

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٩. (٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٣) ينظر: «مجموع الفتاوي»: (٣٤/ ٨٤، ٨٥).

⁽٤) الأدلة العشرة هي:

١- ﴿ولهن مثل الذي عليه بالمعروف﴾ [البقرة، الآية: ٢٧٨]. ٢ ـ خذي ما يكفيك وولمدك بالمعروف. ٣ ـ فرضت الصحابة مقدار الوطه للزيج بمرات متعددة. «مجموع الفتارى»:
 (٢٩٤/٢٩). (٣٤/ ٨٨، ٨٨) .. ٤ ـ ﴿يا أيها الذين آمنوا إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فمتعوهن﴾ [سروة الأحزاب، الآية: ٣٩] (٣٢/ ٣٤٠). ٣٤). ٥ - ﴿وللمطلقات مناع بالمعروف حقاً على المتقين﴾ [البقرة، الآية: ٢٤١]. ٢٤ ـ ﴿وعاشرومن بالمعروف﴾ [النساء، الآية: ٣٩] (٣٤/ ٨٤). ٧ ـ لهن عليكم رزفهن وصوتهن بالمعروف (٣٤/ ٨٨). ٨ ـ من كانت له امرأتان فمال إلى إحداهما جاء بوم القيامة وشقه ماثل، «صحيح منن أبي داود»: (٣٠/ ٤٤٠)، «الجامع الصحيح»، للترمذي: (٣/ ٤٤٧)، (٣٤ ين النساء ولو حرصتم﴾ [النساء، الآية: ٢٩]. (٣٤/ ٤٢٤)، (٣٣). ٩ ـ ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم﴾ [النساء) الآية: ٢٩]. ١٠٠٤. ١٠ - هذا قسمي فيما أملك: (٣/ ٢٩). ٢٠).

أربع ليال، والوطء في كل أربعة أشهر مرة، كما ثبت ذلك في المُرلِي⁽¹⁾ والمتزوج أربعاً، وقيل: إن الواجب وطؤها بالمعروف، فيُقل ويُكثِر بحسب حاجتها وقدرته، كالقو*ت سواه)⁽¹⁾.*

وقال الشيخ: (فإن العقد المطلق يقتضي ملكها للاستمتاع في الجملة، فإنه لو كان مجبوباً أو عنيناً ثبت لها الفسخ عند السلف والفقهاء المشاهير، ولو آلى منها ثبت لها فراقه إذا لم يفئ بالكتاب والإجماع، وإن كان من الفقهاء من لا يوجب عليه الوطء وقسم الابتداء، بل يكتفي بالباعث الطبيعي كمذهب أبي حنيفة والشافعي ورواية عن أحمد، فإن الصحيح من وجوه كثيرة. أنه يجب عليه الوطء، كما دل عليه الكتاب والسنة، وآثار الصحابة والاعتبار. وقيل: يتقدر الوطء الواجب بمرة في كل أربعة أشهر اعتباراً بالإبلاء.

ويجب أن يطأها بالمعروف كما ينفق عليها بالمعروف. وهو الصحيح الذي يدل عليه أكثر نصوص أحمد وعليه أكثر السلف: أن ما يوجبه العقد لكل واحد من الزوجين على الآخر، كالنفقة والاستمتاع والمبيت للمرأة، وكالاستمتاع للزوج ليس بمقدر، بل المرجع في ذلك إلى العرف، كما دل عليه الكتاب في مثل قوله تعالى: ﴿ وَهُمُّنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْنٌ بِالْمَعْرُوفَ ﴾ (٣)، والسنة في مثل قوله تله لهذ: «خذى ما يكفيك وولدك بالمعروف) (٤).

 ⁽١) لقوله تمالى: ﴿ للنَّهِن يؤلون من نساتهم تربص أربعة أشهر فإن فاءوا فإن الله غفور رحيم﴾
 [اللقرة : ٢٧٦].

⁽٢) قميموع الفتاوي: (٨٩/٣٤).

⁽٣) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٨ .

 ⁽٤) قصحيح مسلم بشرح النووي»: (٤/٤٠٥)، ققتح الباري»: (٩/١٥١٥)، رواه ابن ماجه:
 (٢/٤٣)، قمم ٢٣١١)، قصحيح سنن أبي داود»: (٢/٤٧٥، وقم١٠٠٥).

و إذا تنازع الزوجان فيه فرض الحاكم ذلك باجتهاده، كما فرضت الصحابة مقدار الوطء للزوج بمرات معدودة.

ومن قدر من أصحاب أحمد الوطء المستحق، فهو كتقدير الشافعي للنفقة؛ إذ كلاهما تحتاجه المرأة ويوجبه العقد. وتقدير ذلك ضعيف عند عامة الفقهاء، بعيد عن معاني الكتاب والسنة والاعتبار)(١١).

وقال الشيخ _ رحمه الله _:

(وكما يقدر مقدار الوطء إذا ادعت المرأة أنه يضر بها، فللحاكم حق التقدير فإن الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولى الأمر)(٢٠).

وقال الشيخ أيضاً (٢):

(فالواجب الحكم بين الزوجين بما أمر الله تعالى به، من إمساك بمعروف، أو تسريح بإحسان، فيجب على كل من الزوجين أن يؤدي إلى الآخر حقوقه بطيب نفس وانشراح صدر، فإن للمرأة على الرجل حقاً في ماله، وهو الصداق والنفقة بالمعروف وحقاً في بدنه، وهو العشرة والمتعة، بحيث لو آلى منها استحقت الفرقة بإجماع المسلمين، وكذلك لو كان مجبوباً أو عنيناً لا يمكنه جماعها فلها الفرقة، ووطؤها واجب عليه عند أكثر العلماء، وقد قيل: إنه لا يجب اكتفاء بالباعث الطبيعي، والصواب أنه واجب، كما دل عليه الكتاب والسنة والأصول.

 ⁽١) «منجموع الفتاوي»: (٢٩ / ١٧٣، ١٧٤).

⁽۲) «مجموع الفتاوى»: (۴٤/ ۸۳).

⁽۲) «مجموع الفتاوي»: (۲۸ ۲۸۳، ۲۸۶).

وقد قال النبي ﷺ لعبد الله بن عموو - رضي الله عنهما - لما رآه يكثر الصوم والصلاة : ﴿إِن لزوجك عليك حقًا الله ثم قيل: يجب عليه وطؤها كل أربعة أشهر مرة. وقيل يجب وطؤها بالمعروف، على قدر قوته وحاجتها، كما تجب النفقة بالمعروف كذلك، وهذا أشبه.

وللرجل عليها أن يستمتع منها متى شاء، ما لم يضر بها أو يشغلها عن واجب، فيجب عليها أن تمكنه كذلك، ولا تخرج من منزله إلا بإذنه، أو بإذن الشارع).

وأجاب عن سؤال بقوله: (يجب على الرجل أن يطأ زوجته بالمعروف، وهو من أوجب حقها عليه أعظم من إطعامها. والوطء الواجب: قيل إنه واجب في كل أربعة أشهر مرة، وقيل بقدر حاجتها وقدرته، كما يطعمها بقدر حاجتها وقدرته، وهذا أصح القولين) (٢٠).

ما قاله أبن تيمية في القَسْم بين الزوجات:

أجاب الشيخ عن سؤال بقوله: (يجب عليه العدل بين الزوجتين باتفاق المسلمين، وفي السنن الأربعة عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي على المسلمين، وفي السنن له امرأتان فمال إلى إحداهما دون الأخرى جاء يوم القيامة وأحد شقيه ماثل (٢٠). فعليه أن يعدل في القَسْم، فإذا بات عندها ليلة أو ليلتين أو ثلاثاً بات عند الأخرى بقدر ذلك، ولا يفضل إحداهما في القسم.

⁽۱) (صحيح مسلم): (۲/۲۱۷).

 ⁽۲) نص السؤال: سئل عن الرجل إذا صبر على زوجته الشهر والشهرين لا يطؤها فهل عليه إثم أم
 لا؟ وهل يطالب الزوج بذلك؟ «مجموع الفتاوى»: (۲۲۱ / ۲۲۷).

 ⁽٣) قصحيح سنن أبي داودة: (٢/ ٤٠٠، رقم١٨١٧)، «الجامع الصحيح»، للترمذي:
 (٣/ ٤٤٠)، وقم ١٩١١)، «السنن الصغيرة: (٣/ ٩٦، وقم ٢٦١٠).

لكن إذا كان يحبها أكثر ويطأها أكثر فهذا لاحرج عليه فيه. وفيه أنزل الله تعالى: ﴿ وَلَن تُسْتَطِيعُواْ أَن تَعْلُواْ بَيْنَ ٱلنِّسَاءَ وَلَوْ حَرَصْتُم ﴾ (١٠ أي: في الحب والمجماع. وفي السنن الأربعة عن عائشة قالت كان رسول الله ﷺ يقسم ويعدل فيقول: «هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولا أملك) (١٠)، يعني القلب.

وأما العدل في النفقة والكسوة فهو السنة أيضاً اقتداء بالنبي ﷺ، فإنه كان يعدل بين أزواجه في النفقة، كما كان يعدل في القسمة، مع تنازع الناس في القسم، هل كان واجباً عليه أو مستحبًا له؟ وتنازعوا في العدل في النفقة، هل هو واجب أو مستحب؟ ووجوبه أقوى وأشبه بالكتاب والسنة، وهذا العدل مأمور به ما دامت زوجة.

وفي «الصحيح» عن عائشة _ رضي الله عنهما _ قالت: «أُنزلت هذه الأَية في المرأة تكون عند الرجل، فتطول صحبتها، فيريد طلاقها فتقول: لا تطلقني وأمسكني، وأنت في حل من يومي فنزلت هذه الآية، (أ)، وقد أراد النبي ﷺ أن

⁽١) صورة النساء، الآية: ١٣٩.

⁽٢) سبق تخريجه ص٥٨٨ .

⁽٣) سورة النساء، الآية: ١٢٨.

⁽٤) "صحيح البخاري": (٨/ ١٩٠، رقم ٤٥٥٥)، «السنن الصغيرة: (٣/ ٩٤، رقم ٢٦٠٣).

يطلق سودة فوهبت يومها لعائشة _ رضي الله عنهما _ فأمسكها بلا قسم^(١)، وكذلك رافع بن خديج^(۱) جرى له نحو ذلك. ويقال إن الآية أنزلت فيه^(۱7).

(١) «صحيح البخاري»: (٨/ ١٩٢، رقم ٤٥٥٩)، «السنن الصغير»: (٣/ ٩٤، رقم ٢٦٠٤).

 ⁽٦) هو أبو عبد الله رافع بن خديج بن رافع بن عدي الأنصاري من الأوس، منعه الصغر من
 الاشتراك في بدر وشهد أحد والمشاهد كلها، روى عن النبي راب وروى عنه الكثيرون من
 التابعين. توفي بالمدينة متأثراً بجراحه عام ٧٤هـ وله من العمر ٨٦ عاماً. «الإصابة»:
 (٢/ ٢٣٤ ، وما بعدها).

 ⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل متزوج بامرأتين إحداهما يحبها ويكسوها ويعطيها، ويجتمع بها
 أكثر من صاحبتها. قمجموع الفتاوى، (٣٣) ٢٣٩، وما بعدها).

ثانيآ: هقوق الزوج

يرتبط الزوجان كلاهما بالآخر بطائفة من الحقوق والواجبات المتبادلة. فكل حق لأحد الزوجين على زوجه يقابله واجب يؤديه إليه (فهما وجهان لعملة واحدة) وإلى تبادل هذه الحقوق والواجبات يرجع الفضل في تحقيق التوازن بين الزوجين، واستقرار حياة الأسرة واستقامة أمورها(١).

فإذا أوفى الزوج زوجته مهرها، أو ما شرط تعجيله منه، أو ما جرى العرف بتعجيله الأمثالها، وجب له حتى الطاعة عليها في كل ما هو أثر من آثار عقد الزواج. فله حتى الدخول بها، وأن تمكنه من نفسها في حدود الاستمتاع المباح، وأن ينتقل بها إلى بيته متى وفر لها السكن المناسب ما لم تشترط هي أو وليها خلاف ذلك _ وعليها القيام بخدمة زوجها بتنظيف البيت وإعداد الطعام، وما يقضي به العرف من الأعمال التي تقوم بها المرأة في بيت زوجها.

فمن حق الزوج على زوجته أن تطيعه في كل ما هو من شئون الزوجية، مما ليس فيه معصية لله تعالى، وعليها لزوم رعاية النشء وتربيته، وعليها أن تحفظ غيبته وسره وبيته وماله، فلا تمكن أحداً من دخول بيته إلا بإذنه، ولا تنفق من ماله إلا بإذنه، وعليها أن تصون فراشه، وتحافظ على شرفها وعفتها، وأن تحسن عشرته.

ومن حقوق الزوج، السفر بامرأته متى كان مأموناً عليها، وذلك بأن يرعى حرمة الله فيها. والحكم في هذه المسألة تبع لما يجري به العرف، مع مراعاة حال الزوج ومقدرته، وما تقضي به طبيعة عمله أو وظيفته، مع توافر الأمن في

الطريق وفي البلد الذي يريد الإقامة فيه ، هذا إذا لم تشترط المرأة أو وليها عدم السفر بها ، و إبقاءها في بلدها .

فهذا المجزء من الآية يثبت للزوج على زوجته حق الطاعة ؛ لأنه جعله قيماً عليها، ولا قوامة بدون طاعة من الطوف الآخر، وقال بعض المفسرين في تفسير هذه الآية: أي يقومون عليهن قيام الولاة على الرعية، وعللوا ذلك بأمرين: وهبى وكسبى، فقالوا (بما فضل الله بعضهم على بعض) بسبب تفضيله الرجال على النساء بكمال العقل، وحسن التدبير، ومزيد القوة، وبما أنفقوا في نكاحهن كالمهر والنفقة، فكان له عليها حق الطاعة في غير معصية الله(٢).

وقد ورد عن الرسول ﷺ أحاديث كثيرة تحض المرأة على طاعة زوجها منها:

⁽١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

⁽۲) «تفسير البيضاوي» افتح القدير» للشوكاني: (۱/ ٤٦٠)، ط. دار الفكر، «الجامع لأحكام الفرآن»، للقرطبي: (۱۲۸/۵)، وابن كثير: (۱/ ۵۰۳)، ط. مكتبة العبيكان، واجامع البيان عن تأويل الفرآن»، للطبري: (۱/ ۹۰/۵)، ط. دار المعارف بمصر.

- أ _ ما أخرجه ابن حبان عن أبي هريرة _ رضي الله عنه _ أن رسول الله ﷺ
 قال: "إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحفظت فرجها، وأطاعت زوجها، دخلت جنة ربها"(١).
- ب. ما أخرجه أبو داود والترمذي وابن حبان عن أبي هريرة -رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: الله أمرت أحداً أن يسجد الأحد الأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها (٢٠).
- ما أخرجه الترمذي وابن ماجة عن أم سلمة -رضي الله عنها أن رسول الله
 قال: «أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة» (٢٠).
- د _ روي أن أسماء بنت يزيد (٤) _ من بني عبد الأشهل _ جاءت إلى النبي ﷺ
 وهو بين أصحابه، فقالت: بأبي وأمي أنت يا رسول الله، أنا وافدة النساء
 إليك، إن الله _ عز وجل _ بعثك إلى الرجال والنساء كافة، فآمنا بك
 و بإلهك، و إنا معشر النساء محصورات مقصورات، قواعد بيوتكم،

⁽١) «الفتح الرباني»: (٢٢٨/١٦).

 ⁽۲) "صحيح سنن أبي داود»: (۲۰۱۸)، رقم ۲۱۲۹)، "سنن ابن ماجه»: (۲۱/۱۳) رقم ۲۸۹۷)، «الجام الصحيح»، رقم ۲۸۹۷)، «الجام الصحيح»، للترمذي: (۲/ ۲۵)، رقم ۱۱۹۹۹).

 ⁽٣) «الجامع الصحيح»، للترمذي: (٣/ ٤٦٦)، رقم ١١٦١)، «سنن ابن ماجه»: (١/ ٣٤٢)،
 رقم ١٨٥٩).

⁽٤) هي أم سلمة الأنصارية خطية النساء، أسماء بنت يزيد بن السكن بن رافع بن امرىء القيس ابن زيد ابن عبد الأشهل بن جشم بن الحارث الأرسية ثم الأشهلية، بنت عم معاذ بن جبل. روت عن رسول الله ﷺ عدة أحاديث في المسند وسنن أبي داود والترمذي. شهدت موقعة الرموك، وقتلت يومئذ تسعة من الروم بعمود فسطاطها، وعاشت بعد ذلك دهراً. «الإصابة»: (٧/ ٤٩٨).

ومقضى شهواتكم، وحاملات أولادكم، وإنكم معشر الرجال فُضلتم علينا بالجمع والجماعات، وعيادة المرضى، وشهود الجنائر، والعجم بعد الحج، وأفضل من ذلك الجهاد في سبيل الله عز وجل، وإن الرجل إذا خرج حاجاً أو معتمراً أو مجاهداً، حفظنا لكم أموالكم، وغزلنا لكم أثوابكم، وربينا لكم أولادكم، أفما نشارككم في هذا الأجر والخير؟ فالتفت النبي في إلى أصحابه بوجهه كله، ثم قال: هل سمعتم مقالة امرأة قط أحسن من مسائلتها في أمر دينها من هذه؟ فقالوا: يا رسول الله، ما ظننا أن أمرأة تهتدي إلى مثل هذا. فالتفت النبي إليها فقال: أفهمي أيتها المرأة، وأعلمي من خلفك من النساء، أن حسن تبعل المرأة الهمي أطلبها مرضاته، وإتباعها موافقته يعدل ذلك كله. فانصرفت المرأة وهي تهلل (۱۱).

هذا وقوامة الرجل على المرأة فيما يتعلق بالحياة الزوجية فليس له الحق في التدخل في شئونها المالية، لأن الولاية لها في ذلك ما دامت كاملة الأهلية، فإن كانت أهليتها قاصرة فالولاية لوليها كأبيها وجدها أو من يقوم مقامها(⁷⁷⁾.

٢ - القرار في البيت: ويتبع حق الطاعة حق آخر، وهو حق القرار في البيت، فيجب على الزوجة الانتقال مع زوجها إلى منزله الملائم لها إذا طلبها، ولم يمنعها على كالمرض أو كون المنزل غير صالح للسكنى، بأن كان له جار سوء، أو كان في جهة غير مأهولة، أو لا يسكنها إلا الفساق، فمتى وفر الزوج

 ⁽١) «أسد الغابة في معرفة الصحابة»: (٧/ ١٩)، ط. الشعب. أخرجه ابن نعيم في «الحلية»،
وابن عساكر.

⁽٢) ﴿ أحكام الأسرة في الإسلام »، للدكتور محمد مصطفى شلبي: ص٣٣٩، ٣٣٩.

السكن المناسب المأمون لزم زوجته الانتقال إليه، ما لم تشترط هي أو وليها خلافذلك.

وله منعها من الخروج من منزله إلا لضرورة، ولا يدخل عليها أحد من أقاربها إلا بإذنه، وله منعها من السفر، وعليه أن يمنعها من الخروج متعطرة في حالة تؤدي إلى فتنتها أو الفتنة بها.

وقرار المرأة في البيت إنما هو إعانة لها على أداء وظيفتها الأساسية، وهي التفرغ لتربية الأولاد والقيام بحق الزوج ورعاية البيت (فالمرأة راعية في بيت زوجها، وهي مسؤولة عن رعيتها) (١١)، ومن قبل ذلك محافظة عليها من الفتنة والفساد، وليس معنى هذا أن نظل حبيسة البيت لا تخرج منه، كما فهمه بعض الناس خطأ، لأنه ليس حقاً لله حتى يكون لازماً، بل هو حق للزوج إن شاء تمسك به وإن شاء تنازل عنه وأذن لها بالخروج، ما لم يترتب على خروجها مفسدة فيتحتم المنع محافظة على حرمات الله (١٢).

قال تعالى: ﴿ وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَنْمِلِيَّةِ ٱلأُولَىٰ ﴾ الآنه:٣٠.

على أن هذا الحق لا يكون للزوج إلا بشروط(٤):

ان يكون قد أوفى الزوجة صداقها، أو ما شرط تعجيله منه، أو ما جرى
 العرف بتعجيله لأمثالها.

⁽١) الصحيح البخاري؟: (٨/ ١٨٨)، رقم ٤٥٤٩).

⁽٢) ﴿ أَحِكَامِ الأسرة في الإسلام ؟ ، للدكتور محمد مصطفى شلبي: ص ٣٣٠.

⁽٣) سورة الأحزاب، الآية: ٣٣.

 ⁽٤) «الأحوال الشخصية»، لمحمد محيى الدين عبد الحميد: ص١٢٣، ط٢ منة ١٣٧٧هـ.
 القاهرة.

- ٢ أن تكون الدار التي أعدها الزوج لاثقة بحال زوجته، مستكملة لجميع ما
 تحتاج إليه في معيشتها.
- " أن تكون هذه الدار مأمونة بحيث تأمن الزوجة فيها على نفسها ومالها،
 فلا تكون بمنأى عن الجيران حتى لو استغاثت لنازلة وجدت من يغيثها.
- 3 ـ أن يكون الزوج مأموناً عليها ، يرعى حكم الله فيها ، ويقيم حدوده .
 فإذا توافرت هذه الشروط وجب على المرأة الانتقال إلى بيت زوجها ،
 والقرار فيه ، وثبت للزوج حق المنع من الخروج .

٣- ولابة التأديب: إذا كانت الزوجة مطيعة لزوجها محافظة على حقوقه فلا سبيل له عليها، أما إذا خرجت عن الطاعة وخالفته فيما يجب عليها، كان له عليها ولاية التأديب لقوله تعالى: ﴿ فَالصَّلَاحَتُ قَنتَتُ حَفظَتُ لَلَّعَتِ بِمَا لَهُ عَلْمُ اللَّهِ اللَّهِ عَلَيْكُ لَنَّ عَفْلُوهُنَّ وَالْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَلَّجِع وَالَّهْرِيُوهُنَّ عَفْلُوهُنَّ وَالْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَلَّجِع وَالْضَرِيُوهُنَّ فَعَلْمُ اللَّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

فهذه الآية جعلت النساء صنفين:

الصنف الأول: الصالحات القانتات، وهن لسن في حاجة إلى تأديب؛ لأنهن يقمن بما عليهن من حقوق الله وحقوق الزوج.

الصنف الثاني: من يخاف نشوزهن وانحرافهن، فهذه في حاجة إلى تهذيب وتأديب.

وقد جعلت الشريعة ولاية التأديب على ثلاث مراتب:

الأولى: الموعظة الحسنة، وهذا ما يلائم حال المرأة التي تكفيها الإشارة أو الكلمة، والزوج أدرى بما يُصلح امرأته من ذلك.

سورة النساء، الآية: ٣٤.

الثانية: الهجر في المضجع، وقد قيل إن المراد به المبيت في غرفة غير التي تبيت فيها، وقيل في فراش غير فراشها، وقيل إن التعبير بقوله (في المضاجع) يدل على هجرها مع المبيت معها في فراشها، ويدير إليها ظهره ولعل هذا يكون آلم لها، على ألا تزيد مدة الهجر في الكلام عن ثلاثة أيام، أما في المضجم فكما يشاء على ألا يتجاوز مدة الإيلاء.

الثالثة: الضرب، ويجب ألا يكون مبرحاً شديد الإيلام. وقد قيل إن الضرب يكون بالسواك وبالسوط ونحوهما.

والخبير بأحوال النساء في البيئات المختلفة يدرك أن منهن من لا تصلح إلا بهذا النوع من التأديب. فهو توجيه من العليم الحكيم لتستقيم الأسر، وتتمتع بالاستقرار والانتظام، وليتخير كل زوج ما يناسب زوجته من أساليب التأديب(1).

٤ ـ تمكين الزوج من الاستمتاع: من حق الزوج على زوجته تمكينه من الاستمتاع، فإذا تزوج امرأة وكانت صالحة للجماع، وجب تسليم نفسها إليه بالعقد إذا طلب، وذلك أن يسلمها مهرها المعجل، وتمهل مدة حسب العادة لإصلاح أمرها كاليومين والثلاثة، إذا طلبت ذلك لأنه من حاجتها، ولأن ذلك يسير جرت العادة بمثله.

وقال النبي عند قفوله مرة إلى المدينة:

«أمهلوا حتى تدخلوا ليلاً _ أي عشاء _ لكي تمتشط الشعثة، وتستحد المغيبة (١٠). وما ذلك إلا الإصلاح نفسها.

 ⁽١) «المرأة في الإسلام بين الماضي والحاضرة، د. عبد الله شحاتة: ص٢٩٠.

⁽٢) (صحيح البخاري): (٨/ ٢٠٥)، رقم ٩٧٥).

وللزوج إجبار زوجته على الغسل من الحيض والنفاس، لأنه يمنع الاستمتاع الذي هو حق له، فملك إجبارها على إزالة ما يمنع حقه.

 مـ عدم الإذن لمن يكره الزوج دخوله: فمن حق الزوج على زوجته ألا تُلخل بيته أحداً يكرهه، لحديث افأما حقكم على نسائكم فلا يوطئن فُرشكم من تكرهون، ولا يأذن في بيوتكم لمن تكرهون، (۱۰).

٢ - إنهاء عقد الزواج: وإذا كان عقد الزواج يرتب حقوقاً لكل من الزوجين على الآخر، وحقوقاً مشتركة بينهما، فإن مما يتميز به الزوج أن بيده عقدة النكاح، فيستطيع إنهاء عقد الزواج بالطلاق، إذا ساءت المعلاقة بين الزوجين، واستحكم الخلاف بينهما، وتعذر الإبقاء على الزوجية، لقوله تمالى: ﴿وَإِنْ يَتَمُونًا يُعْنِ اللَّهُ حُلَالًا مِن سَعَيْهِ مُوكًانَ اللَّهُ وسِعًا حَكِيمًا (١٠). وفي الحديث: والطلاق لمن أخذ بالساق (١٠).

ما قاله الإمام ابن تيمية فيما للزوج على امرأته من حقوق:

قال جواباً عن سؤال:

(المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبويها، وطاعة زوجها عليها أوجب. قال الله تعالى: ﴿ فَالصَّلْحَتُ قَنْيَنَتُ حَفِظَكَ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ الله ١٤٤٠.

وفي الحديث عن النبي ﷺ أنه قال:

⁽١) قسنن الترمذي): (٣/ ٤٦٧)، وقم١١٦٣).

 ⁽۲) سورة النساء، الآية: ۱۳۰.

⁽٣) ﴿سَنْ ابن ماجه ؟ (١/ ٣٨٥)، رقم ٢٠٩٢).

⁽٤) سورة النساء، الآية: ٣٤.

«الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة، إذا نظرت إليها سرتك وإذا أمرتها أطاعتك وإذا غبت عنها حفظتك في نفسها ومالك⁽¹⁾.

وفي صحيح ابن أبي حاتم (٢) عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صلت المرأة خمسها، وصامت شهرها، وحصنت فرجها، وأطاعت بعلها دخلت من أي أبواب الجنة شاءت (٢٠٠٠).

وعن أم سلمة_رضي الله عنها_ قالت: قال رسول الله : ﷺ: «أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راض دخلت الجنة»(٤).

وعن أبي هريرة ـ رضي الله عنه ـ عن النبي ﷺ:

«لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» (٥٠) أخرجه الترمذي وقال: حديث حسن وأخرجه أبو داود ولفظه:

«لأمرت النساء أن يسجدن لأزواجهن لما جعل الله لهم عليهن من الحقوق»(١٠).

 ⁽١) أخرجه مسلم عن عبد الله بن عمرو بن العاص : (٨/ ٢٥٦)، والنسائي بلفظ: الدنيا كلها متاع : (٢/ ٦٩)، "سنز، اين ماجه» : (١/ ٣٤٧، وقه ١٨٦٦).

⁽٣) هو عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي الحنظلي. من الحفاظ المتقنين، رحل كأبيه أبي حاتم في طلب الحديث والسماع من شيوخه فتنقل في العراق ومصر ودمشق، والتقى بالعديد من رجال الحديث، وأخذ علم أبيه وأبي زرعة، و ألف منهما التصانيف المشهورة في المقة والتواريخ واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأمصار والجرح والتعديل، توفي سنة ٣٥٧هـ. «معجم البلدان»: (٣/ ٢٥١).

⁽٣) ﴿ الفُتح الربائي ﴾: (٢٢٨/١٦).

⁽٤) سبق تخريجه ص٩٨٥.

⁽٥) سېق تخريجه ص ۹۸.٥.

⁽١) الصحيح سنن أبي داود): (٢/ ٤٠٢).

وفي (المسند) عن أنس رضي الله عنه _ أن النبي ﷺ قال:

«لا يصلح لبشر أن يسجد لبشر، ولو صلح لبشر أن يسجد لبشر الأمرت المرأة أن تسجد لزوجها من عظم حقه عليها، والذي نفسي بيده لو كان من قدمه إلى مفرق رأسه قرحة تجري بالقيح والصديد ثم استقبلته فلحسته ما أدت حقه، ١٦٠).

وفي «المسند» وسنن ابن ماجه (٢) من حديث عاتشة ـ رضي الله عنها ـ مثله، وفيه:

«لو أن رجلاً أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود ومن جبل أسود إلى جبل أحمر لكان نولها أن تفعل ، أي لكان حقها أن تفعل ،(٣).

وفي «المسند» وسنن ابن ماجه وصحيح ابن حبان من حمديث معاذ(1) رضى الله عنه _أنه لما قدم من الشام سجد للنبي ﷺ. فقال ﷺ:

⁽١) ﴿ الفتح الرباني ؟: (١٦/ ٢٢٧).

⁽۲) هو أبو عبد الله محمد بن يزيد بن عبد الله بن ماجة من أهل قزوين، الحافظ صاحب السنن. سمع من أثمة المحدثين في عصره بدمشق ومصر وحمص والعراق، وأخذ عنه كثير من طلاب الحديث والعلم، وكتابه السنن من أجمع كتب التفسير والحديث وهو يدل على تبحره وسعة اطلاعه. قال فيه أبر زرعة لما عرض عليه، إنه يغني عن الكثير من الجوامع ولعل ما فيه من الأحاديث الضعيقة لا يزيد عن عشرين أو ثلاثين حديثاً. وله غير السنن كتاب التاريخ. توفي سنة ٢٧٣هـ. «الحديث والمحدثون»: ص ٢٠١، «معجم البلدان»: (٧/ ٨٨).

 ⁽٣) السنن أبن ماجهة: (٣٤١/١١)، وقم ١٨٥٧)، (الفتح الربانية: (٢٢٧/١٦)، وانيل الأوطارة: (٢٣٣/١).

⁽٤) هو أبو عبد الرحمن معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي من السابقين الأولين، شهد بيعة العقبة والمشاهد كلها. روى عنه عدد من الصحابة والتابعين. مات في طاعون عمواس سنة ١٨ وهمره ٣٨عاماً. «الاستيماب»: (٣/ ١٤٠٢).

«... ما ينبغي لأحد أن يسجد لأحد ولو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها، والـذي نفس محمد بيده لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها. ولو سألها نفسها وهي على قتب لم تمنعه (١).

وعن طلق(٢) بن على _ رضى الله عنه _ قال: قال رسول الله ﷺ:

«أيما رجل دعا زوجته لحاجته فلتأته ولو كانت على التنور^{ه(٣)}، رواه ابن أبي حاتم في صحيحه والترمذي وقال حديث حسن.

وفي "الصحيحين" عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا دعا الرجل امرأته إلى فراشه فأبت أن تجيء فبات غضبان عليها، لعنتها الملائكة حتى تصبح ا(٤٠).

والأحاديث في ذلك كثيرة عن النبي ﷺ.

وقال زيد بن ثابت ـ رضي الله عنه ـ: الزوج سيد في كتاب الله وقرأ قوله تعالى : ﴿وَأَلْفَهَا سَيْدَهَا لَلْمَا ٱلْبَابِ ﴾ (٥).

- (١) «سنن ابن ماجهة: (١/ ٣٤١)، «الفتح الريانية: (٢٧٧/١٦)، (القتب يفتح القاف والتاء: رحل صغير يوضع على سنام البعير والفتب بكسر القاف. وسكون التاء: (ميم أداة السائية من أعلاقها وحيالها ونحو ذلك، المصحاح للجوهري مادة قتب. والتنور: قال الجوهري هو ما يخبز فيه، وقال في اللسان: إنه نوع من الكوانين، مادة تنر).
- (٢) هو أبر علي طلق بن علي بن المنذر بن قيس السحيمي اليماني، صحابي جليل وفد قديماً، واشترك مع الصحابة في بناء المسجد، له أربعة عشر حديثاً، روى عنه ابنه قيس وعبد الرحمن بن علي بن شيبان. «خلاصة تهذيب الكمال»: ص١٩٣٠.
 - (٣) قالجامع الصحيحة: (٣/ ٤٦٥)، رقم ١١٦٠)، قمجموع الفتاوى»: (٣٢/ ٣٢٧).
 - (٤) «صحيح البخاري»: (٨/ ١٨٥ ، رقم ٤٥٤٢)، «صحيح مسلم»: (٣/ ٢١٠).
 - (٥) سورة يوسف، الآية: ٢٥، «جامع البيان عن تأويل القرآن»، للطبرى: (١٠٧/١٢).

وقال عمربن الخطاب رضي الله عنه - «النكاح رق، فلينظر أحدكم عند من يرق كريمته» (١١، . . فالمرأة عند زوجها تشبه الرقيق والأسير، فليس لها أن تخرج من منزله إلا بإذنه، سواء أمرها أبوها وأمها أو غير أبويها.

و إذا أراد الرجل أن ينتقل بها إلى مكان آخر، مع قيامه بما يجب عليه، وحفظ حدود الله فيها، ونهاها أبواها عن طاعته في ذلك فعليها أن تطبع زوجها دون أبريها. فإن الأبوين هما ظالمان. ليس لهما أن ينهياها عن طاعة مثل هذا الزوج) ٢٠٠.

وأجاب عن سؤال بقوله: (إذا تزوجت لم يجب عليها أن تطبع أباها ولا أمها في فراق زوجها، ولا في زيارتهم ولا يجوز في نحو ذلك. بل طاعة زوجها عليها إذا لم يأمرها بمعصية الله أحق من طاعة أبويها، قوأيما امرأة ماتت وزوجها عليها واض دخلت الجنة (٣٠٠). وإذا كانت الأم تريد التفريق بينها وبين زوجها فهي من جنس هاروت وماروت، لا طاعة لها في ذلك ولو دعت عليها، اللهم إلا أن يكونا مجتمعين على معصية، أو يكون أمره للبنت بمعصية الله، والأم تأمرها بطاعة الله ورسوله الواجبة على كل مسلم)(١٤).

- (١) رواه سعيد بن منصور في سننه ١٦٣/١ رقم ٥٩١ على دار الكتب العلمية ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي عن أسماء بنت أبي بكر الصديق رضي الله عنهما موقوفاً عليه ، وإسناده ضميف جدا؛ فيه محمد بن معاوية بن أعين النيسابوري، وهو متروك وكلبه ابن معين، كما في والتقريب ، ص٧٠٥، ط. دار الرشيد سوريا، ١١١ هم، «زاد المعادة : (٣٤/٤).
- (۲) نص السؤال: سئل عن امرأة تزوجت وخرجت عن حكم والديها فأيهما أفضل برها لوالديها أو
 مطاوعة زوجها? «مجموع الفتاوى»: (۲۲/ ۲۲۷، وما بعدها).
 - (٣) سبق تخريجه ص ٥٩٨.
- (3) نص السؤال: سئل عن امرأة رزوجها متفين، وأمها تريد الفرقة، فلم تطاوعها البنت، فهل عليها إثم قر, دعاء أمها عليها؟ المجموع الفتاوى»: (۲۳٪ /۱۱۲) ۱۱۲).

وأجاب عن سؤال بقوله: (لا يحل للزوجة أن تخرج من بيتها إلا بإذنه، ولا يحل لأحد أن يأخذها إليه ويحبسها عن زوجها، سواء كان ذلك لكونها مرضعاً، أو لكونها قابلة، أو غير ذلك من الصناعات، وإذا خرجت من بيت زوجها بغير إذنه كانت ناشزة عاصية لله ورسوله، ومستحقة للعقوبة)(١).

وقال الشيخ رحمه الله: (وكذلك ما عليها من موافقته في المسكن وعشرته ومطاوعته في المتعة فإن ذلك واجب عليها بالاتفاق. عليها أن تسكن معه في أي بلد أو دار إذا كان ذلك بالمعروف ولم تشترط خلافه، وعليها أن لا تفارق ذلك بغير أمره إلا لموجب شرعي، فلا تنتقل، ولا تسافر، ولا تخرج من منزله لغير حاجة إلا بإذنه، كما قال النبي على : فإنهن عواني عندكم (٢) بمنزلة العبد والأسير، وعليها تمكينه من الاستمتاع بها إذا طلب ذلك، وذلك كله بالمعروف غير المنكر، فليس له أن يستمتع استمتاعاً يضر بها، ولا يسكنها مسكناً يضر بها، ولا يحبسها حبساً يضر بها.

وتنازع العلماء: هل عليها أن تخدمه في مثل فراش المنزل، ومناولة الطعام والشراب، والخبز، والطحن، وإطعام مماليكه وبهائمه، مثل علف دابته ونحو ذلك. فمنهم من قال: لا تجب الخدمة. وهذ االقول ضعيف، كضعف قول من قال: لا تجب عليه العشرة والوطء، فإن هذا ليس معاشرة له

⁽١) نص السؤال: ستل عن امرأة متزوجة برجل، ولها أقارب كلما أرادت أن تزورهم أخذت الفراش، وتقعد عندهم عشرة أيام وأكثر، وقد قربت ولادتها، ومتى ولدت عندهم لم يمكن أن تجئ إلى بيتها إلا بعد أيام ويبقى الزوج بردان: فهل يجوز لهم أن يخلوها تلد عندهم؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٧/ ٨٨١).

 ⁽۲) «الجامع الصحيح»، للترمذي: (۳/ ٤٦٧)، رقم ١١٦٣)، «سنن ابن ماجه»: (۱/ ٣٤١)،
 رقم ١٨٥٦).

بالمعروف، بل الصاحب في السفر الذي هو نظير الإنسان، وصاحبه في المسكن إن لم يعاونه على مصلحة لم يكن قدعاشره بالمعروف.

وقيل _ وهو الصواب _ وجوب الخدمة، فإن الزوج سيدها في كتاب الله، وهي عانية عنده بسنة رسوله ، وعلى العاني والعبد الخدمة، ولأن ذلك هو المعروف، ثم من هؤلاء من قال: تجب الخدمة اليسيرة. ومنهم من قال: تجب الخدمة بالمعروف، وهذا هو الصواب، فعليها أن تخدمه الخدمة المعروفة من مثلها لمثله، ويتنوع ذلك بتنوع الأحوال، فخدمة البدوية ليست كخدمة القروية، وخدمة القوية ليست كخدمة الضعيفة.

والمعروف فيما له ولها هو موجب العقد المطلق، فإن العقد المطلق يرجع في موجبه إلى العرف(١).

وقال الشيخ: (وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله: لا أمها ولا أختها، إذا كان معاشراً لها بالمعروف. وإلله أعلم)(٢).

ماقاله ابن تيمية في حق الزوج في الاستمتاع بالزوجة وانتقاله بها:

قال: فإن العقد المطلق يقتضي ملك الاستمتاع المطلق الذي يقتضيه العرف حيث شاء ومتى شاء، فينقلها إلى حيث شاء إذا لم يكن فيه ضرر، إلا ما استثنى من الاستمتاع المحرم، أو كان فيه ضرر فإن العرف لا يقتضيه (٣).

 ⁽١) قمجموع الفتاوىة: (٣٤/ ٨٩، وما بعدها).

⁽٢) المجموع الفتاوي: (٣٢/ ١٦٨).

 ⁽٣) «مجموع الفتاوى»: (٢٩/ ١٧٣).

النثوز ، وكيف تُعالج النائز مند ابن تيمية :

أجاب عن سؤال بقوله:

(النشوز في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّتِي تَعَافُونَ . ثُشُوزُهُنَ فَعَظُوهُنَ وَالْجُرُوهُنَ وَالْجُرُوهُنَ فَيَ الْمُصَاجِعِ ﴾(١) هو أن تنشز عن زوجها فتنفر عنه بحيث لا تطبعه إذا دعاها للفراش، أو تخرج من منزله بغير إذنه، ونحو ذلك مما فيه امتناع عما يجب عليها من طاعته . . . فسمى المرأة العاصية ناشزاً لما فيها من الغلظ، والارتفاع عن طاعة زوجها)(١).

وأجاب عن سؤال بقوله:

(لا يحل لها ذلك باتفاق المسلمين بل يجب عليها أن تطبعه إذا طلبها إلى الفراش، وذلك فرض واجب عليها. وأما قيام الليل وصيام النهار فتطوع، فكيف تقدم مؤمنة النافلة على الفريضة؟ حتى قبال النبي ﷺ في الحديث الذي أخرجه البخاري ومسلم عن أبي هريرة _رضي الله عنه _أن النبي ﷺ قال: «لا يحل للمرأة أن تصوم وزوجها شاهد عليها إلا بإذنه، ولا تأذن في بيته إلا بإذنه» وأخرجه أبو داود وابن ماجة وغيرهما. ولفظهم «لا تصوم امرأة وزوجها شاهد يوماً من غير رمضان إلا بإذنه» (٢). فإذا كان النبي ﷺ قد حرم على المرأة

⁽١) سورة النساء، الآية: ٣٤.

⁽۲) نص السؤال: ستل عن قوله تعالى: ﴿وَوَالَاتِي تَخَافُونَ نَشُورُهُمْ فَعَظُوهُمْ وَاهْجَرُوهَا فَيَ المضاجع واضربوهن﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَبِلُ انشُرُوا فَانشُرُوا﴾ إلى قوله تعالى: ﴿وَاللهُ بِما تعملونَ خَبِي﴾ يبن لنا شيخنا هذا النشوز من ذاك؟ قمجموع الفتاوى٤: (٣٢/ ٢٧٧)

 ⁽٣) «صحيح البخاري»: (٨٥/٨)، رقم ٤٥٤٤)، «صحيح مسلم»: (٣/ ٢٥)، «سنن أبي
 داود»: (٢٦/٢١ع، وقم ٢٤٥/٩٠)، «الجامع الصحيح»، للترمذي: (٣/ ١٥١، وقم ٢٨٧).

أن تصوم تطوعاً إذا كان زوجها شاهداً إلا بإذنه، فتمنع بالصوم بعض ما يجب له عليها. فكيف يكون حالها إذا طلبها فامتنعت؟ وفي الصحيحين عن النبي في اإذا دعا الرجل المرأة إلى فراشه فأبت لعنتها الملائكة حتى تصبحه (١٠)، وفي لفظ: «لكان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح»، وقد قال الله تعالى: ﴿فَالْصَالِحُتُ قَنِتَكُ حَفِظَكُ للّهَبِيهِ عَلَى حَفِظَ اللّهُ ﴾.

فالمرأة الصالحة هي التي تكون (قانتة) أي مداومة على طاعة زوجها، فمتى امتنعت عن إجابته إلى الفراش كانت عاصية ناشزة، وكان ذلك يبيع له ضربها كما قال تعالى: ﴿ وَالَّتِي تَخَافُونَ أُنشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَالْجُرُوهُنَّ فِي الْمُحْسَبِيلًا ﴾ (١٦) أَلْمَضَاجِعِ وَاضْرُبُوهُنَّ فَوَانْ أَطُفَّتُكُمْ فَلاَ تَبَعُواْ عَلَيْسَنَّ سَبِيلًا ﴾ (١٦).

وليس على المرأة بعد حق الله ورسوله أوجب من حق الزوج، حتى قال النبي ﷺ: قلو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد الأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. لعظم حقه عليها».

وعنه هي أن النساء قلن له: إن الرجال يجاهدون ويتصدقون، ويفعلون، ونحن لا نفعل ذلك، فقال: «حسن تبعل إحداكن يعدل ذلك»، أي: أن المرأة إذا أحسنت معاشرة بعلها كان ذلك موجباً لرضاء الله وإكرامه لها، من غير أن تعمل ما يختص بالرجال)(٣).

⁽۱) سبق توثیقه ص ۲۰۱.

⁽٢) سورة النساء، الآبة: ٣٤.

 ⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل له زوجة، تصوم النهار وتقوم الليل، وكلما دهاها الرجل إلى فراشه تأبى عليه، وتقدم صلاة الليل وصيام النهار على طاعة الزوج فهل يجوز ذلك؟
 «مجموع الفتاوى»: (٣٧/ ٢٧٤ – ٧٧٥).

وأجاب عن سؤال بقوله: (لا يحل لها أن تنشر عليه ولا تمنع نفسها، فقد قال النبي على الله من رجل يدعو امرأته إلى فراشه فتأبى عليه إلا كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبح، فإذا أصرت على النشوز فله أن يضربها، وإذا كانت المرأة لا تقوم بما يجب للرجل عليها فليس عليه أن يطلقها ويعطيها الصداق، بل هي التي تفتدي نفسها منه، فتبذل صداقها ليفارقها، كما أمر النبي الله المرأة ثابت بن قيس بن شماس أن تعطيه صداقها فيفارقها، وإذا كان معسراً بالصداق لم تجز مطالبته بإجماع المسلمين) (١٠).

وأجاب عن سؤال بقوله: (تسقط نفقتها وكسوتها إذا لم تمكنه من نفسها، وله أن يضربها إذا أصرت على النشوز، ولا يحل لها أن تمنع من ذلك إذا طالبها به، بل هي عاصية لله ورسوله، وفي الصحيح: "إذا دعا رجل امرأته إلى فراشه فأبت عليه كان الذي في السماء ساخطاً عليها حتى تصبحه(٢)(٣).

وأجاب عن سؤال بقوله: (لا يحل لها النشوز عنه، ولا تمنع نفسها منه، بل إذا امتنعت منه وأصرت على ذلك فله أن يضربها ضرباً غير مبرح، ولا تستحق نفقة ولا قسماً)(٤).

 ⁽۱) نص السؤال: مثل عن رجل تزوج امرأة من مدة إحدى عشرة سنة، وأحسنت العشرة معه،
 وفي هذا الزمان تأبى العشرة معه وتناشزه. فما يجب عليها؟ «مجموع الفتاوى»:
 (۲۲۰/۳۲).

⁽Y) Emozy ambal: (Y/ 111).

 ⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل له زوجة، وهي ناشز تمنعه نفسها فهل تسقط نفقتها وكسوتها وما
 يجب عليها؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٧/ ٢٧٨).

 ⁽٤) نص السؤال: سئل عما يجب على الزوج إذا منعته من نفسها إذا طلبها؟ «مجموع الفتاوى»:
 (٣٢/ ٢٧٩).

ثالثاً: المتوق المثتركة بين الزوجين

وهي حق الاستمتاع، وحسن المعاشرة، وحرمة المصاهرة، وثبوت التوارث بينهما.

١ - حق الاستمتاع:

فلكل من الزوجين حق الاستمتاع بالآخر، وهذا أمر تدعو إليه الفطرة، ويتوقف عليه التناسل، فعلى كل منهما أن يلبي داعي الفطرة البشرية، ولا يمتنع عن الآخر، ما لم يكن هناك مانع شرعي يمنع من ذلك كالحيض لقوله تعالى: ﴿ وَيَسْعُلُونَكَ عَنِ الْمُحيضِ قُلْ هُو أَذَى فَأَعْتَرُلُواْ النّسَاءَ في الْمُحيضِ وَلا تَقْرَبُوهُنَ حَتَى يُطُهُرنَ ۖ فَإِذَا تَطَهَّرنَ فَأَتُوهُنَ مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ الله المرض الشديد (٣).

وقد اتفق الفقهاء على أنه يجب على الزوج أن يعف زوجته حتى لا تقع في الحرام، متى كان قادراً على ذلك، وأن هذا الواجب من جهة الديانة، أي

⁽١) سورة المؤمنون، الآيات: ٥ - ٧، وسورة المعارج، الآيات: ٢٩ - ٣١.

⁽٢) البقرة، الآية: ٢٢٢.

 ⁽٣) قالمرأة في الإسلام بين الماضي والحاضر»، د. عبد الله شحاتة: ص٣٠.

فيما بينه وبين الله تعالى، فيحرم عليه أن يشتغل عنها بعمل أو عبادة كل وقته؛ لأنه يعرضها بذلك للفتنة(١).

فالجماع حق للمرأة كما هو حق للرجل، ولها أن تطالب به. وقد روي أن امرأة رفعت أمر زوجها إلى عمر - رضي الله عنه - أنه يصوم النهار ويقوم الليل، فقال عمر: ما أحسنك ثناء على بعلك! فقال كعب: يا أمير المؤمنين إنها تشكو إليك زوجها. فقال عمر: وكيف ذلك؟ فقال كعب: إنه إذا صام النهار وقام الليل فكيف يتفرغ لها؟ فقال عمر لكعب: احكم بينهما. فقال: أراها إحدى نسائه الأربع يفطر لها يوماً ويصوم ثلاثة أيام. فاستحسن ذلك منه عمر رضي الله عنه ـ ولاه قضاء البصرة (٢).

٢ _ حسن المعاشرة:

ذلك أن الزواج فيه معاشرة وتعاون وتكامل، وقد حث الإسلام على حسن العشرة بين الزوجين، ونفر من الظلم والتظالم بينهما.

فكل من الزوجين مطالب بحسن صحبة الآخر، وذلك بأن يسعى كل منهما إلى ما يرضي الآخر من لين المخاطبة، واحترام الرأي والتسامح، والتعارن على الخير ودفع الأذى، والبعد عما يجلب الشقاق والنزاع^(٣).

وفي مجال الحث على حسن المعاشرة أكثر القرآن الكريم من استعمال كلمة «المعروف»، وهي ما عرف عن الشرع حسنه، وما تعارف الناس عليه،

⁽١) قاحكام الأسرة في الإسلام»، د. محمد مصطفى شلبي: ص٣٢٧.

 ⁽٢) رواه عبد الرزاق في (المصنف»: (٧/ ١٤٨، ١٤٩)، وابن سعد في (الطبقات الكبرى):
 (٧/ ٩٢).

⁽٣) وأحكام الأسرة في الإسلام»، د. محمد مصطفى شلبي: ص٣٢٧.

واعتبر من الآداب العامة ومكارم الأخلاق (1). قال تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ اللَّهِ عَلَيْهِ وَ وَعَاشِرُوهُنَّ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهَ عَلَيْ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهَ عَلَيْهِ اللَّهِ اللَّهُ الْ

فالزواج الرشيد تقوم الحياة فيه على أركان ثلاثة:

الأول: السكون النفسي الجنسي، وهو تعبير بليغ عن شعور الشوق واللذة، والحب الذي يجده كل منهما باتصالهما، والملابسة بإفضاء أحدهما إلى الآخر، الذي به تتم إنسانيتهما فتكون منتجة أناس مثلهما، وبه يزول أعظم اضطراب فطري في القلب والعقل، لا ترتاح النفس وتطمئن في سريرتها ربونه.

وإنما تكون المحافظة على هذا الركن بما أرشد كتاب الله تعالى إليه، من قصد الإحصان في النكاح، وهو أن يقصد به كل من الزوجين إحصان الآخر، أي إعفافه وحفظه من صرف داعية النسل الطبيعية إلى المسافحة، أو اتخاذ الأحدان لأجل اللذة فقط، وقصارى هذا الإحصان أن يقصر كل منهما هذا الاستمتاع على الآخر، ويقصد حكمته أي وسيلة النسل وحفظ النوع البشري على أسلم وجه وأفضله.

والركن الثاني: المودة، وهي خلاصة الممحبة، والتي يظهر أثرها في التعامل والتعاون، وهو مشترك بين الزوجين وأسرة كل منهما.

⁽١) «المرأة في الإسلام»، د. عبد الله شحاتة: ص٣١. (٢) صورة النساء، الآية: ١٩.

⁽٤) سورة الروم، الآية: ٢١.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٣٢٨.

والركن الثالث: الرحمة التي لا تكمل للإنسان إلا بعواطف الأمومة والأبوة ورحمتهما لأولادهما. فيكون لكل البشر أو الأحياء حظ من هذه الرحمة الكاملة(1).

ومن تفكر في هذه الأركان الثلاثة حق التفكر علم أن عليها مدار سعادة الزوجية التي هي جل سعادة الإنسانية، ولذلك قال تعالى بعد بيانها: ﴿ إِنَّ فِي
ذَلكَ لَا يَكْتِ لَقُوْم م يَشَفَكُونَ ﴾(٢٠).

٣_ حرمة المصاهرة:

فيحرم على الزوج التزوج بأصول زوجته وفروعها، كما يحرم عليها التزوج بأصوله وفروعه، وحرمة المصاهرة وإن كانت في ظاهرها حق الشارع؛ لأنها حكم من أحكامه، إلا أن ثمرتها تعود على الزوجين على السواء؛ لأن ثبوتها يدفع الأذى عنهما فيما لو أبيح لكل منهما أن يتزوج بأقرب الناس إلى الآخر بعد فصم عرى الزوجية بينهما (٣).

٤ _ ثبوت التوارث بينهما :

بأن يرث كل منهما الآخر بعد وفاته، ولو كانت قبل الدخول، ما لم يوجد مانع يمنع منه من قتل أو اختلاف الدين؛ وذلك لأن عقد الزواج لما أحل المتعة والعشرة بينهما، فقد أوجد صلة تربط بينهما كصلة القرابة، فتبع ذلك ثبوت التوارث لهذه الصلة (٤٠).

⁽١) احقوق النساء في الإسلام؟ (نداء للجنس اللطيف)، لمحمد رشيد رضا: ص٢٢.

⁽٢) سورة الروم جزء من الآية ٢١.

⁽٣) وأحكام الأسرة في الإسلامة، د. محمد مصطفى شلبي: ص٣٢٨.

⁽٤) المرجع السابق.

ا ما يحرم من الاستمتاع:

يترتب على كل عقد الزواج حل استمتاع كل من الزوجين بالآخر، فلها حق الاستمتاع مطلقاً، وله النظر إلى جميع جسمها، ومباشرتها متى شاء وكيف شاء، ما عدا المخالطة من الخلف، وفي حال نزول العادة الشهرية والنفاس؛ فإن الوطء من الخلف مطلقاً، أو المخالطة في القبل أثناء الدورة الشهرية وقبل انقطاع دم النفاس هو من الأمور المحرمة التي تستوجب التعزير، ويجب التفريق بين الزوجين إذا اتفقا عليه، كما أن المخالطة في حال نزول الدم يوجب الكفارة مع ما ينتج عنه من أضوار بالزوجين.

وليس في قول الله تعالى: ﴿ نَسَا َ وُكُرُ حَرْثُ لَكُم فَا وَا حَرْدُكُم اَتَى الله المراد بالآية حل استماع الرجل بالمرأة منى شائم كانت، ما دام الطريق واحداً. استمتاع الرجل بالمرأة منى شاء وعلى أي كيفية كانت، ما دام الطريق واحداً. وفي الآية رد على اليهبود الذين قالوا إن اتيان المرأة في قبلها من الخلف ينتج الحول في الولد، ولا يجوز _ أيضا _ الالتفات إلى ما نسب إلى ابن عمر رضي الله عنهما _ فقد ثبت عنه إنكار هذا الفعل، فقال: أو يفعل ذلك مسلم؟ وعلماء الأمة من السلف والخلف مجمعون على تحريم استعمال المرأة من الخلف؛ لأنه ليس محل الحوث لما فيه من النجاسة والأذى، مع ما ود فيه من النهي. ولا شك أن الطبع السليم واللوق المستقيم يأبي هذا الفعل أشد الإباء.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

ه الإمام ابن تيمية فيما يحرم من الاستمتاع:

أجاب عن سؤال فقال: (وطء المرأة في دبرها حرام بالكتاب والسنة، وهو قول جماهير السلف والخلف، بل هو اللوطية الصغرى، وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قال: "إن الله لا يستحيى من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن الله قال: "إن الله لا يستحيى من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن الله قال: "وَلَن الله الله الله الله و موضع الولد، فإن الحرث هو محل الغرس والزرع. وكانت اليهود تقول: إذا أتى الرجل امرأته من دبرها جاء الولد أحول، فأنزل الله هذه والله ، وأباح للرجل أن يأتي امرأته من جميع جهاتها، لكن في الفرج خاصة، ومتى وطئها في الدبر وطاوعته عزرا جميعاً، فإن لم ينتهيا وإلا فرق بينهما(۱۱)،

وقال _ رحمه الله _ جواباً عن سؤال (1): (الوطء في الدبر حرام في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، وعلى ذلك عامة أثمة المسلمين، من الصحابة والتابعين، وغيرهم، فإن الله قال في كتابه: ﴿ فِسَا أَوُ كُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثُكُمْ الله قال في كتابه: ﴿ فِسَا أَوُ كُمْ حَرْثُ لَكُمْ فَأَتُوا حَرْثُكُمْ الله ولا الله الله ولا يقولون: إذا أتى الرجل

⁽۱) «سنن ابن ماجه»: (۱/ ۲۵۴، رقم ۱۹۳۱).

 ⁽٢) القول بالتغريق بين الزوجين في هذه الحال هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية والمتأخرين من الحنابلة، أما المتقدمون منهم، فقالوا بالتعزير. «الغروج»: (٣٢٠/٥)، و«الكشاف»: (٥/١٨٩)، و«المغنى»: (٨/١٣٢).

 ⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل ينكح زوجته في دبرها: أحلال هو أم حوام؟ المجموع الفتاوىء: (٣٧/ ٢٢١، ٢١٧).

 ⁽³⁾ نص السؤال: ستل عما يجب على من وطيء زوجته في ديرها، وهل أباحه أحد من العلماء؟
 «مجموع الفتاري»: (٢٣٧/ ٢٢٧) ،

⁽٥) قصحيح مسلمة: (٣/ ٢٠٩)، قسنن ابن ماجهة: (١/ ٣٥٥)، رقم ١٩٣٢).

امرأته في قبلها من دبرها جاء الولد أحول، فسأل المسلمون عن ذلك النبي ﷺ، فانزل الله هذه الآية: ﴿ نِسَا أَوُكُمْ مَرْثُ لَكُمْ قَاتُواْ مَرْتُكُمْ أَقَى شِتْمٌ ﴾
و«الحرث، موضع الزرع. والولد إنما يزرع في الفرج، لا في الدبر ﴿فاتوا حرثكم﴾ وهو موضع الولد ﴿أنى شئتم﴾ أي من أين شئتم: من قبلها، ومن دبرها، وعن يمينها وعن شمالها؛ فالله تعالى سمى النساء حرثا، وإنما رخص في إتيان الحروث، والحرث إنما يكون في الفرج.

وقد جاء في غير أثر: أن الوطء في النبر هو اللوطية الصغرى، وقد ثبت عن النبي ﷺ: أنه قال: إن الله لا يستحيى من الحق لا تأتوا النساء في حشوشهن (١)، والحش هو النبر، وهو موضع القذر. والله سبحانه حرم إتيان الحائض، مع أن النجاسة عارضة في فرجها فكيف بالموضع الذي تكون فيه النحاسة المغلظة؟

وأيضاً فهذا من جنس اللواط، ومذهب أبي حنيفة وأصحاب الشافعي وأحمد وأصحابه أن ذلك حرام لا نزاع بينهم، وهذا هو الظاهر من مذهب مالك وأصحابه، لكن حكى بعض الناس عنهم رواية أخرى بخلاف ذلك ومنهم من أذكر هذه الرواية وطعن فيها.

وأصل ذلك ما نقل عن نافع أنه نقله عن ابن عمر _رضي الله عنهما _ وقد كان سالم بن عبد الله يكذب نافعاً في ذلك . فإما أن يكون نافع خلط ، أو غلط من هو فوقه . فإذا غلط بعض الناس غلطة لم يكن هذا مما يسوغ خلاف الكتاب والسنة . . ومن وطى امرأته في دبرها وجب أن يعاقبا على ذلك عقوبة تزجرهما ، فإذا علم أنهما لا ينزجران فإنه يجب التفريق بينهما .

⁽۱) «التعليق المغنى على سنن الدارقطني»: (٣/ ٢٨٨).

حكم وطء الحائض والنفساء وحكم الاستمتاع بهما من غير جماع:

أجاب الشيخ رحمه الله عن سؤال(١) فقال: (وطء الحائض لا يجوز باتفاق الأثمة كما حرم الله ذلك ورصوله هي ، فإن وطئها وكانت حائضاً ففي الكفارة عليه نزاع مشهور، ووطء النفساء كوطء الحائض حرام باتفاق الأثمة. لكن له أن يستمتع من الحائض والنفساء بما فوق الإزار، وسواء استمتع منها بفمه أو بيده أو برجله، فلو وطئها في بطنها واستمنى جاز. ولو استمتع بفخذيها ففي جوازه نزاع بين العلماء).

* حكم الجماع بعد انقطاع الدم وقبل الاغتسال:

أجاب عن سؤال^(۱) بقوله: (أما المرأة الحائض إذا انقطع دمها فلا يطوها زوجها حتى تغتسل، إذا كانت قادرة على الاغتسال وإلا تيممت، كما هو مذهب جمهور العلماء كمالك وأحمد والشافعي، وهذا معنى ما يروى عن الصحابة حيث روي عن بضعة عشر من الصحابة منهم الخلفاء، أنهم قالوا في المعتدة: هو أحق بها مالم تغتسل من الحيضة الثالثة.

والقرآن يدل على ذلك قال الله تعالى: ﴿ وَلاَ تَقْرَ بُوهُنَ حَتَى يَطُهُرْنَ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأَوْلَا تَقَرَّ بُوهُنَ حَتَى يَطُهرْنَ عِني ينقطع الدم، فإذا تطهرن اغتسلن بالماء، وهو كما قال مجاهد، وإنما ذكر الله غايتين على قراءة الجمهور؛ لأن قوله ﴿ حتى يطهرن﴾ غاية التحريم الحاصل بالحيض، وهو تحريم لا يزول بالاغتسال ولا غيره، فهذا التحريم يزول بانقطاع

⁽١) نص السؤال: سئل عن جماع الحائض هل يجوز أم لا ؟ «مجموع الفتاوي»: (٢١/ ٦٢٤).

 ⁽۲) نص السؤال: مثل عن المرأة تطهر من الحيض، ولم تجد ماء تغتسل به، هل لزوجها أن يطأها قبل غسلها من غير شرط ۴ همجموع الفتاوى»: (۲۱ / ۲۲۶، ۲۲۰ ، ۲۲۲).

الدم. ثم يبقى الوطء بعد ذلك جائزاً بشرط الاغتسال، لا يبقى محرماً على الإطلاق. فلهذا قال: ﴿ فَإِذَا تَطَهِّرْنَ فَاتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمْمَ كُمُ الله ﴾ وهذا الإطلاق. فلهذا قال: ﴿ فَإِنَ مَلَّكُمْ لَا الله مُنكَاحِ الزوج كقوله: ﴿ فَإِنَ طَلَّقُهَا فَلَا تَحَوِّلُهُ مِنْ بَعَدُ حَيْنَ تَسَكِحَ زَوّجًا غَيْرِهُ ﴾ فنكاح الزوج الثاني غلية التحريم الحاصل بالثلاث، فإذا نكحت الزوج الثاني زال ذلك التحريم، لكن صارت في عصمة الثاني، فحرمت لأجل حقه لا لأجل الطلاق الثلاث، فإذا طلقها جاز للأول أن يتزوجها.

وقد قال بعض أهل الظاهر: المراد بقوله ﴿ فَإِذَا تَطَهَّرُنَ ﴾ أي غسلن فروجهن، وليس بشيء، لأن الله قد قال: ﴿ وَإِنْ كُنتُمْ جُنبًا فَاطَهُرُ وَأَ ﴾ فالتطهر في كتاب الله هو الاغتسال، وأما قوله: ﴿ إِنْ اللهَ يُحِنبُ التَّوْيِينَ . وَيُحِبُ المُتطهرِينَ ﴾ ، فهذا يدخل فيه المغتسل والمتوضىء والمستنجي، لكن التطهر المقرون بالجنابة، والمرادبه الاغتسال.

وأبو حنيفة _ رحمه الله _ يقول: إذا اغتسلت، أو مضى عليها وقت صلاة، أو انقطع الدم لعشرة أيام حلت، بناء على أنه محكوم بطهارتها في هذه الأحوال.

وقول الجمهور هو الصواب).

* آراء العلماء في الاستمتاع المحرم:

أولاً: ذهبت الجماهير من السلف والخلف إلى تحريم إتيان المرأة من الخلف ومنهم عمر وعلي وابن مسعود وابن عباس وأبو هريرة، وأم سلمة، وعبد الله بن عمرو بن العاص وجابر بن عبد الله، وخزيمة بن ثابت والنخعي، وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وعروة بن الزبير، وعكرمة وعطاء والحسن والشوري رضى الله عنهم، ونقله الشوكاني عن العترة جميعاً.

و إليه ذهب الأثمة الأربعة. وقال النووي اتفق العلماء الذين يعتد بهم على ذلك (١).

ثانياً: نقل عن بعض العلماء القول بالحل: نسب هذا إلى سعيد ابن المسيب، وابن عمر ومولاه نافع رضي الله عنهم ومالك والشافعي وغيرهم (٢٠). * تعقب على الرأى القائل بالحل :

إن ما نسب لهؤلاء العلماء الأجلاء من القول بجواز استعمال المرأة من الخلف قول لا تليق نسبته لأحد من العلماء، لا على وجه القدح فيه، ولا على وجه المتابعة له، لأنه قول شاذ لا يصدر عن عالم يعتد بقوله، ولم يقم عليه دليل يثبت نسبة هذا القول إليه، فالإمام سعيد ابن المسيب، قد ثبت عنه القول بالتحريم (٣٠).

وروى الطحاوى (1) بسنده عن ابن شهاب قال: كان سعيد بن المسيب ينهى أن توتى المرآة في دبرها أشد النهي . . وما نسب إليه من القول بالحل يحتمل أن يكون قولاً كان يقول به ثم رجع عنه ، أو أنه كان يتكلم عن جواز إثيان المرأة في قبلها من دبرها، فظن السامع أنه يقول بحل إتيان المرأة في دبرها، فنقل ذلك عنه ، و إلا فهذه النسبة المجردة من الإسناد لا تقاوم الروايات المسندة الصححة .

 ⁽۱) ينظر: «شرح معاني الآثار»: (۳/ ۵۶)، و«الدر المنثور»: (۲۲٤/۱)، و«الأم»: (ه/ ۱۰۵)، و«السنن الكبرى»: (۱۹۸/۷)، «نيل الأوطار»: (٦/ ۱۷۳)، «شرح النووي على مسلم»: (۳/ ۲۰۶).

 ⁽٢) فتفسير ابن كثيرة: (١/ ٢٦٥)، «المجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي: (٣/ ٩٣)، و«الأم»: (٥/ ٥٦).

⁽٣) ﴿ الْمحلى ﴾: (١٠/ ٧٠). (٤) ﴿ شرح معاني الآثار؛ (٣/ ٤٥).

وكذا الصحابي الجليل ابن عمر _ رضي الله عنهما _ فيتعذر نسبه هذا القول الشاذ إليه، فقـد نفى ابنه سالم أن يكون هـذا رأياً لأبيه، وقال إنما قـال لا بأس أن يؤتين في فروجهن من أدبارهن. وإشتد في القول على نافع.

وقال نافع: إن الناس قد وهموا فيما فهموه من نقله عن ابن عمر درضي الله عنهما ـ فقد روى الطحاوي بسنده عن كعب بن علقمة قال: أخبرني أبو النظير أنه قال لنافع مولى ابن عمر، أنه قد كثر عليك القول، آنك تقول عن ابن عمر أنه أفتى أن تؤتى النساء في أدبارهن. فقال نافع: كذبوا عليّ، ولكن سأخبرك كيف الأمر أن ابن عمر عرض المصحف يوماً وأنا عنده حتى بلغ: ويُسا وَ مُر حَرُّ لُكُمُ فَأَنُوا مَر شُكر أَنَّي شُمْتُم (۱) فقال: يا نافع هل تعلم من أمر هذه الآية شيئاً قلت: لا. قال: إنا كنا معشر قريش نجي النساء، فلما دخلنا المدينة ونكحنا النساء الأنصاريات أردنا منهن مثل ما كنا نريد، فإذا هن كرهن ذلك، وأعظمته، وكان نساء الأنصار قد أخذن بحال اليهود، وإنما يؤتين على جنوبهن، فأنزل الله تساؤكم حرث لكم.

فهذا نافع قد بين أن الناس قد وهموا فيما فهموه من نقله عن ابن عمر، وأن معنى ما نقله عنه، هو إباحة إتيان النساء في فروجهن من الخلف، فإذا كانت نسبة هذا القول بالحل إلى ابن عمر هو مما وهم فيه الناس عن نافع. فالأمر كذلك في نسبته إلى نافع، على أن ابن عمر قد روي عنه القول بالتحريم صريحاً لا يقبل الاحتمال، حيث أنكر ذلك الفعل القبيح أشد الإنكار، فقال: وهل يفعل ذلك أحدمن المسلمين؟ (٢)

 ⁽١) صورة البقرة، الآية: ٢٢٣.

⁽٢) قشرح معانى الآثارة: (٣/ ٤١)، وقالدر المنثورة: (١/ ٢٦٤).

وأما ما نسب إلى مالك، فقد ذكر ابن كثير: أن الحاكم والدارقطني والخطيب البغدادي، قد رووا عن مالك ما يقتضي إباحة ذلك، قال: لكن في الأسانيد ضعفاً شديداً. والذي يصح عن مالك - رحمه الله - أنه سئل ما تقول في إتيان النساء في أدبارهن؟ قال: ما أنتم إلا قوم عرب، وهل يكون الحرث إلا في موضع الزرع؟ لا تعدوا الفرج. فقيل له: يا أبا عبد الله إنهم يقولون إنك تقول ذلك. قال: يكذبون على . يكلبون على .

قال ابن كثير: فهذا هو الثابت عنه (١٠). وذكر القرطبي أن مالكا قال مثل ذلك لابن وهب وعلي بن زياد، لما أخبراه أن ناساً بمصر يحدثون عنه أنه يجيز ذلك. ونقل عن ابن عبد البر قوله ما نسب إلى مالك وأصحابه في هذا، وهم مبرءون من ذلك (٢٠). فهذا مالك قد كذب ما نسب إليه، ونفى كبار أثمة مذهبه أن يكون هذا قولاً له أو لأحد من أصحابه.

أما ما نسب إلى الشافعي، فأساسه ما روي عن محمد بن عبد الحكم أنه سمع الشافعي يقول: ما صح عن النبي ﷺ، في تحليله ولا تحريمه شيء والقياس أنه حلال^(٦). وما ذكره ابن عبد الحكم هو قول قديم كان يقول به الشافعي، يدل على ذلك مناظرة جرت بينه وبين محمد بن الحسن يتبين منها أن محمداً كان يقول بالتحريم، والشافعي يقول بالحل ؛ لأنه لم يثبت عنده عن رسول الله ﷺ في التحريم دليل (٤٠).

⁽۱) التفسير ابن كثير»: (۲٬۱٤/۱).

⁽٢) قالجامع لأحكام القرآن، للقرطبي: (٣/ ٩٤، ٩٥).

 ⁽٣) (١٥ كثيرة: (١/ ٢٦٥)، "عمدة القارية: (١١٧/١٨)، "آداب الشافعي ومناقبهة:
 ص ٧١٧.

 ⁽٤) افتح الباري، (٨/ ١٣٢)، انيل الأوطارة: (٦/ ١٧٢).

فلما صح عنده عن رسول الله ه ما يدل على التحريم. قال به ورجع عن قوله القديم، وقد بسط المسألة في الأم، واستدل على تحريمها. وقال بعد ذلك فلا أرخص فيه، بل أنهى عنه (١).

أدلة المسألة على فرض وجود خلاف فيها:

قال الله تعالى: ﴿ فَسَا أَوُ كُم حَرَثُ لَكُمُ فَأَتُواْ جَرْفَكُم لَأَيْ شِثْمُ ۗ ٢٣. ومحور الخلاف في الآية لفظ «أنى»، فمن أجاز إتيان النساء من الخلف قال: إن «أنى» بمعنى «أين»، وعلى ذلك يكون معنى الآية عنده فأتوا نساءكم أين شئتم في القبل أو الدبر.

ويرد على هذا أن «أنى» لا تأتي لهذا المعنى فقط، وإنما تكون بمعنى «كيف» و«من «كيف» و«من و ودمتى». وقد ذهب سيبويه إلى أنها تكون بمعنى «كيف» و«من أين (⁽⁷⁾). ولو أخذنا بما قاله سيبويه، وهو لا شك حجة في هذا، فإن الآية تكون خارج نطاق استدلال القائلين بالإباحة، لأن معى الآية يكون على هذا، فأنوا حرثكم على أى حال شتتم. أو من أى جهة شتتم.

أما إذا أخذنا بما قاله الأولون، فإن معنى «متى» يكون خارجاً عن محل النزاع؛ لأنها للزمن، ولا شك أن معناها إذا أريد هنا فإنه ليس على إطلاقه، وإنما هو مقيد بالأزمان التي يحل فيها إتيان المرأة، فيخرج زمن الحيض والإحرام والصوم الواجب، ونحو ذلك من الأزمان التي حرم الشارع فيها إتيان المرأة.

^{(1) (1/}a): (0/101).

⁽٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٢٣ .

⁽٣) «الجامع لأحكام القرآن»، للقرطبي: (٣/ ٩٣).

فالنزاع هنا مقتصر على معنى «أين» و«كيف»، ولترجيح إرادة أحد المعنيين لا بد من مرجح.

فإذا احتكمنا إلى سبب النزول: وجلنا ما روي عن ابن عمر (1)_رضي الله عنهما:

«أن رجلاً أتى امرأته في دبرها فوجد في نفسه من ذلك فأنزل الله:
 ﴿نَسَا قُـكُرُ حَرَّثُ لَكُرُهَا أَتُواْ جَرْفَكُم أَنِّي شِئْتُمُ»(٢).

فاستدل المبيحون بهذا، وقالوا إن «أني» بمعنى «أين».

ويرد على هذا أن هذه الرواية معارضة برواية الطحاوي التي أتين على ذكرها عن نافع عن ابن عمر _ رضي الله عنهما _ والتي قال فيها نافع: كذبوا على . . . إلخ.

وتعارضها روايات عديدة عن أصحاب رسول الله ﷺ؛ فقد روى أبو داود بسنده عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _ قال: "إن ابن عمر _ والله يغفر له _ أوهم وإنما كان هذا الحي من الأنصار، وهم أهل وثن _ مع هذا الحي من اليهود _، وهم أهل كتاب . . . إلى آخره" (").

 ⁽١) قصحيح البخاري، : (٧/ ١٣٧٠)، وقد أقاض الإمام ابن حجر في بيان ألفاظ سبب النزيل وفي
 الروايات المختلفة بما لا مزيد عليه . ينظر: «تلخيص الحيير» : (٣/ ٢٠٩).

⁽٢) اجامع البيان عن تأويل القرآن، للطبري: (٢/ ٢٣٤).

⁽٣) اصحيح سنن أبي داود؟: (١/ ٤٩٩).

⁽٤) قمسلم بشرح النووية: (٣/ ٦٠٩).

وروي الطحاوي عن جابر وزاد: فقال رسول ا的 藥: قمقبلة ومدبرة ما كان في الفرج (۱۱)، وروى عن أم سلمة وفيه قأن النبي 藥 قال: صماماً واحداً . قال الطحاوي: ففي توقيف النبي 藥 إياهم في ذلك على الفرج ، إعلام منه لهم أن الدبر بخلاف ذلك، ففي هذه دلالة على أن قأني في الآية بمعنى «كيف» ويكون معناها، فأتوا نساؤكم على أي كيفية شئتم مقبلات أو مدبرات ما كان ذلك في القبل. ثم إن الأحاديث عن رسول ال 藥، قد تضافرت على تحريم إتبان النساء في أدبارهن منها:

أولاً: ما روي عن عمر لـ رضي الله عنه لـ قال: قال رسول الله ﷺ: «استحيوا فإن الله لا يستحي من الحق، لا تأتوا النساء في أدبارهن، (٣٠).

ثانياً: ما جاء عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: الملعون من أتى امرأة في دبرها، أخرجه أبو داود^(۱۲).

ثالثاً: ما جاء عن علي بن طلق (1) أن رسول الله 囊 قال: 3.. لا تأتوا النساء في أجحارهن فإن الله لا يستحي من الحق (٥)، أخرجه الترمذي وحسته وصححه ابن حبان.

قشرح معانى الأثار؟: (٣/ ٤١).

 ⁽۲) «الجامع الصحيح»، للترمذي: (۲۸/۳)»، «تلخيص الحبير»: (۲۰۲/۳)، «الفتح الرباني»: (۲۱٪۲۲)، عن عدد من الصحابة بألفاظ مختلفة.

⁽٣) قصحيح سنن أبي داودة: (١/ ٤٩٨)، قالفتح الربانية: (١٦/ ٢٢٤).

⁽٤) علي بن طلق بن المنذر بن قيس بن عمرو بن عبد الله بن عمر بن سحيم الحنفي اليماني، قال بن حبان له صحبة، قال الترمذي عن البخاري لا أعرف لعلي بن طلق إلا حديثاً واحداؤهو المذكور في هذا الباب. «الإصابة» : (٤/ ٥٧٠).

⁽٥) [الجامع الصحيح)، للترمذي: (٣/ ٤٦٨)، (تلخيص الحبيرة: (٣/ ٢٠٦).

رابعاً: ما روى ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا ينظر الله إلى رجل أتى رجلاً أو امرأة في دبرها، أخرجه الترمذي وحسنه، وصححه ابن حبان وابن حزم(١٠).

 ⁽۱) قنتج الباري؛ (۱/۱۳۳)، قالجامع الصحيح، للترمذي: (۲۹/۳)، رقم ۱۱۲۵)،
 وقالمنحلي؛ (۲۰/۱۷).

⁽۲) خزيمة بن ثابت هو أبر عمارة خزيمة بن ثابت به الفاكه بن ثعلبة الخطمي الأنصاري، من بني خطمة من الأوس، يعرف بذي الشهادتين؛ حيث جعل رسول الله شهد شدلة شهاد تدأى وما بعدها من المشاهد، وكان من حملة الرايات يوم الفنح وحضر صفين وشاوك في القتال بعد مقتل عمار بن ياسر، وقتل عام ٣٧هـ. «الرساية»: (٢/ ١/٨٧)، «الاستيمات»: (٤/ ١/٨٤).

 ⁽٣) قتح الباري٤: (٨/ ٣٣)، قشرح معاني الأثارة: (٣/ ٤٥)، و«المحلى»: (١٠/ ٧٠).

⁽³⁾ ابن حبان، الحافظ محمد بن حبان بن معاذ بن معيد البستي، ومن الألمة المشهود لهم بالتبحر والتعقل، وسعة الدارية بالسنة، تتبع شيوخ العلم في القرى والمدائن، وكافة الأقطار الإسلامية ليأخذ ما عندهم. فحصل ما عجز غيره عن تحصيله، ولازم شيخه أبا بكر ابن خزيمة وتتلمذ عليه، ثم عكف على التأليف فجاء فيه بالنادر الممجب، وله منهج في تعليل الرجال لا يوافقه عليه كثير من المحدثين. توفي سنة ٣٥٤. ينظر التفصيل في: «معجم البلدان» عند حديثه عن مدينة (بست»، والسان الميزان»: (٥/١٢/١).

• آراء الفقهاء فيما لكل من الزوجين على الآخر من حقوق:

اتفق الفقهاء على أن عقد النكاح يرتب حقوقاً للزوج على الزوجة، وحقوقاً للزوجة على الزوجة، وحقوقاً مشتركة بينهما، وهذه الحقول تتمثل في العشرة بالمعروف، ورجوب العدل، والإحسان، ولزوم الطاعة وحق التأديب، عند الحاجة إليه بالوسائل المشروعة، وحسب الخطة المرسومة كما جاء في القرآن الكريم، ومن المسائل المتفق عليها مسألة القسم في حال تعدد الزوجات. فإن من كان في عصمته أكثر من واحدة من النساء الحرائر، وجب عليه التسوية بينهما في المبيت والنفقة، لا فرق في ذلك بين مسلمة وكتابية (١)، ولا يجوز للزوج تفضيل واحدة على أخرى، فإن أراد ذلك فعليه أن يخير من يرغب عنها بين الطلاق أو المقام معه، والرضا بتغضيل الأخرى، أو يصالحها بأن يعطيها شيئاً من المال في مقابل رضاها بإيثار الأخرى عليها، فإن اختارت المقام على الطلاق عند التخيير، أو رضيت بما صالحها عليه فلا بأس

والعدل الواجب إنما هو في الأمور الظاهرة. أما المودة، والميل إلى مخالطة إحداهما أكثر من الأخرى فغير ممنوع، فقد أجمع العلماء على أنه لا تجب التسوية في الميل بالقلب ولا في الجماع (٢٠). وهذا من العدل غير الممكن الذي قال الله تعالى في شأنه: ﴿ وَلَن تَسْتَطِيمُواۤ أَن تُعْدِلُواْ بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْحَرْصُمْمُ . الْإِنَّةُ (٢٠).

⁽۱) «المغنى»: (۸/ ۱٤٩/).

⁽٢) «طرح التثريب»: (٧/ ٥١)، «المغنى»: (٨/ ٨٤١).

⁽٣) سورة النساء، الآية: ١٢٩.

ولا شك أن النفقة واجبة للزوجة على زوجها بقدر ما يكفيها عرفاً، وإنما النزاع في التسوية بين الزوجات في الإنفاق، فقد ذهب مالك وأحمد إلى عدم وجوب التسوية فيهما إذا قام بالواجب لكل واحدة منهن، ونحو ذلك مذهب الشافعي، فقد أجاز إيثار إحداهما على الأحرى في التبرع(١).

وأما الحنفية فقد اختلفوا تبعاً لاغتلافهم في أن النفقة تعتبر بحال الزوج فقط أو بحالهما معاً. فمن قال منهم بأنها تعتبر بحال الزوج أوجب التسوية، ومن قال تعتبر بحالهما لم يوجبها وهذا هو المختار للفتوى عندهم(٢٧).

والحق وجوب التسوية، لقوله ﷺ: ﴿إِذَا كَانَ عَنْدُ الرَّجِلِ امْرَأَتَانَ فَلَمُ يَعْدُلُ بِينْهِما جاء يوم القيامة وشقه ماثل الخرجه أبو داود والترمذي والحاكم وقال: صحيح على شرط الشيخين(٣٠٠).

وما جاء عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ كان يعدل بين نسائه ويقول: اللهم إن هذا قسمي فيما أملك، فلا تلمني فيما تملك ولا أملك، أخرجه أبو داود والترمذي والحاكم وقال: صحيح على شرط مسلم. قال الترمذي: قوله (لا تلمني فيما تملك ولا أملك) إنما يعني عن الحب والمودة، كذا فسره بعض أهل العلم.

 ⁽١) «الشرح الكبير على مختصر خليل»: (١/ ٣٣١)، «مغني المحتاج»: (٣/ ٢٥١)،
 المغنى»: (٨/ ٤٤٤).

⁽٢) قالبحر الرائق): (٣/ ١٣٤).

 ⁽٣) "سنن اين ماجه»: (١/ ٣٦٢)، وقم ١٩٧٧)، «المستدوك»: (١٨٥/٧)، «سنن أبي داود»:
 (٢/ ٢٠٠٥)، «اللجاسم الصحيح»، للترمذي: (٣/ ٤٤٧)، وقم ١١٤١).

ففي ذلك دليل على وجوب التسوية بين الزوجات في كل ما يستطيع الزوج التسوية فيه بينهن، ولا شك أن التسوية في الإنفاق داخلة تحت قدرة الزوج.

وعند جمهور الفقهاء أن ليس للزوجة الخروج من البيت إلا بإذن الزوج، ما لم يكن هناك سبب للخروج، كأداء الصلاة في المسجد، وحضور مجالس العلم، مع أمن الفتنة، وأداء فريضة الحج، عند وجود محرم، وكذا خروجها للتداوي، كما يباح لها الخروج أيضاً فيما لا بد منه مع محافظتها على الحياء والعفاف والمروءة والأدب. أما زيارتها لأبويها أو أحدهما عند عجزه عن زيارتها، فقد اختلف الفقهاء في هذا:

فقال الحنفية: ليس له منعها من عيادة والد زَمِن ليس له من يقوم عليه، ولا يجب عليها طاعة زوجها إن منعها من ذلك، سواء كان الوالد مسلماً أو كافراً؛ لأن القيام بخدمته فرض عليها في مثل هذه الحالة فيقدم على حق الزوج(١٠).

وقال الشافعية والحنابلة: ليس لها الخروج لعيادة أبيها المريض إلا بإذن زوجها، وله منعها من ذلك، ومن حضور جنازته لحديث: «أن رجلاً خرج وأمر امرأته أن لا تخرج من بيتها، فمرض أبوها، فاستأذنت النبي ﷺ فقال لها: «أطبعي زوجك» فمات أبوها، فاستأذنت منه ﷺ في حضور جنازته، فقال لها: «أطبعي زوجك» فأرسل إليها النبي ﷺ: «إن الله قد غفر الأبيها بطاعتها لزوجها»(٢). ولأن طاعة الزوج واجبة، فلا يجوز ترك الواجب بما ليس بواجب.

 ⁽۱) «الفتاري الهندية»: (۱/ ۳٤٠)، و«فتح القدير»: (۳/ ۳۰٤)، و«الخانية»: ص٤٤٠.

⁽٢) قميجمع الزوائدة: (٤/٣١٣).

قالوا: ولكنه ينبغي ألا يمنعها من عيادة والدين مريضين وحضور جنازتهما؟ لأن في ذلك قطيعة لهما، وحملا لزوجته على مخالفته، وقد أمر الله تعالى بالمعاشرة بالمعروف، ومنعها من عيادة والد مريض ليس من المعاشرة بالمعروف في شيء(۱). والعلم عندالله.

* خلاف الفقهاء في الوطء الواجب:

ذهب جمهور العلماء إلى أن وطء الرجل زوجته واجب، وأدنى ذلك مرة في كل طهر إن قدر عليه، وإلا فهو عاص لله، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا تَعْلَمُونَ فَأَتُّوهُمُّ مِنَّ حَيْثُ أَصَّرُكُمُ اللهُ . ﴾ (٢).

وذهب الإمام أحمد إلى أن الوطء الواجب هو مرة في كل أربعة أشهر (٣)، ودليله قوله تعالى : ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسْمَ إِسِم تَرَبُّصُ أَرْبَعَتُ أَشْهُرٍ ﴾ (٤).

وذهب الإمام الشافعي إلى أنه لا يجب عليه لأنه حق له. فلا يجب عليه كسائر الحقوق(٥).

وذهبت الحنفية إلى أن الوطء واجب للمرة الأولى، ولا يجوز أن يؤخره حتى يبلغ مدة الإيلاء، وهل هو حق له أو لهما؟ على خلاف بين فقهاء المذهب، وعلى الزوج أن يتفرغ لها يوماً وليلة من كل أربع ليالٍ إذا كانت الذوجة حـة (١).

 ⁽١) (١ تكملة المجموع): (١/ ١١١)، و(المغنى): (٧/ ٢٠).

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٢٢.

⁽٣) ﴿ الفروع؛ (٥/ ٣٢١).

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٢٢٦.

⁽a) «المهذب»: (۲/۲۲).

⁽٦) قرد المحتار على اللر المختارة: (٣/ ٧٤٥، ٨٤٥)، وقنتح القديرة: (١٨/٢٥).

العزل وتنظيم النسل(۱):

* تمهيد:

وقال: «سوداء ولود خير من حسناء عقيم»(٥).

هذا هو المبدأ الأساسي المعتبر في الشريعة، ولكن إذا طرأت بعض حالات الضرورة جاز العزل بقصد منع الحمل، على أنه لا يحول عن وجود الذرية إذا أراد الله خلقها. وإذا كانت الموطوءة زوجة حرة اشترط بعض العلماء موافقتها في العزل، أما إذا كانت أمة فلا يشترط، ولعل من الأسباب المبيحة لمنع الحمل كون المره ذا عيال كثير يصعب عليه تربيتهم، والقيام بما

 ⁽١) العزل: هو أن يجامع فإذا قارب الإنزال نزع، وأنزل خارج الفرج. «النووي على مسلم»:
 (٣/ ٢١٢).

⁽٢) سورة الكهف، الآية: ٤٦.

⁽٣) سورة النحل، الآية: ٧٢.

 ^{(3) «}صحيح سنن أبي داود»: (٣٨٦/٢)، «الفتح الرياني»: (١٤٥/١٦)، «المغني»، لابن
 قدامة: (٧/ ٣٣٥).

⁽٥) المجمع الزوائد ومنبع الفوائد"، للهيثمي: (٤/ ٢٥٨)، النيل الأوطارة: (٦/ ٢٢٦).

يصلحهم، وليس له مورد ولا قدرة على التكسب، وكذلك إذا كانت المرأة ضعيفة، أو كانت موصولة الحمل، أو كانت مريضة، أو كان الحمل يسبب لها مرضاً، ففي مثل هذه الحالات يباح إيقاف النسل، أو تنظيمه على فترات، فتعطى الأم فرصة لاستعادة صحتها، والقيام على شئون أطفالها، ولعل العناية بتقليل الحمل في مثل هذه الأحوال لا يكون مباحاً فحسب، بل ربما يكون مندوباً إليه، ورأى كثير من أهل العلم إباحته مطلقاً، واستدلوا لمذهبهم بما يأتى:

أولاً: أخرج البخاري ومسلم عن جابر - رضي الله عنه _ قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ب والقرآن ينزل(١).

ثانياً: أخرج مسلم (٢) عنه قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك رسول الله ﷺ فلم ينهنا. وقد أجاز عدد من الصحابة العزل، ولما علم النبي ﷺ بفعل الصحابة قال: لم تفعلون؟ ولم يقل: لا تفعلوا. أما تعاطي الدواء لمنع الحمل للأسباب السالف ذكرها، فلعله مباح كما أبيح العزل، وإن كان الأحوط عدم جواز التعاطي ؛ لأنه قد ينشأ عنه إلحاق ضرر بالمرأة، أو تشره الولد إذا قدر حصول الحمل.

⁽١) قصمتيح البخاري؟: (٨/ ١٩١، رقم ٤٥٥٦)، قمسلم بشرح النووي؟: (٣/ ٢١٧).

⁽٢) قصحيح مسلمة: (٧/ ٦١٥).

ما قاله الإمام ابن تيمية في حكم العزل:

قال _ رحمه الله _ في بحث له عن تعاطى الأسباب(١)قال:

(فهو سبحانه يخلق الولد، وسائر الحيوان في الأرحام بما يقدره من اجتماع الأبوين على الذكاح، واجتماع الماءين في الرحم، فلو قال الإنسان: أنا أتوكل ولا أطأ زوجتي، فإن كان قد قضى لي بولد وجد، وإلا لم يوجد ولا حاجة إلى وطء، كان أحمق بخلاف ما إذا وطىء وعزل الماء، فإن عزل الماء لا يمنع انعقاد الولد إذا شاء الله، إذ قد يسبق الماء بغير اختياره.

ومن هذا ما ثبت في الصحيحين (٢) عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في غزوة بني المصطلق، فأصبنا سبياً من العرب فاشتهينا النساء واشتدت علينا العُزبة، وأحبينا العزل فسألنا عن ذلك رسول الله ﷺ فقال: ما عليكم ألا تفعلوا فإن الله قد كتب ما هو خالق إلى يوم القامة.

وفي صحيح مسلم (٢) عن جابر _ رضي الله عنه _ أن رجلاً أتى النبي ﷺ فقال: إن لي جارية هي خادمتنا وسانيتنا في النخل، وأنا أطوف عليها وأكره أن تحمل. فقال: (اعزل عنها إن شنت فإنه سيأتيها ما قدر لها». وهذا مع أن الله سبحانه وتعالى قادر على ما قد فعله من خلق الإنسان من غير أبوين كما خلق آدم، ومن خلقه من أب فقط كما خلق حواء من ضلع آدم، ومن خلقه من أم

⁽۱) قمجموع الفتاوي): (۲۷/۱۰).

⁽۲) "صحيح البخاريء: (۱۹۱/۸) بلفظ مختلف، "صحيح مسلم بشرح النوويء: (۲/۲۲).

⁽٣) المصدر السابق: ص ٦١٦.

فقط كما خلق المسيح ابن مريم عليه السلام، لكن خلق ذلك بأسباب أخرى غير معتادة.

وقال الشيخ جواباً عن سؤال^(١) عن تعاطي الدواء عند العجماع فقال: (وأما جواز ذلك ففيه نزاع بين العلماء. والأحوط أنه لا يفعل والله أعلم).

وجاء في جواب له عن سؤال^(٢) قال: (... وأما العزل فقد حرمه طائفة من العلماء، لكن مذهب الأثمة الأربعة أنه يجوز بإذن المرأة. والله أعلم).

حكم العزل في نظر الفقهاء:

ذهب الجمهور من الفقهاء إلى جواز العزل، وقال به الكثير من السلف والحلف، وإليه ذهب الأثمة الأربعة (٢)، إلا أن الأصح في مذهب الشافعي أن للزوج الحق في العزل وإن لم ترض الزوجة، وقال الأثمة الثلاثة: لا يجوز العزل عن الحرة إلا برضاها، أما إذا كانت الموطوءة أمة، فقد ذهب أبو حنيفة

⁽١) نص السؤال: سئل عن امرأة تضع معها دواء عند المجامعة، تمنع بذلك نفوذ العني في مجاري الحمل. فهل ذلك جائز أم لا ؟ وهل إذا بقي ذلك الدواء معها بعد الجماع ولم يعشرج، يجوز لها الصلاة أو الصوم بعد الغسل أم لا ؟ همجموع الفتاوى؟: (٣٢/ ٢٧١).

⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل (ركاض) بسير في البلاد في كل مدينة شهراً أو شهرين ويعزل عنها، ويخاف أن يقع في المعصية، فهل له أن ينزوج في مدة إقامته في تلك البلدة وإذا سافر طلقها وأعطاها حقها أم لا ؟ وهل يصح النكاح أم لا ؟ قمجموع الفتارى»: (٣٢/٢١) ١٠١٨).

 ⁽٣) «المعني»: (٨٣٣/١)، «سنن الدارمي»: (١٠٦٠)، «تفسير البغري» والخازن»:
 (١٨٤/١)، «الدر المنتور»: (١/٧٢٧)، «جامع البيان عن تأويل القرآن»، للطبري:
 (٢٣٤/٢)، «عمدة القاري»: (٨١٨/١٨)، «نيل الأوطار»: (٢/١٧٤١)، «مصنف عيدالرزاق»: (٧/٢٤١)، «المهيد»: (٣/٨/١٤).

ومالك إلى عدم جواز العزل عنها إلا برضا سيدها، وفي مذهب أحمد روايتان: إحداهما تستأذن كالحرة، والثانية لا تستأذن(١٠).

وذهب جماعة من العلماء إلى عدم جواز العزل، وروي ذلك عن أبي بكر الصديق وعثمان (٢) وابن عمر - رضي الله عنهم -، وغيرهم من السلف والخلف. ودليلهم حديث جاء عن جذامة بنت وهب (٢) فيه أن رسول الله هي سئل عن العزل فقال: ذلك الوأد الخفي (١) وهي ﴿ وَ إِذَا ٱلْمُوَّدُدُهُ سُلِلَتُ ﴾ (١٠) أخرجه مسلم (١). ووجه الدلالة أن الرسول هي سمى العزل بالوأد الخفي، وشبهه بالوأد المذكور في الآية، فهذا يدل على المنع، وأجيب بأن الحديث ليس بصريح في المنع، إذ لا يلزم من تسميته وأداً خفياً على طريق التشبيه أن يكون حراماً (٢)، ولعل قوله الوأد الخفي، وذلك يوجب كراهة لا تحريماً. ثم إن حديث جذامة معارض بما روي عن جابر حرضي الله عنه -قال: قلنا يا رسول الله إنا كنا نعزل، فزعمت اليهود أنه الموءودة الصغرى. فقال: كذبت اليهود إن الله إذا أراد خلقه لم يمنعه. وواه الترمذي (١٨)

 ⁽۱) «الإنصاح»: ص۹۲، قطرح التثريب»: (۲۰/۱۰)، قتح الباري»: (۲۰/۹۷)، همجمع الزوائد»: (۲۹۸۶)، «المحلى»: (۲۰/۱۰)، همختصر الطحاوي»: ص۱۹۰، «الموطأ مع شرح المتشى»: (۲/۱۶۳).

⁽Y) المصادر السابقة.

 ⁽٣) جذامة بنت وهب الأسدية أخت عكاشة بن وهب، روت عنها أم المؤمنين عائشة رضي الله
 عنها حديث (إرضاع الحامل، والإصابة): (٧/ ٥٥٧).

⁽٤) قمختصر الطحاوي»: ص١٩٠، قالموطأ شرح المنتقى؛ (٤/ ١٤٣).

⁽٥) سورة التكوير، الآية: ٨. (٦) قالنووي على مسلم؛ (٣/ ٢١٩).

⁽٧) ﴿ فَتَحَ الْبَارِي * : (٩/ ٢٤٨) ، قَبْلِ الأوطار * : (٦/ ١٦٧).

⁽٨) الجامع الصحيح، للترمذي: (٣/ ٤٤٢)، رقم ١١٣٦)، الفتح الرباني»: (٢٢٠/١٦).

وأخرج أبو داود عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - نحوه (۱) ورواه البزار (۲) عن أبي هريرة. قال الهيشمي: رجاله رجال الصحيح خلا إسماعيل بن مسعود وهو ثقة (۲۳). وللحديث طرق أخرى ذكرها ابن حجر في الفتح، وأعل بعض العلماء هذا الحديث بالاضطراب في الإسناد، وأجاب ابن حجر (۱۱): بأن ذلك يعتبر قادحاً إذا لم تقو بعض الوجوه، ومتى قوي بعضها عمل به وهو هنا كذلك. وقد رجح البيهقي أحاديث الإباحة بأن رواتها أكثر وأحفظ، وحمل النهى في غيرها على التنزيه (۱۵).

وقد جمع بعض العلماء بين قوله ﷺ «هو الوأد الخفي»، وبين تكذيبه لليهود هو دعواهم «أنه الموءودة الصغرى»، بأن الذي كذب فيه اليهود هو زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً، وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوأد، فأكذبهم، وأخبر أن العزل لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه؛ لأن العزل فيه قصد المنع فقط، وأما الوأد ففيه القصد والفعل وهو إزهاق الروح(١٦).

⁽١) قصحيح سنن أبي داود): (٢/ ٤٠٩).

⁽٢) البزار هو أبر بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري، الحافظ العلامة الشهير، صاحب المستند الكبير المعلل. رحل في آخر عمره إلى أصفهان والشام لنشر العلم، ومات بالرملة سنة ٢٩٧هـ. "طبقات الحفاظ»: ص٥٨٥.

⁽٣) المجمع الزوائدة: (٤/ ٢٩٧).

⁽٤) هو أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد العسقلاني المصري، ولد سنة ٧٧٣، وكان من بيت علم وفضل، عرف بالذكاء وتوقد اللهن وقوة الحافظة، أخذ علومه بمصر والشام والحجاز واليمن، وبرع في الفقه والحديث وعلوم أخرى. توفي سنة ٨٥٢هـ. وله مؤلفات كثيرة أهمها: «فتح الباري» و«الإصابة» و«الدرر الكامئة» وغيرها. «الإصابة»: (١/٦ وما بعدها).

⁽ه) «السنن الكبرى»: (٧/ ٢٣٢).

⁽٦) افتح الباري، (٩/ ٢٤٨)، انيل الأوطار، (٦/ ١٦٧).

موازنة بين رأي الشيخ وما ذهب إليه الفقهاء في حقوق الزوجين :

يتفق الشيخ مع الفقهاء في وجوب أداء كل من الزوجين ما عليه للآخر من حقوق وواجبات، من وجوب العدالة، وحسن المعاملة، والعشرة بالمعروف، ، وثبوت حق الاستمتاع لكل من الزوجين للآخر وجواز العزل للحاجة .

و يختلف الشيخ مع الفقهاء في تحديد القدر الواجب من الوطء، حيث ذهب إلى أنه يجب على الزوج أن يطأ امرأته بقدر ما يعفها و بحسب حاجتها، وجعله من جنس النفقة، بل وأولى منها، ولم يعين قدراً محدوداً كما يرى الفقهاء على خلاف بينهم.

ويرى وجوب التسوية بين الزوجات في النفقة والكسوة، كما تجب التسوية في المبيت مستدلاً بحديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ كان يعدل بين نسائه ويقول: «اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا تلمني فيما تملك ولاأملك)(١).

ويتفق الشيخ مع الفقهاء، في أن إتيان المرأة من الخلف حرام لا يجوز بأي حال، وأنه يجب تعزير الزوجين إذا اتفقا على ممارسة هذا الفعل القبيح. ولا يكتفي الشيخ بالقول بالتحريم، ووجوب التعزير فحسب، بل إنه يرى وجوب التفريق بينهما، إذا لم يرتدع الزوج بالتعزير وكانت الزوجة مطاوعة (٢٠).

⁽۱) سبق تخریجه ص۵۸۸.

⁽٢) دمجموع الفتاوي،: (٣٢/ ٢٦٦، ٢٦٧).



الفصل الشالث :

DECEMBER OF DECEMBER OF A COMPANY OF A COMPANY OF A COMPANY OF THE COMPANY OF THE

نفقة الزوجة والأقارب

• أولاً: الزوجة :

يراد بنفقة الزوجة توفير ما تحتاج إليه من طعام وشراب وكساء ومسكن ودواء، ويدخل في الطعام جميع ما تحتاج إليه، فيشمل الفاكهة وكل ما هو معتاد من التوسعة على الأهل في الأعياد، وسائر الأشياء التي قد صارت بالاستمرار عليها عرفاً بين الناس، بحيث يحصل التضرر بمفارقتها، أو التضجر مما قد ينشأ عنه نزاع.

ومما يجب على الزوج للزوجة وسائل النظافة من المشط والصابون ونحوها من الأشياء المشروعة التي تستقيم بها الحياة الزوجية، سواء أكانت الزوجة غنية أم فقيرة، وسواء كان الزوج ذا يسار أو إعسار؛ وذلك لأن الزوجة محبوسة لصالح الزوج، وممنوعة من التصرف والاكتساب، فلا أقل من أن يلتزم بالإنفاق عليها.

وأيضاً فإن الشارع أوجب النفقة على الزوج؛ لأن الزوجة بمقتضى عقد الزواج الصحيح قد أصبحت مقصورة على زوجها ومحبوسة لحقه لاستدامة الاستمتاع بها، ويجب عليها طاعته والقرار في بيته، وتدبير منزله وحضانة الأطفال وتربية الأولاد، وعلى الزوج نظير ذلك أن ينقق عليها ويقوم بكفايتها بكل ما تحتاج إليه، ما دامت الزوجية قائمة، والمرأة ملازمة للطاعة مؤدية لحقوق الزوجية، سواء كانت صحيحة أو مريضة ما لم يوجد منها نشوز أو خروج عن الطاعة.

فالنفقة واجبة لها بناء على القاعدة العامة من أن كل من احتبس لحق غيره ومنفعته فنفقته على من احتبس لأجله.

* دليل وجوب النفقة:

لقد ثبت وجوب النفقة للزوجة بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة، والإجماع والمعقول.

أولاً: الكتاب:

- ١ قال الله تعالى: ﴿ أَسْكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُم مِن وُبَعِدُكُمْ ﴾ (١٠). وهذا وإن كان وارداً في المطلقات يدل على وجوب النفقة على الزوجات من غير شك.
- ٢ قال تعالى: ﴿ لِيُنفِقَ ذُوسَعَةٍ مِن سَعَتِهِ ء وَمَن قُلِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ وَلَلْيَفِقَ مِنَّ ٢ ٢ عَالنَهُ اللَّهُ وَ١٤ .
 - ٣- قال تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمُولُودِ لَهُ رِيزُقُهُنَّ وَكِشُوتُهُنَّ بِٱلْمُعْرُونِ ﴾ (٣).
 ثانياً: السنة:
- ١- قال ﷺ في خطبة حجة الوداع: «اتقوا الله في النساء فإنكم أخذتموهن بأمانة الله، واستحللتم فروجهن بكلمة الله، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف»(٤).

 ⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٦. (٢) سورة الطلاق، الآية: ٧. (٣) البقرة، الآية: ٣٣٣.
 (٤) قصمتيح مسلم: (٣٤/٣٤٤)، «الفتح الربائي»: (٢١/ ٢٨٠).

- ٢ وثبت عنه على الصحيحين (١) أن هنداً (٣) امرأة أبي سفيان (٣) قالت له:
 وإن إبا سفيان رجل شحيح ليس يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي إلا
 ما أخذت منه وهو لا يعلم، فقال: «خذي ما يكفيك وولدك
 بالمعروف».
- ٣_ وعن معاوية القشيري _رضي الله عنه_قال: أنيت رسول الله ﷺ فقلت:
 ما تقول في نسائنا؟ قال: قاطعموهن مما تأكلون، واكسوهن مما
 تكتسون، ولا تضربوهن ولا تقبحوهن الله.

ثالثاً: الإجماع:

فقد اتفق العلماء على وجوب نفقة الزوجة على الزوج، إلا الناشز منهن والممتنعة عن الطاعة، أو من حسر زوجها بدعوي منها.

 ⁽۱) ینظر: قتح الباری شرح صحیح البخاری»: (۲۰(۹۹)، قصحیح مسلم»: (۲۰٤/۶۳)،
 قصحیح سنن أبی داود»: (۲۷:۷۲)، قسنن ابن ماجه»: (۲۴/۳۳، وقم ۲۳۲۷).

⁽٧) هي هند بنت عتبة بن ربيعة بن عبد شمس القرشية أم معاوية، شهدت أحداً مع المشركين، ومثلت يقتلى المسلمين، وخاصة حمزة وضي الله عنه _ عم النبي ، أسلمت يوم فتح مكة وحسن إسلامها وكان لها أقوال مشهورة عند البيعة تدل على صدق وتعقل. توثيت في خلاقة عشمان، وقيل في خلاقة عمر _ وضي الله عنهما _. «الاستيماب»: (١٩٢٢/٤)، «الإسابة»: (٨/ ٥٥/).

⁽۲) هو صخر بن حرب بن عبد شمس القرشي أحد سادات قريش، أسلم يوم فتح مكة، وشهد مع النبي ﷺ وقعة حنين، وأعطاء كثيراً من غنائمها، توفي بالمدينة سنة أربع وثلاثين، وقبل غير ذلك وله نيف وتسعون سنة. «الإصابة»: (۱۷۸/۲)، «الاستيماب»: (۲/۸۸/۲)، و«الأصلام»: (۲/۸۸/۲).

⁽٤) أخرجه أبو داود: (٢/ ٤٠٢)، والنسائي وابن ماجه: (١/ ٣٤١، وقره ١٨٥٥)، والحاكم وابن حمان .

رابعاً: المعقول:

فهو أن كل من احتبس لمصلحة غيره ومنفعته فنفقته واجبة عليه، كالقاضي والمفتي وجابي الزكاة والخراج ونحوهم، فنفقات كل هؤلاء على الدولة.

- شروط وجوب نفقة الزوجة:
- يشترط لوجوب نفقة الزوجة على زوجها ما يأتي:
 - ١ _ أن يكون عقد الزواج صحيحاً.
 - ٢ أن تكون الزوجة صالحة للمعاشرة الزوجية .
- ٣- أن تكون قد انتقلت إلى بيت الزوج، أو أبدت استعدادها للانتقال.
 - ٤ أن لا تمنعه من الاستمتاع بها إلا بعدر.
- أن لا تمتنع من السفر معه أو يمنعها وليها، إذا لم يكن هناك شرط في
 العقد يعطيها الحق في عدم السفر، مع أمن الطريق والبلد.
- ٦- إذا لم يتمكن الزوج من استيفاء حقه بسبب منه، كما لو كان صغيراً لا يصلح للمعاشرة الجنسية، أو كان مريضاً أو به عيب يمنع من المعاشرة كالجب أو العنة، أو كان محبوساً في جريمة أو دين عليه.
- إذا امتنعت عن تسليم نفسها لعدم إيفائها معجل صداقها، أو عدم إعداد المسكن الشرعي لها.

ما قاله الإمام ابن تيمية في وجوب الإنفاق على الزوجة:

أجاب عن سؤال بقوله:

(الزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة من غير صداقها)(١).

وقال: (لا يلزم الزوج تمليك الزوجة النفقة والكسوة بل ينفق ويكسو بحسب العادة، لقوله عليه الصلاة والسلام: «إن حقها عليك أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت»)(٢).

وقال ضمن جواب عن سؤال: (إذا كانت مع هذا باذلة ما يجب عليها وجبت لها النفقة)^(٣).

وقال جواباً عن سؤال: (نعم تستحق التفقة عند الأثمة الأربعة)(٤).

 تمقيب على قول الإمام ابن تيمية: (الزوجة المحتاجة نفقتها على زوجها واجبة):

هذا القيد لا مفهوم له فيما يبدو، وإنما ذكر الشيخ (قيد الحاجة) إما متابعة للسائل، أو أن المرأة كانت محتاجة إلى أشياء زائدة عن النفقة المعتادة، وإلا فإن الثابت عن الإمام ابن تيمية هو وجوب النفقة للزوجة

- (۱) نص السؤال: سئل عن امرأة مزوجة محتاجة، فهل تكون نفقتها واجبة على زوجها؟ أو من صداقها؟ قمجموع الفتاوى٤: (٢٦/٣٤)، «الفتاوى الكبرى٤: (٢٦١/٤)، قمختصر الفتارى المصرية٤: ص٤٥٤، ط. السنة المحمدية.
- (۲) «صحيح سنن أبي داود»: (۲/ ۲۰٪)، «الفتح الرباتي»: (۲۲ / ۲۳۲)، «مجموع الفتارى»: (۲۳/ ۷۷).
- (٣) نص السؤال: سئل عن رجل حبسته زوجته على كسوتها وصداقها ويقي مدة فهل لها أن
 تطالبه بنفقتها مدة إقامته في حبسها أم لا ؟ «مجموع الفتاوى»: (٤٣/ ٩٧).
- (٤) نص السؤال: سئل عن رجل له زوجة، وله مدة سبع سنين لم ينتفع بها الأجل مرضها فهل
 تستحق عليه نفقة أم لا ؟ المجموع الفتاوى»: (١٤٣/ ٩٩).

مطلقاً، سواء كانت محتاجة أو غير محتاجة، غنية أو فقيرة. ولم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن حزم، وهو أن الزوجة الغنية لا تجب لها النفقة على زوجها الفقير، بل إنها ملزمة بالإنفاق عليه.

وهذه الحالة وإن كانت لم يقم عليها دليل، بل هي مخالفة لكل الأدلة الشرعية، إلا أنها قد تكون مقبولة من باب الذوق واللياقة إذا تخاضينا عن الأدلة في حال غنى الزوجة وفقر الزوج.

دليل ابن حزم:

قول الله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِيْزُقُهُنَ وَكِسُونَهُنَ بِٱلْمَعُوفِ . . ﴾ إلى قوله : ﴿ وَعَلَى ٱلْمَعُوفِ . . ﴾ إلى قوله : ﴿ وَعَلَى ٱلْوَادِ شِيشًا ذُالِكُ ﴾ (١) .

وجه الاستدلال: أن الزوجة وارثة فعليها النفقة بنص القرآن (٢٠). وهذا الفهم من ابن حزم غير مسلم، حيث لا يستقيم مع نص الآية، فلو تأمل سياق الآية لتبين له فيها خلاف ما فهمه، فإن الله سبحانه قال: ﴿وَعَلَى ٱلْمَوْلُودُ لَهُ رِدَّهُونَ وَكِلَوْتُهُ وَكُولُودُ لَهُ رِدَّهُونَ وَكِلَوْتُ اللهُ الله الله الموارث مثل ذلك ﴾ فألزم وارث المولود له أو وارث الولد برزق الوالدات، وكسوتهن بالمعروف مثل ما على الوارث.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٣) \$المحلي): (٩/ ٤٤٥).

أنواع النفقة:

النفقة التي هي قوام الحياة، وتستقيم بها الحال، وتقيم الأود، تشمل: الطعام والشراب، والكسوة، والمسكن، والعلاج، ووسائل النظافة والزينة، والخادم عند من يقول به.

١ _ الطعام والشراب:

يجب للزوجة منه ما يكفيها حيث لم يرد في كتاب الله ، ولا في سنة رسول الله ﷺ تحديد النفقة بحد محدود لا كمّا ولا كيفاً ولا جنساً ولا نوعاً ، بل الواجب هو كفايتها على حسب العرف والعادة في كل بلد وزمن ، فتعطى ما يكفيها من الطعام والشراب على حسب عرف وعادة أهل البلد ، ويجتهد الحاكم في ذلك حسب الغنى والفقر ؛ لأن المقصود بذلك كفايتها ، وهي تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين ، وهو الصواب المقطوع به وما عليه الأمة علماً وعملاً ؛ قديماً وحديثاً .

فإن القرآن والسنة قد دلا على ذلك كما في الآية ٢٣٣ من سورة البقرة وكما في قصة هند_رضي الله عنها _، حيث أمرها الرسول في أن تأخذ الكفاية بالمعروف، ولم يقدر لها نوعاً ولا قدراً، ولو تقدر ذلك لبينه كما بين فريضة الزكاة، وهذا ما رجحه الإمام ابن تيمية ١٦٠.

وقال ابن قيم الجوزية: إن الرسول ﷺ لم يقدرها ولا ورد عنه ما يدل على تقديرها، وإنما رد الأزواج فيها إلى العرف في حديث هند بنت عتبة، وحديث جابر _ رضي الله عنه _ قال: وهذا الحكم مطابق لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْمُولُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسُوبُنَ مِلْكَعَرُوفِ (٢٠)، قال: لو كانت مقدرة لأمر رسول الله ﷺ

⁽١) قمجموع الفتاوى،: (٨٦ /٣٤). (٢) سورة البقرة، الآية: ٣٣٣.

هنداً أن تأخذ المقدر لها شرعاً، ولما أمرها أن تأخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك إليها(١).

ولا يمكن القول بقياس النفقة على الكفارة بجامع أن كلا منهما مال وجب بالشرع؛ وذلك لأن الكفارة إنما وجبت بسبب ذنب ارتكبه المكفر بخلاف الزوج فإنما هو لتعاطي سبب مباح. ولأن الكفارة وجبت على المعسر والموسر سواء، بخلاف النفقة فإنها. تختلف باختلاف حال الزوج يساراً وإعساراً كما سيأتي. وأيضاً النفقة لا ينتقل الرجل عنها إلى شيء آخر بخلاف الكفارة فإن الذي لا يجد الطعام ينتقل إلى الصيام أو العتن. وأيضاً الإطعام في الكفارة حق لله بخلاف النفقة فهي حق لمخلوق وهي الزوجة.

وبذلك فقد سقط الاستدلال بهذا القياس لوجود الفوارق(٢).

٢ - الكسوة:

الكسوة للزوجة على زوجها حق مجمع عليه بين العلماء، والأصل في ذلك قوله تعالى: ﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ وهي للمرأة على قلد كفايتها، إذ لم يرد تحديد ذلك فهي على حسب حال الزوج غنى وفقراً، فإن كان من أهل الغنى وجب أن يكسوها ما يلبسه الأغنياء، وإن كان من المتوسطين كساها أقل من ذلك قليلاً، وإن كان من الفقراء كساها أقل من المتوسط، والفقهاء _ رحمهم الله _ يرون بأن لها الكسوة في السنة مرتين (في الصيف وفي الشتاء).

⁽١) قزاد المعاد في هدي خير العبادة: (٤/ ١٤٤)، (بتصرف).

 ⁽۲) وحقوق المرأة في الزواج؟، للشيخ محمد عمر الغروي: ص١٩٣، ١٩٤، ط. الاعتصام بالقاهرة.

فيجب للزوجة على زوجها كسوة ما اعتاده أهل بلدها بالمعروف كما في الكتاب والسنة، وأن تكون لها ملابس في الصيف وملابس في الشتاء، لكل جو ما يناسبه وعلى قدر حال زوجها يساراً أو إعساراً.

ويرى الفقهاء أن أقل ذلك قميص وسروال وخمار ومداس، ويزيد من عدد الثياب ما جرت العادة بلبسه مما لا غني عنه بالمعروف.

وقالوا: ويلزم لها للنوم فراش ولحاف ووسادة كل على حسب عادته، ولجلوسها بالنهار البساط والحصير الرفيع أو الخشن، الموسر على حسب يساره، والمعسر على قدر إعساره على حسب العوائد(11).

٣_ المسكن:

قدمنا أن نفقة الزوجة على زوجها تتناول المسكن، وأن إعداد المسكن لإقامة الزوجة واجب على الزوج بقوله سبحانه: ﴿ أَسْكَنُوهُنَ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُمُ مِنْ وَجِدِكُرٌ ﴾ (٢) وأن الزوج لو دعا زوجته إلى السكني في المسكن الذي أعده لها فامتنعت بغير مبرر شرعي تعد ناشزاً، وتسقط نفقتها، وأنه إذا لم يهيئ لها المسكن الشرعي لا يجب عليها الدخول في طاعته.

والمسكن الشرعي هو الذي يتوافر فيه الشروط التالية:

أن يكون مناسباً لحالة الزوج المالية، سواء أكان منزلاً أو جزءاً من منزل،
 وذلك راجع إلى يسر الزوج وعسره، و إلى ما جرى عليه عرف أمثاله.

ب_ أن يكون خالياً من أهله، ومنهم أولاده من غيرها، إلا إذا شرط ذلك في

⁽١) المرجع السابق: ص٢٠٢، ٢٠٢.

 ⁽۲) هذه الآية وإن كانت في المطلقات فهي في حق الزوجة من باب أولى لقوله تعالى:
 ﴿وعاشروهن بالمعروف﴾ ومن المعروف أن يسكنها في مسكن مناسب.

العقد.

ج _ أن يكن مشتملاً على كل ما يلزم للسكن من مرافق وأثاث وفراش وآنية
 وغيرها مما تحتاجه الأسرة.

د _ أن يكون بين جيران صالحين تأمن فيه على نفسها ومالها(١).

فإذا أعد الزوج لزوجته مسكناً مستكمادً لكل هذه الشروط فقد قام من ناحيته بما وجب عليه، ويجب عليها حينتذ أن تطيعه بالسكني معه فيه، وإذا لم يهيىء لها السكن المستكمل لهذه الشروط كان لها الحق في طلب النقلة إلى مسكن آخر، وعلى الزوج إجابتها إلى طلبها، وإلا أمره القاضي بذلك.

٤ ... العلاج :

يلزم الزوج معالجة زوجته _ إذا مرضت _ فيتحمل قيمة الدواء وأجرة الطبيب؛ وذلك لأن العلاج من مستلزمات الحياة، وقد قال جمهور الفقهاء إن المرجع لتحديد النفقة العرف، ومن المعروف معالجة الزوجة وتحمل نفقات علاجها(٢٢).

أضف إلى ذلك ما تحتمه المودة والرحمة التي جعلها الله بين الزوجين في قوله تعالى: ﴿وجعل بينكم مودة ورحمة﴾ وليس من المودة والرحمة أن يترك الرجل زوجته وأم أولاده تنن وتتألم من المرض ولا يقدم لها العلاج.

 ⁽١) «الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية»، للأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد:
 ص. ٢١٠.

⁽٢) قحقوق المرأة في الزواج؟، للشيخ محمد عمر الغروي: ص٢١٢.

٥ _ وسائل النظافة والزينة:

لما كان من دواعي سرور الرجل بزوجته، وأسباب حظوتها لديه، وقوة تعلقه بها، الأمر الذي يرسخ أواصر المحجة والمودة بينهما، هو تودد المرأة لزوجها والاهتمام بحسن مظهرها وإبراز جمالها، حتى يتضاعف سروره بالقرب منها، ويتجلى ذلك في عنايتها بنظافة بدنها، وما تضيفه لنفسها من زينة مكتسبة بوسائل الزينة المباحة، وهذا من حسن التبعل المأمور به شرعاً.

ومن هنا كان لزاماً على الزوج تحمل نفقات هذه الزينة، من الكحل والخضاب والطيب والحلى ونحو ذلك.

ولعل خير شاهد على ذلك قول الرسول ﷺ حين سئل عن خير النساء فقال: «التي تسره إذا نظر وتطعيه إذا أمر وتبره إذا أقسم عليها وتحفظه إذا غاب عنها في نفسها وماله»(١٠).

فأول صفات الزوجة الصالحة هي: إذا نظر إليها سرته . . سرته بدينها، سرته بأخلاقها، سرته بمظهرها، سرته بحسن معاملتها.

وقال ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: إني لأحب أن أنزين المرأتي كما أحب أن تتزين هي لي .

٦ _ نفقة الخادم:

إذا كان الطعام والشراب والكسوة والمسكن أموراً واجبة لكل زوجة ، فإن الخادم يختلف عنها؛ لأنه ليس كل زوجة تخدم، فيجب على الزوج في بعض الحالات، ولا يجب في بعضها الآخر.

⁽١) السنن ابن ماجه»: (١/ ٣٤٢، رقم ١٨٦٢)، السنن النسائي»: (٣/ ٦٨).

فإن كان الزوج معسراً فلا يعجب عليه إحضار خادم لزوجته ولا يكلف بنفقته؛ لأنه يجب عليه نفقة الضرورة، والخادم ليس ضروريًّا .

وكذلك إذا كانت الزوجة من قوم يخدمون أنفسهم فلا يجب عليه نفقة خادم. لكنه إذا تبرع به وهو يقدر عليه كان حسناً.

أما إذا كان الزوج موسراً، والزوجة ممن يخدم أمثالها، فعليه إحضار خادم لها ويلزم بنفقته، لأن الخادم حينئذ من مكملات نفقات الزوجة، فإذا امتنع عن ذلك فرض القاضي لها أجر خادم(١٠).

* مقدار النفقة:

المعتبر في تقدير النفقة ما تحصل به كفاية المرأة مع التقيد بالمعروف، أي المتعارف بين كل جهة باعتبار ما هو الغالب على أهلها، وهذا يختلف باختلاف الأزمنة والأمكنة والأحوال والأشخاص.

قال الله تعالى: ﴿وَالْوَالِيَاتُ يُرْضِعَنَ أَوْلِئَدُهُنَّ حَوْلَيْنِ كُحُامِلَيْنِ لِمَنَّ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِمْوَنُهُنَّ وَلِمَانُونُ فِي الْمَشْرُوفِ

والنبي ﷺ جعل نفقة المرأة غير مقدرة بل تعطى ما يكفيها، حيث أمر هنداً أن تأخذ من مال زوجها ما يكفيها بالمعروف^(۱۲) مرة، ومرة أخرى يأمر الأزواج بأن يساووا زوجاتهم بأنفسهم، حيث قال: «أطعموهن مما تطعمون واكسوهن مما تلسون)(أ).

⁽١) «أحكام الأسرة في الإسلام»، د. محمد مصطفى شلبي: ص٣٧٥.

⁽٢) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٣) سبق توثيقه ص ٦٤٥.

⁽٤) سبق تخريجه ص ٦٤٥.

وأيضاً أن النبي ﷺ جعل نفقة المرأة مثل نفقة الخادم، وسوى بينهما في عدم التقدير وردهما إلى المعروف فقال: «للمملوك طعامه وكسوته بالمعروف، فجعل نفقتهما بالمعروف ولا ريب أن نفقة الخادم غير مقدرة، ولم يقل أحد بتقديرها، وصبح عنه في الرقيق أنه قال: «أطعموهم مما تأكلون وألبسوهم مما تلسونه" (1. أخرجه مسلم، كما قال في الزوجة سواء بسواء وقال تعالى: ﴿مِنْ أُوسُط مَا تُطّعمُونَ أَهْلِيكُ أَو تُستونُهُ ﴿ ١٠٠٠ أَوسُط مَا تُطّعمُونَ أَهْلِيكُ أَو تُستونُهُ ﴿ ١٠٠٠ أَوسُط مَا تُطّعمُونَ أَهْلِيكُ أَو تُستونُهُ ﴾ (١٠).

قال ابن عباس _ رضي الله عنهما _ إنه الخبز والزيت. وقال عمر: الخبز والسمن والإدام والتمر، ومن أفضل ما تطعمون الخبز واللحم، ففسر الصحابة إطعام الأهل بالخبز مع غيره من الإدام.

والله ورسوله ذكرا الإنفاق مطلقاً من غير تقييد، فوجب رده إلى العرف لأمر النبي على الذي أرشد أمته إليه، ومن المعلوم أن أهل العرف إنما يتعارفون بينهم في الإنفاق على أهليهم، والنبي على وأصحابه إنما كانوا ينفقون على أزواجهم بقدر ما يكفيهم دون تمليك ولا تقدير، ولو كانت النفقة مقدرة لأمر النبي على هنداً أن تأخذ المقدر لها بالشرع، ولما أمرها أن تأخذ ما يكفيها من غير تقدير ورد الاجتهاد في ذلك إليها.

ومن المعلوم أن قدر كفايتها لا ينحصر في مقدار معين كمُدَّين ونحوهما، بحيث لا يزيد عليهما ولا ينقص، وإيجاب مد أو مدين حبَّا، أو رطلاً أو رطلين خبزاً، قد يكون أقل من الكفاية، فيكون تركاً للمعروف الذي أمر الله به ورسوله، فإيجاب قدر الكفاية مما يأكل الرجل وولده، وإن كان أقل من

⁽۱) قصحیح مسلمهٔ: (۸۵۲/۵).

⁽٢) سورة المائدة، الآية: ٨٩.

مد أو من رطلي خبز، يعد إنفاقاً بالمعروف فيكون هذا هو الواجب بالكتاب والسنة، والجمهور من العلماء قالوا: لا يحفظ عن أحد من الصحابة أنه قال بتقدير النفقة لا بمد ولا أدنى من ذلك ولا أكثر.

والذي عليه العمل في كل عصر ومصر إنما هو عدم الالتزام بمقدار معين، بل الأمر متروك للعرف المعتاد عند الناس، ومن المعلوم أن الإطعام في الكفارة غير مقدر، بل الذي دل عليه الكتاب والسنة الإطعام فقط، قال تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَرْتُهُ وَاطَعامُ عَشَرَة مَسْلَكِينَ مِنْ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهِ اللهِ عَلَى لَا اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهِ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى اللهُ اللهُ عَلَى الل

وليس في القرآن موضع واحد فيه تقدير للإطعام أو النفقة ، فالذي دل عليه القرآن والسنة أن الواجب في الكفارات والنفقات هو الإطعام لا التمليك ، وهذا هو الثابت عن الصحابة ، قال عبد الله بن عمر _ رضي الله عنهما _ أوسط ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت ، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت ، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت ، ومن أفضل ما يطعم الرجل أهله الخبز والزيت ،

وعلى هذا فلا يجوز تقدير نفقة الزوجة بالحب؛ لأن تقدير الحب يستلزم أمراً باطلاً بين البطلان، فإنه إذا كان الواجب لها عليه شرعاً الحب، وأكثر الناس إنما يطعم الخبز فإن جعل هذا معاوضة كان ربا ظاهراً، وإن لم يكن معاوضة فإن الحب ثابت لها في ذمته ولم تعتض عنه فتبقى ذمته مشغولة بحقها، فلا تبرأ إلا بالإسقاط أو الإبراء، فإذا لم تبرئه طالبته بالحب مدة طويلة مع إنفاقه عليها كل يوم حاجتها من الخبز والإدام.

سورة المائدة ، الآية : ٨٩ . (٢) سورة المجادلة ، الآية : ٤ .

و إن مات أحدهما كان الحب ديناً له أو عليه يؤخذ من التركة مع استمرار الإنفاق عليها كل يوم، ومعلوم أن الشريعة الإسلامية الغراء المشتملة على العدل والحكمة والمصلحة تأبى ذلك كل الإباء كما يأباه العقل والعرف.

وأما فرض الدراهم في نفقة الزوجة فلا أصل له في كتاب الله ولا سنة رسول الله ﷺ، ولم يثبت عن أحد من الصحابة _ رضي الله عنهم _ ولا التابعين لهم بإحسان، ولم يثبت عن أحد من الأثمة الأربعة، وهذه كتب السنن لم يثبت فيها شيء عن فرض الدراهم في النفقة، وكل ما ثبت إنما هو وجوب النفقة بالمعروف وليس فرض الدراهم أصلاً في الإنفاق، ولكن يجوز فرضها عند حصول النزاع بين الزوجين؛ لأن المعروف الذي نص عليه المصطفى عند حصول النزاع بين الزوجين؛ لأن المعروف الذي نص عليه المصطفى الدراهم ليس من المعروف في عهد النبي ﷺ والخلفاء الراشدين، وليست الدراهم واجبة في أصل التشريع ولا عوضاً عن الواجب؛ لأن نفقة الزوجة تجب يوماً فيوماً، ولا يصح أخذ العوض عما لم يستقر ولم يثبت عليه الملك؛ فإن الدراهم تجعل عوضاً عن الواجب الأصلي وهو البر عند البعض أو الطعام عند الجمهور، فكيف يلزم على المعاوضة على ذلك بدراهم من غير وضاه ولم يثبت إرامه من الشارع بها.

ولكن إذا اتفق الزوجان برضاهما على أخذ الدراهم، فللحاكم الحق في التقدير على حسب العرف والعادة المتبعة في تقدير قيمة ما تستحقه من النفقة.

أما إذا تنازع الزوجان في نفقة ما مضى، فإنه يقبل قول من يشهد له العوف والعادة، وهو الزوج فيقبل قوله مع اليمين. ويجب على الحاكم عند التقدير مراعاة الأمور الآتية (١):

١ ـ حالة الزوج المالية يساراً وإعساراً بغض النظر عن كون الزوجة غنية أو فقيرة، فإن كان الزوج موسراً فرض لها نفقة اليسار ولو كانت الزوجة فقيرة، وإن كان معسراً فرض لها نفقة بقدر ما يستطيعه ولو كانت الزوجة موسرة، وإن كان متوسط الحال فرض لها نفقة وسطاً بين نفقة الموسرين والمعسرين.

وهذا ما صرحت به النصوص الشرعية ، قال تعالى : ﴿لِيُنفِقْ مُوصَمَة مِّن سَعَتِه ، وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقَهُ وَلَلِيَنفِقْ مِثَ اللهُ اللهُ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ عَاتَنْهُ اللهُ لَا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا مَآ

قال الرسول ﷺ للأزواج: «أطعموهن مما تأكلون واكسوهن مما تكتسبن الآ^(۲۷).

٢ ـ أن يراعي حالة الزوج من جهة قدرته على الدفع، فيتبع ما هو أيسر عليه، فإن كان من أصحاب الدخل اليومي قدرها عليه يومياً، وإن كان ممن يتقاضون أجرهم بالأسبوع قدرها عليه كل أسبوع، وإن كان من أصحاب المرتبات الشهرية فرضها عليه كل شهر، وإن كان من الزراع قدرها عليه حسب مواسم الحصاد.

٣ حالة الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً؛ لأن ما يفرض لها ما هو إلا ثمن لما
 يلزمها من حاجيات، فإذا لم يواع الأسعار وقت الفرض لحق الضرر أحد
 الزوجين.

⁽١) قأحكام الأسرة في الإسلام، د. محمد مصطفى شلبي: ص٤٣١، ٤٣٣. (بتصرف).

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٧.

⁽٣) سبق تخريجه ص ٦٤٥.

وإذا كانت مراعاة حالة الزوج وحالة الأسعار واجبة عند الفرض لئلا يضار أحد الزوجين، فيجب مراعاة ذلك بعد الفرض عند التغيير الطارئ على أحدهما، فإن تغيرت حالة الزوج من اليسر إلى العسر أو العكس، فرضت النفقة من جديد حسب الواقع، وكذلك عند تغير الأسعار من الرخص إلى الغلاء أو العكس.

ما قاله الإمام ابن تيمية في مقدار نفقة الزوجة:

قال: (والصواب المقطوع به عند جمهور العلماء أن نفقة الزوجة مرجعها إلى العرف وليست مقدرة بالشرع، بل تختلف باختلاف أحوال البلاد والأزمنة وحال الزوجين وعادتهما. فإن الله تعالى قال: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمُعَرُوفِ (۱۱). وقال النبي ﷺ: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف، (۱۲). وقال: ﴿ وَعَلَى الله عَلَيْهِ وَهُولَاكُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ الله عَلَيْهُ وَهُولَاكُ (۱۱).

وقال⁽¹⁾: فهذا المذكور في القرآن هو الواجب العدل في جميع ما يتعلق بالنكاح، من أمور النكاح وحقوق الزوجين، فكما أن ما يجب للمرأة عليه من الرزق والكسوة هو بالمعروف وهو العرف الذي يعرفه الناس في حالهما نوعاً وقدراً وصفة، وإن كان ذلك يتنزع بتنوع حالهما من اليسار والإعسار والزمان كالشتاء والصيف والليل والنهار، والمكان فيطعمها في كل بلد مما هو عادة أهل البلد وهو العرف بينهم.

⁽١) سورة النساء، الآية: ١٩.

⁽۲) سبق توثیقه ص ۲٤٥.

⁽٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣.

⁽٤) "صجموع الفتاوي": (٢٤ ، ٨٣ / ٨٣)، "الفتاري الكبري": (٢/ ١٧٠ ، ١٧١) ط. الكردي.

والمثال المشهور هو (النفقة) فإنها مقدرة بالمعروف تتنوع بتنوع حال الزوجين عند جمهور المسلمين (١٠). ومنهم من قال هي مقدرة بالشرع نوعاً وقدراً مدّاً من حنطة أو مدّاً ونصفاً أو مدين، قياساً على الإطعام الواجب في الكفارة على أصل القياس.

والصواب المقطوع به ما عليه الأمة علماً وعملاً قديماً وحديثاً فإن القرآن قد دل على ذلك، وفي الصحيحين عن النبي ﷺ: أنه قال لهند امرأة أبي سفيان لما قالت له: يا رسول الله إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي. فقال النبي ﷺ: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف، ولم يقدر لها نوعاً ولا قدراً، ولو تقدر ذلك بشرع أو غيره لبين لها القدر والذيات.

وفي صحيح مسلم عن جابر .. رضي الله عنه .. أن النبي على قال في خطبته العظيمة بعرفات: «لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف (١٦)، وإذا كان الواجب هو الكفاية بالمعروف، فمعلوم أن الكفاية بالمعروف تتنوع بحالة الزوجة في حاجتها (ويتنوع)(١٣) الزمان والمكان، و(يتنوع) حال الزوج في يساره وإعساره، وليست كسوة القصيرة الضئيلة ككسوة الطويلة الجسيمة، ولا كسوة الشتاء ككسوة الصيف، ولا كفاية طعامها ولا طعام البلاد الحارة كالباردة، ولا المعروف في بلاد التمر والشعير كالمعروف في بلاد الفاكهة والخمير.

 ⁽۱) «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ٨٥، وما بعدها)، و«الفتاوى الكبرى»: (٢/ ٢٣٢).

⁽Y) اصحيح مسلم: (٣/ ٥٤٣).

⁽٣) أحلها (بتنوع).

وفي مسند الإمام أحمد وسنن أبي داود^(١) وابن ماجة عن حكيم بن معاوية النميري^(١) عن أبيه أنه قال قلت: يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال: تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت، ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في البيت.

فهذه ثلاثة أحاديث عن النبي هم أن للزوجة مرة أن تأخذ كفاية ولدها بالمعروف. وقال في الخطبة التي خطبها يوم أكمل الله اللدين في أكبر مجمع كان له في الإسلام: «لهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف» وقال للسائل المستفتي له عن حق الزوجة: تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت. لم يأمر في شيء من ذلك بقدر معين، لكن قيد ذلك بالمعروف تارة و(بالمواساة) الزوج أخرى.

وهكذا قال في نفقة المماليك، ففي الصحيحين عن أبي ذر عن النبي قل قال: «هم إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم، فمن كان أخوه تحت يده فليطعمه مما يأكل، وليلبسه مما يلبس، ولا تكلفوهم ما يغلبهم، فإن كلفتموهم فأعينوهم»⁽¹⁾.

 ⁽١) هصمتیح سنن أبي داود٥: (۲/۲۰٪)، وقالفتح الرباني٤: (۲۳۱/۱۲)، وقستن ابن ماجه٥: (۲/۱۱٪).

 ⁽۲) حكيم بن معاوية النميري من بني نمير بن عامر بن صعصعة، قال البخاري: في صحبته نظر. قال أبو عمر: كل من جمع في الصحابة ذكره منهم، وله أحاديث. قال ابن أبي حاتم عن أبيه: له صحبة. «الاستيماب»: (۱/ ۱۳۶»، «الإصابة»: (۱/ ۱۱۶»، وما بمدها).

⁽٣) لعلها (وبالمساواة).

 ⁽٤) "صحيح البخاري": (١/ ٣٣)، "صحيح مسلم بشرح النووي": (٤/ ٢١٢).

وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال:
«للمملوك طعامه وكسوته، ولا يكلف من العمل إلا ما يطيقه»(۱). ففي الزوجة
والمملوك أمره واحد، تارة يذكر أنه يجب الرزق والكسوة بالمعروف، وتارة يأمر
بمواساتهم(۲) بالنفس. فمن العلماء من جعل المعروف هو الواجب، والمواساة
مستحبة، وقد يقال أحدهما تفسير للآخر، وعلى هذا فالواجب هو الرزق
والكسوة بالمعروف في النوع والقدر وصفة الإنفاق، وإن كان العلماء قد تنازعوا
في ذلك.

أما النوع فلا يتعين أن يعطيها مكيلاً كالبر، ولا موزوناً كالخبز، ولا ثمن ذلك كالدراهم، بل يرجع في ذلك إلى العرف، فإذا أعطاها كفايتها بالمعروف مثل أن يكون عادتهم أكل التمر والشعير، فيعطيها ذلك، أو يكون أكل الخبز والأدام فيعطيها ذلك، وإن كان عادتهم أن يعطيها حبًّا فتطحنه في البيت فعل ذلك، وإن كان يطحن في الطاحون ويخبز في البيت فعل ذلك، وإن كان يشتري خبزاً من السوق فعل ذلك. وكذلك الطبيخ ونحوه، فعل ما هو المعروف فلا يتعين عليه دراهم ولا (حبات) أصلاً لا بشرع ولا بفرض فإن (تعين) ذلك دائماً من المنكر ليس من المعروف وهو مضر به تارة وبها أحرى.

⁽١) المسلم بشرح النووي، : (٤/ ٢١٤).

⁽۲) لعلها (بمساواتهم).

⁽٣) لعلها (حب).

⁽٤) لعلها (تعين).

وكذلك القدر لا يتعين مقدار مطرد، بل تتنوع المقادير بتنوع الأوقات، وأما الإنفاق فقد قيل: إن الواجب تمليكها النفقة والكسوة، وقيل: لا يجب التمليك، وهو الصواب، فإن ذلك ليس هو المعروف، بل عرف النبي على التمليك، وهو الصواب، فإن ذلك ليس هو المعروف، بل عرف النبي والمسلمين إلى يومنا هذا أن الرجل يأتي بالطعام إلى منزله فيأكل هو وامرأته ومملوكه تارة جميعاً وتارة أفراداً، ويفضل منه فضل تارة فيدخرونه، ولا يعرف المسلمون أنه يملكها كل يوم دراهم تتصرف فيها تصرف المالك، بل من عاشر المرأة بمثل هذا الغرض كانا عند المسلمين قد تعاشرا بغير المعروف وتضارا في العشرة، وإنما يفعل أحدهما ذلك بصاحبه عند الضرر لا عند العشرة بالمعروف.

وأيضاً فإن النبي من أوجب في الزوجة مثل ما أوجب في المملوك وتارة قال تطعمها إذا أكلت وتكسوها إذا اكتسبت، كما قال في المملوك وقد اتفق المسلمون على أنه لا يجب عليك تمليك المملوك نفقته، فعلم أن هذا الكلام لا يقتضي إيجاب التمليك، وإذا تنازع الزوجان فمتى اعترفت الزوجة أنه يطعمها إذا أكل، ويكسوها إذا اكتسى وذلك هو المعروف لمثلها في بلدها فلا حق لها سوى ذلك، وإن أنكرت ذلك أمره الحاكم أن ينفق بالمعروف، بل ولا له أن يأمر بدراهم مقدرة مطلقاً، أو حب مقدر مطلقاً لكن يذكر المعروف الذي يليق بهما).

وأجاب عن سؤال بقوله(١): (إذا كان الزوج تسلمها التسليم الشرعي وهو

⁽١) امجموع الفتاوى: (٩٣/ ٩٦). ونص السؤال: سئل عن رجل تزوج عند قوم مدة سنة، ثم جرى بينهم كلام، فادعو عليه بكسوة سنة. فأخذوها منه، ثم ادعوا عليه بالثفقة، وقالوا هي تحت الحجر وما أذنا لك أن تمقى عليها فهل يجوز ذلك؟

أو أبوه أو نحوهما يطعمها كما جرت به العادة، لم يكن للأب ولا لها أن تدعي بالنفقة، فإن هذا هو الإنفاق بالمعروف الذي كان على عهد رسول الله ﷺ وأصحابه وسائر المسلمين في كل عصر ومصر.

وكذلك نص على ذلك أثمة العلماء، بل من كلف الزوج أن يسلم إلى أبيها دراهم ليشتري لها بها ما يطعمها في كل يوم، فقد خرج عن سنة رسول الله على والمسلمين، وإن كان هذا قد قاله بعض الناس، فكيف إذا كان قد أنفق عليها بإقرار الأب لها بذلك، وتسليمها إليهم، مع أنها لا بد لها من الأكل. ثم أراد أن يطلب النفقة ولا يعتد بما أنفقوا عليها، فإن هذا باطل في الشريعة لا تحتمله أصلاً.

ومن توهم ذلك معتقداً أن النفقة حق كالدين، فلا أن يقبضه الولي وهو لم يأذن فيه: كان مخطئاً من وجوه:

الأول: إن المقصود بالنفقة إطعامها، لا حفظ المال لها.

الثاني: أن قبض الولي لها ليس فيه فائدة.

الثالث: أن ذلك لا يحتاج إلى إذنه؛ فإنه واجب لها بالشرع، والشارع أوجب الإنفاق عليها فلو نهى الولي عن ذلك لم يلتفت إليه.

الرابع: إقراره لها مع حاجته إلى النفقة إذن عرفي.

ولا يقال: إنه لم يأمن الزوج على النفقة لوجهين:

أحدهما: أن الائتمان بها حصل بالشرع، كما اؤتمن الزوج على بدنها، والقسم لها وغير ذلك من حقوقها. فإن الرجال قوامون على النساء، والنساء عوان عند الرجال، كما دل على ذلك الكتاب والسنة.

الثاني: أن الائتمان العرفي كاللفظي والله أعلم).

الحكم بين الزوجين إذا تنازعا في النفقة:

أجاب الشيخ عن ذلك بقوله (١): (إذا كانت المرأة مقيمة في بيت زوجها مدة تأكل وتشرب وتكتسي كما جرت به العادة، ثم تنازع الزوجان في ذلك، فقالت هي: أنت ما أنفقت عليَّ ولا كسوتني بل حصل ذلك من غيرك، وقال هو: بل النفقة والكسوة كانت منى، ففيها قولان للعلماء:

أحدهما: القول قوله، وهذا هو الصحيح الذي عليه الأكثرون نظير هذا أن يصدقها تعلم صناعة، وتتعلمها ثم يتنازعا فيمن علمها، فيقول هو أنا علمتها، وتقول هي أنا تعلمتها من غيره. ففيها وجهان في مذهب الشافعي وأحمد، والصحيح من هذا كله، أن القول قول من يشهد له العرف والعادة.. والصواب أنه يرجع في ذلك إلى العرف والعادة، فإذا كانت العادة، أن الرجل ينفق على المرأة في بيته ويكسوها وادعت أنه لم يفعل ذلك، فالقول قوله مع يمينه، وهذا القول هو الصواب الذي لا يسوغ غيره، لأوجه:

الوجه الأول: أن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله ﷺ وخلفاته الراشدين، لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك، ولو كان قول المرأة مقبولاً في ذلك لكانت الهمم متوافرة على دعوى النساء (٢٠)، وذلك كما هو الواقع،

⁽١) نص السؤال: ستل عن المرأة والرجل إذا تحاكما في الثقة والكسوة، هل القول قولها أم قول الرجل؟ وهل للحاكم تقدير الثقة والكسوة بشيء معين؟ والمسؤول بيان حكم هاتين المسألتين بدلائلهما. قمجموع الفتاوى»: (٣٤/٧٧، وما بعدها)، وقالفتاوى الكبرى»: (٢٧/٢١).

⁽٢) محل هذا الكلام إذا علمت من النساء ثم لم يعلم قبول قول امرأة من أصحاب هذه الدعاوى وإذن فعدم توافر الهمم على نقل ذلك لعله كان بسبب عدم ادعاء امرأة ذلك في نزاع ما. ملحوظة: بعد أن وصلت في القراءة إلى نهاية البحث وجدت هذه الملاحظة وغيرها ، فتح الله عليك وزادك علماً وهدى ويصيرة ووفقك إلى كل خير . المشرف

فعلم أنه كان مستقرا بينهم أنه لا يقبل قولها.

الوجه الثاني: أنه لو كان القول قولها لم يقبل قول الرجل إلا ببينة، فكان يحتاج إلى الإشهاد عليها كلما أطعمها وكساها، وكان تركه ذلك تفريطاً منه، كما إذا ترك الإشهاد على الدين المؤجل، ومعلوم أن هذا لم يفعله مسلم على عهدالسلف.

الوجه الثالث: أن الإشهاد في هذا متعدر أو متعسر فلا يحتاج إليه كالأشهاد على الوطء، فإنهما لو تنازعا في الوطء وهي ثيب لم يقبل مجرد قولها في عدم الوطء عند الجمهور مع أن الأصل عدمه. . فهنا دعواها وافقت الأصل ولم تقبل لتعذر إقامة البينة على ذلك . والإنضاق في البيوت بهذه المثابة . ولا يكلف الناس الإشهاد على إعطاء النفقة فإن هذا بدعة في الدين، وحرج على المسلمين، وإتباع لغير سبيل المؤمنين .

الوجه الرابع: أن العلماء متنازعون: هل يجب تمليك النفقة؟ على قولين الأظهر أنه لا يجب، ولا يجب أن يفرض لها شيئاً، بل يطعمها ويكسوها بالمعروف، وهذا القول هو الذي دلت عليه سنة رسول الله على حيث قال في النساء «لهن رزقهن وكسوتهن بالمعروف» كما في المملوك، «وكسوته بالمعروف» وقال: حقها أن تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسبت، كما قال في المماليك «إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت في المماليك «إخوانكم خولكم جعلهم الله تحت أيديكم فمن كان أخوه تحت رسول الله في وخلفائه، لا يعلم قط أن رجلاً فرض لزوجته نفقة، بل يطعمها ويكسوها، وإذا كان كذلك كان له ولاية الإنفاق عليها. . فإذا كان الزوج

كما يقبل قول الولي في الإنفاق على اليتيم، وكما يقبل قول الوكيل والشريك والمضاوب والمساقي والمزراع فيما أنفقه على مال الشركة، وإن كان في ذلك معنى المعاوضة، وعقد النكاح من جنس المشاركة والمعاوضة، والرجل مؤتمن فيه فقبول قوله في ذلك أولى من قبول قول أحد الشريكين.

وكذلك لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف، وادعت أنه لم يعطها نفقة قُبل قولها مع يمينها في هذه الصورة لأن الشارع سلطها على ذلك. كما قال النبي ﷺ لهند: وخدلي ما يكفيك وولدك بالمعروف، لما قالت: إن أبا سفيان رجل شحيح وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وولدي.

وكذلك لو كان الزوج مسافراً عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل إليها بنفقة، فالقول قولها مع يمينها وأمثال ذلك فلا بد من التفصيل في الماضي مطلقاً في هذا الباب.

وهذه المعاني من تدبرها تبين له سر هذه المسألة، فإن قبول قول النساء في عدم النفقة في الماضي فيه من الضرر والفساد ما لا يحصبه إلا رب العباد، وهو يؤول إلى أن المرأة تقيم مع الزوج خمسين سنة، ثم تدعي نفقة خمسين سنة وكسوتها، وتدعي أن زوجها مع يساره وفقرها لم يطعمها في هذه المدة شيئاً، وهذا مما يتبين الناس كذبها فيه قطعاً، وشريعة الإسلام منزهة عن أن يحكم فيها بالكذب والبهتان والظلم والعدوان.

الوجه الخامس: أن الأصل المستقر في الشريعة أن اليمين مشروعة في جنبة أقوى المتداعيين. سواء ترجح ذلك بالبراءة الأصلية، أو اليد الحسية، أو العادة العملية. . وهنا العادة جارية بأن الرجل ينفق على امرأته ويكسوها، فإن لم يُعلم لها حجة تنفق منها على نفسها أجرى الأمر على العادة. الوجه السادس: أن هذه المرأة لابد أن تكون أكلت واكتست في الزمان الماضي، وذلك إما أن يكون من الزوج، وإما أن يكون من غيره، والأصل عدم غيره فيكون منه. كما قلنا في أصح الوجهين...).

وقال: (وأما تقدير الحاكم النفقة والكسوة فهذا يكون عند التنازع فيها. . فإن الحقوق التي لا يعلم مقدارها إلا بالمعروف متى تنازع فيها الخصمان قدرها ولي الأمر. وأما الرجل إذا كان ينفق على امرأته بالمعروف كما جرت عادة مثله لمثلها. فهذا يكفي، ولا يحتاج إلى تقدير الحاكم)(١).

تعقيب على قول الشيخ ابن تيمية:

(من أن الإشهاد على الإنفاق متعسر أو متعذر وأن الحال في ذلك، مثل الإشهاد على الوطء. . . . إلى آخر ما قال).

حقيقة إن الزوج لا يكلف بالإشهاد، لكن من الممكن الشهادة بالنفقة، وذلك لأن الناس يرونه، وهو داخل بيته، بالنفقة، فيمكن أن يشهدوا ذلك، وبهذا يتبين بطلان القياس على الشهادة بالوطء إذ لا يطلع عليه أحد إلا الله. وقول الشيخ: (إن الأصل عدم غير الزوج في الإنفاق) غير مسلم لأن المرأة قد تنفق من مالها أو ينفق عليها ذووها، خاصة إذا كانوا ذوي يسار، وعلى مستوى من الأخلاق، ولا يقبلون اللجوء إلى الخصومة والقضاء.

⁽١) المصدر السابق: ص٨٣.

أراء الفقهاء في تقدير نفقة الزوجة :

ذهب الحنفية والمالكية وجمهور الحنابلة إلى أن نفقة الزوجة غير مقدرة بالشرع، وأنه يجب عليه أن ينفق بقدر ما يكفيها من الطعام والأدام واللحم والخضر والفاكهة والزيت والسمن وسائر ما لا بدمنه للحياة حسب المتعارف.

وأن ذلك يختلف باختلاف الأمكنة والأزمنة والأحوال، كما يجب عليه كسوتها صيفاً وشتاء. وقالوا: إن الإنفاق على الزوجة يكون على حسب حال الزوج يسراً وعسراً بالمعروف. وعند البعض اعتبارها بحال الزوجة، وعند آخرين تعتبر بحالهما(١).

وذهبت الشافعية إلى أن نفقة الزوجة مقدرة بالشرع، وأن على الزوج الموسر وهو الذي يقدر على النفقة بماله أو كسبه في كل يوم مدين، وأن على المعسر الذي لا يقدر على النفقة بمال ولا كسب مداً في كل يوم، وأن على المتوسط مداً ونصف المد، بمد الرسول ﷺ وهو ملء الكفين من الحب(٢).

وذهب القاضي أبو يعلى من الحنابلة بأن نفقة الزوجة محدودة من حيث المقدار بقدر لا يختلف من حيث المقدار بقدر لا يختلف من حيث القلة والكثرة، وأن الواجب وزن رطلين من الخبر في كل يوم في حق الموسر والمعسر، وإنما يختلفان في صفته وجودته، لأن الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البينة. فكذلك النفقة الواجعة (٢٢).

 ⁽١) «الهداية» وقسرح العناية» وقفتح القديرة: (٣/ ٣٣٢)، «الشرح الكبيرة وقحاشية الدسوقي»:
 (١) «الهداية» (١/ ٥٠٩)، ونظر: (١/ ٧٧٥)، «الكشاف»: (١/ ٥٠٤)، «الإنساف»: (١/ ٣٥٢).

 ⁽۲) «المهذب»: (۲/۱۲۱)، فرحمة الأمة في اختلاف الأئمة»: (۱۲۳/۲)، مطبوع بهامش
 «الميزان»، للشعراني ط. الأزهر سنة ۱۳۱۷.

 ⁽۲) قكشاف القناعة: (٥/ ٢٦١)، قزاد المعادة: (٤/ ٢٨٤)، قالفروعة: (٥/ ٨٧٥).

دليل القاضي:

اعتبار الإطعام بالكفارة، وإنما يختلفان في صفته وجودته؛ لأن الموسر والمعسر سواء في قدر المأكول وما تقوم به البينة، وإنما يختلفان في جودته. فيفرض للموسرة على الموسر من أجود خبز البلد وإدامه. وللفقيرة مع الفقير من أرداً خبز البلد وإزوجة المتوسط ما بين ذلك(١).

أدلة الشافعية:

استدلوا بقوله تعالى: ﴿ لِيُنفِقَ ذُوسَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ > الآية (٢٠).

قالوا: ففرق بين الموسر والمعسر، وأوجب على كل منهما على قدر حاله فوجب تقديره بالاجتهاد، وأشبه ما تقاس عليه النفقة، الإطعام في الكفارة. لأنه طعام يجب بالشرع لسد الجوع ولو فتح باب الكفاية للنساء من غير تقدير لوقع التنازع لا إلى غاية. فتعين ذلك التقدير اللاثق بالمعروف.

مناقشة أدلة الشافعية والقاضي أبي يعلى: إن الآية التي استدلوا بها ليس فيها بيان المقدار، وإنما فيها الأمر بالإنفاق حسب يسر الزوج وعسره من حيث نوع الإنفاق ووصفه. أما قياس النفقة على طعام الكفارة، فغير مسلم لهم التقدير بالمد أو الرطلين في الكفارة؛ لأن الذي ورد في القرآن والسنة وجوب الإطعام دون ذكر المقدار، قال تعالى في كفارة اليمين: ﴿فَكَفَّرْتُهُ وَإِمُّهُمُ عَشَرَهُ مَسْكِينَ مِنْ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُ ﴾ (الله في كفارة الظهار: ﴿ فَمَن لَمْ مَسْكِينَ مِنْ أُوسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُ ﴾ (قال في فدية الأذى: ﴿فَهَندَيَّةٌ مِن صِيمُ أُو سَمَّعَ أَوْ نُسُكِهُ أَوْ نُسُكِهُ أَوْ نُسُكِهُ أَوْ نُسُكِهُ واحد ذكر مقدار معين.

⁽١) المصادر السابقة. (٢) سورة الطلاق، الآية: ٧. (٣) سورة الماثلة، الآية: ٨٩.

⁽٤) سورة المجادلة، الآية: ٤. (٥) سورة البقرة، الآية: ١٩٦.

وثبت عن النبي إلله أنه قال لمن وطئ في نهار رمضان: وأطعم ستين مسكيناً (١٠)، وقال أيضاً للمظاهر الذي عجز عن العتق: ﴿أطعم ستين مسكيناً (١٠). ولم يقدر قدراً بمد أو غيره، فالواجب إذن في الكفارات، والنفقات هو الإطعام المعتاد دون تمليك قدر معين.

وهذا هو الثابت عن الصحابة رضي الله عنهم، فلم يعرف أن أحداً منهم أمر بتمليك مقدار معين في النفقة، وإنما أمروا بالإطعام من جنس ما يطعم الزوج وذكروا أنواعاً من الأطعمة، دون تحديد مقدار معين. وبهذا يتبين أن المقدير النفقة لا يقوم على دليل بإر إن الدليل يقضي بخلاقه.

ا أدلة الجمهور:

أُولًا: قال الله تعالى: ﴿لِيُنفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ م ﴿ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ ا

ثانياً: قال تعالى: ﴿ وَكُلُّ الْمُولُودِ لَهُ رُزُّتُهُ أَن وَكُسُوتُهُ وَ إِلْمُعْرُوفٍ ﴾ (١).

ثالثاً: قال عليه الصلاة والسلام في خطبة حجة الوداع: «ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

رابعاً: قال عليه الصلاة والسلام لهند: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف».

خامساً: لأن النفقة جزاء الاحتباس؛ فكل من كان محبوساً بحق لمصلحة غيره كانت نفقته عليه.

⁽۱) (صحيح مسلم): (۱۲۸/۲).

⁽٢) اصحيح سنن أبي داودة: (٢/٢١٦).

⁽٣) سورة الطلاق، الآية: ٧.

⁽٤) سورة البقرة، الآية: ٣٣٣.

موازنة بين آراء شيخ الإسلام وآراء الفقهاء في الإنفاق على الزوجة :

باستعراض ما أثر عن الشيخ في كيفية الإنفاق على الزوجة يتبين أن الواجب هو الإنفاق بالمعروف، وهو يتفق تماماً مع ما ذهب إليه الجمهور. وهو عدم جواز تحديد قدر معين، بالكيل أو الوزن في النفقة، وإنما عليه أن ينفق بقدر ما يكفيها في كل زمان ومكان بحيث تحصل على كفايتها. والذي يبدو أن الشيخ رحمه الله لم يأت بجديد في هذا الموضوع.

أما قبول قول الزوج في الإنفاق عند التنازع والأوجه الستة التي أوردها فهي بحاجة إلى النظر في بعضها، فقد قال: "إن الصحابة والتابعين على عهد رسول الله ﷺ وخلفائه الراشدين لم يعلم منهم امرأة قبل قولها في ذلك ولو كان قول المرأة مقبولاً في ذلك، لكانت الهمم متوفرة على دعوى النساء، وذلك كما هو الواقم، فعلم أنه كان مستقراً بينهم أنه لا يقبل قولها اه.

وكلام الشيخ هذا يفهم منه أنه قد حصلت قضايا تنازع الزوجان فيها حول النفقة، وأنه قضى للزوج فيها وقبل قوله. ولم تشهد قضية واحدة من هذا القبيل. وكان كل زوج ينفق دون حصول نزاع لا في عهد النبي رضي الله عنه ليختب لرجال غابوا في الخلفاء. وكان عمر بن الخطاب للمرضي الله عنه لا يكتب لرجال غابوا في الجهاد فيأمرهم بالإنفاق أو الطلاق، ونساء الصحابة كن يردن الدار الأخرة وما عندالله ولا يبالين بعسر الزوج.

وأما قوله في الوجه الثاني أنه الينزم من قبول قول المرأة إلزام الزوج بالبينة ا فهذا غير مسلم أيضاً، فإن الجمهور قالوا: يقبل قول من يشهد له العرف والعادة، كما أن القرائن وشواهد الحال، معتبرة أيضاً فقد تبلى المرأة برجل لا أخلاق له وتريد الستر والبعد عن المشاكل والخصومة، فتنفق مما تحصل عليه من أهلها أو تبيعه من حليها رجاء أن تصلح حاله أو يستقيم أمره، فإذا أصر على التقصير وإضطرت المرأة للشكوى ورفع الدعوى، وقد استنفدت كل ما عندها من إرث وحلي، وهي مع هذا صالحة مستقيمة، فكيف نقبل قول الزوج في مثل هذه الحال؟ وليست هذه قضية عين أو حال نادرة، فالواقع الكثير المشاهد يدل على تعدد مثل هذه الأحوال.

على أنه بالإمكان اعتبار دخول الوجه الثالث في الثاني فنقول: إذا قبل قول المرأة لزم الزوج البينة على الإنفاق، حتى لا يكون مفرطاً في عدم الإشهاد على الدين، والإشهاد على ما يجري في بيت الزوجية متعذر أو متعسر.

أما ما جاء في الوجه الرابع «من أن الزوج ولي» فنعم لكن ليست ولاية تامة من جميع الوجوه، ولا يمكن اعتباره في الإنفاق على الزوجة، كإنفاق الولي على اليتيم. وولاية الزوج تتمثل في القوامة ولزوم الطاعة متى كان قائماً بأمر الله وإذا لم يكن كذلك، فلا حق له في الولاية. فعلى هذا لم يعد الاحتجاج قائماً بهذا الوجه، أما ما جاء في الوجه السادس: «أن هذه المرأة لا بد أن تكون أكلت واكتست في الماضي، وذلك إما أن يكون من الزوج، وإما أن يكون من عليه.

أما أن يكون الأصل منه فهو غير مسلم؛ إذ إن من الجائز، أن تكون النقت من مال أبيها، أو ربع وقف لها، أو من مرتبها كما هي الحال بالنسبة للنساء العاملات، وهذا في الواقع المشاهد كثير، وإذا كان الأصل عدم وجود منفق آخر غير الزوج في الماضي. فلا يلزم استمرار هذه القاعدة وداومها لوجود أزواج مقصرين في النفقة. ووجود زوجات على جانب من الخلق والثروة، أو يحصلن على ذخل كاف للإنفاق، كل هذا يدل على أن الزوج غير منفق

خاصة متى عرف بالانحراف أو الشح الشديد، فإذا قلنا بعدم إلزامه بنقة ما مضى على أنه من باب سقوط نفقة الماضي، كما هو رأي فريق من العلماء مستدلين بقول النبي ﷺ لهند: «خلي ما يكفيك» ولم يأذن لها بأخذ نفقة ما مضى فهو قول مقبول، لا لأننا قبلنا قول الزوج، ولا سيما أن النفقة ليست من باب المعاوضات وإنما هي من باب المواساة، ولا يقال إنها عوض عن الاستمتاع، فكل من الزوجين يحصل له الاستمتاع بالآخر، وإنما هي في مقابل

وأمير المؤمنين عمر - رضي الله عنه - أمر الأزواج إذا طلقوا أن يبعثوا نفقة ما مضى، ولم يأمرهم إذا عادوا بتسليم نفقة الماضي، والمرأة قد استغنت عن نفقة ما مضى من الزمان فلا وجه لإلزام الزوج بها، ولا يلزم من الإزام بالنفقة الماضية بعد الطلاق وانقطاعها بالكلية، الإلزام بها إذا عاد الزوج إلى النفقة والإقامة، واستقبل الزوجة بكل ما تحتاج إليه، فاعتبار أحدهما بالآخر غير صحيح. ونفقة الزوجة تجب في كل يوم مستقبل، وما مضى فقد استغنت عنه بمضي وقته، فلا وجه لإلزام الزوج به.

وبعد:

فإن الأوجه الستة التي أوردها الشيخ ابن تيمية - رحمه الله - في ترجيح قبول قول الزوج في الإنفاق فيما مضى لا تستقيم الحجة بالأول منها والرابع والسادس. ويمكن دخول الوجه الثالث في الثاني ويكون هكذا: «إذا لم يقبل قول الزوج إلا ببينة لزمه الإشهاد على الإنفاق حتى لا يكون مفرطاً لعدم إثبات اللدين. والإشهاد في البيت متعسر أو متعذره.

ويصبح الوجه الخامس هو الثاني. وهو أن اليمين مشروع في جنبة أقوى المتداعيين إلى آخر ما قال. وهذا على قول من قال إن النفقة لا تسقط بمضي الزمان.

على أن ما قاله الشيخ قمن أن المدعى في الأموال إذا أقام شاهداً عدالاً حكم له بشاهد ويمين».

إن هذا الحكم ليس قاعدة عامة ولكنه طريق من طرق الحكم في الأموال، فإن الحكم يختلف بحسب القضايا، فقد تكون البينة خمسين يميناً كما هو الحال في القسامة، كما تكون أربعة شهود وتكون ثلاثة. وتكون رجلين أو رجل وامرأتين وتكون رجلاً ويميناً، وتكون امرأتان أو امرأة واحدة (فيما يتعلق بشئون النساء).

على أن الشيخ _ رحمه الله _ قال: إنه يقبل قول من يشهد له العرف والعادة، وجاء عنه قبول قول المرأة في حالتين:

الأولى: لو أخذت المرأة نفقتها من ماله بالمعروف، وادعت أنه لم يعطها نفقة قبل قولها مع يمينها في هذه الصورة (١٠).

الحالة الثانية: «لو كان الزوج مسافراً عنها مدة وهي مقيمة في بيت أبيها، وادعت أنه لم يترك لها نفقة ولا أرسل إليها بنفقة فالقول قولها مع يمينها؟.

ما قاله الشيخ في الحالة الثانية قول جيد سديد، وسواه غير مقبول. أما الحالة الأولى فالحكم فيها غير ظاهر إذ كيف تأكل من مال زوجها ثم تدعي عليه النفقة ويقبل قولها مع اليمين، اللهم إلا إذا كان المقصود قبول قولها في تبرير فعلها، وهو الأحذ من مائه لأنه لم يترك لها ما تنفق منه. والعبارة على أي

⁽۱) قمجموع الفتاوية: (۳٤/ ۸۰).

حال غير ظاهرة على ما يبدو، وتدل صيغتها على أنها معطوفة على كلام سابق، بدليل أنها لا صلة لها بما قبلها ويوجود فراغ سبقها. الأمر الذي يدل على انقطاع الكلام.

وقد بذلت ما في الوسع لإدراك ما فاتني هنا فلم أصل إلى نتيجة .

وإذا كان الشيخ ـ رحمه الله ـ قد قرر أنه يقبل قول من يشهد له العرف والعادة، وقرر قبول قول المرأة في صورتين، فكيف بعد ذلك يتمسك بقبول قول الرجل مطلقاً.

وقال فقهاء الحنفية: لا تصير ديناً بمجرد الامتناع بعد الوجوب، وإنما تصير ديناً إذا حكم بها القاضي، أو أذن الزوج بالاستدانة، ولذلك ليس للمرأة في المذهب الحنفي أن تطالب بنفقة عن مدة سابقة على رفع المدعوى إلا عن الشهر الذي حصلت فيه الدعوى. والنفقة عند الحنفية دين ضعيف يسقط بالأداء والإبراء وبالموت والطلاق والنشوز، ولا تكون ديناً قوياً إلا إذا استدانتها بأمر القاضى أو إذن الزوج.

وإذا فإن ما ذهب إليه الشيخ .. رحمه الله .. من اعتبار قول الزويج مع يمينه عند النزاع في نفقة ما مضى ، لهو أولى بالاتباع مادام العرف يشهد له بالإنفاق ، لكون الزوجة في بيته وهو معروف بالتوسعة على أهله من ماله أو كسبه ، على أنه لا ينبغي قبول قول الزوج مطلقاً وفي جميع الحالات، ولو قلنا بقبول قول النساء مطلقاً لكان في ذلك فتح الباب أمام النساء الإثارة الخصومة ، والدعاوى

الكيدية الكاذبة بعدم الإنفاق في آماد طويلة سابقة على الدعوى، ولذا فيجب الحد من إفساح المجال للمرأة - أي امرأة - لإقامة دعوى النفقة لمدة سابقة طويلة ومنعهن من دعاوى الكذب والكيد والعناد.

هذا ولما كان في المطالبة بالتفقة المتجمدة عن مدة سابقة على رفع الدعوى، احتمال المطالبة بنفقة سنين عدة ترهق الزوج الملزم بها، رثي من العدل دفع صاحب الحق في النفقة إلى المطالبة بها أولاً بأول. ولذا فإن الحق فيما يبدو هو ما قرره الشيخ – رحمه الله – من قبول قول الزوج مع يمينه في نفقة ما مضى من الزمان، ما لم يشهد عرف أو عادة أو قرائن بأن الزوج معروف بالبخل، أو أنه مسافر ولم يثبت أنه أرسل لها شيئاً.

ثم إن النساء على قسمين: قسم لا يلجأ أصلاً إلى المحاكم، وبعيد كل البعد عن إثارة الدعاوى والخصومات، وهذا القسم لا ينتفع بما تجمد له من النفقة. والقسم الثاني يلجأ إلى المحاكم بمجرد مغاضبة الزوج ووقوع الخصام بينهما، وامتناع الزوج عن الإنفاق، وهذا الصنف من النساء يجدن في إثبات الحق لهن في نفقة الماضى فرصة للكيد والأذى والدعاوى الباطلة.

ما تسقط به نفقة الزوجة:

إن على الزوج حقوقاً لامرأته يلزمه أداؤها متى كانت الزوجة باذلة ما يجب عليها، ملتزمة بأمره، مقيمة على طاعته. أو أذنت له بالمقام معها مؤتمرة بأمره في الإقامة والسفر.

فإن عقد الزواج يرتب حقوقاً لكل من الزوجين على الآخر. قال الله تمالى: ﴿وَهَٰهُنَّ مِشْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾(١).

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٢٢٨.

و إذا أخلت الزوجة بحقوق الزوجية ترتب على ذلك سقوط حقها في النفقة فيسقط حقها بعدة أمور:

1 - النشوز:

وهو الخروج عن طاعة الزوج، ومخالفة أمره، وعدم تمكينه من الاستمتاع بها، ومغادرة بيت زوجها بغير حق، أو أبت الانتقال معه إلى بيته المملائم لها حسب حال الزوج. ويلحق بذلك منعها الزوج من الدخول عليها إذا كان يسكن معها، والنشوز أمر يفوت الاحتباس من جهتها، ويمنع من التمكين بالاستمتاع بها، فلا تجب لها نفقة حتى تعود إلى الطاعة، وامتثال أمر الزوج، وتمكينه من الانتفاع بها.

٢ - حبس الزوج:

فإذا حبس الزويج بسبب المرأة بأن ادعت عليه يحق وهو معسر فحبس بطلبها، قلا نفقة لها؛ لأنها قوتت عليه الاستمتاع بها، ولم يكن احتباسها لأجله.

أما إذا حكم على الزوجة بالحبس في حق لغير الزوج، فلا نفقة لها لفوات الاحتباس بسبب لا دخل للزوج قيه، وسواء أكان الحق ديناً أم غيره، وسواء أكانت مماطلة في أداء ما عليها من الحق، أم كانت عاجزة عن الأداء حتى لو حبست ظلماً فلا نفقة لها على الزوج.

أما إذا حبست في حق عليها للزوج فلا تسقط نفقتها على خلاف في ذلك؛ لأن فوات الاحتباس حينشل جاء بسبب من جهته، وكذلك لا تسقط نفقتها إذا كان الزوج هو المحبوس، سواء كان حبسه لحق أجنبي أو حبس ظلماً.

٣- إذا سافر الزوج سفراً مشروعاً:

للعمل أو التجارة إلى بلد هو وطريقه آمنان وأبت السفر معه، فإن امتناعها هذا مسقط لحقها في النفقة. وكذلك إذا سافرت مع أهلها بغير إذنه، سواء كان السفر للحج أو للسياحة، وسواء كان الحج فرضاً أو نفلاً فلا نفقة لها أيضاً، أما إذا سافرت مع محرمها بإذن زوجها فلها عليه نفقة الاقامة فقط، وما زاد عليها من تكاليف نفقات السفر فيازمها وحدها.

٤- تسقط النفقة بموت أحد الزوجين.

ما قاله الشيخ فيما تسقط به نفقة الزوجة:

أجاب عن سؤال بقوله(١):

(إذا لم تمكنه من نفسها أو خرجت من داره من غير إذنه فلا نفقة لها ولا كسوة، وكذلك إذا طلب منها أن تسافر معه فلم تفعل فلا نفقة لها ولا كسوة، فحيث كانت ناشزاً عاصية له فيما يجب له عليها طاعته لم يجب لها نفقة ولا كسوة).

وقال جواباً على سؤال:

(و إن كان معسراً فحبسته كانت ظالمة له مانعة له من التمكن منها فلا تستحق عليه في تلك المدة نفقة ، وإن كان لها حق واجب حال وهو قادر على أدائه فمنعه بعد الطلب الشرعى كان ظالماً)(٢).

 ⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل تزرج بامرأة ما يتغع بها ولا تطارعه في أمره، وتطلب منه نفقة وكسوة، وقد ضيقت عليه أمريه فهل تستحق عليه نفقة وكسوة؟ «مجموع الفتاوى»:
 (٧٦/٣٤).

 ⁽٢) نص السؤال: سئل عن رجل حبسة زوجته على كسوتها وصداقها ويقي ماذ، فهل لها أن تطالبه بنفقتها مذة إقامته في حبسها أم لا ؟ «مجموع الفتارى»: (٣٤/ ٤٧).

وأجاب عن سؤال بقوله: (إذا سافر بها بغير إذن الزوج فإنه يعزر على ذلك وتعزر الزوجة إذا كان التخلف يمكنها، ولا نفقة لها من حين سافرت)(١).

وقال: (قضاء النذر والكفارة عندنا على الفور فهو كالمعين، وصوم القضاء يشبه الصلاة في أول الوقت، ثم ينبغي في جميع صور الصوم أن تسقط نفقة النهار فقط فإن هذا مثل أن تنشز يوماً وتجىء يوماً/(⁽¹⁷⁾).

آراء الفقهاء فيما يسقط نفقة الزوجة:

اتفق الفقهاء على أن الزوجة تستحق النفقة نظير احتباسها لمصلحة الزوج وانتفاعه بها. فإذا لم يحصل هذا الانتفاع، أو لم تكن محبوسة من أجله سقط حقها في النفقة (٢٠٠).

وذكروا صوراً عديدة منها:

١ _ إذا كانت صغيرة لا يمكن الاستمتاع بها، ولا يحصل الاستئناس معها.

٢_ إذا نشزت فلم تمكنه من نفسها، أو خرجت من بيته بغير علمه، أو رفضت الانتقال معه إلى منزله، أو منعته من الدخول عليها في منزلها دون أن تعلمه عن رفيتها في إعداد منزل خاص بها.

 ⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل تزوج بامرأة ودخل بها وهو مستمر النفقة وهي ناشز، ثم إن
 والدها أخذها وسافر بها من غير إذن الزوج. فماذا يجب عليهما؟ «مجموع الفتاوى»:
 (٣٤/ ٩٥).

⁽٢) االاختيارات، ص٧٨٥.

 ⁽٦) «الهداية» ووشرح العناية» ووضح القدير»: (٣/ ٣٢٤ – ٣٢٦)، «الشرح الكبير» ووحاشية الدسوقي»: (٢/ ١٥،٥ م وما يعدها)، «المهذب»: (١/ ١٦٠)، «رحمة الأمة»: (٢/ ١٢٤)،
 «المروع»: (٥/ ٥٨٥)، «الكشاف»: (٥/ ١٧٤)، «الإنصاف»: (٩/ ٢٧٧، ٣٨٧).

- ٣- إذا أبت السفر معه ولم تكن اشترطت عليه بلدها، أو سافرت بلا إذنه سواء سفر حج الفرض خلاف عندالحنفة (١١).
- ٤ إذا شغلت نفسها بصوم نفل أو نذر أو قضاء رمضان مع اتساع وقته أو اعتكاف نذرٍ أو نفلاً أو صلاة غير المكتوبة وراتبتها على خلاف في بعض التفاصيل.
- إذا حبست بحق أو بظلم بدعوى من أجنبي. ويدعوى من الزوج
 لا تسقط.
- آدا أبت تسليم نفسها مع قيام الزوج بما عليه من حقوقها كتسليمه معجل الصداق ، وإعداد المنزل المناسب لسكناها.
- إذا غصبت المرأة بأن سطا عليها شخص وأخذها كرها، وغيبها مدة،
 فلا نفقة لها على الزوج في مدة الغصب.
- ٨- المحترفة: إذا كانت الزوجة محترفة عملاً يشغلها النهار أو بعضه ثم تأوى إلى بيت زوجها بالليل، أو كان يشغلها الليل أو بعضه ثم تقضي في بيت الزوجية بقية الوقت فلا يتحقق مع هذا العمل التسليم الكامل الذي هو شرط وجوب النفقة، فإن كان الزوج وإضياً بذلك كان مسقطاً حقه في التسليم الكامل ووجبت عليه النفقة، وإن لم يرض باحترافها، ولم تمثثل أمره بالعدول عنه فلا نفقة لها. وكذلك إذا كان راضياً بذلك أول الأمر ثم أبى الاستمرار فيه فإنه تسقط نفقتها متى أبت الامتثال.

⁽١) قالهداية، وقشرح العناية، وقفتح القديرة: (٣/ ٣٢٦).

والفقهاء لم يفرقوا في الاحتراف بين عمل وعمل، فما دام الزوج لا يرضى لها بالعمل خارج البيت فإنها لا تستحق عليه نفقة إذا خالفته، ولو كان ذلك من الأعمال الضرورية للمجتمع كعمل القابلة والطبيبة والمطبية

٩ - ذكر بعض الفقهاء أن النفقة تسقط بالإعسار، فإذا أيسر عاد الوجوب، ولو تجمد عليه نفقة وقت اليسار ثم أعسر فإن النفقة المتجمدة لا تسقط وإنما تبقى ديناً إلى اليسار، أما النفقة وقت إعساره فغير واجبة.

ويعتبر الحنفية النشوز بخروج الزوجة من المنزل أو رفضها العودة إليه. أما منعها الزوج من التمكين من نفسها مع بقائها في المنزل فلا يعدونه نشوزاً، وعللوا ذلك بأنه يقدر على التمكين باعتبار رجولته، وتفوقه عليها في القوة البدنية، والقدرة على التحايل عليها(٢).

وذهب أبو محمد بن حزم إلى وجوب نفقة الزوجة من حين عقد النكاح، دعي إلى البناء أم لم يدع ولو أنها في المهد، ناشزاً كانت أو غير ناشز، غنية كانت أو فقيرة، ذات أب كانت أو يتيمة، بكراً كانت أو ثيباً، حرة كانت أو أمة على قدر حاله (٣٠).

⁽١) قالشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، د. عبد الرحمن تاج: ص٢٢٣.

 ⁽٢) «الهداية» و«شرح العناية» و«فتح القدير»: (٣/ ٢٧٤).

⁽T) «المحلى»: (۱۰/ ۲۰_۳۳۳).

موزانة بين رأى الشيخ وآراء الفقهاء فيما تسقط به نفقة الزوجة:

الذي يظهر أن الشيخ متفق مع الفقهاء في بيان الأمور التي تسقط بها النفقة، وإن لم يتعرض لجميع الحالات، وهي كلها تعني أن الزوجة عليها لزوم طاعة الزوج والقيام بأمره والاستقرار في المنزل الذي يعده لها، ومصاحبته في سفره ما دام قائماً بحقوقها، محافظاً على الأمانة التي اثتمنه الله عليها.

غير أن الشيخ - رحمه الله - لا يسقط النفقة بآداء النذر من صوم أو اعتكاف ولا بقضاء رمضان، وهو بهذا يخالف الحنابلة (١) والشافعية (١) القائلين بسقوط النفقة إذا تلبست بصوم أو اعتكاف بغير إذن الزوج، وعنده أن صوم التطوع لا يسقط إلا نفقة النهار، ويثبت لها حقها ليلاً، وكذلك الناشز يوماً وتطبع في اليوم الثاني فلها النفقة يوم طاعتها وتسقط في يوم نشوزها، وهو بهذا يتفق مع الحنفية (١٠).

أما سفر الزوجة مع وليها فهر مسقط لنفقتها عنده، ولم يتعرض الشيخ لتفاصيل السفر هل هو للطاعة أو المعصية، وهل هو لأداء الحج فرضاً أو نفلاً، فعنده أن الزوج متى انقطع انتفاعه بالزوجة فلا حق لها في الإنفاق، حيث سافرت بغير إذنه.

ولم يبين _ رحمه الله _ الحكم في النفقة إذا سافرت بإذنه، مع أن الفقهاء ذكروا تفاصيل في هذه المسألة، فعندهم أن السفر إذا كان بإذن الزوج، فعليه نفقة الإقامة، وعليها ما يترتب على السفر من تكاليف، وقالوا: إذا كان سفوها

 ⁽١) «الفروع»: (٥/ ٥٨٥).

⁽۲) «المهذب»: (۵/ ۱۲۰ ، ۱۲۱).

⁽٣) ينظر: افتح القديرة: (٣/ ٣٢٦).

للحج بعدما انتقلت إلى بيت الزوج، ولم يخرج الزوج معها فلا نفقة لها لفوات الاحتباس، سواء خرجت وحدها أم مع غيرها، ولو كان محرماً لها، وسواء أكان الحج فرضاً أم نفلاً، وهذا هو قول أبي حنيفة ومحمد.

وقال أبو يوسف(1): إنها إذا خرجت مع محرم لأداء فريضة الحج، كانت لها النفقة التي تستحقها حال الإقامة؛ لأن السفر لأداء الفريضة ضرورة دينية يحتمل معها فوات التسليم، فلا تسقط فيها النفقة فإن كان الحج نفلاً فلا تستحق فيه النفقة.

أما إذا خرج الزوج معها للحج فإن عليه نفقتها، سواء أكان حجها فرضاً ثم نفلاً. والنفقة الواجبة لها هي نفقة الإقامة لا غير، وما زاد على ذلك من نفقات السفر يكون عليها وحدها، وهذا إذا كان سفر الزوج معها من أجلها، أو كان كلاهما يريد أداء الحج، أما إذا كان الزوج هو المعني بالسفر والزوجة تابعة له فتجب عليه جميم نفقات السفر، ولا يلزم الزوجة منها شيئاً.

الحكم عند امتناع الزوج عن النفقة:

قلنا إن عقد الزواج يرتب حقوقاً للمرأة، تحصل عليها من الزوج، ومن هذه الحقوق النفقة، فعلى الزوج أن يقوم بالإنفاق بقدر كفايتها بالمعروف والزوجة مقدمة في الإنفاق على غيرها. فقد قال عليه السلام: «ابدأ بمن تعول^{٢١٨} الحديث، والعلماء متفقون على أن الزوج ملزم بالإنفاق على امرأته بحسب ما يكفيها.

 ⁽١) ينظر: «الهداية» وقشرح العناية» وقضح القدير»: (٣٢٦/٣).

⁽٢) قصحيح البخاري): (٩/٨، رقم١٨٧٤).

وطريق حصولها على النفقة من الطعام الموجود في بيت الزوج، فتستطيع أن تأخذ منه ما يكفيها، سواء أكلت مع زوجها أو أكلت وحدها. وهذا الطريق هو الأصل في الإنفاق على الزوجة، وهو الذي تقتضيه عشرة الزوجية؛ لما توجه الخلطة بين الزوجين من الألفة والمودة. وفي هذه الحالة لا تحتاج الزوجة إلى تقدير نفقة ولو طلبت ذلك لم يستجب لها؛ لأنه ضرب من العنت والمضارة.

أما إذا كان الزوج مقتراً، ولا يمكنها من أحد كفايتها، فلها الحق في رفع الدعوى للحاكم ليفرض لها ما يكفيها، وعلى الزوج أن يبذل ما أمر به الحاكم، فإن أبي حُبس حتى يمتثل إن كان موسراً، وإن كان له مال ظاهر باع القاضي من ماله جبراً عليه لينفق منه على زوجته، وإلا أمرها بالاستدانة.

أما إذا كان معسراً، فلا يجوز حبسه، وحبسه حينتذ ظلم، ثم إنه لا يفيد ما يفيده حبس الموسر الممتنع من الإنفاق. ولكن هل يفرق بين الزوجين إذا أحسر بالمسكر، والنفقة؟

- الحكم إذا أعسر الزوج بالسكن:
- يعتبر في المسكن حال الزوج، فتراعى في السكن الأمور الآتية:
- ١ لا تجبر الزوجة على إسكان أحد من أهل الزوج معها، حتى أولاده من غيرها.
- ٢- يجب أن يكون المسكن مستوفياً كل ما يلزم للسكن من فراش وآنية
 ومرافق أخرى.
- ٣ يجوز للزوجة أن تسكن معها أحداً من أهلها، حتى ولدها الصغير من
 زوج آخر، إلا بموافقة الزوج.

إذا كان الزوج فقيراً، لايقدر على أكثر من حجرة واحدة. كان ذلك سكناً شرعيًا، ما دامت الحجرة خاصة بالزوجة، ويمكنها حفظ مالها من متاع بها، وإذن فلا تمكن من طلب فسخ النكاح ما دام الزوج لايقدر على غير ذلك.

الحكم إذا تعذر الإنفاق لغيبة الزوج:

إذا غاب الزوج عن بيته بأن كان مسافراً سفراً طويلاً، أو كان مختفياً في البلد ولم يكن من السهل إحضاره إلى مجلس القضاء لإلزامه بالإنفاق الواجب حقاً للزوجة، وتعذر الحصول على النفقة فلها الفسخ، فإن المرأة لا تستغني عن النفقة، وليس هناك جهة غير الزوج ملزمة بالإنفاق ما دامت الزوجية قائمة. فإذا للحاكم أن يأمرها بالاستدانة على الزوج، وعليه الالتزام بالوفاء، فإذا خشيت من عدم حصول الوفاء منه كان لها أن تعدل عن الاستدانة وتطالب بالفسخ.

لكن لا يكون الفسخ إلا للحاكم، وعليه أن يتثبت من تعذر الإنفاق من الزوج الغائب، وللحاكم أن يأذن بالفسخ للمرأة أو وكيلها. والفسخ للإعسار أمر مختلف فيه، ولذا فإن من يقول به يشترط حصول إذن الحاكم بالفسخ.

* ما قاله الشيخ عن الإعسار بالسكن:

أجاب عن سؤال بقوله(١٠): لا يجب عليه ما هو عاجز عنه لا سيما إذا شرطت الرضا بذلك، بل إذا كان قادراً على مسكن آخر لم يكن لها - عند كثير من أهل العلم كمالك وأحد القولين في مذهب أحمد وغيرهما - غير ما شرط لها فكيف إذا كان عاجزاً؟

وليس لها أن تفسخ النكاح عند هؤلاء وإن كان قادراً، فأما إذا كان ذلك السكن يصلح لسكنى الفقير وهو عاجز عن غيره، فليس لها أن تفسخ بلا نزاع بين الفقهاء، وليس عليه أن يمكن من الدخول إلى منزله: لا أمها ولا أختها إذا كان معاشراً لها بالمعروف.

* ثبوت الفسخ إذا تعذرت النفقة :

أجاب عن سؤال بقوله: (إذا تعذرت النفقة من جهته فلها فسخ النكاح ، فإذا انقضت عدتها وتزوجت بغيره، والفسخ للحاكم فإذا فسخت هي نفسها لتعذر فسخ الحاكم أو غيره ففيه نزاع)(٢٠).

- (١) نص السؤال: ستل عن رجل شرط على امرأته بالشهود أن لا يسكنها في منزل أبيه، فكانت مدة السكني منفردة، وهو صاجز من ذلك، فهل يجب عليه ذلك؟ وهل لها أن تفسخ النكاح إذا أراد إبطال الشرط؟ وهل يجب عليه أن يمكن أمها أو أختها من اللخول عليها والعبيت عندها أم لا؟ فمجموع الفتاوى؛ (٣١/ ١٦٨) ، فالقتارى الكبرى»: (٤/ ٧). هذه العبارة (أن لا يسكنها في منزل أبيه فكانت ملة السكني منفردة) غير مستقيمة. ولعل الصواب أنها: (أن يسكنها في منزل أبيه فسكنت ثم طلبت الانفراد) «الفروع»: (٩/ ٢١٣)، «الاختيارات»: مرمر٢١ ، «الكناف»: (٥/ ٢١)، «الإنصاف»: (٨/ ٢٥).

وأجاب عن سؤال فقال: (نعم إذا عرضت المرأة عليه فبذل له تسليمها وهي ممن يوطأ مثلها، وجب عليه النفقة بذلك، فإذا تعذرت النفقة من جهته كان للزوجة المطالبة بالفسخ)(١٠).

وأجاب بقوله: (إذا فسخ الوكيل المأذون له في فسخ النكاح بعد تمكين المحاكم له من الفسخ صح فسخه، ولم يحتج بعد ذلك إلى حكمه بصحة الفسخ، في مذهب مالك والشافعي وأحمد وغيرهم . والفسخ للإعسار جائز في مذهب الثلاثة . والحاكم ليس هو الفاسخ وإنما هو الآذن في الفسخ . . . والعلماء الذين اشترطوا في فسخ النكاح بعيب أو إعسار ونحو ذلك من صور النزاع أن يكون بحكم حاكم)(٢).

ينفق حليها إلى أن صار عمر المولود أربع سنين، ولم يحضر الزوج الأول، ولا عرف له
 مكان، فهل لها أن تراجع الزوج الثاني؟ أو تنتظر الأول؟ «مجموع الفتاوى»: (١٩٢/ ٩١).
 ٩٢).

⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل زيج ابنته لرجل وأراد الزيج السفر إلى بلاده فقال له وكيل الأب في قبول النكاح، لا تسافر إما أن تعطي الحال من الصداق وتنتقل بالزوجة أو ترضي الأب، فسافر ولم يجب إلى ذلك. وهو خالب عن الزوجة الملكورة مدة سنة، ولم تصل منه نفقة فهل لوالد الزوجة أن يطلب منه فسخ النكاح. «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ٩٢).

⁽٢) سئل - رضي الله عنه - عن امرأة وكلت أخاها في المطالبة بحقوقها كلها والدعوى لها. وفي فسخ نكاحها من زوجها وثبت ذلك عند الحاكم. ثم ادعى الوكيل عند الحاكم المذكور بنفقة موكلته وكسوتها على زوجها المذكور واعترف أنه عاجز ومضى على ذلك مدة وأحضره مرازاً إلى الححاكم وهو مصر على الاعتراف بالمجز فطلب الوكيل من الحاكم المذكور أن يمكنه من فسخ نكاح موكلته من زوجها فمكنه من ذلك، ففسخ الوكيل نكاح موكلته من زوجها المذكور بحد أن أمهله المهلة الشرعية قبل الفسخ فهل يصح الفسخ؟ وتقم الفرقة بين الزوجين بتمكين الحاكم الوكيل المذكور من فسخ نكاح موكلته. والحالة هذه أم لا ؟ أو الزيجين بتمكين الحاكم الوكيل المذكور من فسخ نكاح موكلته. والحالة هذه أم لا ؟ أو يشترط حكم الحاكم بصحة الفسخ؟ ينظر: «مجموع المتاوى»: (٣٠/ ٥٧) (٥٠ / ٥٥).

وقال: (وكذا إذا كان الزوج موسراً وتمرد وامتنع عن الإنفاق فطلبت المرأة أن يأمرها بالاستدانة فأمرها القاضي بذلك وترجع عليه (۱)؛ لأن أمر القاضي كأمره. ولو قضى القاضي لها بالنفقة فأمرها بالاستدانة على الزوج لئلا يبطل حقها في النفقة بموت أحدهما، فكانت فائدة الأمر بالاستدانة لتأكيد حقها في النفقة؛ لأن القاضي مأمور بإيصال الحق المستحق) (۱).

فسخ النكاح بالإعسار عند الفقهاء:

اختلف الفقهاء في هذه المسألة على أقوال: أحدها: أنه يجبر على الإنفاق أو الطلاق، ويروى هذا عن سعيد بن المسيب ـرضي الله عنه ـ.

ثانياً: ذهب فريق إلى القول بالتفريق بين الزوجين في حال الإعسار، ولكن لابد أن يطلق عليه الحاكم إذا لم يوقع الزوج الطلاق ويؤجل شهراً ويكون الطلاق من الحاكم رجمياً، فإذا أيسر الزوج في العدة فله مراجعتها (٣٠). وإلى هذا ذهب الإمام مالك.

ثالثاً: ذهب فريق من العلماء إلى القول بتخيير المرأة بين الإقامة مع الزوج المعسر، وتبقى نفقتها ديناً في ذمته إلى اليسار، وبين الفسخ⁽¹⁾. وإلى هذا ذهبت الحنابلة والشافعية.

 ⁽١) لعل صحة العبارة: فنطلبت الموأة من القاضي أن يأمرها بالاستدانة، فأمرها بذلك وترجع على الزوج،

⁽۲) ينظر: المجموع الفتاوي): (٩٤/٩٤).

⁽٣) قالشرح الكبير، واحاشية النسوقي، : (٢/ ١٨٥).

 ⁽³⁾ والفروع»: (٥/٧٧٥)، والكشاف»: (٥/٢٧٤)، والإنصاف»: (٩/٣٨٣)، والمهلب»:
 (٢/٣٢١)، وحمة الأمة»: (٢/٣٢١).

رابعاً: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأنه لا يثبت الفسخ للزوجة بإعسار الزوج^(۱) وإلى هذا ذهبت الحنفية، وأهل الظاهر، وبه قال الكثيرون من السلف والخلف، ومنهم عمر بن عبد العزيز (۱) والزهري (۱) وغيرهم، وهو رواية عن الإمام أحمد. وعلى هذا لا يلزمها تمكينه من الاستمتاع؛ لأنه لم يسلم إليها ما يجب لها من النفقة، فلا يلزمها تمكينه، وعليه أن يخلي سبيلها لتكتسب وتحصل على ما تنفقه على نفسها؛ لأن في حبسها بغير نفقة إضراراً بها. حتى لو كانت موسرة فليس له حبسها، كذلك لأنه إنما يملكه إذا كفاها المونة وأغناها عما لا بد لها منه من النفقة والكسوة، ولحاجته إلى الاستمتاع الواجب له عليها، فإذا انتفى هذا وهذا لم يملك حبسها.

 ⁽۱) «الهداية» و«شرح المناية» و«فتح القديرة: (٣/ ٣٢٩)، «الإنصاف»: (٩/ ٣٨٤)،
 «الكشاف»: (٥/ ٤٧٧).

⁽٢) هو أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز بن مروان الأمري القرشي يتصل نسبه بعمر بن الخطاب من جهة أمه، تولى إمارة المدينة، وكان معروفاً بسعة العلم والحلم والورع والحفاظ على أموال المسلمين، بويع بالخلافة سنة ٩٩ هجرية، وعد خامس الخلفاء الراشدين لنزاهته وحرصه على العدل، وكان يترسم خطى جده عمر، مما أحفظ عليه بني أمية فدسوا له السم سنة ١٠١هـ، وله من العمر ٤٠ عاماً رضي الله عنه. «فوات الوفيات»: (١٣/١/٣).

⁽٣) هو أيو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب القرشي الزهري من صغار التابعين . التابعين . التابعين ي عشرة من الصحابة ، وسمع من كبار التابعين وصفارهم ومن تابعي التابعين . رزق حافظة قوية فكثرت مروياته مع التحري وجودة الإسناد، وكان من السابقين إلى كتابة المحديث وتدوينه استجابة لتوجهات الخطيفة عمر بن عبد العزيز الذي كان ابن شهاب وثيق المملة به وبعدد من الأمراء الأمريين وهو ثقة أمين . توفي سنة ١٧٤هـ. «الحديث والمحدثون»: ص١٧٤، «المحارث»: ص١٧٨».

أدلة القائلين بأن الإعسار لا يفسخ النكاح:

أولاً: قال الله تعالى: ﴿لِينفَقْ ذُوسَعَةٍ مِن سَعَتِهِ عَنَ فُدرَعَلَيْهِ رِزْقُهُمُ فَلَيْنَفِيْ مُكَاءَائنُهُ اللهُ لا يُكَلِفُ اللهُ نَفْسًا إِلّا مَا اللهِ الله النفقة في هذه الحال، فقد ترك ما لا يجب عليه ولم يأثم بتركه. فلا يكون سبباً للتفريق بينه وبين أهله.

ثانياً: روى جابر _رضى الله عنه _قال:

_ وجه الاستدلال:

أن أبا بكر وعمر - رضي الله عنهما - نهضا لضرب ابنتيهما لسؤالهما نفقة لا يجدها رسول الله على ولا يمكن أن يضربا من يطلب الحق. ويقرهما رسول الله على أنه لا حق لهما فيما طلبتاه من النفقة في حال الإعسار. وإذا كان طلبهما لها باطلاً فكيف تمكن المرأة من فسخ النكاح بعدم ما ليس لها طلمه ولا يحل لها؟

سورة الطلاق، الآية: ٧.

⁽٢) (صحيح مسلم بشرح النووي): (٣/ ٦٧٨).

ثالثاً: لقد أمر الله صبحانه وتعالى صاحب الدين أن يُنظر المعسر إلى الميسرة ، وغاية النفقة أن تكون ديناً ، والمرأة مأمورة بإنظار الزوج إلى الميسرة بنص القرآن ، على القول بثبوت النفقة في ذمة الزوج وإن قبل تسقط بمضي الزمان ، فالقول بالفسخ أكثر بعداً . وعلى المرأة أن تنظر زوجها ، أو تتصدق عليه . ولاحق لها في غير هذين الأمرين .

رابعاً: أنه لم يزل في الصحابة المعسر والموسر، وكان معسروهم أكثر من ذوي اليسار فيهم فما مكّن النبي ﷺ قط امرأة واحدة من الفسخ بإعسار زوجها، ولا أعلمها أن الفسخ حق لها. فإن شاءت صبرت وإن شاءت فسخت.

خامساً: قد جعل الله الفقر والغنى مطيتين للعباد، فيفتقر الرجل حيناً، ويصيب غنى حيناً آخر. فلو كان كل من افتقر فسخت عليه امرأته لعم البلاء وتفاقم الشر، واستشرى الفساد بكثرة الأيامى من الرجال، والنساء بكثرة فسخ الأنكحة.

سادساً: إن المرأة إذا مرضت ولم يمكن الاستمتاع بها وطال مرضها، فإنه لا يمكن الزوج من الفسخ، وعليه النفقة مدة مرضها مع أنه لا ينتفع بها، فكيف تمكن هي من الفسخ إذا أحسر بالنفقة.

موازنة بين رأي الشيخ وآراء الفقهاء حول فسخ النكاح بالإحسار:

يتبين من عرض آراء الفقهاء أن الجمهور يذهب إلى القول بثبوت المحق للمرأة في طلب التفريق بينها وبين الزوج العاجز عن الإنفاق، وإن اختلفوا في بعض التفاصيل من حيث ما تحصل به الفرقة، هل هو فسخ أم طلاق؟ وهل يجبر على الطلاق أو يطلق عليه الحاكم؟

وهذا الذي ذهب إليه الجمهور هو ما اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، وهو ثبوت الحق للمرأة في الفسخ إذا تعذر الحصول على النفقة لغيبة الزوج. وهو ثبوت المحرأة الحق في الفسخ إذا تعذر وصول النفقة من الزوج الغائب، وعنده أن الفسخ لا يتم إلا بالحاكم. ولم يتعرض لبيان حالة الإعسار بالنفقة. والذي يفهم من كلامه (الذي جاء في ج٣٣ ص ١٦ من مجموع الفتاوي) أنه لا يقول بالفسخ عند الإعسار مطلقاً.

فقد قال بعد أن ذكر جملة من الأحكام التي يسوغ فيها الاجتهاد: (والإلزام بالفرقة لمن لم يقم بالواجب. مما يسوغ فيه الاجتهاد، لكن تارة يكون حقًا للمرأة، كما في العنين أو المولى عند جمهور العلماء. والعاجز عن النفقة عند من يقول به) اهـ.

فذكر أن التفريق بين الزوجين للعنة هو رأي الجمهور، والتفريق للعجز عن الإنفاق لغير الجمهور، وقوله (عند من يقول به) يدل على أنه لا يرتضي هذا القول.

ويؤيد ذلك أنه يرى سقوط نفقة الزوجة إذا حبست المرأة زوجها على النفقة وهو معسر(١١).

⁽١) همجموع الفتاوى»: (٤٣/ ٩٧).

وقد قرر _رضي الله عنه _ أن المرأة ليس لها حق في الفسخ إذا أعسر الزوج بالمسكن، ولم يستطم إلا سكناً يصلح للفقراء (١٠).

* تعقیب:

الذي يبدو أن القول بعدم التفريق بين الزوجين بسبب الإهسار هو الحقى، وهو ما ذهب إليه الفقهاء من الحنفية، وهو ما فهمناه من كلام الإهام ابن تيمية، وما اختاره الكثير من السلف والخلف، وهو أن النكاح لا يفسخ بإعسار الزوج، بل تبقى الزوجية قائمة، ولكن على الزوج أن يفسح المجال أمام الزوجة لكسب رزقها من الطريق المشروع الحلال؛ لأن التفريق ضرر بالزوج لا يمكن تداركه ولا علاج له، أما العجز عن النفقة فهو ضرر بالمرأة يمكن علاجه بالاستدانة على الزوج، أو بإعطائها الفرصة كي تعمل في طريق شريف دون أن تتعرض لما يلحق الأذى بها أو بسمعتها، والمال غاد ورائع. فقد يبدل الله من حال إلى حال فيجعل الله بعد عسر يسراً، وتعود المرأة إلى قرارها في البيت، ويقوم الزوج بالإنفاق وفي هذا خير وبركة لاحتفاظ الزوجين بعلاقتهما واجتماع شمل الأسرة. والنفقة إنما تراد لإقامة البنية، والمرأة يمكنها أن تنفق من مالها، أو من كسبها أو من ذوي قرابتها، مما يمكن أن تعيش به في العدة، وتعتبر مدة الإحسار وكأنها زمن العدة،

وبعد: فإن القول بعدم التفريق بين الزوجين بسبب الإعسار لهو أولى بالاتباع؛ لأنه يتمشى مع الحق والعدل، ويهدف إلى جمع شمل الأسر والمحافظة عليها وحماية عقد الزواج، ما دام أن إعسار الزوج ثابت بعيد عن احتمال قصد الإضرار بالمرأة، والزوج غير متهم بإخفاء المال، ولا مقصر في

⁽۱) المجموع الفتاوي): (۳۲/ ۱۹۸).

تحصيل النفقة عن طريق العمل والتكسب. وهذا هو ما تقتضيه أصول الشريعة وقواعدها في هذه المسألة.

أما إذا غرر الرجل بالمرأة وأوهمها أنه ذو مال، فقبلت الزواج منه على ذلك فظهر مفلساً لا شيء له، أو كان ذا مال وترك الإنفاق على امرأته، ولم تستطع الحصول على أخذ كفايتها من ماله بنفسها ولا عن طريق القضاء، فإنه يثبت لها الحق في الفسخ وطلب التفريق بينها وبين هذا الزوج المدلس أو البخيل غير المنفق. أما إن تزوجته عالمة بعسرته، أو كان موسراً ثم أصابته جائحة فذهبت بماله فليس لها حق في الفسخ.

نفقة المعتدة من الطلاق الرجعى:

لا خلاف بين العلماء أن المطلقة الرجعية لها النفقة بأقسامها الثلاثة: الطعام والكسوة والسكن، سواء كانت حائلاً أو حاملاً، لأن الطلاق الرجعي لا يغير شيئاً من أحكام الزوجية، فهو لايزيل الملك ولا يرفع الحل، وليس له من أثر إلا نقص عدد الطلقات التي يملكها الزوج على زوجته. ولذلك تثبت فيه الأحكام الآتية:

- ١- يملك المطلق أن يراجع مطلقته بالقول أو بالفعل من غير عقد جديد
 ما دامت في العدة.
- ٢_ ترث المرأة مطلقها ويرثها متى كان الموت قبل انقضاء العدة، سواء أكان المطلقة الطلاق في حال الصحة أم في حال مرض الموت. وذلك أن المطلقة الرجعية عليها أن تعتد في بيت الزوجية. ولها أن تتجمل للزوج وتتودد إليه، لعله يميل إليها فيعيدها للزوجية، ثم إن لها جميع حقوق الزوجة فير أنه لا قسم لها.

وقد وردت جملة من أحكام المطلقة طلاقاً رجعياً في سورة الطلاق؛ قال الله تعالى : ﴿ يَكَا أَبُ النِّي إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوْمَ لِعِدَّبِينَ وَأَحْسُواْ الْعَدَّةَ وَالْعَلَقُومَ العِدَّبِينَ وَأَحْسُواْ الْعَدَّةَ وَالتَّهُواْ اللّهَ وَبَنَّ لَا يُخْرِجُنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِينَ مِعْمِعَةً مُسِيّعَةً وَالتَّكُولُودَ اللهِ وَمَن يُنْصَدَّ مُسِيّعةً وَالتَّكُومُ وَاللّهُ مُحْدُودَ اللهِ وَمَن يُنْصَدَّ مُدُودَ اللهِ فَقَدْ ظُلَمَ أَنْسُكُو الاَدْرِي لَعَلَّ اللهَ يُحْدُثُ وَاللّهَ مُحْدُودَ اللهِ وَمَن يُنْصَافَ اللهُ اللهِ اللّهُ اللهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللهِ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ

فإن الله تبارك وتعالى ذكر لهؤلاء المطلقات أحكاماً متلازمة لا ينفك بعضها عن بعض:

أحدها: أن الأزواج عليهم أن يبقوا عليهن في بيوتهن.

والثاني: أنهن لا يخرجن من بيوت أزواجهن .

والثالث: أن الأزواجهن إمساكهن بالمعروف قبل انقضاء الأجل وترك الإمساك فيسرحوهن بإحسان.

والرابع: إشهاد ذوي عدل، وهو إشهاد على الرجعة.

وجاء بيان الحكمة في قوله تعالى: ﴿ لاَ تَدْرِى لَعَلَّ اللَّهَ يُحْلِثُ بَعَدَ ذَلِكَ أَمَّرًا﴾ والأمر الذي يراد إحداثه هنا حصول الرجعة. والرجعية إن كانت حاملاً فالإنفاق عليها مستمر حتى تضع حملها، قال تعالى: ﴿ وَأُولَتُ الْأَحْمَالِ أَجُلُهُنَّ لَهُ الْمَالِ : ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَتِ حَمِّلٍ فَأَنفِقُوا عَلَيْهُ وَاللَّهُ وَلَٰ اللّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللّهُ وَ

⁽١) سورة الطلاق، الآيات: ١ ــ ٣.

⁽٢) سورة الطلاق، الآية: ٤.

⁽٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

* ما قاله ابن تيمية في ثبوت النفقة للمعتدة من طلاق رجعي:

قال: (فإن المطلقة التي لزوجها عليها رجعة ولها متعة بالطلاق ونفقة، وسكنى في زمن العدة، فإذا أمرت أن تتربص ثلاثة قروه لحق الزوج ليتمكن من ارتجاعها في تلك المدة، كان هذا مناسباً، وكان له في طول العدة حق. كما قال تعالى: ﴿إِذَا نَكُحُمُ ٱلْمُؤْمِنَاتِ اللهُ مُ طَلَقَتُمُوهُنَّ مِن قَبْلٍ أَن تُمَسُّوهُنَّ فَكَ لَكُرً عَلَيْتُ مُ مِنْ عَبْلٍ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَكَ لَكُرً عَلَيْتُ مُنْ مَنْ مَنْ عَبْلٍ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَكَ لَكُرً عَلَيْتُ اللهُ عَلَيْقَ مِن قَبْلٍ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَكَ لَكُرً عَلَيْتُ مُنْ عَلَيْقَ تُعَدِّدُونَها ﴾ (١٠).

فبين سبحانه أن العدة للرجل على المطلقة إذا وجبت، فإذا مسها كان له عليها العدة ؛ لأجل مسه لها وكان له الرجعة عليها، ولها بإزاء ذلك النفقة والسكني كما لها متاع لأجل الطلاق)(٢٠).

* نفقة المعتدة من الطلاق الباثن:

المطلقة البائن إما أن تكون حائلاً أو حاملاً، فإن كانت حاملاً، فحقها ثابت في النفقة حتى تضع حملها، لا فرق بينها وبين الرجعية في هذا، والنفقة للحمل ولها من أجله. أما غير الحامل، فإنها بالطلاق قد بانت من الزفج؛ لأن الطلاق أزال الملك الثابت بالزوجية، ورفع الحل فلم تعد المرأة تحل للرجل إلا بعد نكاح من زوج آخر، فلا يمكن للمطلق أن يعيد إليه مطلقته حتى تنكح زوجاً آخر ويدخل بها ثم يطلقها، أو يموت عنها وتفرغ عدتها، وعلى هذا فلم تكن في عدتها محبوسة لحق الزوج وإنما هي محبوسة لحق الشرع، كالمتوفى عنها، ولذا فقد انقطعت صلتها بالزوج تماماً، وليس لها حق في العدة.

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٤٩.

⁽۲) المجموع الفتاوى»: (۳۲/ ۳٤، ۳٤۱).

كما أنه ليس له حق في إرثها لو ماتت في العدة، إلا فيما يتعلق بحصول الطلاق في مرض الموت، وإذا وضعت المطلقة البائن حملها، وعملت على إرضاع الطفل فإنها تستحق أجرة الإرضاع بالمعروف قال تعالى: ﴿فَإِنَّ أَرْضَعْنَ لَكُمْ قَلَ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهِ عَلَى الل

* ما قاله الإمام ابن تيمية في نفقة المعتدة البائن:

أجاب عن سؤال بقوله: (لا نفقة لها، وليس لها أن تطالب بنفقة الماضي في مثل هذه العدة(٢٠).

وقال: وأما (الأم المرضعة) فهي نظير سائر الأمهات المرضعات بعد الطلاق، وليس لهن عادة مقدرة إلا اعتبار حال الرضاع بما ذكر، وإذا كانت حاملاً منه وهي مطلقة استحقت نفقتها وكسوتها بالمعروف، وهي في الحقيقة نفقة على الحمل، وهذا أظهر قولي العلماء. كما قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنَّ أَوْلَاتِ مُعْلِي فَأَنْفُهُواْ عَلَيْقِنَ مَتَّى يَضَعَنَ مَعْلَفُنَ ﴾ (٣).

وللعلماء هنا ثلاثة أقوال:

أحدها: أن هذه النفقة نفقة زوجه (٤) معتدة، ولا فرق بين أن تكون حاملاً أو حائلاً. وهذا قول من يوجب النفقة للبائن كما يوجبها للرجعية، كقول طائفة من السلف والخلف، وهو مذهب أبي حنيضة وغيره، ويمروى عن عمر وابن مسعود _رضي الله عنهما _ ولكن على هذا القول ليس لكونها حاملاً تأثيره

 ⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

 ⁽٢) نص السؤال: مثل عن رجل طلق زوجته ثلاثاً وألزمها بوفاء العدة في مكانها فخرجت منه قبل
 أن توفي العدة وطلبها الزوج ما وجدها. فهل لها نقفة العدة؟ همجموع الفتاوى؟ (٤٣/ ٩٩).

⁽٣) سورة الطلاق، الآية: ٦.

 ⁽٤) هذا نص كلام الشيخ ولعل الصواب «نفقة المطلقة في العدة».

فإنهم ينفقون عليها حتى تنقضي العدة، سواء كانت حاملًا أو حائلًا.

القول الثاني: أنه ينفق عليها نفقة زوجة لأجل الحمل، كأحد قولي الشافعي وإحدى الروايتين عن أحمد. وهذا قول متناقض فإنه إن كان نفقة زوجة فقد وجب لكونها زوجة لا لأجل الولد، وإن كان لأجل الولد فنفقة الولد تجب مع غير الزوجة، كما يجب عليه أن ينفق على سرّيته الحامل إذا أعتقها، وهؤلاء يقولون: هل وجبت النفقة للحمل أو لها من أجل الحمل؟ على قولين: فإن أرادوا: لها من أجل الحمل، أي لهذه الحامل من أجل حملها فلا فرق. وإن أرادوا وهو مرادهم - أنه يجب لها نفقة زوجة من أجل الحمل. فهذا تنقض، فإن نفقة الزوجة تجب وإن لم يكن حمل. ونفقة الحمل تجب وإن لم

القول الثالث: وهو الصحيح، أن النفقة تجب للحمل ولها من أجل الحمل، لكونها حاملاً بولده فهي نفقة عليه لكونه أباه لا عليها لكونها زوجة. وهذا قول مالك، وأحد القولين في مذهب الشافعي وأحمد، والقرآن يدل على هذا فإنه قال تعالى: ﴿ وَفَلَ أَرْضُعْنَ لَكُرْ فَعَاتُوهُنَّ أَجُورُهُنَّ ﴾ وقال هنا: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودُ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكُورُهُنَ وَلَا هنا: ﴿ وَعَلَى على عليه نفقة الحامل، ومعلوم أن أجر الإرضاع يجب على الأب لكونه أباً، فكذلك نفقة الحامل، ولأن نفقة الحامل ورزقها وكسوتها بالمعروف، وقد جعل أجر المرضعة كذلك، ولأنه قال: ﴿ وَعَلَى الْوَارِثُ مِثْلُ ذَالِكَ ﴾ أي وارث الطفل فأوجب عليه ما يجب على الأب. وهذا كله يبين أن نفقة الحمل والرضاع من قباب نفقة الرجع على الأب على ابنه لا من باب نفقة الروح على زوجته (١٠).

⁽١) قمجموع الفتاوي: (٣٤/ ٧٢_٧٤).

وقال: وهذه الآية توجب رزق المرتضع على أبيه لقوله: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَتِ حَلِّى فَأَنفِقُواْ عَلَيْهِنَّ حَتَّى يَضَعَن حَلَهُنَّ فَإِنْ أَرْضَعَن لَكُرْ فَعَا تُوهَنَّ أُجُورُهُنَّ ﴾ فأوجب نفقته حملاً ورضيعاً بواسطة الإنشاق على الحامل والمرضع، فإنه لا يمكن رزقه بدون رزق حامله ومرضعه(١).

وأجاب عن سؤال بقوله(٢):

إذا كان الأمر كما ذكر لم تدخل نفقة الحمل في الإبراء، وكان لها أن تطلب نفقة الحمل، ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزوجية فقط، لم يدخل في ذلك نفقة الحمل؛ لأنها تجب بعد زوال النكاح، وهي واجبة للحمل في أظهر قولي العلماء كأجرة الرضاع. وفي الآخر هي للزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات. والصحيح أنها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع، اللهم إلا أن يكون الإبراء بمقتضى أنه لا تبقى بينهما مطالبة بعد النكاح أبداً، فإذا كان الأمر كذلك ومقصودهما المبارأة بحيث لا يبقى للآخر مطالبة بوجه، فهذا يدخل فيه الإبراء من نفقة الحمل.

آراء الفقهاء في نفقة المطلقة البائن:

أولاً: ذهب الكثير من السلف والخلف إلى أن لها النفقة بأقسامها الثلاثة بن مسعود وعائشة ـ رضي الله الثلاثة ... وهذا رأي عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعائشة ـ رضي الله عنه ـ ..

⁽۱) قمجموع الفناوي): (۲۶/۳٤).

⁽٢) نص السؤال: مثل عن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل قلما بان الحمل طالب الزوج بفرض الحمل: فهل يجوز لها ذلك أم لا ؟ «مجموع الفتاوى»: (٣٢ / ٣٦١). ٣٦١).

⁽٣) قالهداية وقشرح العناية وقنح القديرة: (٣/ ٢٣٩).

ثانياً: ذهب فريـق من الفقهاء إلى القول بأن المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها ولا كسوة إلا أن تكون حاملاً (١). وبهذا قالت المالكية والحنابلة وأهل الحدث.

and the state of t

ثالثاً: ذهب فريق آخر إلى القول بأن للمطلقة البائن السكنى دون النفقة (٢). وبهذا قالت الشافعية وأهل المدينة.

أدلة القاتلين بمدم الإنفاق على البائن غير الحامل:

أولاً: حديث فاطمة بنت قيس الذي رواه مسلم (") أن أبا عمرو ابن حفص (٤) طلقها البتة وهو غائب، فأرسل إليها وكيله بشعير فسخطته. فقال: والله ما لك علينا من شيء. فجاءت رسول الله ﷺ فلكرت ذلك له. فقال: ليس لك عليه نفقة. الحديث.

ثانياً: وإستدلوا أيضاً بقول الله تعالى: ﴿ يَاأَيُّهَا النَّيْ إِذَا طَلَقَتُمُ النِّساءَ
فَعَلِقُوهُمْ لِعِدْتِهِنَ ﴾ إلى أن قال: ﴿ قَدْ جَعَلَ اللهُ لِكُلِّ شَيْءٍ وَقَدْراً ﴾ وقالوا: إن
التي تعتد في منزل الزوجية هي المطلقة طلاقاً رجعياً، وهي التي ينتظر حدوث
أمر بالنسبة لها وهو الرجعة، ودلت الآيات على جواز إخراج من ليس لزوجها
إمساكها بعد الطلاق.

⁽۱) «الفروع»: (۹۲/۰)، «الكشاف»: (۹٬۵۲۶)، «الإنصاف»: (۳۲۰/۹)، «الشرح الكبيرة وق-حاشية الدسوقي»: (۱۲/۵۱، ۵۱۵).

⁽۲) «المهذب»: (۲/ ۱۹٤)، وارحمة الأمة»: ص١٢٤.

⁽٣) الصحيح مسلم بشرح النووي،: (٣/ ٢٩١).

 ⁽٤) هو أبو عمرو بن حفس بن عمرو بن حفس بن المنبرة بن عبد الله بن عمر بن مخزوم الفرشي
 المخزومي قبل اسمه عبد الحميد وقبل اسمه أحمد وقبل غير ذلك. بعثه النبي 難 الى اليمن
 مع على، وتوفى هناك. (النووي على مسلم): (١/ ١٩١)، (الإصابة): (٧/ ٢٨٧).

ثالثاً: قالوا: إن النفقة تثبت للزوجة ومن في حكمها. فإذا بانت منه صارت أجنبية حكمها حكم سائر الأجنبيات، ولم يبق إلا مجرد اعتدادها منه. وذلك لا يوجب لها نفقة كالموطوءة بشبهة أو زنى، ولأن النفقة إنما تجب في مقابلة التمكين من الاستمتاع، وهذه لا يمكن استمتاعه بها. ولأن النفقة لو وجبت لها عليه لأجل عدتها لوجبت للمتوفى عنها من ماله، ولا فرق بينهما البنة.

دليل القاتلين بوجوب السكنى دون النفقة:

استدلوا بقول الله تعالى: ﴿أَسْكُنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنَمُ مِنْ وُجِدِكُرُ وَلا تُفَارُوهُنَّ لِتَصَيِّعُوا عَلَيْهِنَّ حَيَّى يَضَعَنَ مَلَا وَهُ اللهِ عَلَيْهُ وَالْكَالَ اللهُ عَلَيْهُ اللهِ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلَهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلِهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلِهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلِهُ اللهُ عَلَيْهُ وَلِهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ الل

أدلة القائلين بوجوب النفقة للبائن مطلقاً:

أُولاً: قالوا إن الحقوق الثابتة في كتاب الله للمطلقة تعم الرجعية والبائن على حد سواء.

ثانياً: احتجوا بما ثبت عن عمر - رضى الله عنه - أنه قال:

لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة لا ندري أحفظت أم نسيت، لها
 السكني والنفقة (٢٠).

 ^{، (}١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

⁽٢٩٥) "صمحيح مسلم بشرح التووي": (٣/ ١٩٩)، "زاد المعادة: (٤/ ٢٠٩، وما يعلها).

قال الله عز وجل: ﴿ لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجُنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ يُفْتِحِشَةِ مُبَيِّنَةِ ﴾.

فهذا عمر _ رضي الله عنه _ يخبر أن سنة رسول الله ﷺ أن لها النفقة والسكنى، ولا ريب أن هذا مرفوع فإن الصحابي إذا قال: (من السنة كذا) كان مرفوعاً فكيف إذا قال: (من سنة رسول الله ﷺ)؟ فكيف إذا كان القائل عمر _ رضى الله عنه _؟

ـ الجواب عن حديث فاطمة :

أجيب بأنه معارض لما صح عن الخليفة الراشد عمر _ رضي الله عنه _ ، ورواية فاطمة لا تقاوم رواية عمر _ رضي الله عنهما _ لا سيما ومعه ظاهر القرآن . ثالثاً: إن أم المؤمنين عائشة _ رضي الله عنها _ قد أنكرت على من أخرج البائن ، ومنعها من النفقة زمن العدة ، ، فلما ذكر لها حديث فاطمة قالت : ما بفاطمة بنت قيس خير في أن تذكر هذا الحديث (() . وقالت أيضاً لمن احتج بحديث فاطمة : لا يغرك أن تذكر حديث فاطمة . وثبت في الصحيحين (() من حديث عروة (()) أنه قال لعائشة : «ألم تري إلى فلانة بنت الحكم طلقها زوجها البتة فخرجت ، فقالت بئس ما صنعت ، فقال : ألم تسمعي إلى قول فاطمة ؟

⁽١) الصحيح مسلم بشرح النووية: (٣/ ٢٠٢، وما بعدها).

 ⁽۲) «صحيح البخاري»: (۱۳۸/۸)، وقم ٤٣٦٤)، «صحيح مسلم بشرح النوري»: (۱٬۳۳/۷).
 (۳) هو أبو عبد الله عروة بن الزبير بن العوام الأسدي القرشي، إمام من أجل أئمة التابعين، وأحد
 فقهاء المدينة السبعة، عوف بسعة العلم وشدة الورج روى كثيراً من الأحاديث عن أم المؤمنين

عائشة ـ رضي الله عنها .. توفي بغرج (قرية من قرى المدينة)سنة ٩٣هـ عن عمر يناهز السبعين. ١.هـ. قوفيات الأعيانه: (٣/ ٢٥٥)، قاسعاف المبطأة، للسيوطي: ص٩٧، فنعلاصة تهذيب الكمالة: ص ٢٧٤.

فقالت: أما إنها لا خير لها في ذكر ذلك». وقد عللت عائشة _رضي الله عنها _ خروج فاطمة بنت قيس من بيت مطلقها «أن المكان موحش فخيف عليها».

وقد روى عن أسامة بن زيد _ رضي الله عنهما _ أن فاطمة إذا ذكرت له شيئاً عن سقوط نفقة البائن رماها بما في يده.

 موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه الققهاء في نفقة البائن:

باستعراض ما أثر عن الشيخ يبدو أنه يتفق مع المالكية والحنابلة في سقوط نفقة البائن غير الحامل.

كما يتفق مع عامة الفقهاء في أن البائن الحامل لها النفقة والكسوة والسكني.

الرأي المختار في نفقة المطلقة البائن:

الذي يبدو أنه الحق هو القول بوجوب النفقة بأقسامها الثلاثة للمطلقة البائن زمن العدة، لا فرق بين الحامل وغيرها. وهذا هو ما ذهب إليه أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه عنه وقال به الكثير من السلف والخلف، وهو ما ذهب إليه الإمام أبو حنيفة. وذلك لدلالة القرآن الكريم، وثبوته في السنة، ولأن حديث فاطمة لا يقاوم حديث أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه مه وما ثبت عن عائشة وأسامة بن زيد رضي الله عنهم من رد حديث فاطمة، لهو أقوى برهان في عدم الأخذ به. فتبقى دلالة القرآن، وحديث عمر هو النابت، وهو أولى بالاعتماد والقبول.

تغنياً: نفقة الأقار ب

١ _ إنفاق الآباء على الأولاد:

الإنفاق على الأولاد يشمل بالضرورة أقسام النفقة من طعام وكساء وسكنى وعلاج، والأولاد صلتهم بالآباء بطريق الجزئية؛ لأن الولد جزء من أبيه وينسب إليه، ومن هنا نتبين جهة الوجوب في الإنفاق وهي الأبوة.

فإنَّ على الأب أن ينفق على ولده في أثناء الحمل، وفي مدة الرضاع، إذا كان كانت الحامل أو المرضع مطلقة، ويستمر وجوب الإنفاق على الأب إذا كان ذا يسار، والولد لبس له مال ينفق منه، أو له مال لا يفي بالتزاماته، فعلى الأب أن يكمل ما تحصل به كفايته، فإذا بلغ الولد ألزم بالتكسب إن كان فرداً سليماً، وإن كان أنفى استمر وجوب الإنفاق على الأب حتى تتزوج.

أما إذا بلغ الابن وهو عاجز عن التكسب لمرضه أو لزمانته، أو لأنه أخرق لا يتقن صنعة، لزم الأب الإنفاق عليه دون أن يشاركه أحد في الإنفاق، وإذا لم ينفق فللولد أن يأخذ من مال أبيه بقدر كفايته، ولا يعد هذا اعتداء أو سرقة ؛ فإن حق الولد في مال الأب واجب. وعلى الأب أن ينفق على ابنه الفقير ووجته وأولاده.

دليل وجوب الإنفاق على الولد:

وجوب الإنفاق على الولد ثابت بالكتاب العزيز، والسنة المطهرة، والإجماع.

أولاً: من الكتاب:

قال الله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ أَرْضَعْنَ أَوْلَادُهُنَّ حَوْلَيْنِ كَعَامَلَيْنِ لِمِنْ أَرَادَ أَنْ يُمِّ اللّهِ اللّهِ عَلَى الْمَوْلُودُ لَهُ وَلَهُوهَ وَكُلُوهُ وَالْمَعُونَ الْلَمْدُوفِ لَا تُكَلَّفُ نَفْسُ إِلّا وَسُمَّهُا لَا لَهُ اللّهَ مَوْلُودُ لَهُ وَلِلْهِ وَ وَعَلَى الْوَالِثِ مَثْلُ ذَالِكَ فَإِنْ أَرَادُهُ وَاللّهُ فَإِلّهُ فَإِلّهُ وَاللّهُ فَإِلّهُ فَإِلّهُ وَاللّهُ فَاللّهُ فَإِلّهُ فَإِلّهُ وَاللّهُ وَالّهُ وَاللّهُ وَاللّهُو

. وقال تمالي: ﴿ وَإِن كُنَّ أُولَّتِ حَمْلِ فَأَنْفِقُواْ عَلَيْقِنَّ حَتَّى يَضَعَنَ حَمَّلُهُنَّ، فَإِنَّ أَرْضَحَ، لَكُرُّ يُفَاتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ ﴾ الذَّهُ^(١).

ثانياً: من السنة:

ثبت في الصحيحين من حديث هند بنت عتبة - رضي الله عنها - أنها قالت للنبي ﷺ: إن أبا سفيان رجل شحيح لا يعطيني من التفقة ما يكفيني . فقال عليه السلام: «خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف»(٣).

ثالثاً: الإجماع:

والإجماع منعقد على وجوب إحسان الآباء للأولاد ورعايتهم وكمال حفظهم، ومن الإحسان إليهم بذل الطعام، وستر عورتهم، وإيوائهم في مسكن يحفظهم، فإن من الإساءة أن يراه يموت جوعاً وعرياً، وهو قادر على سد خلته وستر عورته، ولا يطعمه لقمة، ولا يستر له عورة إلا بأن يقرضه ذلك في ذمته.

⁽١) سورة البقرة، الآية: ٣٣٣. (٢) سورة الطلاق، الآية: ٦.

⁽٣) ينظر: قصحيح البخاري»: (٩/ ١٣ ، رقم ٢٩٦٤)، وقالنووي على مسلم»: (٤/ ٣٠٤).

* شروط وجوب الإنفاق على الأولاد:

- ان يكون الولد فقيراً، فإن كان ذا مال فنفقته تجب في ماله، وإن كان ماله غائباً، أو له ريم وقف ولم يحن، أنفق عليه الأب ورجع عليه.
 - ٢ أن يكون الولد عاجزاً عن الكسب، ويتحقق العجز بأحد أمور ثلاثة:
 الأول: الصغ.

الثاني: العاهة المانعة من الكسب.

الثالث: الأنوثة.

٣- أن يكون الأب قادراً على الإنفاق عليهم، وتتحقق قدرة الأب على
 الإنفاق بأحدام ين:

الأول: اليسار.

الثاني: القدرة على الكسب، بأن يكون له عمل يفي كسبه بحاجته وحاجة أولاده.

٤ أن يكون الولد مع الأب، فلو غيبته الأم أو سافرت به وجبت النفقة عليها دون الأب الذي يجب أن يبقى معه؛ لأنه هو الذي يهذبه ويسعى على رزقه ويحفظه.

ولا يتوقف وجوب النفقة على اتفاقهم في الدين مع الأب، فإن النفقة واجبة مع الاختلاف في الدين (١).

 ⁽۱) والأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، لمحمد محيى الدين عبد الحميد: ص٢٢٥،
 ٢٢٢ (بتصرف).

* نفقة المحضون:

إن كل ما يلزم الولد من أجرة للحاضنة ، أو أجرة للسكن أو ما يتصل بطعام الولد، وقيمة فراشه ولوازمه من علاج وغيره ، الكل يلزم الأب أو من يقوم مقامه ، فكل ما يلزم الطفل من إصلاح حاله والقيام بنظافته ، وكل ما يستقيم به أمره ، إنما هو واجب على الولي الذي تلزمه نفقة الولد، إذا لم يكن للولد مال ينفق عليه منه ، فإن كان له مال كان ما يلزم من هذه النفقات في ماله إلا أن يتبرع به الأب .

وإذا كانت الزوجة قائمة فلا نفقة للمحضون؛ لأنه يعيش مع أمه في بيت الأب، فلا حكم بالنفقة إذا لم الأب، فلا حكم بالنفقة إذا لم تكن الأم في عصمة الأب، كما يجب الإنفاق إذا كانت الحاضنة غير الأم. أما إذا كانت الأم معتدية بحضانتها فلا نفقة للمحضون عندها، وإنما هي ملزمة بالإنفاق عليه. فإذا انتزعت الأم أو الجدة أو الأخت الحضانة ممن يستحقها كانت ظالمة بذلك، والحضانة المأخوذة ظلماً لا ترتب حقًا من حقوقها وهو هنالنفقة.

على أن الكلام في إلزام المجد أب الأب بالنفقات لولد ولده من أجر الارضاع والحضانة وسواهما فإنما تلزمه لقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثّلُ لَا لَيْنَا وَالرَّبُ اللهُ أَصِل له، لكنه لا يلتزم إلا بما يقدر عليه ، فإن كان عاجزاً لفقره لم تجب عليه النفقة لاين ابنه.

⁽١) سورة القرة، الآية: ٣٣٣.

* ما قاله الإمام ابن تيمية في الإنفاق على المحضون:

أجاب عن سؤال بقوله: (ومن حضنته ولم تكن الحضانة لها، وطالبت بالنفقة لم يكن لها ذلك، فإنها ظالمة بالحضانة، فلا تستحق المطالبة بالنفقة، وإن كان الجدعاجزاً عن نفقة ابن ابنه لم تجب عليه نفقته (١١).

خلاصة ما قاله العلامة ابن تيمية في نفقة المحضون:

نستخلص مما قاله الشيخ بهذا الصدد ما يأتي:

- أن الحضانة المغتصبة لا ترتب للخاصب حقاً، بل تسقط الحضانة الظالمة وينعدم ما يترتب عليها من الإلزام بالنفقة؛ لأنها لا تسقط المطالبة بها.
- ٢_ أن إعفاء الجد من النفقة ليس منحصراً في مطالبة الحاضنة ظلماً، بل وكذلك عجزه عن الإنفاق يسقط وجوب النفقة عليه ؟ لأن الإنسان لا يلزم بغيره إلا إذا كان قادراً على الوفاء بما نلزمه به . والعجز حالة مانعة .
- "ان الحاضنة إذا سقط حقها في الحضانة ثم تبرعت بكفالة الطفل،
 والقيام بما يصلحه جاز هذا، ولم يعد الأب ملزماً بشيء من النفقة.
 - إن المتبرعة هذه لو طالبت بالإنفاق على الولد ثبت للأب انتزاعه منها.
 وقال أيضاً عن نفقة المحضون ما يأتى:

أجاب _ رحمه الله _ عن سؤال بقوله: قما دام الولد عندها وهي تنفق عليه، وقد أخذته على أن تنفق عليه من عندها ولا ترجع على الأب، لا نفقة

⁽١) نص السؤال : مثل عن رجل له ولد وتوفي والده وخلف ولداً عمره ثماني سنين والزوجة تطالب السجد بالفرض، وبعد ذلك تزوجت وطلقت ولم يعرف الجد بها، وقد أخذت الولد وسافرت ولا يعلم الجد بها، فهل يلزم الجد فرض أم لا ؟ قمجموع الفتاوى؟: (٣٤/٣٤).

Subscript State Control of Control of Subscript Con

لها باتفاق الأثمة، أي لا ترجع عليه بما أنفقت هذه المدة، ولكن لو أرادت أن تطالب بالنفقة في المستقبل، فللأب أن يأخذ الولد منها أيضاً، فإنه لا يجمع لها بين الحضانة في هذه الحال، ومطالبة الأب بالنفقة مع ما ذكرنا بلا نزاع. لكن لو اتفقنا على ذلك قهل يكون العقد بينهما لازماً ؟ هذا فيه خلاف، والمشهور من مذهب مالك هو لازم. وإذا كان كذلك فلا ضرر للأب في هذا الالتزام(١).

نفقة المحضون حق للأم:

إن للأم الحق في نفقة الولد ما دامت حضانتها قائمة، وإنها لا تملك المطالبة بالنفقة مستقبلا فحسب، بل إن لها المطالبة والرجوع على الأب بنفقة ما مضى من المدة التي لم يكن الأب فيها قائماً بالإنفاق، ولا يكون الأب معفى من الإنفاق إلا إذا تبرعت الأم، أو سافرت بالولد بدون إذن الأب؛ لأنها بهذا السفر معتدية فلا يبقى لها حق في الإنفاق.

ما قاله الإمام ابن تيمية في ثبوت حق الأم في نفقة المحضون:

قال: (إذا كان الأبن في حضانة أمه فأنفقت عليه تنوي بذلك الرجوع على الأب فلها أن ترجع على الأب في أظهر قولي المعلماء، وهو مذهب مالك وأحمد في ظاهر مذهبه الذي عليه قدماء أصحابه، فإن من أصلهما أن من أدى واجباً عن غيره رجع عليه، وإن فعله بغير إذن، مثل أن يقضمي دينه،

⁽١) نص السؤال: «مثل عن رجل له بنت لها صبع سنين، ولها واللة متزوجة، وقد أخلها بحكم الشريع الشريف، بحيث إنه ليس لها كافل غيره، وقد اختارت أم المذكورة أن تأخلها من الرجل بكفائتها إلى مدة معلومة وهو يخاف أن ترجع عليه فيما بعد بالكسوة والنفقة عند بعض المذاهب وكيف نسخة ما يكتب بينهما، «مجموع القتاوي»: (١٩٠/ ١٤٠).

أو ينفق على عبده، أو يخشى أن يقتله العدو. وقد قال تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُرُّ فَعَا تُوهُنَّ أَجُورُهُنَ ﴾ (أ). فأمر بإيتاء الأجر بمجرد الإرضاع، ولم يشترط عقداً ولا إذناً، فإن تبرعت بذلك لم يكن لها أن ترجع.

فإذا شرط عليها أنها إن سافرت بالبنت لم يكن لها نفقة ، ورضيت بذلك ، فسافرت بها لم يكن لها نفقة ولو نوت الرجوع ؛ لأنها ظالمة ، متعدية بالسقر به ، فإنه ليس لها أن تسافر به بغير إذن أبيه ، وهو لم يأذن لها في السفر إلا إذا كانت متبرعة بالنفقة ، فمتى سافرت وطلبت الرجوع بالنفقة لم يكن لها ذلك) ٢٠٠٠.

وقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمُولُودِلَهُ وَرَقُهُنَ وَكُسُوتُهُنَ وَكُسُوتُهُنَ وَكُسُوتُهُنَ وَكُسُوتُهُنَ وَكُسُوتُهُنَ الْمَعْرُوفِ (الوالد) لوجوه: أنه يعم الوالد وسيد العبد، وأنه يبين أن الوالد لأبيه لا لأمه، كما نقوله نحن من أن الأب يستبيح مال ولده ومنافعه، وأنه يبين جهة الوجوب عليه، وهو كون الولد له لا للأم، وأن الأم هي التي ولدته حقيقة دون الأب، فهذه أربعة أوجه، ولهذا يقال: ولد لفلان مولود، ولد لى ولد.

وهذه الآية توجب رزق المرتضع على أبيه لقوله: ﴿ وَإِن أَكُنَّ أُولَتِ حَمْلٍ فَانْهُولُوا اللّهِ تُوجِب رزق المرتضع على أبيه لقوله: ﴿ وَإِن أَكُرُ فَا أَبُورُ أَجُورُ أُمِنَ ﴾ ، فأنفقته حملا ورضيعاً بواسطة الإنضاق على الحامل والمرضع، فإنه لا يمكن رزقه بدون رزق حامله ومرضعه، فسئلت فأين نفقة الولد على أبيه بعد فظامه ؟

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ٦.

 ⁽٢) قمجموع الفتاوي»: (٣٤/ ٣٤).
 (٣) سورة البقرة، الآية: ٢٣٣٠.

فقلت: دل عليه النص تنبيها، فإنه إذا كان في حال اختفائه وارتضاعه أوجب نفقة من تحمله وترضعه، إذ لا يمكن الإنفاق عليه إلا بذلك؛ فالإنفاق عليه بعد فصاله إذا كان يباشر الاوتزاق بنفسه أولى وأحرى، وهذا من حسن الاستدلال، وقد تضمن الخطاب التنبيه بأن الحكم في المسكوت أولى منه في المنطوق، وتضمن تعليل الحكم بكون النفقة إنما وجبت على الأب؛ لأنه هو الذله دون الأم، ومن كان الشيء له كانت نفقته عليه (۱).

وأجاب عن سؤال^(۲) بقوله: إذا كان الأمر كما ذكر، لم تدخل نفقة الحمل في الإبراء، وكان لها أن تطلب نفقة الحمل، ولو علمت بالحمل وأبرأته من حقوق الزرجية فقط لم يدخل ذلك في نفقة ذلك الحمل؛ لأنها تجب بعد زوال النكاح وهي واجبة للحمل في أظهر قولي العلماء، كأجرة الرضاع، وفي الآخر هي للزوجة من أجل الحمل فتكون من جنس نفقة الزوجات، والصحيح أنها من جنس نفقة الزوجات، والصحيح أنها من جنس نفقة الأقارب كأجرة الرضاع.

⁽٦) نص السؤال: سئل عن امرأة طلقها زوجها ثلاثاً، وأبرأت الزوج من حقوق الزوجية قبل علمها بالحمل، فلما بان الحمل طالبت الزوج بقرض الحمل، فهل يجوز ذلك أم لا ؟ فمجموع الفتارى»: (٣٣/ ٣٦١، ٣٦١).

⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل عليه وقف من جده ثم على ولده وهو يتناول أجرته وله ملك زاد أجرة كثيرة وغيرها، والكل معطل ، وله ولد ممسر وله أهل وأولاد فطلب ابنه بعض الأماكن لدوابه فلم يجيه، فهل يجوز له ذلك، وهل على الأب أن يؤجرهم وينفق على ولده، أو تجب عليه النفقة مع غنى الوالد وإحسار الولد». همجموع الفتاوى»: (٣٤/ ٢٠٤، ١٠٥٥).

عمارته منه، أو يمكن الولد من أن يؤجر و يعمر ما ينفق منه على نفسه، فعلى الوالد ذلك. بل من كان له عقار لا يعمره ولا يؤجره فهو سفيه مهدر لماله، فينبغي أن يحجر عليه الحاكم لمصلحة نفسه، لئلا يضيع ماله، فأما إذا كان له ولد يتمين ذلك لأجل مصلحته ومصلحة ولده).

وأجاب أيضاً عن سؤال(١) بقوله:

(إذا كان الأمر على ما ذكر فعلى الأب أن يوفيه ما يستحقه، بل لو لم يكن للابن ميراث، وكان محتاجاً عاجزاً عن الكسوة، فعلى الأب إذا كان موسراً أن ينفق عليه وعلى زوجته وأولاده الصخار المحتاجين والعاجزين عن الكسب).

للولد الحق في أخذ كفايته من مال أبيه الممسك:

أجاب عن سؤال^(۱) بقوله: (وأما إذا كان الرجل عند غيره حق من عين أو دين، فهل يأخذه أو نظيره بغير إذنه ؟ فهذا نوعان: أحدهما: أن يكون سبب الاستحقاق ظاهراً لا يحتاج إلى إثبات، مثل استحقاق المرأة النفقة على زوجها، واستحقاق الفيف الفيافة على عن نزل به، فهنا له أن يأخذ بدون إذن من عليه الحق بلا ريب، كما ثبت على من نزل به، فهنا له أن يأخذ بدون إذن من عليه الحق بلا ريب، كما ثبت في الصحيحين أن هند بنت عتبة ابن ربيعة قالت: يا رسول الله إن أبا سفيان ربحل شحيح، وإنه لا يعطيني من النفقة ما يكفيني وبني. فقال: خذي ما يكفيك وولدك بالمعروف، فأذن لها أن تأخذ نفقتها بالمعروف بدون إذن وليه).

 ⁽١) نص السؤال: سئل عن امرأة توفيت وخلفت من الورثة وللما ذكراً وقد ادهى على أبيه بالصداق والكسوة، فهل يلزم الزوج الكسوة الماضية قبل موتها والابن محتاج. «مجموع الفتاوى»:
 (٣٤/ ٩٥).

 ⁽۲) نص السؤال: سئل عن رجل يكون له على الرجل دين فيجحده ويغتصبه شيئاً، ثم يصيب له
 مالاً من جنس ماله، فهل له أن يأخذ منه مقدار حقه ؟ همجموع الفتاوى»: (۳۷/ ۲۷۷).

الأب الفقير لا نفقة عليه لولده:

أجاب عن سؤال (1) بقوله: (أما المدة التي كان عاجزاً عن النفقة فيها فلا نفقة عليه. ولا رجوع لمن أنقق فيها بغير إذنه بغير نزاع بين العلماء . . . ولا يجوز حبسه على هذه النفقة ولا على الرجوع بها حتى يثبت الوجوب بيساره فإذا اختلفا في اليسار، ولم يعرف له مال فالقول قوله مع يمينه).

غيبة الولد تسقط نفقته عن أبيه:

قال الإمام ابن تيمية جواباً عن سؤال (٢٠): (إذا حكم له حاكم لم يكن لأمه أن تغيبه عنه، وإذا غيبته عنه والحالة هذه لم يكن لها أن تطالبه بالنفقة المفروضة، ولا بما أنفقوه عليه في هذه الحالة. والله أعلم).

٢ - نفقة الآباء على الأبناء:

إن الوالدين هما السبب في وجود الأولاد، فالأولاد من كسبهما، ولذا فإن الشارع الحكيم قد مكن الأب من الأخد من مال ولده، فإذا كان الولد ذا مال والأب فقيراً. أو لم يكن الولد ذا مال لكنه قادر على الكسب، فإن عليه أن ينفق على والديه من ماله أو من كسبه، وليس على الوالدين فحسب، بل عليه

⁽١) نص السؤال: عن رجل عاجز عن تفقة بنته، وكان غائباً وهي عند أمها، وجدتها تنفق عليها، مع أنها موسرة، وليس عليه فرض، فهل لها أن ترجم بالنفقة المدة التي كان عاجزاً عن النفقة فيها ؟ وهل القول قوله في إعساره إذا لم يعرف له مال أو قول المدعي ؟ وإذا كان مقيماً في بلد فيها خيره، ويريد أخذ بنته معه. وهو يسافر سفر نقلة فيستحق السفر بها، أو تكون الحضائة لأهها؟ «مجموع النتاوي»: (٣٤/٣٤).

⁽٦) نص السؤال: مثل عن رجل له مطلقة وله منها ولد، وقد بلغ من العمر سبع سنين وهم يريدون فرضه. وقد تزوجت أمه وكفلته جدته ووجهت كفيله، وسافروا به إلى الإسكندرية وغيبوه مدة سبع سنين وطلب منه فرض السنين الماضية. «مجموع الفتاوى»: (٣٤/٣٤).

and the second of the second o

أن ينفق على زوجة أبيه ومن يقوم بخدمته؛ لأن الولد مأمور بالإحسان إلى والديه ومن الإحسان برهما وتوفير الراحة لهما والقيام بما يصلح شؤونهما.

وليس من الإحسان أن يترك الولد والديه بلا طعام يسد الرمق. أو بلا ثياب تستر الصورة، حتى يضطرهما إلى التكسب والعمل في حرفة ربعا تكون مزرية، كالخدمة في البيت لفسل الثياب ونحوهما، ويبقى الولد يتقلب في النعيم، ووالده يعيشان مثل هذه الحالة، فعلى الولد أن ينفق على أمه وعلى خادمها إذا احتاجت إلى خدمة، وعلى الولد أيضاً أن ينفق على أبيه وزوجه وأولاده الصغار، ولا يجبر الأب على التكسب والعمل ما دام ولده قادراً على الإنفاق عليه، وإذا لم ينفق الولد على الوالدين فإن لهما حقًا في ماله جبراً

أدلة وجوب الإنفاق على الوالدين:

أولاً: الكتاب:

إلى الله تعالى: ﴿ وَتَعَمَّىٰ رَبُكَ أَلًا تَعَبُدُواْ إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَّلِدَيْنِ إِلَى اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ الله

وقال تعالى: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِحْسَنَا ﴾ (٢).

٢_ وقال تعالى: ﴿مَا أَغْنَىٰ عَنْهُ مَا لُهُرُ وَمَا كَسَبَ ﴾ (١). ولا ريب أن ولده من
 كسمه.

⁽١) سورة الإسراء، الآية: ٣٣.

⁽٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

⁽٣) صورة المسد، الآية: ٢.

ثانياً: السنة:

الـ قال ﷺ: (إن أطيب ما أكلتم من كسبكم، وإن أولادكم من كسبكم، (١).

٢ .. وقال أيضاً: «أنت ومالك لأبيك» (٢).

شروط وجوب الإنفاق على الوالدين:

١ ـ فقر الأبوين أو أحدهما وإن علوا فيشمل الجد والجدة.

٢ - أن يكون الولد ذا مال أو قادراً على التكسب.

٣_ أن يكون المال الذي مع الولد، أو ما يكسبه من حرفته يزيد على حاجته مع زوجته وخادمه؛ لأن الإنفاق على نفسه وأهله فرض عين، فهو مقدم على غيره. ولا يشترط في وجوب نفقة الوالدين على الولد الاتفاق في الدين، بل تجب النفقة على الولد مع اختلافه عن والديه في الدين. كما لا يشترط في وجوب النفقة على الولد أن يكون كبيراً ولا أن يكون ذكراً، بل تجب عليه سواء أكان كبيراً أم صغيراً، ذكراً كان أو أنني.

* ما قاله الشيخ في وجوب الإنفاق على الآباء:

قال جواباً عن سؤال (٣): (نعم على الولد الموسر أن ينفق على أبيه وزوجة أبيه وعلى إخوته الصغار، وإن لم يفعل ذلك كان عاقاً لأبيه، قاطعاً لرحمه، مستحقاً لعقوبة الله تعالى في اللذيا والآخرة. والله أعلم).

- أخرجه أبو داود: (٢/ ٢٥٩)، و ينظر: «نصب الرابة»: (٣/ ٣٧٥).
 - (۲) ينظر: السنن ابن ماجه»: (۱/۷۲).
- (٣) نص السؤال: مثل عن رجل عجز عن الكسب ولا له شيء، وله زوجة وأولاء. فهل يجوز لولده الموسر أن ينفق عليه وعلى زوجته وإخوته الصفار؟ ينظر: «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٠١).

وأجاب عن سؤال(١) أيضاً بقوله:

(إذا كان موسراً وأبوه محتاجاً فعليه أن يعطيه تمام كفايته، وكذلك إخوته إذا كانوا عاجزين عن الكسب، فعليه أن ينفق عليهم إذا كان قادراً على ذلك، ولأبيه أن يأخذ من ماله ما يحتاجه بغير إذن الابن، وليس للابن منعه).

٣- الإنفاق على العصبة وذوي الأرحام:

لقد اقتضت أصول الشريعة وقواعدها وجود نوع من الترابط بين أفراد، الأسرة، يلم شعثها، ويشدها إلى بعضها، ويشعرها بواجبها نحو أفرادها، الأسرة، يلم الغني الإنفاق على الفقير العاجز عن التكسب، حماية لهذا القريب المسكين من الضياع وذل المسألة. وإنفاق الغني على الفقير من أقاربه، واجب محتم، يتعين عليه القيام به، فيعطيه بقدر ما يكفيه، فإذا ضاق ماله عن جميم الأقارب بدأ بالأقرب فالأقرب من ورثته وذوي أرحامه.

ما قاله الإمام ابن تيمية في وجوب الإنفاق على الأقارب:

قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَلا يَأْتَلُ أُولُواْ الْفَصْلِ مِنكُر وَالسَّعَةِ ﴾ (١١) وفي الآية دلالة على وجوب الصلة والنفقة وغيرها، لذوي الأرحام اللين لا يرثون بفرض ولا تعصيب، وقد ثبت في الصحيح (١٢) عن عائشة _ رضي الله عنه _ حلف أن لا ينفق على عنها _ في قصة الإفك أن أبا بكر _ رضى الله عنه _ حلف أن لا ينفق على

⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل له ولد وطلب منه ما يمونه ؟ قمجموع الفتاوي؟: (٣٤/ ١٠٢).

 ⁽١) الآية ٢٢ من سورة النور ﴿ولا يأتل أولوا الفضل منكم والسعة أن يؤتوا أولي القربي والمساكين
 والمهاجرين في سبيل الله وليعفوا وليصفحوا ألا تحبون أن يغفر الله لكم والله غفور رسيم﴾.

⁽Y) «صحيح مسلم بشرح النووي»: (٥/ ٦٣٨).

مسطح بن أثاثة (۱)، وكان أحد الخائضين في الافك في شأن عائشة _ رضي الله عنها _ وكانت أم مسطح بنت خالة أبي بكر، وقد جعله الله من ذوي القربى الذين نهي عن ترك إيتائهم _ والنهي يقتضي التحريم _ فإذا لم يجز الحلف على ترك الفعل كان الفعل واجبا؛ لأن الحلف على ترك الجائز جائز.

وقال أيضاً (٢):

(وصلة الأرحام واجبة بالإجماع كنفقة الأقارب، وحمل العاقلة، وعتق ذي الرحم المحرم، وإنما الاختلاف فيمن تجب صلته، وما مقدار الصلة الواجبة). ا هـ

وقد سبق ذكر ما قاله الشيخ من وجوب النفقة للإخوة الفقراء العاجزين عن العمل، وأن نفقتهم تجب على أخيهم الموسر (٣).

وقال جواباً عن سؤال عن الصدقة على الأقارب:

(إن كان مال الإنسان لا يتسع للأقارب والأباعد، فإن نفقة القريب واجبة عليه، فلا يعطي الأباعد ما يضر بالقريب. وأما الزكاة والكفارة فيجوز أن يعطي منها القريب الذي لا يتفق عليه والقريب أولى إذا استوت الحالة).

⁽١) اشتهر بمسطح واسمه عوف بن أثاثة بن عباد بن المطلب بن عبد مناف بن قصي القرشي، وأمه بنت خالة أبي بكر، شهد بدراً، ثم خاض في الإقلك وأقيم عليه حد القذف، وكان أبو بكر _ رضي الله عنه _ ينفق عليه فامتنع بعد ذلك حتى نزلت الآية الكريمة ﴿ولا بأثل أؤلوا الفضل منكم والسمة﴾. توفي سنة ٣٧هـ على الأشهر. «الاستيعاب»: (٣/٣٢٣)، (٤/ ٢٢٧).

⁽٢) قمجموع الفتاوى،: (٢٩/ ١٨٦).

 ⁽٣) ينظر ما سبق في ص٧١٧ من هذا البحث، نص السؤال عن الصدقة على المحتاجين من
 الأهل وغيرهم، «مجموع الفتاوى»: (٣٤/٣٤).

وقال أيضاً (1): (وتجب النفقة لكل وارث، ولو كان مقاطعاً من ذوي الأرحام وغيرهم؛ لأنه من صلة الرحم، وهو عام كعموم الميراث في ذوي الأرحام، والأوجه وجوبها مرتباً، وإن كان الموسر القريب ممتعاً فينبغي أن يكون كالمعسر، كما لو كان للرجل مال وحيل بينه وبينه لغضب أو بعد، لكن ينبغي أن يكون الواجب هنا القرض رجاء الاسترجاع. وعلى هذا فمتى وجبت عليه النفقة وجب عليه القرض إذا كان له وفاء، وذكر القاضي وأبو الخطاب وغيرهما في أب وابن: القياس أن على الأب السدس إلا أن الأصحاب تركوا القياس لظاهر الآية، والآية إنما هي في الرضيع وليس له ابن، فينبغي أن يفرق بين الصغير وغيره. فإن من له ابن يبعد أن لا تكون على قول ابن عقيل، حيث الأب، فليس في التذكرة: أن الولد ينفقه واللهه).

the control of the state of the

• آراء الفقهاء في وجوب نفقة الأصول والغروع والحواشي:

من المتفق عليه وجوب النفقة للأقارب على قريبهم الموسر، أو القادر على التكسب، ولكن اختلف الفقهاء في حدود القرابة الموجبة للإنفاق، فضيق بعضهم دائرتها ووسع آخرون، ويمكن حصر ما قالوه في أربعة آراء:

أولاً: ذهب الحنفية إلى القول بأن سبب نفقة الأقارب القرابة المحرمية ، ولو لم تكن قرابة إيلاد (٢٠). واستدلوا بأن الله تعالى أمر بصلة الرحم، قال تعالى: ﴿ وَآتُهُوا أَلِهُ ٱللّٰذِي تُسَاءَ لُونَ بِهِ ءَ وَالْأَرْحَامَ ﴾ (٢٠).

⁽١) «الاختيارات»: ص ٢٨٧.

 ⁽٢) «الهداية» وفشرح العناية» وفقتح القدير»: (٣٤٧/٢)، وما بعدها).

⁽٣) سورة النساء، الآية: ١.

وأمر الله بصلة الرحم على لسان رسوله ﷺ، ومن صلة الرحم الإنفاق عند الحاجة، وقد اشترط الحنفية في وجوب الإنفاق وجود المحرمية ؟ لأن التحريم في النكاح أساسه ما قد يؤدي إليه العقد من قطع للرحم أحياناً، فمن أجل المحافظة عليها كان التحريم، فاعتبر التحريم مقياساً للرحم الواجب وصلها بالإنفاق، والرحم التي توجب الإنفاق.

ثانياً: المالكية (١٠ ضيقوا دائرة الإنفاق الواجب في أضيق نطاق. حيث جعلوها على الأبوين والأولاد الصلبيين، دون بقية الأصول والفروع.

واستدلوا بقول الله تعالى: ﴿ وَبِالْلَوْالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ وقوله ﷺ: «أنت ومالك الأبيك؟، وقوله تعالى: ﴿ وَعَلَى الْمَوْلُودِلُهُ رِزْقُهُنَّ وَكُسُورُهُنَّ بِالْمَوْدُونُ ﴾ فدلت هذه النصوص على وجوب النفقة على الأبوين والأولاد فيقتصر على مورد النص، وليس غير هؤلاء في قوة قرابتهم حتى يقاسوا عليهم.

ثالثاً: ذهب الشافعية إلى القول بأن القرابة الموجبة للإنفاق هي قرابة الإيلاد، أي تجب فقط نفقة الفروع على أصولهم، ونفقة الأصول على فروعهم، من غير تقيد بدرجة؛ لأن الأصول آباء والفروع أولاد، فيدخلون في عموم النصوص السابقة(٢٠).

رابعاً: ذهب الحنابلة إلى القول بأن القرابة التي تكون سبباً في وجوب النفقة هي القرابة التي يكون فيها القريب الموسر وارثاً للقريب المحتاج إن ترك مالا، لقوله تعالى في نفقة الولد: ﴿ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ امِثْلُ ذَالِكَ ﴾ ؛ ولأن بين المتوارثين قرابة تقتضي أن يكون الوارث أحق بمال الموروث من سائر الناس،

⁽١) ينظر: «الشرح الكبير» واحاشية اللموقي»: (٢/ ٥٢٢، وما بعدها).

⁽٢) قالمهذب؛ (٢/ ١٦٥ ـ ١٦٨)، قرحمة الأمة؛ (٢/ ١٢٤ ـ ١٢٦).

فينبغي أن يختص بوجوب صلته بالنفقة دونهم، فإن لم يكن وارثاً لتأخر القرابة الموجمة لذلك لم تجب النفقة⁽¹⁾.

موازنة بين ما يراه الشيخ وما يراه الفقهاء في نفقة الأقارب :

يتبين مما تقدم أن الشيخ - رحمه الله - يوجب نفقة الأصول على الفروع وإن علوا، ونفقة الفروع على الأصول وإن نزلوا، دون أن يشترط كون المنفق وارثاً أو غير وارث، وأنها لا تلزم النفقة إلا مع غنى المنفق، وحاجة المنفق عليه، وأن الأب إذا كان فقيراً فلا يلزم بالتكسب لينفق على ولده. أما الولد فعليه أن ينفق على أصوله من ماله أو من كسبه، وأن الولد لا يلزمه الإنفاق على أبيه فحسب، بل ينفق على أبيه وزوجته وأولاده الصغار، وهو بهذا يخالف المالكية المذين يرون أن النفقة لا تجب إلا للطبقة الأولى من الأصول خاصة، وهو الأم المباشرين للولادة، إذا كانا فقيرين، ولا تجب النفقة للأولاد إلا للطبقة الأولى فقط دون الأحفاد أو الأسباط، بشرط الحاجة فتجب النفقة علم عندهم للابن حتى يبلغ والبنت حتى تتزوج. والنفقة تلزم الأب فقط دون الأم مهما كانت غنية والولد فقيراً.

ويخالف الشيخ كذلك الشافعية الذين يرون وجوب التفقة لعمودي النسب، من الأصول وإن علوا ومن الفروع وإن نزلوا، مع غنى المنفق وحاجة المنفق عليه، وعجزه عن التكسب إن كان من الفروع. أما الأصول ففي اشتراط العجز عن التكسب خلاف، كما يخالفون وجوب النفقة للأقارب من غير عمودى النسب. وهذا هو وجه الخلاف بين الشيخ والشافعية.

 ⁽۱) «الفروع»: (۱/۹۹، وما بعدها)، «الكشاف»: (۱/۸۹ ـ ۸۸)، «الإنصاف»:
 (۹/۲۹۳-۲۹).

ويتفق الشيخ مع الحنفية فيما يتعلق بنفقة الأصول والفروع وذوي الأرحام؛ لأنهم يرون أن النفقة تجب على كل ذي رحم محرم، فإن كان من الأولاد وأولادهم أو الآباء والأجداد وجبت النفقة مع اتحاد الدين واختلافه، وإن كان من غيرهم لم تجب إلا مع اتحاد الدين، فلا يجب على المسلم أن ينفق على ذي رحمه الكافر.

على أن النفقة لا تجب إلا مع قدرة المنفق، وحاجة المنفق عليه، فإن كان صغيراً أو أنثى اعتبر الفقر فقط، وإن كان كبيراً ذكراً اشترط مع الفقر العجز عن التكسب، وإن كان صحيحاً لم تجب له النفقة، والنفقة عندهم على ترتيب الميراث إلا في نفقة الولد، فإنها على أبيه خاصة على المشهور من مذهبهم.

ويختلف الشيخ مع الحنفية ، حيث يوجب النفقة على الوارث من غير عمودي النسب ، وهو بهذا يتفق مع الحنابلة اللين يرون أن القريب إن كان من عمودي النسب وجبت نفقتهم مطلقاً ، سواء كان وارثاً أو غير وارث ، مع اتحاد الدين وعدمه . وإن كان من غير عمودي النسب وجبت نفقتهم بشرط الإرث بينهم ، وإذا لزمت نفقة شخص لزمت نفقة زوجته ، ويلزم المنفق إعفاف عمودي نسبه .

تعقیب:

إن ما ذهب إليه شيخ الإسلام _ رحمه الله _ من وجوب النفقة على الأقارب، هو الأولى، ويتعين العمل به، وذلك أنه جمع أوجه الحسن في المذهب الحنبلي، حيث ألزم الوارث بالنفقة من غير عمودي نسبه، كما أنه أخذ بأوجه الحسن في المذهب الحنفى، حيث أوجبوا النفقة على ذوي



CONTROL OF THE CONTRO

النصل الرابع :

. . .

النصب

ه تبخید:

الزواج وسيلة الرجل العاقل في إبقاء نوعه وتخليد ذكراه، وذلك بإنجاب الأولاد، وترتب الشريعة لهؤلاء الأولاد حقوقاً، وأول هذه الحقوق وأهمها النسب.

وقد عني الشرع الحكيم بالنسب فنظمه وأرمى قواعده، حفظاً له من الاضطراب والفساد، وجعله من النعم التي امنن الله بها على عباده، قال العنطراب والفساد، وجعله من النعم التي امنن الله بها على عباده، قال تعالى: ﴿ وَاللّهُ جَمَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزُوجُهُ وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزُوجُمُ بَنِينَ وَحَمَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطّيِّبُتِ أَنْفِاللّهُ يَقْوَمُونَ وَيِنْعَمَت اللهِ هُمْ يَكُمُونَ ﴾ (١). وقال جل شأنه: ﴿ وَهُو اللّهِ عَلَى مِنْ المَّمَا وَاللّهِ عَلَى مُنْ اللّهِ عَلَى مَنْ اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ عَلَى مِنْ المَّمَا وَاللّهِ عَلَى مَنْ اللّهِ عَلَى مَنْ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهُ عَلَى اللّهُ عَلْهُ عَلَى اللّهُ عَلَى

كما جعل له سبباً واضحاً كريماً يتفق وكرامة بني آدم، وهو الاتصال بالمرأة عن طريق الزواج؛ ولم يتركه لأهواء الناس ورغباتهم، فأبطل طرقه غير المشروعة التي كانت شائعة في الجاهلية من التبني ومن استلحاق الأولاد،

⁽١) سورة النحل، الآية: ٧٢.

⁽٢) سورة الفرقان، الآية: ٥٤.

يقول تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُرْ أَبْنَاءَكُرْ ذَالِكُمْ قَوْلُـكُمْ إِأَفَوَاهِكُرْ وَاللّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُمُويَةٍ لِينِ السَّهِيلَ﴾ ١٦.

وشدد رسول الله ﷺ النكير على الآباء الذين يجحدون نسب أولادهم، فيقول صلوات الله وسلامه عليه فيما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة لوضي الله عنه ..: ﴿ أَيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين ((")؛ لأن في هذا الإنكار تعريضاً للولد وأمه للذل والعار.

كما توعد الأبناء الذين ينتسبون إلى غير آبائهم بقوله ﷺ: «من ادعى إلى غير أبيه وهو يعلم أنه غير أبيه فالجنة عليه حرام»؛ لأن الانتساب إلى غير الآباء من أكبر العقوق لهم (٤٠).

بل اشتد النكبر على النساء اللاتي يلحقن أولاداً بأزواجهن من غيرهم، وجعل ذلك افتراء وبهتاناً مبيناً، قال جل وعلا: ﴿ يَنَا يُّهُمُ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَتُ يُبَاعِثُكُ عَلَى أَنْ لَا يُشْرِكُنَ إِللَّهِ شَيْعًا وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَرْنِينَ وَلا يَقْمَلْنَ اللهِ مُنْعًالًا وَلا يَسْرِقْنَ وَلا يَرْنِينَ وَلا يَقْمَلِنَكَ . فَ أَوْلِللهُمْنَ وَلا يَعْمِينَكَ . فَ أَوْلِللهُمْنَ وَلا يَعْمِينَكَ . فَ مَعْرُوفَ فَمَا يِعْمُنَ وَالسَّعْفُولُ فَمُنَّ اللهِ إِنْ اللهِ تَغْمُولُ وَحِيمًا ﴾ (٥٠).

⁽١) سورة الأحزاب، الآية: ٤.

⁽٢) ﴿سنن النسائي»: (٦/ ١٧٩)، ﴿سنن الدارمي»: (٢/ ٧٦)، طبعة باكستان.

 ⁽٣) فقتح البارية: (٢/ ٥٤، رقم ٢٧٦٦)، وقسنن ابن ماجهة: (٢/ ٢٢٤، رقم ٢٧٧٤)،
 قسنن الشارعية: (٢/ ٤٤٨).

⁽٤) ﴿أحكام الأسرة في الإسلام»، د. محمد مصطفى شلبي: ص ٢٧٥، ٢٧٦. (بتصرف).

⁽٥) سورة الممتحنة، الآية: ١٢.

وقال ـ صلوات الله وسلامه عليه _:

«أيما امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الجنة»(١).

وبهذا صانت الشريعة الإسلامية الأنساب من الضياع والتزييف، وجعلت ثبوت النسب حقّاً للولد وللأم، بل وللمجتمع كله. فهو حق للولد ليدفع به عن نفسه المعرة والضياع، ويحميه من التشرد والانحراف، فوجود ولد بلا أب يعرض المجتمع إلى أذى كثير، ويؤدي إلى شر مستطير.

وهو حق للأم تدرأ به الفضيحة عن نفسها واتهامها بالفاحشة ، وتدفع به العار عن أسرتها . وحق للأب يحفظ به نسبه وولده ؛ لأنه امتداد لحياته وأثر يبقى له ، فالولد زينة في الدنيا ﴿المال والبنون زينة الحياة الدنيا﴾ ودرجات في الاخرة . قال عليه الصلاة والسلام : «إن العبد لترفع له الدرجة فيقول: من أين يارب ؟ فيقال له : سبب دعوة ولذك لك (٢٠).

وقال ﷺ: "إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاث: علم ينتفع به، أو صدقة جارية، أو ولد صالح يدعو لها(٢٠).

هذا ويثبت النسب بأحد أمور ثلاثة: الفراش، والإقرار، والبينة.

 ⁽۱) قسنن الدارمية: (۲٫۷۲)، قسنن النسائية: (۳٫۱۷۹)، قسنن ابن ماجهة: (۱/ ۱۲٤، رقم ۲۷۷٤).

 ⁽۲) رواه حماد بن سلمة عن عاصم بن أبي صالح عن أبي هريرة. «تحفة المودود بأحكام المولود»: ص.٣.

⁽٣) الصحيح مسلم؟: (٤/١٦٧)، (الجامع الصحيح): (٣/ ٢٦٠، رقم ١٣٧١).

أولاً : تبوت النسب بالفراش «الصميع»

وما يلحق به من المخالطة بناء على عقد فاسد أو وطء بشبهه، والمراد بالفراش الصحيح: أن تكون المرأة حلالاً للرجل بعقد النكاح أو ملك اليمين.

أقسام الفراش:

ينقسم الفراش إلى ثلاثة أقسام:

أحدها: فراش ضعيف، وهي الأمة التي لم يسبق استيلادها من السيد، أو اعترافه بمخالطتها.

الثاني: فراش متوسط، وهي أم الولد.

الثالث: فراش قوي، وهو فراش الزوجية القائم على عقد الزوجية الصحيح، سواء أكان عقداً صحيحاً في الواقع ونفس الأمر، أم اعتقد الوطئ صحته، وإن كان في الباطن عقداً باطلاً أو فاسداً، بأن يتزوجها في العدة، أو بلا ولي، فإن المخالطة في مثل هذا النوع من الزواج يترتب عليها ثبوت نسب الولد من الرجل، إذا حصلت الولادة بعد مضي مدة معينة من حين تحقق الدخول بعد العقد الصحيح، أو حدوث المخالطة بعقد فاسد أو شبهة.

شروط ثبوت النسب بالفراش:

لكي يثبت النسب بالفراش لا بد من تحقق شروط معينة نبينها فيما يلي:

١- حصول الزواج: اتفق الفقهاء على أن العقد الصحيح هو السبب في ثبوت النسب، لمن يولد حال قيام الزوجية. ولكن هل مجرد العقد يكفي لإثبات النسب، أم لا بد من ضم شيء آخر إليه ؟ في هذا خلاف بين الفقهاء يأتي بيإنه.

- ٢- أن يكون الزوج ممن يولد لمثله: وذلك بأن يكون بالغاً، أو مراهقاً يحتمل البلوغ، فلو كان صغيراً دون ذلك، لا تعتبر الزوجة فراشاً؛ لأنه لا يتصور منه حمل، ومن ثم لا يثبت نسب ولد وضعته زوجته، مهما كانت المدة بين العقد والوضع، وهذا متفق عليه بين الفقهاء.
- ٣- إمكان التلاقي بين الزوجين بعد العقد: وهو شرط عند الأقمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد؛ لأن العقد جعل المرأة فراشاً باعتبار أنه يبيح هذا الاتصال الذي هو سبب حقيقي للحمل، فلو انتفى إمكان التلاقي عادة، وجاءت بولد بعد مضي ستة أشهر من حين العقد عليها لا يثبت نسب منه.

وخالف الحنفية فلم يشترطوا ذلك فقالوا: إن مجرد العقد يجعل المرأة فراشاً؛ لأنه مظنة الاتصال، فإذا وجد العقد كفي؛ لأن الاتصال لا يطلع عليه أحد بخلاف العقد^(۱). ويرى فريق من أهل العلم أنه لا بد مع عقد الزواج من تحقق الدخول أو الخلوة الصحيحة.

3 مضي أقل مدة الحمل: فمنى أنت المرأة بولد لأكثر من سنة أشهر، ولو لحظة من حين العقد مع تحقق الدخول بها، ثبت نسبه لأبيه، وذلك مستخلص من الجمع بين آيتي البقرة والأحقاف، قال تعالى: ﴿وَالْوَالِمُنْ مُرْضِعْنَ أُولْلَكُمْ خَوْلَيْنِ كَلَمِلْيْنِ ﴾ (أ). وقال عز وجل: ﴿وَمَنْكُرُ رَضِعْنَ أُولْلَكُمْ مَرَّالُهُ رُفَعْتُهِ ﴾ (أ).

 ⁽١) وقد فرعوا على ذلك أنه لو تزوج رجل في المشرق بامرأة في المغرب فولدت لستة أشهر من
 تاريخ العقد ثبت نسبه، لاحتمال أن يكون الزوج من أصحاب الكرامات اللين تطوى لهم
 المسافات.

 ⁽٢) سورة البقرة، الآية : ٢٣٣.
 (٣) سورة الأحقاف، الآية : ١٥٠.

فإذا كملت مدة الرضاع حولين، وهي أربعة وعشرون شهراً، لم يبق من الثلاثين إلا ستة أشهر وهي أقل من مدة الحمل.

وقد اتفق الفقهاء على اعتبار هذه المدة حدًّا أدنى يثبت فيها نسب الولد لأبيه، وهي المدة التي تكفي لتكوين الجنين في أطواره المختلفة، حتى يكون مخلوقاً حيًّا متمايز الأعضاء، كامل الخلقة.

أما إذا كانت المدة دون ستة أشهر فلا يثبت نسب الولد إلا إذا ادعاه الأب، وحينئذ ليست هناك مدة مقررة للحمل، ويُحمل اعترافه على أن المرأة حملت به منه قبل العقد الصحيح، بناء على عقد آخر صحيح أو فاسد، أو مخالطة لها بشبهة، حفاظاً على الولد من الضياع، وستراً على الأعراض، ويكون ثبوت النسب هنا بالإقرار لا بالفراش.

على ألا يكون هذا الإقرار بالولد أنه من زنى؛ لأن الزنى لا يحصل به فراش صحيح، ولا شبهة فراش؛ ولأن الزنى جريمة يرتب عقوبة، وثبوت النسب نعمة، والنعمة لا تنشأ عن النقمة والمعصية.

- أن تلده الأقل من أقصى مدة الحمل: وذلك من وقت الفرقة بالطلاق
 البائن أو الموت. وتحديد أقصى مدة الحمل جرى فيها الخلاف بين
 الفقهاء على ما سيأتى.
- ٢- ألا ينفي الزوج هذا النسب، فإذا نفاه انتفى نسبه منه، بعد أن يلاعن زوجته اللعان الوارد في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ رَرَّمُونَ أَزْوَجُهُمْ وَلَرْ يَكُن لَمَ مَمْ مُلَمَدًا اللهِ وَهُمَ مُلَمَدًا اللهِ اللهِ إِنَّهُ إِنَّهُ لَمِنَ السَّدِونِينَ * وَالْحَدْنِينَ * وَمَلَّدَتُ اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ ٱلْكُذِينَ * وَالْحَدِينَ * وَيَلْمُونُوا عَنْهُمَا اللهِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ مِنَ ٱلْكُذِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِينَ * وَالْحَدِيمَ هَلَانٍ بِاللهِ إِنْهُ لِمِنَ ٱلْكُذِينَ * وَالْحَدِيمَ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ إِنْهُ لِمِنَ ٱلْكُذِينَ * وَالْحَدِيمَ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ إِنْهُ إِنْهُ لِمِنَ ٱلْكُذِينَ * وَالْحَدِيمَ عَلَى اللهِ عَلَيْهِ إِلَيْهِ إِنْهُ إِلَيْهِ وَاللهِ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِللّهِ إِنْهُ إِللّهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِلّهُ إِلّهُ إِلْهُ إِلّهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلَيْهُ إِلْهُ إِلَيْهِ إِلّهُ عَلَيْهِ إِلْهُ إِلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ إِلْمَالِهُ إِلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ إِلْمَالَهُ إِلَيْهُ وَالْمُولِينَ الْمَكُنْ عَلَيْهُ إِلّهُ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهُ عَلَيْهِ وَاللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ عَلَيْهُ عِلْمَا عَلَيْهُ عَلْمُ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللّهُ عَلَيْهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُو

أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِن كَانَ مِنَ الصَّنبِقِينَ ﴾(١).

* ثبوت النسب في النكاح الفاسد أو الباطل:

النكاح الباطل إذا اعتقد الرجل صحته، سواء كان متفقاً على بطلانه أو مختلفاً فيه، أو كان عقداً فاسداً متفقاً على فساده أو مختلفاً فيه، فإنه يثبت النسب فيه للولد، سواء كان الزوج مسلماً أو كافراً، فالمجوسي الذي يتزوج محرماً له، يثبت نسب الأولاد منه، وكل زواج اعتقد حله يثبت به النسب لاتفاق الأمة على صحة نسب الأولاد من آبائهم في الجاهلية، دون السؤال عن كيفية حصول الزواج. لكن لو وجد الزوج المرأة حبلى من زوج سابق أو سيد، بطل النكاح ولا يلحقه النسب، ولو وجدها حبلى من الزني لم يلحق به الولد، إلا إذا استلحقه، وفي صحة النكاح خلاف.

⁽١) سورة النور، الآيات ٦ ـ ٩.

تلنياً: ثبوت النب بالإقرار

الإقرار بالنسب على قسمين:

الأول: إقرار بتحميل النسب على الغير.

الثاني: إقرار ليس فيه تحميل النسب على الغير، وهذا الثاني من الإقرار بالنسب، إقرار بالأبوة المباشرة، أو البنوة المباشرة؛ فإقرار شخص بأن فلاناً ابنه، قد ألزم هذا نفسه بالأبوة وعليه أن يتحمل جميع حقوقها.

أما الإقرار الذي فيه تحميل النسب على غيره، بأن يقر الشخص بأن هذا ابن ابنه، ففيه تحميل النسب على ابنه؛ لأنه لا يثبت النسب له إلا بعد ثبوته لابنه، وكذلك الإقرار بالأخوة، لأنه لا تثبت أخوة المقر له إلا إذا ثبست لأبي المقر. . . وهكذا، والإقرار الذي يكون سبباً لثبوت النسب، هو الإقرار الذي لا يكون فيه تحميل النسب على غيره، وهو الإقرار بالبنوة المباشرة، والأبوة المباشرة.

فإذا أقر شخص بولد أنه ابنه لحقه نسبه، وثبت إرثه منه، إذا كان المقر له مجهول النسب، ويمكن كونه من المقر بأن يولد مثله لمثله، وبشرط ألا يذكر أنه ولده من الزنى، فإن أبهم لم يسأل وثبت النسب⁽¹⁾. وثبوت النسب بالإقرار من الأمور المتفق عليها على خلاف في بعض التفاصيل. فعند المالكية أن ثبوت النسب بالدعوى لا يكفي فيه ألا يذكر أنه من زنى، بل لا بد ألا يعرف كذبه بقرينة، بأن يكون الولد مثلاً لقيطاً. ولم يبين مدعي نسبه وجهاً معقولاً، أو كانت أم هذا المغلام زوجة لغيره، وإن لم يثبت نسبه من زوجها لنفيه له، (كانت أم هذا المغلام زوجة لغيره، وإن لم يثبت نسبه من زوجها لنفيه له،

أو يكون ذلك الغلام محمولاً من أرض، لم يعرف أن ذلك المدعي دخلها، واشترط بعض المالكية إقامة البينة على صحة دعوى الإقرار في مثل هذه الأحوال(١٠).

شروط صحة الإقرار بالنسب:

لكي يثبت النسب بالإقرار الذي ليس فيه تحميل النسب على الغير يجب توافر شروط هي:

- ١ ـ أن يكون المقر له بالبنوة مجهول النسب، حتى يمكن إثبات بنوته للمقر، فلو كان له نسب معلوم لم يصح الإقرار؛ لأن الشخص لا يكون له أبوان، ونسبه الثابت قبل الإقرار لا يقبل الفسخ ولا التحويل.
- ٢ أن يكون المقر له بالبنوة ممن يولد لمثل المقر، بأن تكون سنهما تحتمل ذلك، فلو كانا في سنين متساويين أو متقاربين، بحيث لا يولد أحدهما للأخر لم يصح الإقرار؛ لأن الواقع يكذبه. ومثاله أن يكون المقر له ابن سبع سنين، والمقر ابن ستة عشر عاماً، إذ يستحيل هنا أن يولد مثل المقر له من مثل المقر؛ لأن الفرق بينهما تسع سنوات (٢).
- ٣_ ألا يصرح المقر بأن هذا الولد من الزني؛ لأنه إن ذكر ذلك فقد بين السبب، ولم يعد الإقوار مجرداً، والمعروف أن الزني لا يصلح سبباً للنسب، لقول الرسول ﷺ: "الولد للفراش وللعاهر الحجراً"، ولأن

⁽١) ينظر: «المدونة»: (٨/٨)، «الشرح الكبير» وقحاشية الدسوقي»: (٣/ ٤١٢).

٢) الأحكام الأسرة في الإسلام؟: د. محمد مصطفى شلبي: ص١٩٦٠.

 ⁽٣) البخاري في البيوع: (٣/ ٥٤)، وفي الوصايا: (٤/٤)، وفي القرائض: (٨/ ١٥٣/٠)،
 النسائي: (١/ ١٨٥٠)، أبو داود: (٢/ ٣٩٥)، قالموطأ بشرح الزرقاني»: (١٩/٤).

النسب نعمة، فلا تتولد النعمة من النقمة، والزني جريمة منكرة، فلا تكون سبياً في نعمة النسب^(١).

3 أن يصدق المقر له المقر في هذا الإقرار، إذا كان من أهل المصادقة، وهو المميز - عند بعض الفقهاء - لأن الإقرار حجة قاصرة على المقر، فلا يتعدى إلى غيره إلا ببينة أو تصديق من الغير، وهذا الإقرار يتضمن دعوى البنرة على المقر له، ويترتب على هذا الإقرار حقوق لكل من المقر، والمقر له على الآخر.

فإن كان المقر له غير مميز ثبت النسب دون حاجة إلى تصديق؛ لأن هذا الإقرار فيه منفعة أدبية لهذا الصغير بإثبات نسبه بعد أن كان مجهولاً، ومنفعة مادية (غالباً) لحاجته إلى من يقوم بشؤونه والإنفاق عليه.

و. ألا يوجد شخص آخر يدعي أبوة الولد. فإن وجد من يدعي أبوته للولد لم
 يعد للإقرار إعتبار، وإنما يثبت النسب حينتذ بالبينة.

فإذا ثبت النسب بالإقرار كان ولداً حقيقيًا ، تجب له جميع حقوق الابن من الصلب. وإذاً فإن للأب أن يستلحق بنسبه ولداً أو أكثر.

فأما الجد فإن اعترافه بحفيد يترتب عليه إلزام ابنه بالأبوة ، لذا فلا يصح إقراره ، مع وجود ابنه ، الذي ينكر الدعوى . . . أما إن كان الأب معدوماً والجد هو الوارث وحده ، أو معه غيره وأقروه على اعترافه ـ صح الإقرار، وثبت نسب المقر له . والحكم في إقرار الأخ بأخ له ، كالحكم في إقرار الجد بالحفيد، والأصل في ذلك أن من حاز المال، يثبت النسب بإقراره، واحداً كان أو جماعة .

⁽١) «الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية»، د. عبد العزيز عامر: ص٩٣، ط١ ١٣٨١هـ.

ثالثاً: ثبوت النسب بالبيئة

كما يثبت النسب بالإقرار يثبت أيضاً بالبينة، بل إن البينة أقوى من الإقرار؛ لأنها حجة متعدية إلى الغير، والإقرار حجة قاصرة تقتصر على المقر، ولذلك لو تعارض إقرار وبينة في دعوى النسب رجح جانب صاحب البينة.

فلو كان هناك ولد ليس له نسب معلوم فأقر رجل بنسبه له، وتوافرت شروط الإقرار، ثبت نسبه بذلك الإقرار، ثم جاء رجل آخر وادعى نسبه، وأقام بينة صحيحة على أنه ابنه كان أحق به من المقر؛ لأن النسب وإن ثبت في الظاهر بالإقرار إلا أنه غير مؤكد، فاحتمل البطلان بالبينة؛ لأنها أقوى منه.

والبينة التي يثبت بها النسب هنا هي شهادة رجلين، أو رجل وامرأتين.

فإذا ادعى رجل أن فلاناً ابنه أو أبوه أو عمه، وأنكر المدعى عليه هذه اللدعوى، وثبت النسب اللدعوى، وثبت النسب وترتبت كل الحقوق والأحكام التي تبنى على هذا النسب(١١).

إذاً فمتى شهد رجلان أو رجل وامرأتان بأن هذا الولد له، وأنه ولد على فراشه من زوجته أو أمته، وإذا شهد بذلك اثنان من الورثة، لم يلتفت إلى إنكار بقيتهم وثبت نسبه(٢٠).

ولعل الأولى هو قبول شهادة النساء فيما لا يطلع عليه الرجال، كالبكارة والثيوبة والولادة والاستهلال والحيض وعيوب النساء والرضاع.

⁽١) وأحكام الأسرة في الإسلام، د. محمد مصطفى شلبي: ص٤٠٧، ٧٠٥. (بتصرف).

 ⁽۲) «الفروع»: (٥/٥٥)، فزاد المعاد»: (٤/٢٢٠، ٢٢٧)، «الهداية» وفشرح العناية» وفقتح القدية: (٣/ ٢٠٢، وما بعدها).

وقد اتفق الفقهاء على قبول شهادة النساء وحدهن في كل ذلك، قال الزهري(١٠): مضت السنة أن تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه غيرهن من ولادات النساء وعيوبهن، وتجوز شهادة القابلة وحدها في الاستهلال وامرأتان فيما سوى، إلا أنهم اختلفوا في العدد الواجب في هذا الشهادة:

- ١- فعند المالكية: يكتفي بشهادة امرأتين تتصف كل منهما بالعدالة في هذه المواضع (٢٠)؛ لأن الشهادة في هذه الأشياء من باب الخبر، ومعلوم أن ما كان من باب الخبر تقبل فيها شهادة شخص واحد، ولما كانت شهادة المرأة على النصف من شهادة الرجل، كان لا بد من امرأتين فيما لا يطلع عليه الرجال خالياً.
- ٢_ وعند الشافعية: لا تجوز شهادة النساء لا رجل معهن في أمر النساء أقل
 من أربع عدول^(٣).

واستدلوا على ذلك بقول الله تعالى: ﴿ وَأَشْهِدُواْ فَوَى عَدْلِ مِّنكُو ﴾ (1). ووله: ﴿ وَأَسْتَشْهُدُواْ شَهِدَاتُنانَ فِي وَوله: ﴿ وَأَسْتَشْهُدَاتُنانَ فِي كُلُ المَحقوق، ثم قال: ﴿ فَإِن لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنَ وَرَجُلُ وَأَمْرَأْتَانِ ﴾ (١). فجعل شهادة كل امرأتين تقوم مقام شهادة رجل واحد. ولهذا يجب أن تشهد أربع نسوة في الحقوق التي لا يطلع عليها الرجال، لتقوم شهادتين مقام شهادة رجلين.

⁽١) المصنف ابن أبي شبية»: (٦/ ١٨٥ ، ١٨٧).

⁽٢) قالموطأ بشرح الزرقاني؟: (٧/ ١٨٠).

⁽Y) (Y) (Y/ VA).

⁽٤) سورة الطلاق، الآية: ٣.

⁽٥)، (٦) سورة البقرة، الآية: ٢٨٢.

٣ يرى أبو حنيفة وأصحابه، والثوري، أنه يكتفي في ذلك بشهادة امرأة واحدة، وصح ذلك عن ابن عباس _ رضي الله عنهما _، وإليه ذهبت الحنابلة.

وطلوا ذلك بأن الله إنما جعل شهادة امرأتين تقوم مقام شهادة الرجل الواحد، لتذكر إحداهما الأخرى إذا ضلت، وهذا إنما يكون فيما يتصور فيه النسيان، وعدم الضبط في العادة. وذلك كمعاني الأقوال التي تسمعها من الإقرار بالدين وغيره، فإن هذه معاني معقولة، ويطول العهد بها في الجملة فيتطرق إليها النسيان، ولذلك جُعلت شهادة امرأتين مقام شهادة رجل واحد، لتتقوى إحداهما بالأخرى، وتُذكر إحداهما الأخرى،

أما ما كان من الشهادات التي لا يتطرق إليها النسيان عادة، وذلك كالأشياء التي قلنا بقبول شهادتهن وحدهن فيها، من استهلال وولادة وعيرب النساء وغيرها. فهذه الأشياء تراها المرأة بعينها، أو تلمسها بيدها، أو تسمعها بأذنها من غير توقف على عقل، فكل ذلك لا ينسى عادة، ولا يحتاج معرفته إلى كمال عقل، ولذلك تقبل فيه شهادة المرأة الواحدة؛ لأنها بمنزلة الرجل الواحد في هذا الشأن(1).

⁽١) المنجموع الفتاوي»: (٣٤/ ١١ ، وما بعدها).

رابعاً: نبوت النبب بالقيانة

ذهب فريق من الفقهاء إلى اعتبار القيافة جهة رابعة يثبت بها النسب^(۱). واستدلوا بقصة مجزز المدلجي^(۲) مع زيد بن حارثة وابنه أسامة ـ رضي الله عنهما ـ، وبقصة ابن وليدة زمعة .

النسب : ما قاله الإمام ابن تيمية فيما يثبت به النسب :

أجاب عن سؤال بقوله(٢):

(إذا ولدت لأكثر من ستة أشهر من حين دخل بها ولو بلحظة لحقه الولد باتفاق الأقمة _ ومثل هذه القصة وقعت في زمن عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _، واستدل الصحابة على إمكان كون الولد لستة أشهر بقوله تعالى: ﴿ وَمَمْلُهُ وَفَصَنْكُو ثَلَنْتُونَ ثَنَهُوا ﴾. مع قوله: ﴿ وَالْوَالِدَٰتُ يُرْضِعَنَ أُولَدَهُنَّ حَوَلَيْنِ كَامِلَيْنٍ ﴾. فإذا كان مدة الرضاع من الثلاثين حولين يكون الحمل ستة

⁽۱) «الفروع»: (٥/ ٥٣٣٥)، «زاد المماد»: (٤/ ٢٢٨، وما بعدها).

⁽٢) مجزز المدلجي وهو ابن الأعور بن جعدة بن معاذ بن عتوارة بن عمود بن مدلج الكناني. مذكور في الصحيحين من طريق الزهري عن عروة عن عائشة قالت: دخل علي النبي ﷺ مسروراً تبرق أسارير وجهه فقال: ألم تري أن مجززاً نظر آنفاً إلى زيد بن حارثة وأسامة بن زيد فقال: (إن هذه الأقدام بعضها من بعض). وكان أسامة وزيد ملتحفين لم يبد منهما إلا الأقدام. وقد سمي مجززاً، لأنه كان إذا أسر أسيراً جز ناصيته، ثم أطلقه. «الإصابة»: (٥/ ٧٧٥، ٧٧٥)، «الاستيماب»: (٤/ ١٤٣١)، «أسد الغابة»: (٣/ ٣/٤).

⁽٣) نص السؤال: سئل عن رجل تزوج بتناً بكراً بالفاً ودخل بها فوجدها بكراً، ثم إنها ولدت ولداً بعد مضي سنة أشهر بعد دخوله بها، فهل يلحق به الولد أم لا ؟ وأن الزوج حلف في الطلاق منها أن الولد ولده من صلبه. فهل يقع به الطلاق أم لا ؟ والولد ابن سوي، كامل الخلقة وعمر سنين. أقتونا مأجورين. «مجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٠).

أشهر، فجمع في الآية أقل الحمل، وتمام الرضاع ولو لم يستلحقه، فكيف إذا استلحقه وأقر به ؟

بل لو استلحق مجهول النسب، وقال: إنه ابني، لحق باتفاق المسلمين، إذا كان ذلك ممكناً، ولم يدع أحد أنه ابنه، كمان بمارًا في يمينه ولاحنث عليه. والله أعلم).

* ثبوت نسب ولد الأمة من سيدها:

أجاب عن سؤال بقوله: (إذا اعترف أنه وطثها مثل أن يكون قد أقر بذلك، فإن الولد يلحقه، ويجعل هذا الحمل منه إذا وضعت لمدة الإمكان، وليس له أن يبيع الحمل، ولا أمه، لكن إذا ادعى الاستبراء ففي قبول قوله وتحليفه نزاع بين العلماء(١٠). والله أعلم).

* ثبوت نسب الولد إذا اعتقد الزوج صحة العقد:

أجاب عن سؤال بقوله (٢): (من قال ذلك فهو في غاية الجهل والضلالة والمشاقة لله ورسوله، فإن المسلمين متفقون على أن كل نكاح اعتقد الزوج أنه نكاح سائغ إذا وطىء فيه فإنه يلحقه فيه ولده ويتوارثان باتفاق، وإن كان ذلك النكاح باطلاً في نفس الأمر باتفاق المسلمين، سواء كان الناكح كافراً أو مسلماً. واليهودي إذا تزوج بنت أخيه كان ولده منه يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين، وإن كان ذلك النكاح باطلاً باتفاق المسلمين، ومن استحله كان

 ⁽۱) نص السؤال: مثل عن رجل اشترى جارية بكراً، وباشرها، وهي لا تخرج ولا تدخل، وهي
 حامل منه. فأخرجها إلى السوق، وينكر ويحلف أنه ما هو ولده؟ «مجموع الفتاوى»:
 (٣٤/ ١١).

 ⁽۲) نص السؤال: سئل حمن طلق امرأته ثلاثاً ، وأقناه مفت بأنه لم يقع الطلاق فقلده الزوج ووطئ
 (وجته بعد ذلك وأتت منه بولد: فقيل: إنه ولد زني ؟ «مجموع الفتاوي»: (۱۳/۳٤).

كافراً تجب استتابته. وكذلك المسلم الجاهل لو تزوج امرأة في عدتها كما يفعل جهال الأعراب، ووطئها يعتقدها زوجة، كان ولده منها يلحقه نسبه ويرثه باتفاق المسلمين ومثل هذا كثير.

فإن ثبوت النسب لا يفتقر إلى صحة النكاح في نفس الأمر، بل الولد للفراش، كما قال النبي ﷺ: «الولد للفراش وللعاهر الحجرة (۱)، فمن طلق امرأته ثلاثاً ووطئها يعتقد أنه لم يقع به الطلاق إما لجهله، وإما لفترى مفت مخطىء قلده الزوج، وإما لغير ذلك. فإنه يلحقه النسب ويتوارثان بالاتفاق، بل ولا تحسب العدة إلا من حين ترك وطئها، فإنه كان يطؤها يعتقد أنها زوجته، فهى فراش له فلا تعتد منه حتى يترك الفراش.

ومن نكح امرأة «نكاحاً فاسداً» متفقاً على فساده، أو مختلفاً في فساده، أو ملكها ملكاً فاسداً متفقاً على فساده، أو مختلفاً، أو وطثها يعتقدها زوجته الحرة، أو أمته المملوكة، فإن ولده منها يلحقه نسبه، ويتوارثان باتفاق المسلمين. والولد أيضاً يكون حرًّا، وإن كانت الموطؤة مملوكة للغير في الأمر نفسه، ووطئت بدون إذن سيدها. لكن لما كان الواطىء مغروراً بها زوج بها وقبل هي حرة، أو بيعت فاشتراها يعتقدها ملكاً للبائع، فإن من وطئ من يعتقدها زوجته الحرة، أو أمته المملوكة، فولده منها حر لاعتقاده، وإن كان اعتقاده مخطئاً. وبهذا قضى الخلفاء الراشدون، واتفق عليه أثمة المسلمين.

فهؤلاء الذين وطئوا وجاءهم أولاد، لو كانوا قد وطئوا في نكاح فاسد متفق على فساده، وكان الطلاق وقع بهم باتفاق المسلمين، وهم وطئوا يعتقدون أن النكاح باق، الإفتاء من أفتاهم، أو لغير ذلك، كان نسب الأولا بهم لاحقاً،

⁽١) سبق توثيقه ص٥٧٧.

ولم يكونوا أولاد زنى، بل يتوارثون باتفاق المسلمين، هذا في المجمع على فساده، فكيف في المختلف في فساده.

وإن كان القول الذي وطىء به قولاً ضعيفاً، كمن وطىء في نكاح المتعة، أو نكاح المرأة نفسها بلا ولي ولا شهود. فإن هذا إذا وطىء فيه يعتقده نكاحاً لحقه فيه النسب، فكيف بنكاح مختلف فيه، وقد ظهرت حجة القول بصحته بالكتاب والسنة والقياس، وظهر ضعف القول الذي يناقضه، وعجز أهله عن نصرته بعد البحث التام لانتفاء الحجة الشرعية.

فمن قال إن هذا النكاح أو مثله يكون فيه الولد ولد زنى لا يتوارثان هو وأبوه الواطىء، فهو مخالف لإجماع المسلمين، منسلخ من رتبة الدين. فإن كان جاهلاً عُرِّف وبُيِّن له أن رسول الله عُنِّه، وخلفاءه الراشدين وسائر أثمة الدين ألحقوا أولاد أهل الجاهلية بآبائهم، وإن كانت محرمة بالإجماع، ولم يشترطوا في لحوق النسب أن يكون النكاح جائزاً في شرع المسلمين... اهـ(١)، وتقدم شهادة القيافة بثبوت النسب على اليد الحسية (١).

* الحكم فيما إذا ادعت المرأة وجود الولادة من الزوج أو المطلق:

الولادة من الأمور التي لا يطلع عليها إلا النساء في الغالب، ولهذا تختلف في كيفية إثباتها عن الأمور الأخرى، التي تحتاج إلى إثبات، وعلى هذا إما أن تكون المرأة زوجيتها قائمة أو تكون مطلقة، فإن كانت زوجة وجاءت بالولد لأكثر من ستة أشهر من تحقق الدخول، فالولادة تثبت بقولها، ما دام حبلها في وقته ظاهراً ومعروفاً بأماراته، التي توجب عليه الظن عند كل من يراها بأنها حامل، أو كان الزوج معترفاً بالحمل. أما إذا لم يكن الحمل ظاهراً،

⁽١) المجموع الفتاوية: (٣٤/ ١٥). (١) الانحتبارات، ص ٢٧٩.

ولم يعترف به الزوج لغيبته فأنكر أنه ولد على فراشه، فلا يثبت نسب الولد لأبيه. وهل يكفي في البينة امرأة وإحدة أو أكثر ؟ على خلاف بين العلماء.

أما إذا جاءت بالولد لأقبل من سنة أشهر من حين تحقق الدخول، فلا يثبت نسبه من الزوج إلا إذا ادعاه، ولم يقل إنه ولده من الزني، وإن كان كذلك في الواقع، فإنه حينتذ يثبت نسبه حماية للولد من الضياع، واحتياطاً في حفظ النسب، لاحتمال أنه حصل الحمل بوطء شبهة ونحوها.

* ثبوت نسب ولد المطلقة البائن:

المطلقة البائن إما أن تقر بانقضاء العدة أو لا، فإن أقرت بانقضاء العدة ، ثم جاءت بالولد لأقل من ستة أشهر من تاريخ الإقرار، فإن نسبه ثابت من المطلق، وكذلك إذا جاءت بالولد قبل مضي أكثر من مدة الحمل، من حين الفرقة، لاحتمال أن الحمل لم يحدث بعد انقضاء العدة، واحتمال أنه حدث قبل الفرقة فتقبل حينتذ دعوى المطلقة، دون حاجة إلى بينة. فلذا يحكم بالنسب احتياطاً لمصلحة المولود.

أما إذا جاءت به لأكثر من ستة أشهر من تاريخ اعترافها بانقضاء العدة، فإن الولد لا يلحق نسبه بالمطلق، لأنه يحتمل أن الحمل به حصل بعد انقضاء العدة، وكذلك إذا جاءت بالولد بعد مضي أكثر مدة الحمل من وقت الفرقة، لتحقق حصول الحمل بعد الفرقة. وفي هذه الأحوال يكفي للزوج في نفي الولد أن يحلف أنه لم يولد في بيته أو على فراشه.

هذا إذا لم تكن المطلقة قد تزوجت بآخر، فإذا كانت قد تزوجت، ومضى على زواجها الثاني ستة أشهر فأكثر، فإن ولدها لا يلحق بالأول، وإنما يلحق بالزوج الثاني، ولا يحتاج الزوج الأول في نفي هذا الولد إلى يمين.

* ما قاله الإمام ابن تيمية عن نسب الولد إذا ادعته المرأة:

أجاب عن سؤال بقوله(۱): (لا يلحق هذا الولد بمجرد دعواها، والحالة هذه باتفاق الأثمة، بل لو ادعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه إذا ولدته، وكانت مطلقة وأنكر هو أن تكون ولدته، لم تقبل قي دعوى الولادة بلا نزاع حتى تقيم بذلك بينة. ويكفي امرأة واحدة عند أبي حنيفة(۱) وأحمد في المشهور عنه. وعند مالك وأحمد في الرواية الأخرى لا بد من امرأتين. وأما الشافعي فيحتاج عنده إلى أربع نسوة، ويكفي يمينه أنه لا يعلم أنها ولدته.

وأسا إن كانت الزوجية قائمة، ففيها قولان في مذهب أحمد أحدهما:

لا يقبل قولها، كمذهب الشافعي، والثاني: يقبل كمذهب مالك. وأما إذا
انقضت عدتها، ومضى لها أكثر الحمل، ثم ادعت وجود حمل من الزواج
الأول المطلق فهذه لا يقبل قولها بلا نزاع، بل لو أخبرت بانقضاء عدتها، ثم
أتت بولد لستة أشهر فصاعدا ولدون مدة الحمل، فهل يلحقه ؟ على قولين
مشهورين لأهل العلم. . . وهذا النزاع إذا لم تتزوج. فأما إذا تزوجت بعد
إخبارها بانقضاء عدتها، ثم أتت بولد لأكثر من ستة أشهر، فإن هذا لا يلحق
نسبه بالأول، قولاً وإحداً، فإذا عرفت مذهب الأثمة في هذين الأصلين،

⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل تزيج امرأة وأقامت في صحبته خمسة عشر يوماً ثم طلقها الطلاق البائن، وتزوجت بعده بزيج آخر بعد إخبارها بانقضاء العدة من الأولى، ثم طلقها الزوج الثاني بعد مدة ست سنين، وجاءت بابنة وادعت أنها من الزوج الأولى، فهل تصح دعواها، ويلزم الزوج الأولى؟ ولم يثبت أنها ولدت البنت، وهذا الزوج والمرأة مقيمان ببلد واحد وليس لها مانم من دعوى النساء ولا طالبته بثققة ولا غرض ؟ قمجموع الفتاوىة:

 ⁽٢) قالهداية، وقشرح العناية، وقتح القديرة: (٣/ ٣٠٦).

فكيف يلحقه نسبه بدعواها بعد ست سنين، ولو قالت: ولدته ذلك الزمن قبل أن يطلقني، لم يقبل قولها أيضاً، بل القول مع يمينه أنها لم تلدها على فراشه. ولو قالت هي وضعت هذا الحمل قبل أن أنزوج بالثاني، وأنكر الزوج الأول ذلك. فالقول أيضاً أنها لم تضعها قبل تزوجها بالثاني، لاسيما مع تأخر دعواها إلى أن تزوجت الثاني، فإن هذا مما يدل على كذبها في دعواها . . .) اهد.

ثبوت النسب بوطء الشبهة:

الشبهة هي اسم لما يشبه الثابت، وليس بثابت في الواقع، وذلك بأن تشتبه المرأة المحرمة بامرأة حلال.

أقسام الشبهة(١):

الشبهة نوعان:

الأول: شبهة في الفعل، وتسمى شبه اشتباه، أي اشتباه الأمر على صاحبه، وظنه ما ليس بدليل دليلاً على الحل، وذلك في مثل ما يأتي:

١ _ أن يخالط المطلقة ثلاثاً، أو يخالط المطلقة على مال في العدة.

٢ أن يخالط امرأة زُفت إليه على أنها زوجته وليست هي الزوجة، فالشبهة
 في هاتين الحالتين تسمى شبهة اشتباه.

فالحالة الأولى: الشبهة فيها مبنية على شبهة العقد، وهو عقد الزواج القائم قبل الطلاق أو الخلع. فإذا جاءت إحداهما بولد خلال سنة أشهر، أو لتمامها من حين المخالطة ثبت النسب، فيفترض أن العمل به كان عن الوقوع بشبهة، وكذلك يثبت النسب في الحالة الثانية لسبق عقد الزواج الذي يفيد بأن المؤوفة زوجته شبهة حل استمتاعه بها.

⁽١) «الشريعة الإسلامية»، د. عبد الرحمن تاج: ص٤١١، ٤١٢. (بتصرف).

النوع الثاني: شبهة في المحل، أي في حل المرأة، وتسمى شبهة حكمية، وشبهة ملك؛ لأن الثابت فيها شبهة حكم الشريعة بالحل أو الملك، وهي التي يقوم فيها دليل شرعي يفيد بحسب ظاهره ذلك الحل أو الملك، لكن يعارض ما يمنع ثبوت ذلك، فيكون قيام الدليل شبهة للحل.

ومثال ذلك مخالطة الرجل جارية ابنه، فإن ذلك حرام لكن فيه شبهة الحل، بسبب ما يعطيه ظاهر دليل شرعي، وهو قول الرسول ﷺ: «أنت ومالك لأبيكه الله المؤلفة ومالك لأبيكه الكن هذا الظاهر فيد أن جارية الابن ملك لأبيه، لكن هذا الظاهر غير مقصود بالإجماع، فإذا خالط الرجل جارية ابنه وأنت بولد وادعاه فإنه يثبت نسبه منه. فإذا لم يكن فراشاً صحيحاً، ولا ما ألحق به من الدخول بناء على عقد فاسد، أو وطء بشبهة، فإنه لا يثبت النسب.

الشبهة : ما قاله الإمام ابن تيمية في ثبوت النسب بوطء الشبهة :

قال في جواب عن سؤال، عن حكم نكاح خلا فيه العقد من الولي والشهود وتم سرًا قال: (لكن إن اعتقد هذا نكاحاً جائزاً كان الوطق فيه وطء شبهة، يلحق الولد فيه ويرث أباه)(٢).

وقال ضمن جواب عن سؤال: (ومن نكح امرأة نكاحاً فاسداً، متفقاً على فساده أو مختلفاً فلي فساده، أو مختلفاً فلي فساده، أو مختلفاً في فساده، أو وطثها يعتقدها زوجته الحرة، أو أمته المملوكة، فإن ولده منها يلحقه نسبه ويتوارثان باتفاق المسلمين (٣٠٠).

⁽١) رواه ابن ماجه في البيوع، باب ما للرجل من مال ولده: (١٦٧/١).

⁽۲) «مجموع الفتاوي»: (۳۲/ ۱۰۳، ۱۰۳).

⁽٣) قمجموع الفتاوي: (٣٤/ ١٤).

آراء الفقهاء فيما يلحق من النسب(١):

اتفق الفقهاء على أنه يثبت النسب بواحدة من طرق ثلاثة:

الأولى: الفراش وما يلحقه به .

الثاني: الاستلحاق.

الثالث: البينة.

هذه الطرق الثلاث متفق على ثبوت النسب بأحدها. أما الطريق الرابع وهو القيافة فقد جرى فيه الخلاف.

فالطريق الأول: الفراش الصحيح وما يلحق به، والمراد بالفراش الصحيح أن تكون المرأة حلالاً للرجل، بناء على عقد زواج صحيح أو ملك يمين.

أما ما يلحق بالفراش فهو المخالطة بناء على عقد فاسد أو شبهة ، فالأول كالزواج بلا ولي أو بلا شهود، ومثال الثاني كمخالطته امرأة زفت إليه على أنها زوجته وليست هي الزوجة ، فهذه المخالطة يترتب عليها ثبوت نسب الولد من الرجل، فمتى كان ثمة شبهة تمحو وصف الجريمة أو تسقط الحد، فإن النسب يثبت من الرجل، وإذا كانت الزوجة هي الأصل في الفراش فمتى تكون فاشاً ؟

 ⁽۱) «الفروع»: (۵۱۸/۵، وما بعدها)، فزاد المماد»: (۲۲۲/۶)، وفالمهذب»: (۲۰۰۲، والمهذب»: (۲۰۰۲، وما بعدها).
 وما بعدها)، فالهذاية وفشرح العناية وفضح القدير»: (۲۰۰۳، وما بعدها).

اختلف الفقهاء في ذلك على أقوال:

فذهب فريق إلى القول: بأن المرأة تكون فراشاً بمجرد العقد⁽¹⁾. وإلى هذا ذهبت الحنفة.

وذهب فريق من الفقهاء إلى القول:

بأن المرأة تصير فراشاً بالعقد مع إمكان الدخول (٢)، وإلى هذا ذهبت المالكية والشافعية والحنابلة.

وذهب الإمام ابن تيمية إلى أن المرأة لا تكون فراشاً، إلا بالعقد مع تحقق الدخول لا إمكانه المشكوك فيه (٢٦).

والأمة تكون فراشاً بالوطء عند الجمهور. وإلى هذا ذهبت الشافعية والحنابلة⁽¹⁾.

وذهب فريق من الفقهاءإلى القول بأن الأمة تصير فراشاً بمجرد الشراء، إذا كانت وسيمة ومثلها لا يراد للخدمة (٥٠)، وبهذا قال الإمام مالك، وهو رواية عن الإمام أحمد.

وذهب فريق آخر إلى أن ملك اليمين، وإن كان مثبتاً لفراش صحيح لكنه لا يثبت به وحده نسب الولد الذي تجىء به الأمة غير المستولدة لسيدها

 ⁽۱) قبدائم الصنائع؟: (۲/ ۳۳۱، وما بعدها)، «الهداية» وقشرح العناية» وقتح القديرة: (۳/ ۲۰۰).

 ⁽۱) «الشرح الكبيرة: (۱/ ٤٥٩)» «المهلب»: (۱/ ۲۰/۱» «الفروع»: (۱/ ۱۸۰» وما بعدها).
 بعدها)، «الكشاف»: (۱/ ۲۰۵۰)، «الإنصاف»: (۱/ ۲۰/۱» وما بعدها).

⁽T) «الفروع»: (٥/ ١٨ ٥) وما بعدها)، «زاد المعاد»: (٤/ ٢٢٦).

 ⁽٤) «المهذب»: (٢/ ١٣٤)، «القروع»: (٥/ ٢١٥)، «الكشاف»: (٥/ ٤٠٦، ٢٠٤).

⁽٥) «حاشية الدسوقي» و«الشرح الكبير»: (٢/ ٨٥٤، ٥٥٩)، «الفروع»: (٥/ ٢٢٥).

من قبل، وإنما يثبت نسبه من سيدها إذا ادعاه. فإذا نفاه أو سكت فلا يثبت نسبه، وعلى هذا فلا تكون الأمة فراشاً بالولد الأول، إلا إذا ادعاه السيد، وما أتت به من ولد بعد لحوق الأول بالسيد كانت به فراشاً صحيحاً (1)، وإلى هذا ذهبت الحنفية.

* مدة الحمل في نظر الفقهاء:

اتفق الفقهاء على أن أقل مدة الحمل ستة أشهر، جمعاً بين آيتي البقرة والأحقاف، وهذه المدة هل تعتبر من حين العقد فقط، أو العقد مع إمكان الدخول، أو العقد مع تحقق الدخول؟ على خلاف في ذلك. واتفقوا على عدم ثبوت نسب المولود إذا جاءت به لأقل من ستة أشهر، وخرج حياً كامل الخلقة، كما اتفقوا على أن غالب مدة الحمل تسعة أشهر.

واختلفوا في أقصى مدة الحمل على أقوال: فذهب فريق من الفقهاء إلى أقصى مدة للحمل هي أربع سنين، وإلى هذا ذهبت الحنابلة والشافعية وبعض المالكية. وذهب فريق آخر إلى أنها خمس سنين، وإلى هذا ذهب بعض المالكية.

وقال آخرون بأنها ثلاث سنيور(٢).

وذهب فريق آخر إلى القول بأن أقصى مدة الحمل سنتان، وإلى هذا ذهب فقهاء الحنفية وهي رواية عن أحمد^(٣).

⁽١) «الهداية» واشرح العناية» وافتح القدير»: (٣/ ٢١١، وما بعدها).

 ⁽۲) «المهلب»: (۲/ ۲۰ ۲، وما بعدها)، «الفروع»: (۵/ ۲۸ ۵، وما بعدها)، «الكشاف»:
 (۵/ ۴۰ ۲، وما بعدها).

 ⁽٦) «الهداية» وقشرح العناية» وقتح القديرة: (٣/ ٣١٠)، وما بعدها).

دليل الحنفية:

ما جاء عن عائشة – رضي الله عنها – قالت: «لا يبقى الولد في بطن أمه أكثر من سنتين ولو بفلكة مغزل». قالوا إن هذا التقدير القاطع الذي تقرره أم المؤمنين لا يكون منها بمحض الرأي، فلا بد أن يكون شيئاً سمعته من الرسول رضي الما عنها الموال المحالة الموال المحالة الموال المحالة الموال المحالة المحال؛ لأنها قد تكون مبنية على خطأ وإشتباه، فلا تفيد تقديراً صحيحاً لمدة الحمل به لأنها قد تكون مبنية على خطأ وإشتباه، تطول مدة هذا الانقطاع، ثم يكون الحمل، فنظن أن المدة كلها مدة حمل مع تطول مدة هذا الانقطاع الدورة الشهرية قد يكون بسبب آخر.

وذهب محمد بن الحكم إلى أن أقصى مدة الحمل سنة قمرية. وذهبت الظاهرية إلى أن أقصى مدة الحمل تسعة أشهر.

أما الإمام ابن تيمية فلم نجد له راياً يجعل للحمل حدّاً أقصى، لكنه قال في عدة من ارتفع حيضها، ولم تعلم متى يعود فإنها تتربص سنة (١٠).

* تعقیب:

إن هذه التقديرات غير الثابتة، لم تبن على نصوص صحيحة مقطوع بصححها وإنما بنيت على حالات حصلت في هذه المدد. وهذه الوقائع، وإن كانت قد وجدت إلا أنها حالات نادرة، لا ينبغي أن تبنى عليها قواعد، وتصدر عنها أحكام، ولا سيما في عصرنا الحاضر الذي شاع فيه التحايل والتزوير والكذب، وصار من المتعين قطع الطريق على كل محتال، فتعين القول بتأييد التقدير بسنة، ورجح بعض الفقهاء

⁽۱) قمجموع الفتاوي، (۲۲/۳٤، ۲۶)، قالاختيارات، ص٢٨٣.

المتقدمين ذلك، فقالوا: إنه ينبغي الرجوع في هذه المسألة إلى التجربة، والمعادة الغالبة لا إلى الحالات النادرة، ولما كان الناس قد شاع فيهم الكذب والتزوير، ولا يتورعون عن رفع دعاوى الاحتيال والكيد والمضارة، فلذا ينبغي أن لا تسمع هذه الدعاوى في إثبات نسب ولد لم تلتق المرأة بزوجها لأكثر من سنة. فإن مثل هذه الدعاوى تكون مبنية في غالب الأمر على الكذب والتزوير وفساد الذمم، وهذا في حالة إنكار الزوج للولد الذي جاءت به لأكثر من سنة، وقد ثبت أنها لم يكن بينها وبين زوجها لقاء من حين الفرقة حتى الولادة.

وبعد . . . فإن جعل أقصى مدة الحمل تمتد إلى أكثر من سنة شمسية مع أنه لا يستند إلى دليل من كتاب أو سنة عن رسول الله هي، فإنه قد يجر كثيراً من أصحاب الذمم الفاسدة إلى ادعاء نسب أولاد غير شرعيين و إلحاقهم بغير أبائهم، مع أن القول بالسنتين أو أكثر لا يتفق مع الكثير الغالب في مدة الحمل، وقد قرر الأطباء الشرعيون أن مدة الحمل في جميع الحالات لا تتجاوز سنة واحدة شمسية .

وهذا التقدير لأقصى مدة الحمل تقدير سليم قد روعي فيه أغلب حالات الحمل مع الاحتياط لبعض الحالات بزيادة ثلاثة أشهر، احتياطاً لنسب الولد وحماية له من الضياع والتشرد.

وإن جعل مدة الحمل أكثر من سنة شمسية ليتبح الفرصة للنساء العابثات في الكذب والتزوير. أما إذا حصل الأمن من خوف التزوير والاحتيال، بأن كانت المرأة صالحة وفي بيئة شريفة لم تعرف بالمكر والاحتيال، فلا مانع من تصديقها مهما طالت مدة حملها، ما دامت تتمتع بالحضانة والعفة ولم تعرف بمخالطة الرجال الأجانب.

- موازنة بين ما يراه الشيخ من طرق إثبات النسب وما يراه الفقهاء:
 - أولاً: اتفق الشيخ مع الفقهاء على:
 - ١ ثبوت النسب بالفراش.
 - ٢ ثبوت النسب بالاستلحاق.
 - ٣ أن أقل مدة للحمل ستة أشهر.
 - انياً: اختلف الشيخ مع الفقهاء أو بعضهم فيما يأتى:
- ان المرأة لا تصير فراشاً إلا بالعقد مع تحقق الدخول، وهو بهذا يخالف
 ما ذهب إليه الجمهور.
- ٢ أن الأمة تكون فراشاً متى اعترف السيد بوطئها، وهو بهذا يختلف مع
 المالكنة والحنفة، ويأخذ بما جاء عن الحنابلة والشافعية.
- " أن المطلقة البائن التي اعترفت بانقضاء عدتها وادعت ولداً من المطلق،
 أن هذا الولد ينتفى عنه باليمين.
- وهو بهذا يخالف الجمهور الذين يقولون بصحة دعوى المطلقة في ثبوت نسب ولدها متى جاءت ببينة .
- 3_ أن المقر بنسب ولد لا يحتاج إلى بينة في صحة دعواه، إذا توافوت الشروط فقد قال _رحمه الله_.
- (فإن النسب لا يحتاج إلى أن يشهد فيه أحداً على ولادة امرأته، بل هذا يظهر ويعرف أن امرأته ولدت هذا، فأغنى هذا عن الإشهداد)(١).
- ٥ ـ قال بثبوت نسب ولد الزني لأبيه إذا ادعاه مع عدم الفراش وشبهة

⁽۱) «مجموع الفتارى»: (۳۲/ ۱۲۹).

الفراش، بشرط أن لا يذكر أنه من الزني(١). وهو بهذا يخالف الجمهور، ويتفق مع الحسن البصري وعووة بن الزبير وإسحاق بن راهويه(١) وغيرهم.

٦- يذهب الشيخ إلى أن النسب تتبعض أحكامه، فتثبت من وجه دون وجه، وهو الذي يسميه بعض الفقهاء حكماً بين حكمين، ولذا قال -رحمه الله-ما يأتي:

(وكذلك الأنساب مثل كون الإنسان أبا لآخر أو أخاه يثبت في بعض الأحكام دون بعض، فإنه قد ثبت في الصحيحين: أنه لما اختصم إلى النبي على سعد بن أبي وقاص وعبد بن زمعة _ رضي الله عنهم _ (") في

 ⁽۱) ينظر: «مجموع الفتاوی»: (۲۲/ ۲۱۱، ۱۱۳، ۱۳۷، ۱۳۷، ۱۳۹)، «الفروع»: (۲۲۰)،
 «زاد المحادة: (۲۳/ ۲۳)، «الاختيارات»: صر ۲۸۲، وما بعدها.

⁽٢) هو إسحق بن إبراهيم بن مخلد الممروف بابن راهويه، كان إماماً في الفقه والحديث، حافظاً صدوقاً زاهداً، رحل إلى العراق والحجاز واليمن والشام، وسمع من ابن عُلية وسفيان ابن عيينة ووكيم ويقية وعبد الرؤاق والنضر بن شميل وآخرين .

روى عنه المبخاري ومسلم والترمذي وابن حنيل وغيرهم. قال أبو داود: تغير قبل موته بخمسة أشهر فكنت أرمي ما سمعت منه في تلك المدة. قال الإمام أحمد: إسحاق عندنا إمام من أثمة المسلمين وما عبر الجسر أفقه من إسحاق. توفي سنة ٣٣٨ وقيل سنة ٣٣٨، وكان مولده سنة ١٦١. قتاريخ بغلاه: (٣٥/١٣)، قوفيات الأعيانة: (١٣٦/٤)، ط. القدس.

⁽٦) هو عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبد ود بن نصر بن مالك القرشي العامري. شريف سيد من سادات الصحابة، وهو أخوه سودة زوج النبي ﷺ الأيها، وقد حكم له الرسول عليه الصلاة والسلام بأخيه عبد الرحمن بن زمعة الذي ادعاء عتبة بن أبي وقاص. «الاستيماب»: (٦٢/٨٢).

ابن وليدة زمعة ، وكان عتبة بن أبي وقاص(١١) قد فجر بها في الجاهلية وولدت منه ولداً، فقال عتبة لأخيه سعد: إذا قدمت مكة فانظر ابن وليدة زمعة فإنه ابنى.

فاختصم فيه هو وعبد بن زمعة إلى النبي ﷺ ققال سعد: يا رسول الله ابن وليدة أخي عتبة ، عهد إلى أبن وليدة أرضي عتبة فيه: إذا قدمت مكة أنظر إلى ابن وليدة زمعة فإنه ابني ، ألا ترى يا رسول الله شبهه بعتبة ؟ فقال عبد: يا رسول الله أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراش أبي ، فرأى النبي ﷺ شبها بيناً بعتبة فقال: «هو لك يا عبد بن زمعة ، الولد للفراش وللعاهر الحجر، واحتجبى منه يا سودة (الى ما رأى من شبهه البين بعتبة .

فقد جعله النبي على ابن زمعة؛ لأنه ولد على فراشه وجعله أخاً لولده بقوله" : «فهو لك يا عبد بن زمعة»، وقد صارت سودة أخته يرثها وترثه؛ لأنه ابن أبيها زمعة ولد على فراشه. ومع هذا فأمرها النبي الله أن تحتجب منه لما رأى شبهه البين بعتبة، فإنه قام فيه دليلان متعارضان الفراش منه لما رأى شبهه البين بعتبة، فإنه قام فيه دليلان متعارضان الفراش منه لما رأى شبهه البين بعتبة، فإنه قام فيه دليلان متعارضان الفراش

 ⁽۱) هو عتبة أخو سعد بن أبي وقاص، قبل إنه أسلم ولم يصح، وقد كسر رباعية وسول الله 續 في أحد فدعا عليه فمات على الكفر. (الإصابة): (٥٩/٥).

⁽٢) هي أم المؤمنين سودة بنت زمعة بن قيس بن عبد شمس القرنية، أسلمت هي وزوجها السكران بن عمرو بن قيس قديماً، وهاجرت هجرة الحبشة فلما عادت إلى مكة توفي زوجها فتزوجها الرسول ﷺ بمد وفاة تعديجة، وعاشت مع الرسول حتى كبرت وتنازلت عن قسمها لعائشة. المروي عنها خمسة أحاديث أخرج البخاري منها الثين. توفيت في آخر خلافة عمر وقيل سنة ٤ همد. «الإصابة»: (٧/ ۲۷٠، وما بعدها).

⁽٣) "صحيح البخاري": (٨/ ١٩١)، ط. صبيح، "مسلم بشرح النووي": (٣/ ٦٣٨).

مباح، والفجور أمر باطن لا يعلم ويجب ستره لا إظهاره كما قال: للعاهر الحجر... ولما كان احتجابها منه ممكناً من غير ضرر، أمرها بالاحتجاب لما ظهر من اللالة على أنه ليس أخاها في الباطن، فتبين أن الاسم الواحد ينفى في حكم ويثبت في حكم، فهو أخ في الميراث وليس بأخ في المحرمية، وكذلك ولد الزنى عند بعض العلماء، وابن الملاعنة عند الجميع إلا من شذ ليس بولد في الميراث ونحوه. وهو ولد في تحريم النكاح والمحرمية)(١).

وعلى هذا، فإن الشيخ تقي الدين ابن تيمية يرى ثبوت النسب بالقيافة (٢)، وهو بهذا يتفق مع القائلين به (٢).

 تعقيب على مسائل النسب التي خالف فيها الإمام ابن تبعية جمهور الفقهاء:

أولاً: قال «إن الزوجة لا تكون فراشاً إلا بالعقد مع تحقق الدخول، لا إمكانه المشكوك فيه».

وما أخذ به العلامة ابن تيمية في هذه المسألة قد سبقه إليه الإمام أحمد، حيث ثبت هذا من رواية حرب(٤٠). قال فيمن طلق امرأته قبل الدخول، وأتت

⁽١) «مجموع الفتاوى»: (٧/ ٤٢٠، ٤٢١).

⁽٢) (الاختيارات): ص ٢٨٠.

⁽٣) ﴿ القروعِ ٤: (٥/ ٣٣٥) ، ﴿ النووي على مسلم ٤: (٣/ ٦٤٢) ، ﴿ زَادِ الْمِعَادِ ٤: (٢٢٨/٤) .

⁽٤) هو أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الحنظلي الكرماني، أثنى عليه أبو بكر الخلال وقال إنه أخذ عن الإمام أحمد وعن إسحاق كثيراً من المسائل الفقهية، وقد أورد في الطبقات شيئاً منها. «طبقات الحنابلة»: (١/١٤٥)، السنة المحمدية ١٣٧١هـ، ١٩٥٢م، «المدخور»، لإبن بدران: ص٣٠٠.

بولد فأنكره: ينتفي بلا لعان، ونقل مهنا^(١)، عن الإمام • لا يلحق الولد حتى يوجدالدخول».

وعلى هذا فإن ما تابع فيه ابن تيمية الإمام أحمد وقال به المتأخرون من الحنابلة(۲)، من عدم اعتبار الفراش إلا بعد تحقق الدخول لهو الأولى لما فيه من الاحتياط للنسب، والمحافظة على الزوج من أن ينسب إليه ولد ليس منه.

وقد قال الإمام ابن القيم ^(٣) ررحمه الله - بعد أن ذكر آراء الفقهاء فيما تصير به المرأة فراشاً:

(وهذا هو الصحيح المجزوم به، وإلا فكيف تصير المرأة فراشاً ولم يدخل بها الزوج ولم يبن بها، لمجرد إمكان بعيد ؟ وهل يعد أهل العرف أو اللغة المرأة فراشاً قبل البناء بها ؟ وكيف تأتي الشريعة بإلحاق نسب من لم

⁽١) هو أبو عبد الله مهنا بن يحيى السلمي الشامي، حدث عن بقية بن الوليدة وسموة بن وبيمة ومكري بن إبراهيم ويزيد بن هارين وأحمد بن حنبل وغيرهم. وقال عنه الخلال: إنه من كبار أصحاب أحمد. روى عنه الكثير من المسائل وكان محل تقدير الإمام وتكريمه، ولقي معه عبد الرزاق باليمن ولازم صحبة الإمام أحمد أكثر من أربعين عاماً. قطبقات الحنابلة»:
(١/ ٣٤٥).

⁽Y) «الفروع»: (٥/٨/٥)، فزاد المعاد»: (٤/٢٢٦).

⁽٣) هر محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية من أئمة المسلمين المشهود لهم بالعلم والأمانة ودقة النظر وحسن التأليف _ قرأ الفقه والفرائض على شيخه ابن تيمية، وسمع الحديث من القاضي تقي الدين سليمان وابن عبد الدائم وأبي نصر الشيرازي وغيرهم وكان من الأئمة الكبار في التمسير. والحديث واالفروع؟:) ألف كتباً كثيرة منها فزاد الممادة: ، أعلام الموقعين، مقتاح دار السعادة، تهليب سنن أبي داود، الروح، تفسير الفاتحة، بدائع الفوائد، توفي سنة ٥١١ هـ وعمره ٢٠ سنة. وبفية الوعاة»: ص٣٠، «الفيل على طبقات الحنابلة»: (٧/٤٤)، وما بعدها).

يبن بامرأته ولا دخل بها ولا اجتمع بها، لمجرد إمكان ذلك ؟ وهذا الإمكان قد يقطع بانتفائه عادة، فلا تصير المرأة فراشاً إلا بدخول محقق، وهذا الذي نص عليه في رواية حرب، هو الذي تقتضيه قواعد وأصول مذهبه)١٦.

ثانياً: قال الإمام ابن تيمية: (إن المطلقة إذا اعترفت بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد، فإن اليمين يكفي لنفي هذا الولد).

وهذا القول سديد؛ لأن من طرق ثبوت النسب قيام الزوجية، وبالطلاق أنهى الزوج العقد أزال الملك أو أنقصه وحل رابطة الزوجية، ولكن تبقى له آثار منها العدة، فلو تبين حملها في مدة التربص ثبت النسب، فلما اعترفت بانقضاء العدة انتهت آثار الزوجية، فكيف تلزم الرجل بنسب نشأ بعد انقضاء العدة ؟ وإذا كان الرجل يستطيع نفي الولد عنه باللعان في حال قيام الزوجية، فلا سبيل إلى نفي الولد في هذه الحال إلا باليمين.

* وقد قال العلامة ابن تيمية في هذا ما يأتي (٢):

(بل لو ادعت أنها ولدته في حال يلحق به نسبه إذا ولدته وكانت مطلقة ، وأنكر هو أن تكون ولدته ، لم تقبل دعوى الولادة . . . و يكفي يمينه أنه لا يعلم أنه ولدته على فراشه) .

ثالثاً: قال الشيخ - رحمه الله - بثبوت نسب الولد من الزني إذا استلحقه الزاني مع عدم وجود الفراش أو شبهته (۲). هذا القول لم يكن بدعا من الشيخ،

^{(1) (}ile Ilaste): (3/ ۲۲۲).

 ⁽٧) المجموع الفتاوى١٠: (٣٤/ ١١ ـ ١٢)، وقد سبق ذكر السؤال والجواب كاملين في هذا.
 المبحث.

⁽٣) ﴿الفروع؛: (٥/ ٢٢٥)، و﴿مجموع الفتاوي؛: (٣٢/ ١١٣، ١٢٩).

بل سبقه إلى القول به عدد كبير من العلماء (١) منهم عووة بن الزبير والحسن البصري وابن سيرين وإبراهيم النخعي وإسحاق ابن راهويه.

وهذا القول وإن كان مخالفاً لرأي الجمهور إلا أن فيه مصلحة للولد وللمجتمع، فمن الخير أن ينسب الولد إلى أبيه ليقوم بتربيته ويتولى أمره؛ لأن كونه بلا أب يؤدي إلى تشرده وضياعه واحترافه الإجرام فيلحق بذلك أذى للمجتمع.

على أن هذا القول لم يعدم دليلاً من السنة، وإذا كانت حجة الجمهور قول النبي ﷺ «الولد للفراش» فإن أصحاب هذا القول قالوا به عند عدم وجود فراش يعارض الدعوى. فإذا لم يوجد أب شرعي يطالب بالولد، فمن الخير أن نلحقه بأبه من الزئر.

و إذن فإن القول بإلحاق الولد بالزاني قول قوي، والقياس الصحيح يقتضيه، فإن الأب أحد الزانيين، وهذا الولد يلحق بأمه وينسب إليها، ويجري بينهما التوارث، ويثبت النسب بينه وبين أقارب أمه، مع كونها أحد الزانيين، وقد تخلق الولد من ماتهما، حيث اشتركا فيه واتفقا على أنه ابنهما، فلم يكن ثمة مانم من لحوقه بالأب إذا لم ينازعه غيره.

* ما يستدل به القائلون بعدم ثبوت نسب الولد من الزنا:

قالوا: إن أمير المؤمنين عمر بن الخطاب _ رضي الله عنه _ ألحق أولاداً ولدوا في الجاهلية بآبائهم (٢٠).

 ⁽۱) قزاد المعادة: (٤/ ٢٣٢، وما بعدها)، وقالقروعة: (٥/ ٢٦٥).

⁽۲) قزاد المعادة: (٤/ ٣٣٣)، قمجموع الفتاوي»: (٣٢/ ١١٣ ، ١٣٩).

ا الآثار التي وردت عن النبي ﷺ في هذه القضية :

أولاً: جاء في سنن أبي داود من حديث ابن عباس ــ رضي الله عنهما ــ قال:

قال رسول الله ﷺ: «لا مساعاة في الإسلام، من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبته، ومن ادعى ولداً من غير رشدة فلا يرث ولا يورث الله.

المساعاة: الزنى، وكان الأصمعي يجعلها في الإماء دون الحرائر؛ لأنهن يسعين لمواليهن، فيكتسبن لهم، وكان عليهن ضرائب مقررة، فأبطل النبي الله المساعاة في الإسلام، ولم يلحق النسب بها، وعفا عما كان في الجاهلية منها، وألحق النسب به.

ثانياً: أخرج أبو داود في سننه من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: أن النبي على قضى أن كل مستلحق استلحق بعد أبيه الذي يدعى له ادعاه ورثته فقضى أن كل من كان من أمة يملكها يوم أصابها فقد لحق بمن استلحقه، وليس له مما قسم قبله من الميراث. وما أدرك من الميراث لم يقسم قبله، فله نصيبه. ولا يلحق إذا كان أبوه الذي يدعى له أنكره، وإن كان من أمة لم يملكها، أو من حرة عاهر بها، فإنه لا يلحق به ولا يرث، وإن كان الذي يدعى له هو ادعاه فهو ولد زنية من حرة كان أو أمة فوفي رواية، وهو ولد زني لأهل أمه من كانوا حرة أو أمة، وذلك فيما استلحق في أول الإسلام فما أقتسم من مال قبل الإسلام فقد مضي، (٢٠).

⁽۱) استن أبي داودا: (۱/ ۵۲۲).

⁽٢) المصدر السابق.

وكان قرم في الجاهلية لهم إماء بغايا، فإذا ولدت أمة أحدهم وقد وطثها غيره بالزنا، فربما ادعاه سيدها، وربما ادعاه الزاني، واختصما في ذلك، حتى قام الإسلام، فحكم النبي ﷺ بالولد للسيد لأنه صاحب الفراش، ونفاه على الزاني.

* الجواب عن هذه الآثار:

أولاً: حديث ابن عباس فيه رجل مجهول فلا ينهض للاحتجاج به(١).

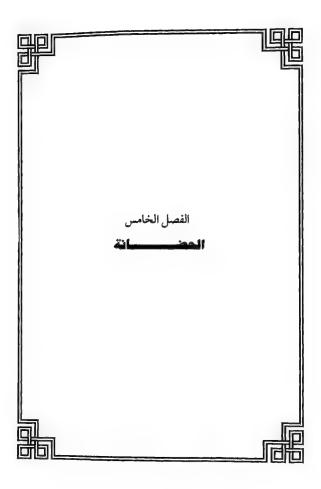
ثانياً: حديث عمرو بن شعيب حديث ضعيف؛ لأن فيه محمد بن راشد ابن مكحول(٢) فيه مقال، حيث ضعفه أثمة الحديث وترك روايته آخرون؛ لأنه متهم بالاعتزال والرفض فلا يستقيم ما روي عنه للاحتجاج به.

فإذا كانت هذه الآثار لا يستقيم الاحتجاج بها، ولا تنهض للاستدلال لما قبل في أسانيدها من الضعف، فقد تعين الأخذ بما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وعروة بن الزبير ومن أخذ بقولهما من السلف والخلف؛ لأنه ينبغي المصير إليه والعمل به، لا سيما أنهم لا يقولون بثبوت النسب في مثل هذه الحال إلا إذا لم يكن هناك ثمة فراش يعارض هذه الدعوى، وقد أجابوا عن قوله ﷺ «الولد للفراش» على أنه حكم بذلك عند تنازع الزاني وصاحب الفراش والله ولي التوفيق.

^{(1) &}quot;((c (Loule): (3/377).

 ⁽٢) هو أبن محمد بن واشد المححولي، الشامي من خزاعة، نزل البصرة: وثقه أحمد ويحيى ابن
 معين، لكن قال النسائي: إنه ليس بالقوي، وقد نهى شعبة عن الأخذ عنه. وقال: إنه معتزلي
 خشين رافضي. مات قبل السبعين ومائة. «ميزان الاعتدال»: (٣/٣ ٥٤٣).

والخشبية طائقة من الرافضة لزموا الخشبة التي صلب عليها زيد بن علي، وقبل حاربوا
 بالخشبة فسموا بذلك.



الفصل الخابس :

ON THE REPORT OF THE PROPERTY OF THE PROPERTY

المعنسانة

• تعمید:

لقد عنيت الشريعة الإسلامية ببناء المجتمع الإسلامي بناء سليماً قائماً على دعاثم ثابتة وأسس راسخة؛ وذلك بحماية الأفراد، وتربية الأولاد تربية تحميهم من الضياع، وتحفظهم من التشرد.

ولقد جاءت الشريعة بالعناية بالأسرة، ورسمت لها الطريق السوي كي يدوم الصفاء، وتستمر الألفة والمحبة، وتسود الرحمة والمودة، وحينتُذ يعيش الأولاد في أحضان الأبوين عيشة كريمة بعيدة عن الكدر والشحناء.

ولكن عندما تنفصم عرى الزوجية، وينفصل الزوجان لا تترك الشريعة الأولاد للضياع والتشرد، وإنما تعمل على حمايتهم وتربيتهم، وإحاطتهم بسياج من الحفظ والرعاية، حتى يصلوا إلى مرحلة تمكنهم من الاعتماد على أنفسهم، وإدراك مصالحهم. وهذا ما يعرف بالحضانة.

ولقد جاءت الشريعة في هذا الباب بتعاليم سامية ووصايا حكيمة، تأتي في الجو الملبد بالنزاع، العليء بالخصومات بين الزوجين، فتفتح الأنفس على الخير وتلفتها إلى المعروف، وتبصرها بمصلحة الطفل الناشئ الذي هو ثمرة مشتركة بين الزوجين، يهمهما أمره، وينشدان سعادته.

والأوامر والتوجيهات الواردة بهذا الشأن تكشف عن عناية الإسلام بهذه المرحلة القلقة، واهتمامه برفع العوائق وإزالة العقبات من طريق الطفل، ليتربى وينشأ نشأة سليمة، بعيدة عن الضغائن والأحقاد والكراهية والبغضاء، وتناى به عن العادات الممقونة كالكذب والنفاق وسوء الأخلاق.

ومرحلة الحضانة هذه قد حافظ فيها الإسلام على إصلاح الولد أولاً، وعطف فيها على الأم ثانياً؛ رعاية لحنانها، وتقديراً لعاطفتها الجياشة، التي ترى في الولد جزءاً منها حقاً، والتي يمثل مسها وريحها أحلى من الشهد عند غيرها. فجعل للأم ثم لقرابتها الأقرب فالأقرب حضانة الطفل حتى يبلغ سبع سنين، وبعدها يدخل مرحلة أخرى يصدر فيها حكم يجعله لأبيه أو لأمه أو يخير بينهما، وذلك عدل ورحمة ووضع للأمور في مواضعها.

پان معنى الحضانة وتعريفها:

الحضانة في اللغة: هي ضم الشيء إلى الحضن، وهو الجنب أو الصدر والعضدان وما بينهما، يقال: حضن الطائر أفراخه واحتضنها: إذا ضمها إلى جناحه، وحضنت الأم طفلها: ضمته إلى جنبها أو صدرها. ومن معانيها النصرة والإيواء، يقال: حضنه واحتضنه أي آواه ونصره(۱).

والحضانة في اصطلاح الفقهاء: هي التزام الطفل لتربيته والقيام بحفظه وإصلاح شأنه في المدة التي لا يستغنى فيها عن النساء ممن لهن الحق في تربيته شرعاً، وهي حق للأم ثم لمحارمه من النساء (٣).

- (١) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية باب النون فصل الحاء، القاموس المحيط باب النون فصل الحاء (يتصرف).
- (۲) «الشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية». د. عبد الرحمن تاج: ص ٤٥٠، و«الأحوال الشخصية»، للشيخ محمد أبو زهرة: ص ٤٧٤.

وللحضانة شأن آخر خلاف الإرضاع، ولها أحكام تخالف أحكام الإرضاع.

نطاق تطبيق أحكام الحضانة:

لا يَرِدُ تطبيق أحكام الحضانة غالباً إلا في حالة الفرقة بين الزوجين، ووجود أولاد دون السن التي يستغني فيها الصغير عن النساء، وذلك أن الولد يحتاج إلى نوع من الرعاية والحماية والتربية والقيام بما يصلحه، وهذا ما يعرف بالولاية.

* أقسام الولاية من حيث المولى عليه ثلاثة أقسام:

يثبت على الطفل منذ ولادته ثلاث ولايات:

الولاية الأولى: ولاية التربية والحفظ والرعاية.

الولاية الثانية: الولاية على النفس.

الولاية الثالثة: الولاية على ماله إن كان له مال.

أما الولاية الأولى وهي ولاية التربية، فالدور الأول منها يكون للنساء، وهو ما يسمى بالحضانة، فالحضانة هي تربية الولد والقيام عليه بتدير شؤونه، والعمل على ما يصلحه ويستقيم به أمره في المدة التي لا يستغني فيها عن النساء ممن لهن الحق في تربيته شرعاً، وهي حق للأم ثم للمحارم من النساء، وثبت وجود بها لهن:

أولاً: لأن الآثار الصحيحة التي سنذكر طرفاً منها قد وردت بأن النساء، وفي مقدمتهن الأم أحق بالحضائة.

ثانياً: لأن الطفل في ذلك الطور من حياته يحتاج إلى الحنان والشفقة، وقد جبلت النساء عليهما بأصل الفطرة والخلقة، ويتحققان بصورة أوفر وأكمل في محارم الصغير من النساء، ولا سيما الأم؛ لأنها ضمته بين جوانحها وهو جنين، وغذته بدمها من جسمها، ولما ولدته عاش في حجرها، وغذته بلبانها وهو في المهد صبيا، وأفاضت عليه من حنانها وحبها، عملت على حفظه وتربيته لذا قال ﷺ:

«أنت أحق به ما لم تنكحي» أخرجه الإمام أحمد وأبو داود(١).

الولاية الثانية: الولاية على النفس، وهي التصرف في شؤون الغير جبراً عليه وذلك بنفاذ الأقوال والتصرفات في كل أمر يتعلق بنفس الصغير المولى عليه. وبين الولاية الأولى وهي الحضانة وبين هذه الولاية مشاركة زمنية تنهي بانتهاء مدة الحضانة.

على أن هذه الولاية قد تكون من القوة بحيث تخول للولي إجبار المولى عليه على الزواج، أو الاعتراض على سلوكه فيه واختياره له، والحيلولة بينه وبين التصرفات الضارة.

الولاية الثالثة: الولاية على المال، وهي تختص بإدارة أمواله ودفع الزكاة عنها ـ عند من يرى وجوب الزكاة في أموال الصغير ـ وصيانته وتنميته إلى أن يبلغ الصغير الرشد عملا بقوله تعالى: ﴿وَأَبْسَلُواْ ٱلْيَسْلَمَىٰ حَتَى إِذَا بَلَغُواْ ٱلْسِّكَاحَ فَإِنْ الْمَالِكَامَ الْمَسْلَمَىٰ مَتَى إِذَا بَلَغُواْ ٱلْسِّكَاحَ فَإِنْ اللَّهُ اللَّ

وقد جاءت الشريعة بالتوجيهات التي يجب مراعاتها في هذه الولاية، فحرم سبحانه وتعالى على الأولياء أكل أموال البتامى فقال تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكَبُرُوا﴾ (٣) وإن كان سبحانه وتعالى قد أباح للولي

⁽١) «سنن أبي داود»: (٢/ ٤٣٠)، «الفتح الرباني»: (١٧/ ١٤).

⁽٢)، (٣) سورة النساء، الآية: ٦.

المحتاج أن يأكل من مال اليتيم قدر الضرورة، إن كان في حاجة إلى ذلك، وعلى الغني أن يستعفف ما دامت المحاجة مدفوعة من غير هذا المال، حتى قال الصحابة في الأكل عند الحاجة: يكون كالميتة، لا تحل إلا للمضطر.

ثم أرشد الأولياء إلى دفع الشبهات والعمل على براءة ذمتهم، وذلك بالإشهاد على من دفع إليه ماله قال تعالى: ﴿ فَإِذَا دَفَعَتُم ۖ إِلَيْهِــم أَمُولَكُمُ مُ فَأَشَاهُ ١٠٠ . فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكُنْ إِلَّهِ حَسِيبًا ١٠٠٠.

ثم ورد النهي عن دفع المال إلى من ليس أهلا لحفظه وصيانته ، بل ينتهز الفرصة في إتلاف المال وإضاعته ، وهذا الصنف قد عبر عنه القرآن بقوله : ﴿ وَلاَ تُوَّوُّوا ٱللَّهُهَاءَ أَمُوْلَكُمُ ٱلَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُرْ وَيِنْمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيها ۖ وَٱ كُسُوهُمْ وَقُولُواْ لَمُمْ قَوْلاً مُعْرُفاً﴾ (١).

فقد قسم الله الناس في هذا المجال (المولى عليهم) إلى من علم عنه حسن التصرف في ماله، فيدفع الأولياء إليهم أموالهم بعد الاختبار ومعرفة الأهلية للحفظ والصيانة، وإلى صنف آخر لم يبلغ الرشد بعد، بل يتصرف في المال تصرف السفهاء. ثم حث الأولياء على تنمية الأموال التي تحت أيديهم ليكون الإنفاق عليهم في النماء، ويبقى رأس المال سليماً بقوله تعالى: فوارزقوهم فيها ولم يقل منها لثلا تنتهي الأموال بالإنفاق منها. وهذا ضرب من حسن التصرف في المال فوق الحفظ والصيانة، وقد على القرطبي على الآية بقوله: «فالسفيه المشار إليه في الآية له أحوال: حال يحجر عليه لصغوه، وحال لانعدام عقله بجنون أو غيره، وحال لسوء نظره وماله (٣٠).

⁽١) سورة النساء، الآية: ٦. (٢) سورة النساء، الآية: ٥.

⁽٣) «الجامع الحكام القرآن الكريم»: (٥/ ٢٨).

أقسام الولاية من حيث الولي نوعان:

نوع يقدم فيه الأب على الأم ومن في جهتها، وهي ولاية المال والنكاح، ونوع تقدم فيه الأم على الأب، وهي ولاية الرضاع والحضائة.

ويقدم كل من الأبوين فيما جعل له من ذلك لتمام مصلحته، والولد تتوقف مصلحته على من يلي ذلك من أبويه ويحصل به صلاح أمره.

ولما كانت النساء أعرف بالتربية وأقدر حليها وأصبر وأرأف وأفرغ لها، وأكثر رقة وحناناً وشفقة، قدمت الأم فيها على الأب.

ولما كان الرجل أقوم بتحصيل مصلحة الولد، وأكثر دراية بمعرفة بواطن الأمور، وأبعد نظراً في جلب المصالح ودفع المضار، والاحتياط له في اختيار الأفضل، قدم الأب فيها على الأم.

فتقديم الأم في الحضانة من محاسن الشريعة، والاحتياط للأطفال والنظر لهم. وتقديم الأب في ولاية المال والتزويج مما يدل على عناية الشارع بالولد، وحمايته حتى يكتمل نضجه وإدراكه ويستقل بتدبير حياته.

المضانة هق واجب

لقد تقرر أن الحضانة تعني حفظ الصغير ورعايته والقيام على تربيته، فهل تعد الحضانة لذلك حقاً للولد، وواجب على الحاضنة فتجبر عليها، أم تعد حقاً لها فيمكنها التنازل عنها؟

للإجابة عن هذا السؤال تقول: إن الأم أحق بحضانة طفلها ما لم يمنع من ذلك مانع، فإذا تمسكت به أجيبت إليه، وإذا تنازلت عنه عند وجود من يصلح له صح ذلك التنازل، وهذا يعني أنه حق لها. وإذا لم يوجد من يصلح له أجبرت عليه، وإذا استعاضت عنه بشيء لا يصح، وهذا يعني أنه واجب عليها.

وعلى هذا نستطيع أن نقول: إنه حق لكل من الحاضنة والمحضون، وإن كان في جانب المحضون أقوى؛ لأنه يجب توافره له في كل حال، سواء وجدت حاضنة واحدة، أو تعددت الحاضنات، فإن لم يكن له إلا حاضنة واحدة تعين عليها، فيكون واجباً لا مجرد حق.

ويتفرع على كون الحضانة حقًّا للصغير الأحكام الآتية(١):

ادا تعينت الحاضئة - أمَّا كانت أو غير أم - أجبرت عليها إذا امتنعت عنها
 حتى لا يفوت على الصغير حقه .

٢_ إذا خالعت الأم زوجها على أن تترك حضانتها لولدها وتتركه لأبيه صعح الخلع وبطل الشرط؛ لأنه يبطل حق الصغير في الحضانة، وهي وإن ملكت إبطال حقها فيها فلا تملك إبطال حق الصغير.

⁽١) «أحكام الأسرة في الإسلام»، د. محمد مصطفى شلبي: ص٧٣٤، ٧٣٥.

٣- إذا صالحت زوجها على إسقاط حقها في الحضانة في مقابلة دين عليها له كان صلحاً باطلا؛ لأنه يترتب عليه إسقاط حق الصغير، ولذلك لو صالحته على إسقاط حقها في أجرة الحضانة في مقابلة الدين، صح ذلك الصلح؛ لأن الأجرة حق خالص لها.

ويتفرع على كونها حقّاً للحاضنة ما يلي:

- ١ ـ ليس للأب ولا لغيره أن ينزع الصغير من صاحبة الحق في حضائته، ليعطيه لحاضنة أخرى تليها في هذا الحق إلا بمسوغ شرعي؛ لأن نزعه منها في هذه الحالة تفويت لحقها في الحضائة.
- ٢_ إذا كانت المرضع غير الحاضنة وجب عليها إرضاعه على وجه لا يفوت حق الحاضنة، بأن ترضعه عندها أو ينقل إليها الطفل وقت الرضاعة، ثم يرد إلى حاضنته.
- ٣ـ لا تجبر الحاضنة على القيام بالحضانة إذا امتنعت عنها عند وجود
 حاضنة أخرى تقبلها؛ لأنها أسقطت حقها دون أن تفوت على الصغير
 حقه(١).
- آراء الفقهاء في حق الحضائة: هل هو للحاضن أو للمحضون أو لهما؟ يذكر الفقهاء خلافاً بين العلماء في الحضائة: هل هي حق للحاضن أم حق للطفل المحضون؟ ويتفرع على الرأي الأول أن الأم لا تجبر على حضائة ولدها إذا امتنعت عنها؛ لأن صاحب الحق, لا يجبر عليه.

وعلى الرأي الثاني تجبر على حضانته؛ لأنها حق الطفل وواجبة عليها فلا تستطيع التخلى عنها.

⁽١) المرجع السابق.

ولمزيد من الإيضاح نبين ما أثر عن الفقهاء من آراء في هذه المسألة: الرأي الأول: أنها حق للصغير ويتفوع على هذا أنه لا يملك القائم بها الامتناع عنها؛ لأنه يؤدى حقاً لغيره فإذا امتنع أجبر عليه.

وعلى هذا لا يجوز للأم أن تصالح الأب على إسقاط حضانتها في مقابل مال يدفعه إليها؛ لأنها حين تفعل ذلك تفوت حقّاً للصغير لا تملك هي إسقاطه، فلا تجوز المصالحةعليه ولا تستحق البدل المعين له، وكذلك لا يجوز لها أن يخالعها الزوج به، فإن فعلت صح الخلع وبطل البدل، وذلك ظاهر الرواية عند الحنفية (١٠). وفي قول عند المالكية مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَالْوَلِلاَتُ يُرْضِعْنَ أُولِلدَهُنَ ﴾ (١٠). فهذه العبارة وإن كانت خبرية لفظاً لكنها إنشائية في المعنى؛ إذ المعنى: على الرالدات إرضاع أولادهن، والأمر للرجوب، والحضانة كالإرضاع. والمراد في الحضانة نفع المحضون. وهذا بلاشك يكون عند أمه لكمال شفقتها مما لا يتوافر لدى غيرها.

الرأي الثاني: أنها حق للحاضن فلا يجبر عليها إذا امتنع عنها، شأن كل صاحب حق فلا يجبر على استيفائه، ولا يجوز للأب أن ينقل الصغير من محل إقامة الحاضن له؛ لأن ذلك يضيع حقه، وكذلك لا يجوز للأب أن يتنزع الصغير من حاضنته ليعطيه لغيرها، إلا إذا فقدت شرطاً من شروط الحضانة، وترضعه المرضع في منزل الحاضنة حفظاً لحقها. وهذا رأي الحنابلة (المالكية المنافعة) في المشهور عندهم، وهو المفتى به في مذهب الحنابلة، والسند

⁽١) قرد المحتار على الدر المختارة: (٣/ ٥٥٩).

⁽٢) سورة البقرة ، الآية : ٢٣٣ .

⁽٣) «المغنى»، لابن قدامة: (١٠/ ١٢٠). (٤) «حاشية اللصوقي»: (٢/ ٥٣٥).

لذلك أن جبر الأم إضرار بها لاحتمال عجزها؛ لأن وفور شفقتها يمنعها من الامتناع عن ذلك فلا تعرض إلا لعجز غالباً. فإذا امتنعت كان امتناعها دليلاً ظاهراً على العجز، ولا ضرر على الولد في امتناعها؛ لأن الحق سينتقل إلى حاضنة أخرى ترعاه، وأولوا دلالة الآية بحملها على الندب لا على الوجوب.

الرأي الثالث: الجمع بين الرأيين السابقين، أي أن تكون الحضانة حقاً للحاضن والمحضون، فإذا لوحظ حق الصغير أجبرت الأم عليها تفادياً من ضياع مصلحته، وكذلك هي حق للحاضنة فلا تجبر عليها إلا إذا تعينت لها. وهذا رأي الشافعية (1) وبعض الحنفية (1).

ووجه هذا الرأي: أن حق الصغير وجوده عند حاضته للرعاية والحفظ إذا توافرت فيها الشروط، فالحق فيها غير معين، فلا يتعلق في شخصية بعينها فلا تتقيد بأم ولا بغيرها. والأصل في الحضانة أن المستحق إذا امتنع انتقلت إلى من يليه وهذا محل اتفاق.

ويقول الحنابلة إن الحضانة تنتقل من الأم إلى الأب إلى أمهات الأم؟ لأنهن فرع عليها في الاستحقاق، فإذا أسقطت حقّها سقط مع ذلك حق فروعها، لكن الإمام ابن قدامة المقدسي لا يرتضي ذلك، فقال⁽⁷⁾: إن الأب أبعد فلا تنتقل إليه مع وجود من هو أقرب منه، أما إن فروعها تبع لها فلا يسلم؟ لأن حقهم لا يسقط بسقوط حقّها، كما لو سقط حقها فيها بسبب عدم توافر شروط الحضانة فيها.

 ⁽١) «مغني المحتاج»: (٣/ ٤٥٦).

⁽٢) قرد المحتار على الدر المختارة: (٣/ ٥٦٠).

⁽٣) قالمغنى؛ (٧/ ١١٥).

ويلزم من هذا الرأي أن يعود إليها الحق بعد سقوطه ما دامت صالحة لوجود حقها. وإذا صالحت عليه بطلاقها وقع الطلاق، وبطل البدل وهو سقوط حقها لحق الصغير. فالصلح على الحضانة غير ملزم لأيهما، ولكن النظر في الحضانة وملاحظة مقصودها يؤكد حق الصغير؛ لأنها أولى لرعايته والقيام بأمره (11).

خلاصة القول في بيان الحق في الحضانة:

الحق في تحرير هذه المسألة أن يقال: إن الحضانة حق الحاضنة وحق الطفل أيضاً. فالأم لها حق حضانته لا ينازعها فيها أحد متى كانت أهلاً لللك، والطفل له حق أن يكون محضوناً عند محرم ترعاه وتشفق عليه، فحقه في الحضانة غير عيني، أي أنه لا يتعلق بحاضنة معينة متى كان هناك عدد من المحصارم أهل للحضانة، فإذا كان له أم وجدة وخالة وعمة وكن جميعاً أهلاً للحضانة، كان حقه الحتمي أن يكون محضوناً عند واحدة من هؤلام، ولا يتعين حقه عند الأم، فلا تجبر حينتذ على حضانته متى أمكن أن تحضنه واحدة من الأخريات، أما إذا امتنعن عن حضانته ولم يكن هناك إلا الإجنبيات، أو القريبات غير المحارم ففي هذه الحالة تجبر الأم على حضانته، ويتعين حقه في الحضانة حينتل عند الأم حتى لا يضبع. وكذلك إذا كان محارمه غير أهل للحضانة فإنهن يكن بمنزلة المعدومات، ويتمين حقه على محارمه غير أهل للحضانة فإنهن يكن بمنزلة المعدومات، ويتمين حقه على الأم فتجب عليه جميم الفروع.

⁽١) «موسوعة الفقه الإسلامي»: (٨/ ٣٦١، وما بعدها).

قال ابن القيم: (الصحيح، أن الحضانة حق لها، وعليها إذا احتاج الطفل إليها ولم يوجد غيرها، وإن اتفقت هي وولي الطفل على نقلها إليه جاز. والمقصود أن قوله ﷺ «أنت أحق به» دليل على أن الحضانة حق لها)(١).

شروط الحضائة:

لما كانت الحضانة من الأهمية بحيث يعتمد عليها الطفل في مستقبله، ولها شأن في تكوينه وبناء شخصيته، كان لابد من توافر شروط تؤهل الشخص للحضانة.

فيشترط لثبوت الحق في الحضانة ما يلي:

أولاً ("): ألا تكون الأم متزوجة حتى تفرغ للطفل وتتعهده، مع أهليتها للتحمل، ونظافة سلوكها، وصلاح دينها، وذلك توفيراً للجو الصالح الذي يكفل للولد نشأة مستقيمة. وغير الأم من النساء يشترط ألا تكون متزوجة بأجنبي من المحضون؛ لأن الولد إذا فقد حنان الأبوين باجتماعهما فلا أقل من أن يكون بعيداً عمن يبغضه، ويكون مظنة لإيذائه، فالأجنبي لن يطعمه إلا نزراً.

ثانياً (٣): يشترط فيمن تستحق الحضانة من النساء أن تكون وارثة، أو مدلية بوارث، وذلك بأن تكون ذات رحم محرم للطفل كأمه وأخته وخالته وعمته، فلا حضانة للقريبة غير المحرم كبنت العم وبنت الخال وبنت الخالة، ولا للمحرم غير القريبة كالمحارم من الرضاع والمصاهرة. وإن كان رجلا اشترط أن يكون من العصبة.

⁽۱) فزاد المعاد»: (٤/ ٢٥٢، ٣٥٣). (٢) قالاختيارات»: ص ٢٨٨.

⁽٣) «الاختيارات»: ص٢٨٧، «بدائم الصنائم»: (٤/ ٤١، وما بعدها).

ثالثاً: الحرية؛ فإن المملوك مشغول بخدمة سيده.

رابعاً: البلوع؛ فإن الصغير أو الصغيرة مع التمييز والعقل لا تحسن رعاية الطفل والقيام بما يصلحه.

خامساً: العقل؛ فإن الإنسان في حالة الجنون والعته يحتاج إلى رعاية وولاية فكيف يقوم بتربية الغير ؟

سادساً: الأمانة، فإذا كان هذا القريب معروفاً بالإهمال، وعدم الشعور بالمسؤولية، والقيام بالواجب نحو الطفل، فلا حق له في الحضانة. فيجب أن يكون الطفل في حضانة من يرعاه، ويحرص على غذاته وحمايته، والمحافظة عليه من كل ما يعرضه للأذى من مرض وغيره(١).

⁽١) ويعجبني في هذا ما أصدرته المحكمة العليا بولاية كاليفورنيا الأمريكية من إسقاط حق الأم في الحضائة بسبب تعاطيها الدخان، فقد رفع الأب دعوى يطالب فيها بانتزاع طفلته من مطلقته، حيث قدم شهادات بتناتج بعض الأيحاث والدواسات التي جرت على غير المدخنين، الذين تضطرهم الظروف إلى البقاء في الأماكن التي بها مدخنون، وقد أثبتت هذه الأبحاث أن ٤٠٪ من الدخان الذي يدخنه المدخنون يبتلعه غير المدخنين.

كما أثبت هذا الأب أن الأم تتناول عشرين لفافة من اللخان يوميًا، وظهر في تحليل دم الطفلة ارتفاع نسبة النيكوتين، وهذه النسبة تعادل تدخين الطفلة لثماني لفائف يوميًّا.

ولم تستطع الأم إنكار التدخين، ولكتها حاولت نفي تدخينها أمام الطفلة، إلا أن القاضي (وكان امرأة) راحت تستجوب الأم عن كل كبيرة وصغيرة تفعلها، وأين تدخن، وفي أي ساعة، وأين تلقى بأعقاب اللفائف؟ . . ولم تطمئن الممحكمة إلى صدق أقوال الأم التي أنكرت أن الدخان لا يؤثر على الطفلة، حيث ثبت أن الطفلة تعانى آثار ربو.

كما لم تطمئن المحكمة إلى أن الأب سوف يستطيع أن يوفر الحنان والرعاية التي تحتاجهما الطفلة فحكمت يحرمان الأم من حضانة الطفلة .

[[]جريدة الأهرام المصرية في ٢/ ٦/ ١٤١٤ هـ ١٦/ ١١/ ١٩٩٣م].

سابعاً: العدالة، إذا كانت الحضانة لغير الأبوين، فإذا كان الرجل أو المرأة معروفاً أو معروفة بالانحراف وسوء السلوك بحيث يخشى على الطفل الانحراف إذا ترك عندها، فلا يكون لها حق حضانته، أما إذا كان ما هي عليه شيئاً لا يترتب عليه ضياع الطفل فإنه يبقى عندها إلى الحد الذي يخشى فيه أن يتأثر بفعلها وحينئذ ينزع منها.

* رأي الإمام ابن القيم في اشتراط العدالة(١):

يرى ابن القيم ـ رحمه الله ـ أن العدالة لا تشترط ، حيث يقول :

(الصواب أنه لا تشترط العدالة في الحاضن قطعاً، وإن شرطها أصحاب أحمد والشافعي وغيرهم، واشتراطها في غاية البعد، ولو اشترط في الحاضن العدالة لضاع أطفال العالم، ولعظمت المشقة على الأمة واشتد العنت، ولم يزل من حين قام الإسلام إلى أن تقوم الساعة أطفال الفساق بينهم لا يتعرض لهم أحد في الدنيا مع كونهم الأكثرين. ومتى وقع في الإسلام انتزاع الطفل من أبويه أو أحدهما بفسقه ؟

وهذا في الحرج والعسر - واستمرار العمل المتصل في سائر الأمصار والأهصار على خلافه - بمنزلة اشتراط العدالة في ولاية النكاح، فإنه دائم الوقوع في الأمصار والأعصار والقرى والبوادي، مع أن أكثر الأولياء الذين يلون ذلك فساق، ولم يزل الفسق في الناس، ولم يمنع النبي على، ولا أحد من الصحابة فاسقاً من تربية ابنه وحضائته له، ولا من تزويجه موليته.

والعبادة شاهيدة بأن الرجيل ـ لبو كنان فاسقياً ـ فإنيه يحتباط لابنتيه، ولا يضيعها، ويحرص على الخير لها بجهده، وإن قُدُّرَ خلاف ذلك فهو قليل

⁽۱) قزاد المعادة: (٤/ ٢٥٩ ــ ٢٦٠).

بالنسبة إلى المعتاد، والشارع يكتفي في ذلك بالباعث الطبيعي، ولو كان الناسق مسلوب الحضانة وولاية التكاح، لكان بيان هذا للأمة من أهم الأمور، واعتناء الأمة بنقله، وتوارث العمل به مقدماً على كثير مما نقلوه، وتوارثوا العمل به. فكيف يجوز عليهم تضييعه، واتصال العمل بخلافه ؟ ولو كان الفيسق يُنافي الحضائة، لكان من زنى أو شرب خمراً أو أتى كبيرةً، فرق بينه وين أولاده الصغار، والتُوسَل لهم غيره). اهد

ولو قيل بسلب الفاسق الولاية وثبوت الحق في الحضانة متى خرج به الفسق إلى حد الخلاعة والمجانة، والمجاهرة بالمعصية، وعرف بإهمال أولاده وتركهم للتشرد والضياع، لكان هذا متجهاً.

الشرط الثامن: القدرة على التربية، فبإذا كنان القريب مريضاً أو هرماً أو سجبناً فلا حق له في الحضائة.

الشرط التاسع: ألا يكون القريب مرتداً، فالمرتد لا حق له في الحضانة ؛ لأنه لا يؤمن على الولد؛ فقد يعمل على تغيير دينه، وطبعه على أخلاقه.

الشرط العاشر: اتفاق الدين بين الحاضن والمحضون، إذا كان الحاضن رجلاً فلا بد من اتفاق الدين بينهما، أما إذا كانت الحاضنة امرأة فيجوز لها القيام بالحضانة مع اختلاف الدين حتى يعقل الأديان، ويخشى عليه من التأثر بدينها فينزع منها.

والحضانة من أقوى أسباب الموالاة التي قطعها الله بين المسلمين والكفار، ومعلوم أن الولد يتبع خير أبويه في الدين، ومن المعلوم أنه لا حضانة لكافر على مسلم عند بعض العلماء لوجهين: أحدهما: أن الحاضن حريص على تربية الطفل على دينه، وإن ينشأ عليه ويتربى عليه، فيصعب بعد العقل والبلوغ انتقاله عنه. وقد يغيره عن فطرة الله التي فطر عليها عباده فلا يراجعها أبداً، كما قال النبي ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه)(۱)، فلا يؤمن تهويد الطفل أو تنصيره من قبل الحاضن. فإن قبل الحديث إنما جاء في الأبوين خاصة؟ قبل: الحديث خرج مخرج الغالب، إذ الغالب المعتاد نشوء الطفل بين أبويه، فإن قتد الأبوين أو أحدهما قام ولى الطفل من أقاربه مقامهما.

الوجه الثاني: أن الله سبحانه قطع الموالاة بين المسلمين والكفار، وجعل المسلمين بعضهم أولياء بعض، والكفار بعضهم أولياء بعض.

ويرى فريق آخر من العلماء ومنهم الحنفية (٢) وابن القاسم (٣) من المالكية: أن الحضانة إذا كانت لامرأة ثبتت لها مع كفرها و إسلام الولد، إلى أن يعقل الولد الأديان فينزع منها، واحتجوا بما أخرج النسائي (٤) في سننه من

 ⁽۱) «صحيح البخاري»: (۲/٦/۲)، رقم۱۲۵۳)، «صحيح مسلم»: (٥١٢/٥)، بلفظ: «ما من مولود...».

⁽٢) «بدائع الصنائع»: (٤/ ٤٢).

⁽٣) قالمدونة ٤: (٢/ ٩٥٩).

⁽٤) هو أبو عبد الرحمن آحمد بن شعيب بن علي النسائي القاضي الحافظ صاحب السنن، كان إمام عصره في علم الحديث، سكن مصر مدة طويلة وانتشرت تصانيفه بها، ويعتبر كتابه المجتبي من أجود كتب الحديث، ورى عن عدد كبير من الشيوخ، وأخذ عنه من المحدثين عدد لا يحصى، وكان قد دخل دمشق فحدث بها وأخذ من شيوخها، ثم طرده أهل دمشق وأهانوه لكلام قبل إنه صدر عنه في حق معاوية فحمل إلى مكة مريضاً فمات بها، وقبل إنه مات بفلسطين سنة ٣٠٣ وله من العمر ٨٨ سنة. "وفيات الأعيان": (٧٧/١)، "خلاصة التهذيب": ص.T.

حديث عبد الحميد بن جعفر (۱) عن أبيه عن جده رافع بن سنان (۱) قأنه أسلم وأبت امرأته أن تسلم فأتت النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم - أو شبهه - وقال رافع: ابنتي. فقال النبي ﷺ: اقعد ناحية وقال لها: اقعدي ناحية. وقال لهما: ادعواها فمالت الصبية إلى أمها. فقال النبي ﷺ: اللهم اهدها، فمالت إلى أبهها فأخذها (۱). وقالوا: لأن الحضائة لأمرين: الرضاع وخدمة الطفل، وكلاهما يجوز من الكافرة.

الأحاديث والآثار الواردة لبيان أحكام الحضانة:

١ عن عبد الله بن عمرو _ رضي الله عنهما _ *أن امرأة قالت: يا رسول الله إن ابني هذا كان بطني له وعاء وثدي له سقاء وحجري له حواء، وإن أباه طلقني فأراد أن ينزعه مني ؟ فقال لها رسول الله ﷺ: أنت أحق به ما لم تنكحي الله؟).

٢ _ أن عليّاً وجعفراً (٥) وزيداً _ رضي الله عنهم _ اختصموا في ابنة حمزة فقال

 ⁽١) هو عبد الحميد بن جمقر بن عبد الله بن الحكم بن رافع بن سنان، تابعي، وثقه النسائي،
 روى عن أسه عن جلد، قميزان الاعتدال»: (٢/ ٥٣٩).

 ⁽٢) هو أبو الحكم رافع بن سنان الأنصاري الأوسى، وهو صحابي أسلم بعد الهجرة وأبت امرأته أن تسلم. «الإصابة»: (٢/ ٣٨٤، ٣٩٤).

⁽٣) ﴿سنن النسائيُّ : (٣/ ١٨٥ ، ﴿السنن الْصغيرة : (٣/ ١٩٣ ، رقم٢٩٠٣) .

 ⁽٤) وصحيح سنن أبي داود»: (٢/ ٤٣٠)، رقم ١٩٩١)، والسنن الصفيرة: (٣/ ١٩٤٤، رقم ٢٩٠٧).

 ⁽٥) جعفر بن أبي طالب ابن عم الرسول 業 وأحد السابقين الأولين، هاجر إلى العبشة، أسلم
النجاشي على يديه، وكان يعد من أفضل آل البيت. قال عنه الرسول 義 الشبهت خلقي
وخلقي٤. وكان شجاعاً مقدلماً، استشهد في مؤته سنة ٨ هجرية، وعمره نحواً من الأربعين.
 دالإصابةة: (١/ ٨٥٥)، وما بعدها)، «الاستيعاب»: (٢٤٢/١).

على: أنا أحق بها وهي ابنة عمي، وقال جعفر: ابنة عمي وخالتها تحتي، وقال زيد: ابنة أخي. فقضى بها رسول الله ﷺ لخالتها وقال: «الخالة بمنزلة الأمّاه اهـ (١٠).

"حرج أهل السنن من حديث أبي هريرة «أن رسول الله ﷺ خير غلاماً بين أبد وأمه».

قال الترمذي حديث صحيح رواه أبو داود(٢).

٤ أخرج أهل السنن أيضاً عنه «أن امرأة جاءت فقالت: يا رسول الله إن زوجي يريد أن يذهب بابني، وقد سقاني من بثر أبي عنبة، وقد نفعني. فقال رسول الله ﷺ: استهما عليه. فقال زوجها: من يحاقني في ولدي؟ فقال رسول الله ﷺ: هذا أبوك وهذه أمك، فخذ بيد أيهما شئت، فأخذ بد أمه فانطلقت به».

قال الترمذي: حديث حسن صحيح، أخرجه أبو داود(٣).

وقد حكم أبو بكر - رضي الله عنه - على عمر - رضي الله عنه - في ولده
 عاصم لأمه أم عاصم، وقال: «حجرها وريحها ومسها خير له منك حتى
 ست فختار» (٤٠).

 ⁽۱) "صحيح سنن أبي داود»: (۲/ ۶۳۱، وقم ۱۹۹۳)، «السنن الصفير»، للبيهتي: (۳/ ۱۹۰،
وقم ۱۹۰).

⁽٢) المصدر السابق، و الجامع الصحيح ، (٣/ ٦٣٨)، وسنن ابن ماجه ، (٢/ ٤٦).

 ⁽٣) "صحيح سنن أبي داودة: (٣/ ٣٣٤)، "سنن النسائي": (٦/ ١٨٥)، "السنن الصغيرة،
 للبيهقي: (٣/ ١٩٤).

⁽٤) قمصنف عبد الرزاق؛ برقم (١٢٦٠١).

 ٦- وعن عمارة الجرمي أنه قال: (خيرني علي بين عمي وأمي وكنت ابن سبع أو ثمان (١١). وروي نحو ذلك عن أبي هريرة ولم يعرف لهم مخالف.

بيان هذه الأحكام:

أما الحديث الأول فهو حديث صحيح، لا بد من الاحتجاج به؛ لأن مدار الحكم عليه. وليس عن النبي على حديث في سقوط الحضانة بالتزويج غير هذا. وقد ذهب الأثمة الأربعة إلى القول بصحته وثبوت الاحتجاج به.

وقولها: (كان بطني له وعاء) إلى آخره، إدلاء منها، وتوسل إلى اختصاصها به، كما اختص بها في هذه المواطن الثلاثة، والأب لم يشاركها في ذلك. فنبهت في هذا المجال على اختصاصها بأمور ليس للأب اشتراك فيها على الاختصاص الذي طلبته بالاستفتاء والمخاصمة. وفي هذا دليل على اعتبار المعاني والعلل وتأثرها في الأحكام، وأن ذلك أمر مستقر في الفطر السلمة.

وهذا الوصف الذي أدلت به المرأة، وجعلته سبباً لتعليق الحكم عليه، قد قرره النبي الله ورتب عليه أثره. ولو كان باطلاً الألغاه، بل ترتيبه الحكم عقيبة، دليل تأثيره فيه وأنه سببه، وفي الحديث دلالة على أن الأبوين إذا افترقا وبينهم ولد، فالأم أحق به من الأب ما لم يقم بالأم ما يمنع تقديمها، أو بالولد وصف يقتضى تخييره.

 ⁽۱) امصنف عبد الرؤاق؟: رقم (۱۲۲۰۹)، وسعيد بن منصور: رقم (۲۲۲۵)، «السنن الصغير»، للبيهتي: (۳/ ۱۹۳۷، وقم؟ ۲۹۰).

هن له حق الحضائة عند ابن تيمية:

الأصل في الحضانة أن تكون للنساء؛ لأن المرأة أقدر وأصبر من الرجل على تربية الطفل. ولكن النساء لسنا في مرتبة واحدة في استحقاق الحضانة، بل بعضهن أحق بها من بعض بسبب تفاوتهن في الشفقة بالصغير.

فأولى النساء بحضانة الطفل أمه النسبية، سواء أكانت زوجيتها لأبيه قائمة أو لا، متى توافرت فيها الشروط اللازمة للحضانة.

وتقديم الأم أمر متفق عليه، لحديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ «أن امرأة قالت: يا رسول الله، إن ابني هذا كان بطني له وعاء، وحجري له حواء، وثديي له سقاء، وزعم أنه ينزعه مني، فقال لها رسول الله ﷺ: أنت أحق به ما لم تنكحي». رواه أحمد وأبو داود ولكن في لفظه «وأن أباه طلقني وزعم أن ينتزعه مني»(١).

وقد أمع العلماء على أن الزوجين إذا افترقا ولهما ولد طفل: ﴿أَن الأم أحق به ما لم تتزوج».

وقد حكم أبو بكر ـ رضي الله عنه ـ بعاصم لأمه، وقال لعمر: هي أحق به منك حتى يشب أو تُنكح، وكون الولد مع أمه في المرحلة الأولى من الحضانة محل وفاق بين العلماء. كما اتفقوا على تقديم الأم على الأب في الحضانة، وإنما النزاع في علة تقديم الأم: هل قدمت لأن جهة الأمومة مقدمة على جهة الأبوة، أو قدمت لأنها أنثى، والأنثى مقدمة على الرجل في الحضانة، لما تتمتم به من رقة وقدرة على التحمل، والصبر على القيام بشؤون الولد.

 ⁽۱) قصحيح سنن أبي داود؟: (۲/۹۶)، قالسنن الصغيرة، للبيهةي: (۳/١٩٤، رقم (۲۹۰۷)، قالفتح الربائي»: (۱۲/۱۷).

أو نقول: هل قدمت الأم لكون جهتها مقدمة على جهة الأبوة في الحضانة، فقدمت لأجل الأمومة، أو قدمت على الأب لكون النساء أرفق وأقوم بمقاصد الحضانة والتربية من الذكور. فيكون تقديمها لأجل الأنوثة؟ ففي هذا للعلماء قولان في مذهب أحمد، ويظهر أثرهما في تقديم نساء العصبة على أقارب الأم أو بالعكس. كأم الأم وأم الأب، والأخت من الأب والأخت من الأم، والخالة والعمة، وخالة الأم وخالة الأب، ومن يدلي من الخالات والعمات بأم، ومن يدلى منهن بأب، ففي ذلك روايتان عن الإمام أحمد:

إحداهما: تقديم أقارب الأم على أقارب الأب.

الثانية: وهي أصح دليلا تقديم أقارب الأب.

قال الخوقي (11: الأخت من الأب أحق من الأخت من الأم وأحق من المنالة، وخالة الأب أحق من خالة الأم. وعلى هذا فأقارب الأب مقدمة على أم الأم، كما نص عليه أحمد في إحدى الروايتين عنه، وعلى هذه الرواية: فأقارب الأب من الرجال، فالأخ للأب أحق من الأخ للأم، والعم أولى من الخال، هذا إن قلنا: إن لقرابة الأم من الرجال مدخلاً في الحضانة، وفي ذلك وجهان في مذهب أحمد والشافعي:

أحدهما: أنه لا حضانة إلا لرجل من العصبة محرم، أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصبة أو وارث.

الثاني: أن لهم الحضانة.

 ⁽١) هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد الخرقي، إمام جليل في الفقه الحنبلي،
 وله عدة مؤلفات واختيارات مشهورة. توفي سنة ٣٣٤هـ.

وعند الشيخ أن جهة الأبوة راجحة على جهة الأمومة في الحضانة، وأن الأم إنما قدمت لكونها أنثى لا لتقديم جهتها، إذ لو كانت جهتها راجحة لترجح رجالها ونساؤها على الرجال والنساء من قبل الأب، ولما لم يترجح رجالها اتفاقاً فكذلك النساء.

وأيضاً فإن الشريعة تقدم الأب وعصبته في الولاية على النفس والمال وفي الزواج والميراث والعقل والنفقة ، وهذا ما تشهد به أصول الشرع وقواعده ، ولم يعرف أن قدم الشارع قرابة الأم في أي حكم من هذه الأحكام .

ثم إن جهة الأبوة ترتبط برابطة الرحم والعصوبة، بخلاف جهة الأم فرابطتها الرحم فقط. فالقول بتقديم قرابة الأم فيه نظر، ولعل الصواب هو أن الأم إنما قدمت لكونها امرأة، وجنس النساء مقدم على الرجال؛ لأن النساء أرفق بالطفل وأخبر بتربيته وأصبر على ذلك، وعليه فالجدة أم الأب أولى من أم الأخت للأم، والأخت للأب اللهم، والأخت للأب أولى من الخالة.

وعلى هذا فتقدم الأم على أب الأب، كما تقدم الأم على الأب، وإذا تقرر هذا الأصل فهو أصل مطرد منضبط لا تتناقض فروعه. بل إن اتفقت القرابة _ والدرجة واحدة _ قدمت الأنثى على الذكر، فتقدم الأخت على الأخ، والعمة على العم، والخالة على الخال، والجدة على الجد.

وأصله تقديم الأم على الأب، وإن اختلفت القرابة قدمت قرابة الأب على قرابة الأم، فتقدم الأخت للأب على الأخت للأم، والعمة على الخالة، وعمة الأب على خالته، وهكذا أبداً.

وهذا هو الاعتبار الصحيح والقياس المطرد.

ومن سلك غير هذا المسلك لم يجد بدًا من التناقض، وقد أورد الشيخ

الإمام ـ رحمه الله ـ أمثلة عدة على الاضطراب والتناقض في أقوال من قدم قرابة الأم على قرابة الأب، وكيف أنها أقوال لا يقوم عليها دليل، ومخالفة لقواعد الشرع وأصوله.

ثم انتهى إلى القول أن جهة الأب مقدمة على جهة، وأنه يقضي بالحضانة للأنثى عند استواتها في الدرجة مع الرجل.

« ما قاله الإمام ابن تيمية في تحقيق علة تقديم الأم على الأب في الحضائة: قال: (... بخلاف الصغير، فإن الأم أصلح له من الأب؟ لأن النساء أرفق بالصغير وأخبر بتغذيته وحمله (وتنويمه وتنويله)(١) وأصبر على ذلك وأرحم به، فهي أقدر وأخبر وأرحم وأصبر في هذا الموضع. فتعينت الأم في حق الطفل غير المميز بالشرع)(١). اهـ
حق الطفل غير المميز بالشرع)(١). اهـ
حق الطفل غير المميز بالشرع)(١). اهـ

علة تقديم النساء في الحضائة:

قال الشيخ (... ولكن يبقى (^{٣٦} تنقيح المناط هل عينهن الشارع لكون قرابة الأم مقدمة على قرابة الأب في الحضانة، أو لكون النساء أقوم بمقصود الحضانة من الرجال؟

وهذا فيه قولان للعلماء يظهر أثرهما في تقديم نساء العصبة على أقارب الأم، مثل: أم الأم وأم الأب والأخت من الأم والأخت من الأب، ومثل العمة والخالة ونحو ذلك. هذا فيه قولان هما روايتان عن أحمد، وأرجح القولين في الحجة: تقديم نساء العصبة.

 ⁽١) هاتان الكلمتان وردتا في المختصر الفتاوى المصرية اوغير موجودتين في المجموع الفتاوى ٤.
 (٢) المختصد الفتاوى المصرية ٤: ص ٢٢٢، المجموع الفتاوى ٤: (٣/٤ ١٢٢).

⁽٣) هكذا في المجموع، وفي المختصر جاءت بصيفة الماضي: يقي.

فتقدم الأحت من الأب على الأحت من الأم، وخالة الأب على خالة الأم، وهو الذي ذكره المخرقي في مختصره (١١)، وأبو الحسن الآمدي وغيرهما من الأصحاب، وعلل ذلك من علله _ كأبي الحسن الآمدي في مثل تقديم خالة الأب على خالة الأم، فإن قرابتها فيها رحم وتعصيب بخلاف قرابة الأم فإن فيها رحماً بلا تعصيب، فأم الأب مقدمة على أم الأم، والأحت من الأب مقدمة على المخالة . كما يقدم أقارب الأب من الرجال على أقارب الأم، والعمة مقدمة على الخالة . كما يقدم أولى من الرجال على أقارب الأم، والأعلى من الخال . بل قد قبل إنه لا حضانة للرجال من أقارب الأم بحال)(١٦).

ما قاله الإمام ابن تيمية فيمن له الحق في الحضائة:

قال: (... وأن الحضانة لا تثبت إلا لرجل من العصبة، أو لامرأة وارثة أو مدلية بعصبة أو وارث، فإن عدموا فالحاكم)(٣).

وقال: (وعلى الوجه الثاني فلا حضانة للرجال من أقارب الأم).

· وجوه ترجيح جهة الأب على جهة الأم:

الم كانت جهة الأمومة راجحة لترجع رجالها ونساؤها، فلما لم يترجع رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها.

 ⁽١) وفي "مجموع الفتاوى" (. . في مختصره في العمة والخالة): (٣٤/ ٢٧٢) وما بين القوسين:
 (وأبو الحسن الأمدي . . . رحماً بلا تعصيب) لم يأت من الصفحة المشار إليها .

⁽٢) قمختصر الفتاوي المصرية، : ص٢٢٦، ٣٢٦، قمجموع الفتاوي، : (٢٢٤ / ١٢٢).

⁽٣) قمختصر الفتاوى»: ص٣٢٦، قمجموع الفتاوى»: (١٣٣/٣٤)، والاختيارات»: ص٢٨٣، «الفروع»: (١٣/٣٤)، وفي المختصر بدأ العبارة "وأَنَّ"، بينما في المجموع قال: (والحضائة..».

٢- وأيضاً فمجموع أصول الشرع إنما تقديم أقارب (الأب)(١) في الميراث و(العقل)(١) والنفقة وولاية الموت والمال وغير ذلك. لم يقدم الشارع قرابة الأم في حكم من الأحكام، فمن قدمهن في الحضانة فقد خالف أصول الشريعة، ولكن قدم الأم لكونها امرأة، وجنس النساء مقدمات في الحضانة على الرجال. وهذا يقتضي تقديم الجدة أم الأب على الجد كما قدمت الأم على الأب، وتقديم أخواته على إخوته، وعماته على أعمامه، وخالاته على أخواله. هذا هو القياس والاعتبار الصحيح.

الشيخ للرأى القائل بتقديم جهة الأم:

قال: (وأما تقديم جنس نساء الأم على جنس نساء الأب فمخالف للأصول والمعقول، ولهذا كان من قال هذا في موضع يتناقض ولا يطرد أصله، ولهذا تجد لمن لم يضبط أصل الشرع ومقصوده في ذلك أقوالاً متناقضة حتى يوجد في الحضانة من الأقوال المتناقضة أكثر مما يوجد في غيرها من هذا الجنس.

و إن الذين اعتقدوا أن الأم قدمت لتقدم قرابة الأم لما كان أصلهم ضعيفاً كانت الفروع اللازمة للأصل الضعيف ضعيفة، وفساد اللازم يستلزم فساد الملزوم (٢٠).

 ⁽١) هكذا في المجموعة: ص١٢٣، وفي المختصرة: (الأم) وهو خطأ.

 ⁽۲) في «المجموع»: (والعقد). ولعل المراد عقد النكاح والمراد بالعقل: عقل الدية.
 (۳) همجموع الفتارى»: (۳) (۲۲/ ۱۲۳).

الأمثلة التي أوردها الشيخ على حصول التناقض والاضطراب في أقوال من
 قدم نساء الأم على نساء الأب:

قال: (فمنهم من يقدم أم الأم على أم الأب، كأحد القولين في مذهب أحمد، وهو قول مالك والشافعي وأبي حنيفة، ثم من هؤلاء من يقدم الأثعت من الأب على الأخت من الأم، ثم يقدم الخالة على العمة كقول الشافعي في الجديد، وطائفة من أصحاب أحمد. وبنوا قولهم على أن الخالات مقدمات على العمات لكونهن من جهة الأم، ثم قالوا في العمات والخالات والأخوات: من كانت لأبوين أولى ثم من كانت لأب ثم من كانت لأم، وهذا الذي قالوه هنا موافق لأصول الشرع، ولكن إذا ضم هذا إلى قولهم بتقديم قرابة الأم ظهر التناقض، وهم أيضاً قالوا بتقديم أمهات الأب والجد على الخالات والأخوات للأم. وهذا الأصول الشرع لكنه يناقض هذا الأصل.

ولهذا لا يوافق القول الآخر أن الخالة والأخت للأم أولى من أم الأب، كقول الشافعي القديم، وهذا طرد لأصلهم لكنه في غاية المناقضة لأصول الشرع، وطائفة أخرى طردت أصلها فقدمت من الأخوات من كانت لأم على من كانت لأب، كقول أبي حنيفة والمزني وابن سريح، وبالغ بعض هؤلاء في طرد قياسه حتى قدم الخالة على الأخت من الأب، كقول زفر ورواية عن أبي حنيفة، ووافقهم ابن سريح. ولكن أبو يوسف استشنع ذلك فقدم الأخت للأب. ورواه عن أبي حنيفة، وروى زفر أنه أمعن في طرد قياسه حتى قال إن الخالة أولى من الجدة أم الأب. . .)(١٠).

⁽١) المصدر السابق.

قاعدة في تحديد صحة القياس:

قال: (وزفر كان معروفاً بالإمعان في طرد قياسه، لكن الشأن في الأصل الذي قاس عليه وفي علة الحكم في الأصل، وهو جواب سؤال المطالبة. فمن أحكم هذا الأصل استقام قياسه..)(١).

رأي الشيخ في علة تقديم الأم:

قال: (الصواب بلا ريب أنها قدمت لكونها أنثى، فتكون المرأة أحق بحضانة الصغير من الرجل. فتقديم الأم على الأب، والجدة على الجد، والأخت على الأخ، والخالة على الخال، والعمة على العم)(٢٠٠.

آراء الفقهاء في بيان من له حق الحضانة:

أولاً: ذهب فريق إلى أن الحضانة حق للأم ولأمهاتها ولأم الأب وللأخوات وللخالات والعمات، وبعد النساء يأتي حق الرجال: الأب والجد من جهة الأب، والإخوة وأبنائهم مهما نزلوا، والأعمام الأشقاء وللأعمام لأب ولأبنائهم على ترتيب الميراث. وذوو الأرحاء يلون العصبة. وبهذا قالت الحنفية (٣).

⁽١) «المختصر»: ص١٣٤، ٢٥٥، وفي «المجموع» نص العبارة هكذا: (وزفر كان معروفاً بالإمعان في طرد قياسه إلى الأصل الثابت الذي قاس عليه ومن علة الحكم في الأصل، وهو جواب «المطالبة»: (٩٣٤).

وبالرجوع إلى الأصل وجلت أن ما جاء في المجموع مطابقاً للأصل في المكتبة الظاهرية في دمشق، ولكن لا بد أن يكون في العبارة سقط وتحريف. فيتمد على ما جاء في «مختصر الفتاوى المصرية»:، وهو مطابق للنسخة الخطية بدار الكتب الأزهرية تحت رقم ١٨٢ خاص، والعبارة فيها سليمة مستقيمة.

 ⁽٢) «المختصرة: ص١٢٧» «المجموع»: (ج٤٣/ ١٢٧_١٢٨).

⁽٣) قبدائع الصنائم؟: (٤/ ٤١)، قالهداية؟ وقشرح العناية؟ وقفتح القديرة: (٣/ ٣١٤).

ثانياً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى أن الحضانة تكون للأم ثم لنسائها، ثم لنساء الأب: أمهاته وجداته والعمات من قبله ثم الخالات، وللأخوات وبنات الإخوة، ثم للأب ومن يدلي به من الرجال، وبعد الأقارب من النساء والرجال تكون للمولى المعتق ثم لعصبته. وبهذا قالت المالكة(١).

ثالثاً: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن الحضانة تثبت للأم والأب والجدات والجد، والخالات والإخوة والأخوات، والأعمام والعمات، وإذا عدموا انتقلت الحضانة إلى ذوي الأرحام من الرجال، أو من يدلى بهم من النساء ثم تنقل الحضانة إلى السلطان، وبهذا قالت الشافعية (٢٠).

رابعاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأن الحضانة تثبت حقاً لرجل عاصب مثل أب وجد وأخ وعم لغير أم، وامرأة وارثة مثل أم وجدة وأخت، أو مدلية بعصبة مثل عمة وبنت أخ وبنت عم لغير أم، وذي رحم مثل أبي أم وأخ لأم، ثم حاكم؛ حيث إن الحضانة ولاية وهو يلي شؤون المسلمين. وبهلا قالت الحنائلة (٣).

 ⁽١) «المدونة»: المجلد الثاني (٣٥٢/٣٥)، «المقدمات»: (٢٧/٣)، «حاشية الدسوقي على
 الشرح الكبيرة: (٢٧/٢).

⁽۲) «المهذب»: (۲/ ۱۷۰).

 ⁽٣) «الشرح الكبيرة بهامش «المخني»: (١٨/١٨)، «الغروع»: (١١٣/٥)، «الإنصاف»:
 (٦/٩)، «مطالب أولى النهى»: (٥/ ٥٦٥).

• آراء الفقهاء في ترتيب من له الحق في الحضانة:

أولاً: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بتقديم الأم ثم أمها ثم أم الأب وإن علت، ثم الأخت الشقيقة ثم لأم. وعندهم نزاع في تقديم الخالة على الأخت لأب، فعلى أحد القولين: تقدم الخالة لقوله على: «الخالة أم»، وعلى الثاني: تقدم الأخت لأنها أقرب، وعليه فتقدم بنات الأحوات على الخالات، ثم الخالة الشقيقة، ثم لأم، ثم الخالة لأب، ثم العمات على الترتيب المعروف. أما الرجال فترتيبهم في الحضانة كما يأتي: الأب، ثم الجد الصحيح وإن علا، ثم الإخوة الأشقاء، ثم الإخوة لأب، ثم لأبناء الأشقاء، ثم أبناء الإخوة للأب، ثم الأعصام، وهكذا تثبت الحضانة للعصبات من أبناء الإخوة للأب، ثم الأحمام، وهكذا تثبت الحضانة للعصبات من المحارم سواء كان الولد ذكراً أم أنثى، أما إذا كان العاصب من غير المحارم كأبناء الأحمام فإن الحضانة لا تثبت لهم بالنسبة للأنثى، وتثبت بالنسبة للذكر.

وبعد العصبات المحارم بالنسبة للأثنى، أو العصبات غير المحارم بالنسبة للذكر تنتقل الحضانة للدوي الأرحام، فتكون لأبي الأم، ثم تكون لأنحي الأم، ثم أبناء الأخوات الشقيقات، ثم الأب، ثم أبناء الأخ لأم والأخت لأم، ثم العما لأم، ثم المخال لأبوين، ثم الخال لأب، ثم لأم، وعندهم أنه إذا استوى المستحقون في الدرجة كالإخوة الأشقاء مثلاً قدم الأصلح، فإن استووا قدم الأقدر على التربية، فإن استووا قدم الأكبر سناً، ولا يقولون بالقرعة في تعيين المستحق بخلاف ما عليه الحنابلة والشافعية. وهذا ما ذهبت إليه الحنفية (۱).

 ⁽۱) وبدائع الصنائع؟: (۱/٤)، وما بعدها)، «الهداية» و«شرح العناية» وفقح القلبية:
 (۲/٤)، وما بعدها).

ثانياً: ذهب فريق آخر إلى القول بتقديم الأم، ثم بعد الأم أمها، ثم بعد أم الأم جدة الأم وجهة الإناث مقدمة، ثم الخالة الشقيقة أو لأم، ثم خالة الأم ويليها عمة الأم، ثم جدة الأب، ثم الأخت للمحضون، ثم عمته، ثم عمة أبيه، وبعد هؤلاء ينظر الأكثر كفاءة من بنات الإخوة أو بنات الأخوات.

وبعد الأقارب يأتي دور الوصي ذكراً كان أو أنثى، ثم الأخ للمحضون، ثم الجد من جهة الأب وإن بعد، ثم ابن الأخ، ثم العم، ثم ابنه وإن بعد، ثم الجد لأم خلاف، فأثبت بعضهم الحق له لما له من حنان وشفقة، ثم المولى المعتق وعصبته نسباً، ثم مواليه ثم المعتق، ويقدم في الإخوة الشقيق ثم لأم ثم لأب، وإذا تساوى اثنان في الدرجة قدم الأكثر شفقة، فإن تساويا قدم الأسن، فإن تساويا أقرع بينهما، وإلى هذا ذهبت المالكية(١).

ثالثاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأنه إذا اجتمع الأب والأم قدمت الأم، وإلى هذا ذهبت الشافعية، وعندهم تقديم أمهات الأم على الأب، وبعدهن يقدم الأب على النساء من قبله، وفي تقديم الأب على الأخت من الأم والخالة وجهان:

أحدهما: أن الأب أحق، وهو ظاهر النص؛ لأن الأب له ولادة وارث فقدم على الأعت والخالة كالأم.

والثاني: تقدم الأنحت والخالة على الأب؛ لأنهما من أهل الحضانة والتربية ويدليان بالأم فقدمتا على الأب كأمهات الأم، وتقدم أم الأب على

 ⁽۱) «المدونة»: (۳۵٦/۳) وما بعدها)، «المقدمات»، لابن رشد: (۲۷/۲)، «حاشية الدسوقي على الشرح الكبيرة: (۸۲/۳).

الجد، وإن اجتمع مع الخالة أو مع الأخت من الأم ففيه وجهان، كما لو اجتمعتا مع الأب، وإن اجتمع مع الأخت من الأب ففيه وجهان:

أحدهما: أن الجد أحق؛ لأنه كالأب في الولادة والتعصيب، فكذلك في التقديم على الأخت.

والثاني: أن الأحت أحق؛ لأنها تساويه في الدرجة، وتنفرد بمعرفة الحضانة، وإن عدم الأصول من الأمهات والآباء ففي تقديم النساء من الحواشى على العصبات ثلاثة أوجه:

الوجه الأول: أن النساء أحق بالحضائة من العصبات، فتكون الأخوات والخالات ومن أدلى بهن من البنات أحق من الإخوة وبنيهم والأعمام وبنيهم لاختصاصهن بمعوفة الحضائة والتربية.

الوجه الثاني: إن العصبات أحق من الأخوات والخالات والعمات ومن يدلى بهن لاختصاصهن بالنسب والقيام بتأديب الولد.

الوجه الثالث: أنه إن كانت العصبات أقرب قدموا، وإن كان النساء أقرب قدمن، وإن استويا في القرب قدمت النساء الاختصاصهن بالتربية، وإن استوى اثنان في القرابة والإدلاء كالأخوين، ولا مزية لأحدهما على الآخر قدم أحدهما بالقرعة، وإذا عدم النساء والرجال من العصبات فهل يقدم الرجال من ذرى الأرحام على الحاكم على وجهين(١).

دليل الشافعية وبيان وجهتهم :

 ١- استدلوا على تقديم الأم على الأب بحديث: (أنت أحق به ما لم تنكحي». وعللوا بأن ولادة الأم متحققة وولادة الأب مظنونة؛ ولأن لها

⁽۱) «المهذب»: (۲/ ۱۷۱).

فضلا بالحمل والوضع ولها معرفة بالحضانة.

حي تقديم أم الأم على الأب؛ لأنها كالأم في تحقق الولادة والميراث
 ومعرفة الحضانة .

٣ في تقديم الأب على نسائه ؛ لأنهن يدلين به ، فقدم عليهن .

 ٤. قدمت أم الأب على الجد؛ لأنها تساويه في الدرجة، وتنفرد بمعوفة الحضائة فقدمت عليه كما قدمت الأم على الأب.

رابعاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى أن الأولى بالحضائة الأم، فإن فقدت أو لم تكن أهلا فأمهاتها القربى فالقربى، وبعدهن الأب ثم أمهاته كذلك، ثم جد لأب كذلك، ثم أمهات الجد كذلك، ثم أخت لأبوين، ثم أخت لأب، ثم خالة لأبوين، ثم خالة لأم، ثم لأب، ثم عمة كذلك، ثم خالة أم كذلك، ثم عمته، ثم بنت ثم بنت عم، وبنت عمة، ثم بنت عم أب وبنت عمته فتقدم منهن من الأبوين، ثم لأم، ثم لأب، ثم الحضائة لباقي العصبة الأقرب فالأقرب، فيقدم الإبوين، ثم لأم، ثم لأب، ثم بنوهم كذلك، ثم الأعمام، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام أب، ثم بنوهم كذلك، ثم الحضائة لباقي العصبة الأقرب فالأقرب، فيقدم أعمام أب، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام جد، ثم بنوهم كذلك، ثم أعمام جد، ثم بنوهم كذلك وهكذا. . . ثم الحضائة لذي رحم ذكراً أو أنثى غير من تقدم أولاهم بها أبو أم فأمهاته، فأخ لأم فغال ثم حاكم وإلى هذا ذهبت الحنابلة (۱).

 ⁽۱) والشرح الكبيرة: (۱۱/۱۸) ، وما بعدها)، والفروعة: (۱۱۳/۵، وما بعدها)،
 والإنصاف، (۱۹/۹، وما بعدها)، والمنتهى، (۳۱٤/۳)، ومطالب أولي النهى،
 (٥/١٦١).

أدلة الحنابلة على تقديم الأم وأمهاتها:

- حدیث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما ؛ حیث قال علیه
 الصلاة والسلام للأم: «أنت أحق به ما لم تنكحی» أخرجه أبو داود.
 - ٢_ لأن الأم أشفق.
- ٣ـ لأن الأب لا يلي حضائته بنفسه، وإنما يدفعه إلى امرأته أو غيرها من
 النساء، وأمه أولى مهن يدفعه إليه حيث كانت أهلا.
 - قدمت أمهات الأم لأنهن نساء لهن ولادة متحققة أشبهن الأم.
 - ٥- استدلوا على تقديم الأب بأنه الأصل، وأحق بولاية المال.

وعللوا لتقديم أمهات الأب، بأن لهن إدلاء بعصبة قريبة. وعللوا بتقديم المجد بأنه في معنى الأب. وعلة تقديم أمهات الجد إدلاؤهن بعصبة. كما عللوا تقديم الأخت لأبوين لمشاركتها له في النسب وقوة قرابتها، والأخت لأم والخالات لإدلائهن بالأم كالجدات.

وعللوا تقديم العمات لأنهن نساء من أهل الحضانة، فقدمن على من بدرجتهن من الرجال، كتقديم الأم على الأب، والجدة على الجد، والأعت على الأخ. وعللوا تقديم ذوي الأرحام؛ لأن لهم رحماً وقرابة يرثون بها عند عدم من تقدم، أشبهوا البعيد من العصبات. موازنة بين ما ذهب إليه الإمام ابن تيمية وما ذهب إليه الفقهاء في ترتيب
 مستحقى الحضائة:

باستعراض ما تقدم نجد أن الشيخ - رحمه الله - وضع قاعدة مستقيمة في ترتيب المستحق للحضانة، والذي يبدو أن هذه القاعدة سالمة من النقد والانتقاد، مستقيمة مع أصول الشرع وأدلته، ومتفقة مع المعقول، وفيها حفظ لمصلحة الولد.

وهذا هو نص القاعدة، قال رحمه الله ..:

(أقرب ما يضبط به باب الحضانة أن يقال: لما كانت الحضانة ولاية تعتمد الشفقة والتربية والملاطفة، كان أحق الناس بها أقومهم بهذه الصفات، وهم أقاربه يقدم منهم أقربهم إليه، وأقومهم بصفات الحضانة، وإن اجتمع منهم اثنان فصاعدا، فإن استوت درجتهم قدمت الأنثى على الذكر، فتقدم الأم على الأب، والجدة على الجد، والخالة على الخال، والعمة على العم، والأحت على الأخ، فإن كانا ذكرين أو أنثيين قدم أحدهما بالقرعة، يعني مع استواء درجتهما.

و إن اختلفت درجتهما من الطفل: فإن كانوا من جهة واحدة، قدم الأقرب إليه فتقدم الأخت على ابنتها، والخالة على خالة الأبوين، وخالة الأبوين على خالة الحد والجدة، والجد أبو الأم على الأخ للأم هذا هو الصحيح؛ لأن جهة الأبوة والأمومة في الحضانة أقوى من جهة الأخوة فيها.

وقيل: يقدم الأخ للأم لا؛ لأنه أقوى من أب الأم في الميراث، والوجهان في مذهب أحمد، وفيه وجه آخر: أنه لا حضانة للآخ من الأم بحال؛ لأنه ليس من العصبات، ولا من نساء الحضائة، وكذلك الخال أيضاً؛ فإن صاحب هذا الرجه يقول: لا حضانة له ولا نزاع أن أبا الأم وأمهاته أولى من الخال، وإن كانوا من جهتين كقرابة الأم وقرابة الأب مثل العمة والخالة للأب والأخت للأم وأم الأب وأم الأم، وخالة الأب وخالة الأم، قدم من في جهة الأب في ذلك كله على إحدى الروايتين فيه. هذا كله إذا استوت درجتهم، أو كانت جهة الأب أقرب إلى الطفل.

وأما إذا كانت جهة الأم أقرب وقرابة الأب أبعد، كأم الأم وأم أب الأب وخالة الطفل وحمة أبيه، فقد تقابل الترجيحان، ولكن يقدم الأقرب إلى الطفل لقوة شفقته وحنوه على شفقة الأبعد. ومن قدم قرابة الأب فإنما يقدمها مع مساواة قرابة الأم لها، فأما إذا كانت أبعد منها قدمت قرابة الأم القريبة وإلا لزم من تقديم القرابة البعيدة لوازم باطلة لا يقول بها أحد، وإلى هذا ذهبت الحنابلة).

قال ابن القيم:

(فهذا الضابط يمكن به حصر جميع مسائل هذا الباب، وجريها على القياس الشرعي واطرادها وموافقتها لأصول الشرع. فأي مسألة وردت عليك أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل، ومع سلامته من التناقض، ومناقضة قياس الأصول. وبالله التوفيق)(1).

⁽۱) «زاد المعادة: (٤/ ٢٥١_٢٥٢).

الرأي المختار:

يتبين من استعراض ما أثر عن الفقهاء في ترتيب من لهم الحق في المحضانة أنه لا يسلم لهم كل ما ورد عنهم؛ لأنه لا يسلم من النقد والاعتراض سواء ما يتعلق بتقديم أم الأم وإن علت على أم الأب. أو تقديم من يدلي بالأم مطلقاً على من يدلي بالأب، كتقديم الخالة على الأخت لأب، أو تقديم خالة النخالة على الأخت لأب، أو تقديم خالة النخالة على الأخت لأب.

والنبي ﷺ لم يجعل الحضانة للأم مطلقاً أو لمن يدلي بها، وإنما قال: «أنت أحق به ما لم تنكحي»، وجعل الحق في الحضانة للأب إذا تزوجت، ولم يحول حقها لأمها أومن يدلي بها.

ولذا فإن القول بتقديم نساء العصبة على نساء الأم هي الأقوى دليلاً، وأظهر في القياس مما يرجح القول بها والمصير إليها. وهي رواية عن الإمام أحمد، وقد أخذ بها شيخ الإسلام ابن تيمية –رضي الله عنه - لاتفاقها مع أصول الشرع وقواعده؛ فإن قرابة الأب فيها رحم وتعصيب وقرابة الأم فيها رحم بلا تعصيب، ولو كانت جهة الأم راجحة لترجح رجالها ونساؤها، فلما لم يترجح رجالها بالاتفاق فكذلك نساؤها.

ثم إن جهة الأب مقدمة في الميراث وولاية النفس والمال وتحمل العقل، ولها ولاية النكاح والمال، وليس لجهة الأم شيء من ذلك عدا الميراث بالنسبة للأم والدرجة الأولى من أولادها.

وقول النبي ﷺ: «الخالة أما يحمل على وجوب برها وإكرامها والعناية بها، وإذا كان هذا القول ورد في قضية بنت حمزة _رضي الله عنه _؛ فلأنه لم يكن قد نازعها أحد من نساء الأب، والإمام علي _رضي الله عنه _خير عمارة ابن ربيعة الجرمي بين أمه وعمه، ولم ينقل الحضانة من الأم إلى أمها أو أبيها، وترك الاستفصال في مقام الاحتمال ينزل منزلة العموم في المقال.

ثم إن الولد ينسب إلى أبيه وعصبته ولا ينسب إلى أمه أو من يدلي بها، وقد ثبت بالتجربة أن ولاء الولد تابع لأسرة أبيه، ولا يمكن أن ينقل ولاؤه إلى أسرة الأم، ومهما أشفق عليه أقارب الأم وعاملوه باللطف والشفقة، لكن لا تحسن تربيته ويستقيم تعليمه إلا عند أسرته، وهي التي تقوم بالإنفاق عليه فلا يجوز أن ينتقل عن عصبة أبيه إلى أقارب أمه إلا إذا عدموا.

على أنه لا يجوز نقل الولد إلى المحاكم عند انعدام العصبة ويترك ذوو الأرحام، فهم أولى به من الحاكم إلا عند حصول النزاع، فللحاكم أن يضعه عند من شاء منهم ولا يخرجه إلى جهة أجنبية.

زواج الأم يسقط حقطا في المطالة عند ابن تيمية

قرر _ رضي الله عنه _ في جواب بشأن هذا الموضوع ، أن الأم إذا تزوجت فلا حضانة لها ، فزواج أم الولد مسقط لحقها في حضانة ولدها ؛ إذ هي أولا أحق الناس بحضانة ابنها ما لم يقع مانع من جهتها ، وزواجها هو هذا المانع ، لقوله ﷺ للأم التي جاءت تسأله حضانة ولدها ؛ لأنها طلقت وجاء أبوه ينازع في حضانة الولد، وكان سؤالها متضمناً للوجوه التي يعلل بها استحقاقها للحضانة ، وذلك لما ذكرت أن بطنها كان له وعاء ، وأن ثديها كان له سقاء ، وأن حجرها كان له حواء ، وزعم أبوه أن يأخذه منها . فكان جواب النبي ﷺ لها: «أنت أحق به ما لم تنكحى» .

وجواب النبي ﷺ يتضمن أمرين:

الأول: أن كل أم أحق بحضانة ولدها عند وقوع التنازع بينها وبين أبيه حين طلقها، وبقية العبارة تدل على أن هذا هو حقها ما لم يقم بها وصف يمنعها من حضانته يؤثر في سقوط حقها، فهي أولاً أحق بها من سائر الناس. وهذا ما دل عليه جملة من الأحاديث جمعت مسائل الحضانة، وفيها أنها أحق من جميع الناس ما دامت صالحة ولم يقم بها ماتم.

ولما كانت هذه الأم قد تزوجت، اقتضى ذلك أنها أصبحت غير صالحة لحضانة ولدها ؛ لأنها ستشغل عن الولد والقيام بخدمته بحق الزوج عليها، وحق الزوج مانع من استيفاء كامل حق الولد في الحفظ والصيانة. وقال ﷺ: «ما لم تنكحي» فكان هذا نص على المانع من استمرار حقها. ثم بحثوا في معنى «ما لم تنكحي» هل هو للتعليل أو للتوقيت ؟ فإن كان للتعليل فالزواج

مسقط ما دام موجوداً، فإذا زال النكاح بطلاقها عاد حقها في الحضانة لزوال العلة وهي النكاح.

وإن كان المراد التوقيت كان المعنى أنها أحق بحضانة الولد قبل زواجها . فإذا تزوجت انتهى حقها بالزواج ، وعلى ذلك فيكون رد الشيخ على قول السائل وبعد ذلك تزوجت وطلقت عيان لقيام المانع من استحقاق الحضانة بالزواج ، ولكن إلى هذا الحد يكون قوله بياناً لحالة قيام المانع الذي يمنع الأم من حق الحضانة .

وقوله في أول الجواب فإذا تزوجت الأم فلاحضانة لها انص على حكم أم الصغير إذا تزوجت، وإعلام أنها بالزواج تكون قد أسقطت حقها لتمارض مصلحة الزوج مع مصلحة الصغير المحضون، وأما عبارة السؤال: تزوجت وطلقت. ففيها أنها طلقت، والمعروف أن الطلاق قد زال به المانع من حق الحضانة للأم، كما ذكر: إذا تزوجت الأم فلاحق لها في الحضانة.

الأمر الثاني: إذا طلقت المرأة فما الحكم؟ هل يعود حقها في الحضانة بعد زوال المانم، أم يستمر سقوط حقها فيها بالزواج فلا يعود إليها بعد سقوطه؟

والذي يفهم من كلام الشيخ أن الحضانة قد عادت إليها بعد الطلاق؛ لأنه قال: وإذا سافرت سفر نقلة فالحضانة للجد دونها، فأسقط الحضانة بالسفر بعد الطلاق، ومعنى هذا أنها كانت ثابتة لها قبل السفر وبعد الطلاق.

وهذه الجملة في عبارة الحديث اما لم تنكحي).

قال العلماء إن: ما لم تنكحي، يحتمل التعليل ويحتمل التوقيت، بمعنى أن الحق ثابت لها مدة عدم نكاحها، فإن كانت التعليل فعودة الحق لها بعد سقوطه بالزواج مفهوم؛ لأن المعلول يوجد بوجود علته ويزول بزوالها، فإذا زال المانع يزول المنع.

قال جواباً عن سؤال ما يأتي:

(إذا تزوجت الأم فلا حضانة لها، وإذا سافرت سفر نقلة فالحضانة للجد دونها)(١).

الخلاصة:

الذي يستلخص من كلام الشيخ هو:

إن زواج الأم يسقط حقها في حضانة ولدها للتعارض بين المصلحتين: مصلحة الولد المحضون المحتاج للرعاية والخدمة، ومصلحة الزوج المحتاج اليها في خدمته ليلاً ونهاراً، ولذلك سقط حقها؛ لأن الحضانة رعاية وتربية وخدمة ولا تتحقق من المشغول بالغير.

- آراء العلماء في سقوط الحضانة بالزواج:
- ١- ذهب فريق من الفقهاء إلى سقوط الحضانة بالتكاح مطلقاً، سواء كان المحضون ذكراً أو أنثى (٢١). وهذا مذهب الشافعي ومالك وأبي حنيفة وأحمد في المشهور عنه.
- ٢_ ذهب البعض أن الحضانة لا تسقط بالتزويج مطلقاً. وينسب إلى

⁽١) نص السؤال: سئل عن رجل له ولد، وتوفي ولده وخلف ولداً عمره ثماني سنين والزوجة تطالب الجد بالفرض، وبعد ذلك تزوجت وطلقت، ولم يعرف الجد بها وقد أخلت الولد وسافرت ولا يعلم الجد بها، فهل يلزم الجد فرض أم لا؟ اهـ . قمجموع الفتاوى»: (٣٤/ ١٠٠٧).

 ⁽۲) «المهلب»: (۲/۲۹)» «حاشية اللمسوقي» و«الشرح الكبير»: (۲/ ۵۳۲)، «بدائع الصنائم»: (۶/۲٤)» «الفروع»: (٥/ ٢١٦)، و«الكشاف» و«المنتهي»: (۳/ ۲۳۵).

الحسن البصري وهو مذهب ابن حزم(١).

- ٣. يرى البعض التفريق في هذا بين الذكر والأثنى، فقالوا: إن كانت المحضونة بنتاً لم تسقط حضانتها بالنزويج، وإن كان ذكراً سقطت حضانته، وهذه رواية للإمام أحمد(١).
- ٤. ويرى البعض الآخر أنها إذا تزوجت بنسيب من الطفل لم تسقط حضانتها ٢٦)، ثم اختلف أصحاب هذا القول على ثلاثة أقوال:

أحدها: أن المشترط أن يكون الزوج نسيباً للطفل فقط، وهذا ظاهر قول أصحاب أحمد⁽⁴⁾.

الثاني: أنه يشترط مع ذلك أن يكون ذا رحم محرم، وهو قول أصحاب أبي حنيفة.

الثالث : أنه يشترط أن يكون بين الزوج وبين الطفل إيلاد بأن يتزوج الجد الجدة . وهذا قول مالك(٥) وبعض أصحاب أحمد.

⁽۱) هو أبو محمد على بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي . ولي الرزارة لعبد الرحمن المستظهر بالله ، ثم لهشام المعتمد بالله ، ثم تركها طواحية للاشتغال بالعلم وتحصيله ؛ فأخذ عن عدد من الشيوخ في كافة أنواع المعرفة ، وتبحر في علوم السنة والفقة والمنطق والفلسفات والديانات والتواريخ والأنساب. وأفاف في جميعها تصانيف تدل على سعة علمه وتحرد فكره ، وقدرته الفائقة في المناظرة والجدل، واختار لفسه ملهب داود الظاهري وانتصر له ، وأصبح إماماً من أثمته وألف على أساسه : الأحكام في الأصول و«المحلى» وشرح الموطأ وغيرها من المؤلفات المستوعبة النادرة المثال، توفي سنة ٥١١هـ. «معجم الأدباء» : وغيرها من المؤلفات الأميان» : (٣١/ ٢٢٥) ، «الأعلام»:

 ⁽۲) قزاد المعادة: (۶/ ۲۰۵).
 (۳) قزاد المعادة: (۳/ ۲۱۶).

⁽٤) «الفروج»: (١٩٦/٥). (٥) «النسوقي على الشرح الكبير»: (٢/ ٥٣٠).

أدلة القائلين بسقوط الحضانة بالتزويج:

- الـ حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ـ رضي الله عنهما ـ وفيه قوله عليه
 الصلاة والسلام: (أنت أحق به ما لم تنكحى).
- ٢- اتفاق الصحابة على سقوط الحضائة بالنكاح، حيث قضى به أبو بكر الصديق وتابعه عمر - رضي الله عنهما -، ولم يعرف لهما مخالف من الصحابة.
- ٢- ما أخرجه عبد الرزاق^(۱)، حدثنا ابن جريج^(۱)، أخبرنا أبو الزبير عن رجل صالح من أهل المدينة، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن - رضي الله عنهما -قال: كانت امرأة من الأنصار تحت رجل من الأنصار، فقتل عنها يوم أحد وله منها ولد، فخطبها عم ولدها ورجل آخر إلى أبيها، فأنكحها أبوها الآخر، فجاءت إلى النبي ﷺ فقالت: أنكحني أبي رجلاً لا أريده،
- (1) هو أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الصنعاني، أحد الثقات المشهورين، قدم الشام تاجراً وسمع بها الأوزاصي وسعيد بن بشير ومعمر ومالكا وابن جريج وغيرهم، وروى عنه ابن حنبل وابن معين وابن راهويه والمديني وجماعة كثيرين، قال ابن حنبل: أثبتا عبد الرزاق قبل المائين وهو صمحيح اليصر. ومن سمع منه بعد ما ذهب بصره فهو ضعيف الإسناد، وقد نسب للتشيع، والعلماء مختلفون في صحة هذه النسبة. له من الكتب كتاب السنن وكتاب المغازي، توفي سنة ٢١١هـ. قصمة القاري»: (٢٩٥/١)، قممجم البلدان في الحديث عن صنعاء»، قممجم المؤلفين»: (٢١٩/٥)، ط. الترقي دمشق سنة ١٣٧٧هـ، والأطلام»: (٢/١٢).
- (۲) هو أبو الوليد عبد الملك بن عبد العزيز بن جريبح. من صغار التابعين رواحد من الرواة العلماء الذين يرد تكرهم في أكثر كتب السنة وهو يروي عن هشام بن عروة. ويأخذ عليه الواقدي أنه كان يحدث عن هشام بما أخذه من الصحف دون أن يسمع منه. وله من المصنفات كتاب السنن. توفي صنة ١٥٠هـ. «المعارف»: ص٢١٤» «الفهرست»: مرر٢، ٣، ميزان الاعتدال»: (٢٠٩ه.).

وترك عم ولدي، فأخذ مني ولدي، فدعا رسول الله على أباها فقال: «أنت الله ينكر أخذ الولد الذي لا نكاح لك، اذهبي فانكحي عم ولدك^(١) فلم ينكر أخذ الولد منها لما تزوجت، بل أنكحها عم الولد لتبقى لها الحضانة، ففيه دليل على سقوط الحضانة بالنكاح من أجنبي عن الولد، وبقائها إذا تزوجت بنسيب من الطفل.

- أدلة القائلين بعدم سقوط الحضانة بالتزويج:
- ١- ما جاء في البخاري من أن أبا طلحة ذهب بأنس وقدمه للرسول ﷺ
 ليخدمه، وكان في كفالة أمه وهي مزوجة من أبي طلحة.
- ٢ بقاء أبناء أم سلمة ـ رضي الله عنها ـ في كفالتها وهي مزوجة من رسول الله
 - ٣- قضاء النبي على ببنت حمزة (٢) لخالتها وهي مزوجة من جعفر.

_ مناقشة هذه الأدلة:

أولاً : إن الاحتجاج بقضية أنس _ رضي الله عنه _ غير مسلم، حيث لم ينازع أمه أحد من أقاربه.

ثانياً: الاحتجاج بقضية أم سلمة _رضي الله عنها _ مع بنيها مردود؛ لأنها صارت مع بنيها إلى بيت النبوة. ومن ذا الذي يمانع في أن يعيش أقاربه في حجر الرسول عليه الصلاة والسلام وفي بيت النبوة؟

⁽١) قمصنف عبد الرزاق: (١/ ١٤٧)، رقم ١٠٣٠).

⁽٢) هر سبد الشهداء أسد الله حمزة بن عبد المطلب بن هاشم، أسلم بعد البحثة بسنة، وكان له الأثر الحسن في حماية المسلمين، وقاد أول سرية في الإسلام، وأبلى بلام حسناً في بلار، واستشهد في أحد ومثل به، وله من العمر بضع وخمسون سنة رضي الله عنه. «الاستيعاب»: (١٩/١)، وما بعدها).

أما قضية ابنة حمزة، فيمكن أن يجاب عنها بأحد أمور ثلاثة:

أحدها: أن النكاح لا يسقط الحضانة.

الثاني: أن المحضونة إذا كانت بنتاً فنكاح أمها لا يسقط حضانتها، ويسقطها إذا كان ذكراً.

الثالث: أن الزوج إذا كان نسيباً من الطفل لم تسقط حضانته وإلا سقطت.

فالاحتجاج بالقصة على أن النكاح لا يسقط الحضانة مطلقاً لا يتم إلا بعد إبطال ذينك الاحتمالين الآخرين. وقد استظهر الإمام الطبري^(١) من قصة ابنة حمزة جواباً آخر، (إن الحاضنة إذا كانت أمّاً والمنازع لها الأب: سقطت حضانتها بالتزويج، وإن كانت خالة أو غيرها من نساء الحضانة، لم تسقط حضانتها بالتزوج، وكذلك إن كانت أمّاً والمنازع لها غير الأب من أقارب الطفل لم تسقط حضانتها)^(۱).

قال ابن القيم:

(إن النبي ﷺ قضى بها لخالتها - وإن كانت ذات زوج - لأن البنت تحرم على الزوج، تحريم الجمع بين المرأة وخالتها . وقد نبه النبي ﷺ على هذا فيما رواه ابن عباس - رضي الله عنه -، حيث قال ﷺ : قوأنت يا جعفر أولى بها

⁽١) هو أبو جعفر محمد بن يزيد بن كثير الطبري. إمام من أجل أثمة التفسير والفقه والحديث والتاريخ له مذهب فقهي اعتنقه كثير من الناس في عصره، ألف عدداً من الكتب أشهرها جامع البيان في تفسير القرآن، وتاريخ الأمم والملوك. وتهذيب الأثار. توفي ببغداد سنة ٣١٠ هـ وله من العمر ٨٦ سنة. «وفيات الأعيان»: (٩١/١٤)، «طبقات الشافعية الكبرى»: (١٩١/٣)، طبقات الشافعية الكبرى»:

تحتك خالتها، ولا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها». وليس عن النبي شف سي يقتضي أن يكون الحاضن ذا رحم تحرم عليه البنت على التأبيد حتى يعترض به على هذا المسلك، بل هذا مما لا تأباه قواعد الفقه وأصول الشريعة. فإن الخالة ما دامت في عصمة الحاضن فبنت أختها محرمة عليه، فإذا فارقها فهي مع خالتها فلا محذور في ذلك أصلا، ولا ريب أن القول بهذا أخير وأصلح للبنت من دفعها إلى الحاكم يدفعها إلى أجنبي تكون عنده، إذ الحاكم غير متصد للحضانة بنفسه، فهل يشك أحد أن ما حكم به النبي في هذه الواقعة هو عين المصلحة والحكمة والعدل، وغاية الاحتياط للبنت والنظر لها؟ وأن كل حكم خالفه لا ينفك عن جور أو فساد لا تأتي به الشريعة؟ فلا إشكال في حكمه ﷺ، والإشكال كل الإشكال فيما خالفه)(١).

* تعقیب:

الذي يظهر أن الشيخ متفق مع الجمهور في سقوط حضانة الأم بالنكاح. وقد جاء عنه ما يفهم منه عوده الحق للأم في الحضانة بعد طلاق الزوج أو موته (٢٠)، ولكنه لم يتعرض للفرق بين زواج الحاضنة بنسيب من الطفل أو زواجها بأجنبي، ولم نجد ما يدل على أنه يفرق بين الذكر والأنثى في الحضانة في حال زواج الأم.

والذي يظهر في هذه المسألة هو وجوب الاجتهاد والنظر في مصلحة الولد، وتطبيق الشرع على الواقع. ولا بد من أن يوضع في الاعتبار حال الحاضنة ومن ينازعها، فالنبي على عندما أسقط حق الأم في الحضانة بالزواج،

⁽۱) «زاد المعاد»: (٤/ ۲۸۱_۲۸۲).

⁽٢) قمجموع المفتاوي ا: (٣٤/ ١٠٧).

كان الذي ينازعها الأب، وهو أحرص على الطفل وأحنى عليه، وأقوم بمصالحه، وأولى أن يكون معه من أن يكون مع أمه المشغولة بخدمة زوجها، وأما إذا أمكن الحفاظ على مصالح الولد، وإيقائه مع حاضته المتزوجة بنسيب من الولد، كما إذا كان الجد متزوجاً بالجدة، أو العم متزوجاً بالأم، أو الخالة وزوجها ابن عم المحضون، ولم يكن هناك أب، أو من هو أقوم بمصالح الولد، فأي ضرر ينتج عن بقائه مع حاضته في هذه الأحوال.

السفر بالمعطون عند ابن تيمية

إذا كانت الزوجية قائمة بين الأبوين فمكان الحضانة بيت الزوجية الذي يقيم فيه الأبوان، وكذلك إذا كانت في زمن العدة من الطلاق؛ لأن الزوج له حق إمساك الزوجة في بيته، وعليها حق الإقامة في بيت الزوجية مدة عدة الطلاق، فهي ملزمة شرعاً بالإقامة في منزل الزوجية حتى تفرغ العدة. فلا يجوز الخورج منه، ولا يجوز لأحد إخراجها كما قال تعالى:

﴿ يَكَأَيُّكَ النَّيِّ إِذَا طَلَقَتُمُ النِّسَآةَ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِنَّتِينَ ۖ وَأَحْسُوا الْعِنَّةَ وَاتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تُحْرِّجُوهُنَّ مِنْ كَيُوتِينَّ وَلَا يَحْرَجْنَ إِلَّا أَن يَأْتِينَ بِفَلِحِتْمٍ مُبِيِّنَهُ (١).

وإذن لا يحل لها الانتقال والسفر بولدها، ولو كان ذلك بإذن الأب؛ لأن بقاءها في بيتها مدة العدة الشرعية حق للشرع أيضاً، أما بعد فراغ العدة فهل من حقها أن تسافر بالولد، وإذا سافرت فهل يؤثر سفرها بالولد في حقها فتكون متعدية بنقله فتصبح الحضانة من حق الجد، فيكون هو الحاضن دونها؟

هكذا قرر الشيخ بإضافة قوله سفر نقلة، فقيد السفر المانع من حضائتها بأنه سفر انتقال من مكان إلى آخر لتسكن فيه مع طفلها، فتغير محل إقامتها بالانتقال، وهذا معناه أن السفر المانع من حضائتها هو السفر للانتقال من وطن إلى وطن. وأما السفر لحاجة تقضيها ثم تعود إلى مكان استقرارها فإنه لا يؤثر في الحضانة لأنه لا يؤثر في رؤية الولي لولده، ولا يحرمه من ملاحظته وهو عندها وفي يدها لأنه سفر محدد ومؤقت لا يترتب عليه ضور أو إضرار

⁽١) سورة الطلاق، الآية: ١.

بالولي، وكذلك إذا كان الانتقال إلى مكان قريب دون مسافة قصر، فللأم حق الانتقال بالولد^(۱).

فكلام الشيخ تقي الدين فيه إثبات الحضانة للأم في حال الإقامة في بلد ولي الولد دون من أرادت السفر للانتقال به، ثم هذا إذا كانت المسافة بين البلدين: بلد إقامة الولي وبلد الانتقال به بعيدة، بحيث لا يستطيع السفر إلى ولده ورؤيته ثم يعود في اليوم نفسه؛ فلو كانت المسافة قريبة بحيث يستطيع اللذهاب والعودة في اليوم نفسه جاز؛ لأن الضرر لا يصيب الولي.

فقد أفاد الإمام ابن تيمية - رحمه الله - بعبارته معنى قاعدة هي أن سفر الانتقال هو الذي يريد الانتقال الانتقال هو الذي يريد الانتقال بالمحضون، أما مجرد السفر لمصلحة محدودة، ثم العودة بالولد إلى حيث يكون والده هناك فلا تسقط به الحضانة.

* وصفوة القول:

إن السفر الذي يؤدي إلى الانتقال بالولد ليس حقاً الأم، ولا لغيرها، فإذا حصل انتقلت الحضانة للمقيم دون المسافر منهما، سواء أكان المقيم هو الأب أو الجد؛ لأنه يقوم مقامه في الحضانة والنفقة وغيرهما؛ لأن الملزم بعد الأب بأعياء الولد هو الجد.

ما قاله ابن تيمية عن حكم السفر بالمحضون:

قال: (وإذا سافرت الأم سفر نقلة فالحضانة للجد دونها) اهـ(٢).

⁽١) قالفروع»: (٦١٩/٥).

⁽٢) قمنجموع القتاوى،: (٢٤/ ١٠٧).

هذا وللعلماء تفصيل في سفر النقلة من جهة المكان الذي ستنتقل منه ، والمكان الذي ستنتقل منه ، والمكان الذي ستنتقل إليه وتستقر فيه ، من حيث توافر مصلحة الولد ، ومن حيث نوع السفر ، فعندهم أن الانتقال من الإقليم في البوادي غير الإنتقال إذا كان في الحضر ، فالسكنى تؤثر في تحقيق مصالح الطفل ، حيث تكون الإقامة في الأمصار أكثر فائدة للولد من السكنى في القرى ، لتوافر المصالح والتربية في الأمصار عن القرى ، وكذلك فصل علماء الحنفية في مكان عقد الزواج ، حيث يعتبر مكان المقد في حق الأب من جهة أنه لما عقد على الزوجة في بلد أصبح راضياً بالإقامة فيه (غالباً) ، فالانتقال إليه لا يعتبر تقصيراً في حق الولد ، ومما ذكروه هنا ملاحظة إمكان رؤية الوالد لولده ، وتمكنه من العودة في أثناء

آراء الفقهاء في السفر بالمحضون:

أولا: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول⁽¹⁾ بأن الحاضنة إذا لم تكن زوجة، ولا معتدة من طلاق فإن لها الخروج إلى بلدها الذي يكون فيه أهلها، وقد عقد زواجها من أب الطفل فيه؛ لأن رضاه بالعقد فيه دليل على أن يرضى لنفسه ولولده الإقامة فيه، وليس لها أن تنتقل إلى بلد لم يكن عقد زواجها فيه، أو لم يكن بلدها.

كذلك ليس لها أن تنتقل به إلى بلدها إذا لم يكن عقد عليها فيه ، ولا إلى البلد الذي عقد عليها فيه ، ولا إلى البلد الذي عقد عليها فيه إذا لم يكن في الأصل بلدها . وكل هذا إذا كان البلد بعيداً ، أما إذا كان قريباً ، وكان في مصر فإنه يجوز أن تنتقل إليه إذا كان يمكنه أن يرى ولده ، و يعود في اليوم نفسه قبل أن يدخل الليل . أما إذا كان النقل إلى

⁽١) "بدائم الصنائع": (٤/ ٤٤)، «الهداية» واشرح العناية، وافتح القديرة: (٣/ ١٩٩٧).

قرية ليست قريتها التي عقد عليها فيها فليس لها ذلك، قريبة كانت أو بعيدة حتى لا يتعود الولد جفاء أهل القرى، إلا إذا كان محل إقامة الأب قرية وكانت القريتان قريبتين، وإن كانت الحاضنة غير الأم فليس لها الانتقال مطلقاً إلا بإذن من الأب، ويلاحظ أن منع النقل في كل الأحوال إنما هو لحق الأب والولى العاصب فإن أذن فلها أن تنتقل.

وليس للأب أن ينزع الولد ويسافر به من محل إقامة الحاضنة إذا كان هو المحل المعتبر شرعاً لإقامتها، ولكن إذا سقط حق الأم في الحضانة، وانتقل إلى من يليها، وهي في بلد آخر فله أن يسافر به إلى بلده(١١) وبهذا قال فقهاء الحنفة.

ثانياً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول بأن للأب أن يخرج ولده معه إذا ارتحل، وفي أي بلد ارتحل إليه إذا أراد السكنى. وكذلك الأولياء هم في أوليائهم بمنزلة الأب، ولهم أن يرتحلوا بالصبيان، حيث ما ارتحلوا، تزوجت الأم أم لم تتزوج، إذا كانت رحلة الأب والأولياء رحلة نقله، وكان الولد مع الأولياء أو مع الوالد في كفاية.

قال هؤلاء: وليس للأم أن تنقل الأولاد عن الموضع الذي فيه والدهم، أو من يقوم مقامه من الأولياء، إلا أن يكون ذلك إلى الموضع القريب مساقة بريد(٢) ونحوه، حيث يبلغ الأب والأولياء خيرهم، وإذا أراد ولي المحضون سفر نقلة أخذ المحضون من الحاضن، وإن كان الولد رضيعاً، لكن بشرط أن

⁽١) المصادر السابقة .

 ⁽۲) المبريد أربعة فراسخ، والفرسخ ثلاثة أميال، والعيل ستة آلاف ذواع أو اثنا عشر ألف قدم،
 والبريد يساوى أو يقارب ۲۰ كبلاً.

and the second and the second second second

يقبل الرضيع غير أمه، وأن لا يخاف على الطفل من السفر أو تسافر هي، أي الحاضنة، من بلد الولي فله نزعُه منها، وشرط سفر كل منهما كونه سفر نقلة، وانقطاع، لا تجارة أو زيارة ونحوها فلا يأخذه، ولا تسقط الحضانة، بل تأخذه معها ويتركه الولى عندها(١) وبهذا قالت المالكية.

ثالثاً: ذهب فريق آخر إلى القول بأن الزوجين إذا افترقا، ولهما ولد فأراد أحدهما أن يسافر بالولد، فإن كان السفر مخوفاً، أو البلد الذي يسافر إليه الولد مخوفاً فالمقيم أحق به، فإن كان مميزاً لم يخير بينهما؛ لأن في السفر تغريراً بالولد، وإن كان السفر مسافة لا تقصر فيها الصلاة كانا كالمقيمين في خضانة الصغير. ويخير المميز بينهما؛ لأنهما يستويان في انتفاء أحكام السفر من القصر والفطر والمسع، فصارا كالمقيمين في محلتين في بلد واحد، وإن كان السفر لحاجة لا لنقلة كان المقيم أحق بالولد، لأنه لا حظ للولد في حمله ورده.

وإن كان السفر للنقلة إلى موضع تقصر فيه الصلاة من غير خوف، فالأب أحق به، سواء كان هو المقيم أو المسافر؛ لأن في كونه مع الأم تتحقق الحضانة، وفي كونه مع الأب يتحقق حفظ النسب والتأديب، وفي الحضانة يقوم غير الأم مقامها، وفي حفظ النسب لا يقوم غير الأب مقامه، فكان الأب أحق. وإن اختلف الأبوان في الباعث على السفر، والمسافر الأب: قبل قوله لأنه أعلم بنيته (") وبهذا قالت الشافعية.

 ⁽١) قالمدونة : (٢/ ٣٥٨)، قالشرح الكبير، وقحاشية اللعموقي، : (٢/ ٥٣١).

⁽۲) «المهذب»: (۲/ ۱۷۲).

رابعاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى أنه إذا أراد أحد الأبوين الانتقال بالولد إلى بلد آمن هو وطريقه ويبعد مسافة قصر، فالأب أحق به مسافراً كان أو مقيماً؛ لأنه يتولى تأديبه وتهذيبه وحفظ نسبه، وإن كان السفر قريباً فحضانته لأمه، وإذا كان السفر لقضاء مصلحة ثم يعود فالحضانة للمقيم منهما، وهذا كله إذا لم يُرد المسافر منهما إلحاق الضرر بالآخر، فإذا وجدت النية بذلك فالحضانة إذا للمقيم (1). ويكون المقيم أحق إذا كان البلد أو طريقه مخوفاً، وإذا انتقل الأبوان معاً، أو عادا للاجتماع فالحضانة للأم (1)، وبهذا قالت الحناماة.

السقر عن الفقهاء في السقر الإسلام وما أثر عن الفقهاء في السقر المحضون:

تبين من عرض آراء الإمام وآراء الفقهاء ما يأتي:

أولاً: رأى الشيخ:

أن السفر المسقط لحق الأم في الحضانة هو سفر النقلة.

 ٢- أن السفر المؤقت لا تسقط به الحضائة، وهو مأخوذ من تعبير الشيخ-رحمه الله-بسفر الانتقال؛ لأنه يعني الإقامة والاستقرار.

ثانياً: الحنفية:

٣_ يتفق علماء الحنفية مع الجمهور في سقوط حق الأم في الحضانة إذا سافرت سفر نقلة، ويتفقون أيضاً على بقاء الحضانة لها إن كان السفر قريباً يمكن للأب رؤية الولد والعودة في اليوم نفسه.

⁽۱) «الكشاف» و«المتهى»: (٣/ ٤/٣).

⁽٢) قائشرح الكبيرة بهامش قالمغنى؟: (١١/ ٢٣٥)، قالفروع؟: (٥/ ٦٢٠).

- ويختلفون مع الجمهور في إعطاء الأم الحق في السفر بالولد إلى بلدها الذي عقد فيه النكاح؛ لأن الأب بموافقته على عقد النكاح في بلدها قد رضى بإقامة أولاده فيه.
- ٤- يرون أيضاً جواز انتقال الحاضنة بالمحضون إلى المصر لما فيه من مصلحة الولد، وكذلك الانتقال من القرية إلى القرية إذا كانت قريبة، أما الانتقال من المصر إلى القرية فتسقط به الحضانة؛ لأنه يلحق ضرراً بالولد لما عليه أهل الريف من الجفاء وحدة الطبع وسوء الخلق.

ثالثاً: المالكية:

- و. يتفق المذهب المالكي مع الشافعي والحنبلي في أن الانتقال والسكني
 تكون الحضانة فيه للأب.
- ٦٠ يرى الإمام مالك أن السفر المؤقت تبقى فيه الحضانة للأم إذا كانت
 مقيمة ، وليس للأب حق في الحضانة ما دام يذهب ويجيء .
- بـ تبقى الحضانة للأم إذا كان الانتقال مسافة قريبة، قصل للأب والأولياء
 أخبار الولد.

رابعاً: الشافعية:

- م. يتفق المذهب الشافعي مع الحنبلي في اشتراط أمن البلد والطريق، وفي
 حالة الخوف تكون الحضائة للمقيم.
 - ٩ كما يتفقان أيضاً أن السفر القريب لا تسقط به الحضائة.
 - ١٠ ـ عند الشافعية أن الحضانة للمقيم إذا كان الحاضن إنما سافر لحاجة.
 - ١١ ـ تتفق الشافعية مع الحنابلة في أن سفر النقلة تكون الحضانة فيه للأب.

خامساً: الحنابلة:

١٢ أثبتوا الحق للأب في حضانة الولد إذا انتقلت الحاضنة مسافة قصر، كما
 آنه أحق أيضاً إذا انتقل هو مع شرط أمن الطريق والبلد.

١٣ ـ بقاء الحضانة للأم إذا كان السفر قريباً.

12. إذا كان السفر مؤقتاً فالحضانة للمقيم.

١٥ _ تكون الحضانة للمقيم إذا أراد الحاضن بسفره إلحاق الضرر بالآخر.

موازنة بين ما يراه الشيخ وما يراه الفقهاء في السفر بالمحضون:

١ يرى الشيخ سقوط حضانة الأم بالسفر البعيد، وهو بهذا يتفق مع الأثمة
 الأربعة، مع بعض الخلاف في التفاصيل مع الحنفية .

ل. يرى الشيخ أيضاً أن السفر المسقط للحضانة هو سفر الانتقال للإقامة
 والاستقرار، وهذا ما قال به عامة الفقهاء.

٣- وعنده أن السفر القريب لا تسقط به الحضانة، وهو بهذا يتفق مع الشافعية والمالكية.

 المفهوم من كلامه أن السفر المؤقت، أو ما يسمى سفر الحاجة لا يسقط الحضانة أيضاً، وهو بهذا يتفق مع الحنابلة والشافعية والمالكية.

الرأي المختار هو ما قاله ابن القيم :

قال: (والصواب النظر والاحتياط للطفل في الأصلح له، والأنفع من الإقامة أو النقلة، فأيهما كان أنفع له وأصون وأحفظ روعي، ولا تأثير لإقامة أو نقلة، هذا كله ما لم يرد أحدهما بالنقلة مضارة الآخرة وانتزاع الولد منه، فإن أراد ذلك لم يجب إليه)(١).

^{(1) «}زاد المعادة: (٤/ ٢٦١).

وتت مطانة الطفل ووثت طبه ومن له هق الخم

الزمن من حين ولادة الطفل إلى بلوغه مبلغ الرجال ينقسم إلى مرحلتين:
الأولى: مرحلة الحضائة، وهي التي يحتاج فيها الطفل إلى نوع من
الخدمة والرعاية، لا يحسنه في غالب الأمر إلا النساء لما يتطلبه من الجلد
والصبر وكمال الشفقة، ولهذا كان الحق الأول فيها للنساء.

وتنتهي هذه المرحلة بالنظر إلى الغلام _ سواء كانت الحاضنة الأم أو غيرها _ ببلوغه حدًاً يستقل فيه بخدمة نفسه بعض الاستقلال، وذلك بأن يأكل وحده، ويلبس وحده، وينظف نفسه وحده، وقدر بعض الفقهاء ذلك بسبع سنين.

أما بالنظر إلى البنت ففي ظاهر الرواية يفرق بين حضانة الأم أو الجدة وحضانة غيرهما. فإن كانت الحاضنة الأم أو الجدة بقيت البنت عندها حتى تبلغ مبلغ النساء، وإن كانت الحاضنة غيرهما بقيت عندها إلى سن المراهقة وهي تسع سنين على المفتى به عند الحنفية ورواية عن الإمام أحمد، وقيل إحدى عشرة سنة، وعن الإمام محمد بن الحسن أنه لا فرق بين الأم والجدة وبين غيرهما، وأن الحد الذي تنتهي فيه حضانة البنت هو سن المراهقة . ولعل النموقة بين الذكر والأثنى فيما تنتهي به حضانتهما، أن الذكر بعد حد الاستغناء عن خدمة النساء يحتاج إلى نوع آخر من التربية والتأديب والتعليم والتخلق بأخلاق الرجال . وهذه هي - مهمة الرجل، يقدر فيها على ما لا تستطيعه المراة فينتقل الصبي عند ذلك إلى المرحلة الثانية، وهي مرحلة ضمه إلى وليه المرحاة ولتهذيب.

أما الأنثى فهي بعد حد الاستغناء الذي تشارك فيه الذكر في حاجة إلى تدريبها على ما يلزم المرأة من أنواع تدبير المنزل وتنظيمه، وتعويدها ما يحسن من عادات النساء وآدابهن. فإذا بلغت أو كادت كانت في حاجة إلى الحفظ والصيانة، ولا شك أن الرجل على ذلك أقدر من النساء، فتنتقل إلى المرحلة الثانية مرحلة الضم إلى الولي. والحق في ذلك للعصبة من الرجال، يقدم الأقوى عصوبة على غيره على الترتيب في حضائة العصبة. فيجبر العاصب على ضمها بعد انتهاء حضائتها.

ويكون ذلك ببلوغ سن سبع سنين غالباً، وهذا رأي الحنفية والحنابلة والشافعية، وإن كان بعضهم يعبر عن انتهاء هذه المرحلة بالاستغناء، وبعضهم يعبر ببلوغ سن التمييز، والبعض الآخر يقدر سن السابعة نهاية للمرحلة الأولى. وعند الإمام مالك روايتان قبل حتى يثغر(١١)، وقبل حتى يبلغ.

وأما الجارية فتستمر حضانتها حتى تبلغ مبلغ النساء، إذا كانت الحضانة بيد الأم أو الجدة عند الإمام أبي حنيفة ومالك ورواية عن أحمد، وعند الشافعي، ورواية أخرى عن أحمد: أنها تبقى عند الحاضنة من النساء حتى سن التمييز، ثم تكون عند الأف.

و إنما اختلف حكم الغلام عن الجارية؛ لأن القياس أن تتوقف الحضانة بالبلوغ في الغلام والجارية جميعاً؛ لأنها ضرب ولاية، ولأنها ثبتت للأم فلا تنتهى إلا بالبلوغ كولاية الأب في المال. إلا أننا تركنا القياس في الغلام

 ⁽١) يشغر : من أثغر الغلام أي ألقى ثغوه، وأُثغِر أي سقطت أسنانه أو رواضعه. «القاموس المحيط» - للفيروز أبادي باب الراء فصل الثاء .

لإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - لما ورد أن أبا بكر الصديق (() - رضي الله عنه - قضى بعاصم بن عمر الأمه ما لم يشب عاصم أو تتزوج أمه، وكان ذلك بمحضر من الصحابة - رضي الله عنهم - ولم ينكر أحد عليه منهم . فتركنا القياس في الغلام الإجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فبقي الحكم في الجارية على أصل القياس، ولأن الغلام إذا استغنى يحتاج إلى التأديب والتخلق بأخلاق الرجال، وتحصيل أنواع الفضائل، واكتساب أسباب العلوم، والأب على ذلك أقوم وأقدر، على أنه لو ترك في يدها لتخلق بأخلاق النساء، وتُعود شمائلهن وفيه ضرر.

وهذا المعنى لا يوجد في الجارية ولذا تترك في يد الأم، بل إن الحاجة إلى جعلها في يدها إلى وقت البلوغ لحاجتها إلى تعلم آداب النساء والتخلق بأخلاقهن وتدبير المنزل، ولا يحصل ذلك إلا أن تكون عند الأم. ثم بعد وصولها إلى هذه المرحلة تكون الحاجة إلى حمايتها وصيانتها، وحفظها عمن يطمع فيها لكونها لحماً على وضم، فلا بد ممن يذب عنها، والرجال على ذلك أقدر. أما إذا كانت الحضائة لغير الأم والجدة من النساء، فإن الجارية كالغلام تبقى معهن حتى تستغني بخدمتها لنفسها عن النساء فتسلم حينتك للأس(٢).

ويرى بعض العلماء انتهاء هذه المرحلة من الحضانة بالسن منعاً للمشاحنة، وإن حدث اختلاف سهل الاحتكام إلى ضابط معين مستقيم. فقيل إنه ينتهي بسبع سنين أو ثمان بالنسبة للغلام، ويتسم أو إحدى عشرة منة

⁽١) قالسنن الكبرى؟: (٨/٥)، قمعوفة السنن والآثار؟: (١١/ ٢٠٤).

⁽٢) قيدائم الصنائم»: (٤/ ٤٤ ، وما بعدها).

بالنسبة للجارية. وعند المالكية أن الحضانة تستمر بالنسبة للغلام حتى البلوغ، ثم ينتقل إلى أبيه. وأما الحجارية فتبقى مع أمها حتى يتسلمها الزوج.

المرحلة الثانية: مرحلة ضم الصغير إلى الولي بعد انتهاء مرحلة الحضانة، وعند الحنابلة والشافعية تتهي الحضانة بسن التمييز بالنسبة لحضانة النساء، فيخير الغلام بين أبويه، وكذلك تخير الجارية عند الشافعية، أما الحنابلة ففي رواية عن الإمام أحمد أنها مع أمها حتى يتسلمها الزوج، ورواية أخرى أنها تكون مع الأب بلا تخيير على أن يكون قادراً على التربية، وأهلا للحفظ والصيانة، على أن الأم يثبت حقها باستمرار الحضانة متى كانت في حرز ومنعة، وكانت الأم قادرة على حفظها(١).

⁽١) قزاد المعادة: (٤/ ٢٦٢).

تاعدة في هضانة الولد

هذه القاعدة التي ضمنها الشيخ الإمام ابن تيمية _ رحمه الله _ آراءه في عدد من مسائل الحضانة ، وعرض للمذاهب في هذه المسائل ، وظهرت وجهة نظره في الكثير منها ، وقد وجدنا لهذه القاعدة نسختين خطيتين إحداهما في دار الكتب الأزهرية تحت رقم ١٨٦ بخط الشيخ عبد المنعم البغدادي الحنبلي في شهر ربيم الأول من شهور سنة أربع وستين وسبعمائة هجرية .

وهذه النسخة طبعت وألحقت بكتاب مختصر الفتاوى المصرية، وقد طبعت بمطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٨هـ ١٩٤٩م. وقد وجدنا في هذه النسخة شيئاً من التحريف والسقط، وقد أمكن تداركه بواسطة مقابلته مع مجموع الفتاوى التي قام بجمعها فضيلة الشيخ عبد الرحمن بن قاسم النجدي وابنه الفاضل الشيخ محمد.

وقاعدة الحضانة الموجودة في المجموع مأخوذة عن النسخة الخطية الثانية الموجودة في المكتبة الظاهرية، وقد حصلنا منها على نسخة مصورة لها، ويوجد بها أيضاً بعض الاختلاف مع مخطوطة المكتبة الأزهرية، ونقص في آخرها بحيث كانت النسخة الخطية الأزهرية تزيد عدة مسائل، منها أحاديث التخيير وحق الكافرة في الحضانة، وتخيير الجارية، وانتهاء الحضانة. وقد شغلت الزيادة أكثر من ست صفحات.

هذا وقد استهل الشيخ رحمه الله قاعدة الحضانة بعرض للمذاهب في تخيير الغلام المميز والجارية، فبدأ بمذهب الإمام أحمد ونسب لمذهب ثلاث روايات في الغلام بعد التمييز: هل يخير؟ وهذا هو المشهور من المذهب (١٠). الرواية الأخرى الأم أحق به، والثالثة الأب أحق به، وذكر في الجارية عن الإمام روايتين:

الأولى: الأم أحق بها، وهي المشهورة في المذهب، وهي أصح دليلاً. الثانية: الأب أحق بها بلا تخيير(٢).

وهذا مثال لخطأ ورد في قاعدة الحضانة الملحقة بمختصر الفتاوى المصرية (٢): (والمقصود هنا أن النزاع عنه موجود في المسألتين كلتيهما في مسألة البنت وفي مسألة الابن، وفي مذهبه في المسألتين ثلاثة أقوال، هل تكون مع الأم، أو مع الأب أو تخير) تصحيحها ما جاء في مجموع الفتاوى (والمقصود هنا أن النزاع عنه موجود في المسألتين كلتيهما. في مسألة البنت وفي مسألة البن، وعنه في الابن ثلاث روايات معروفة وعنه في الجارية روايتان).

فإن الثابت في مذهب الحنابلة أن في الغلام ثلاث روايات؛ التخيير وهو المذهب المعمول به، الثانية: أنه للأم بلا تخيير والثالثة: أنه للأب بلا تخيير أيضاً. وأما الجارية فليس في المذهب إلا روايتان، الأولى: أن حضانتها للأم حتى البلوغ، والثانية: أنها بعد التمييز تكون حضانتها للأب. والرواية الأولى مشهورة في المذهب وهي أصح دليلاً، والثانية هي المذهب عند المتأخرين من الحناللة (٥).

⁽١) ﴿الفروع؛ (٥/ ٦١٩).

⁽٢) *الفروع : (٥/ ٦٢٠)، قمطالب أولي النهي : (٥/ ٦٦٩، ٦٧١).

⁽٣) امختصر الفتارى المصرية): ص١١٤.

⁽٤) همجموع الفتاوي: (٣٤/ ١١٢).

⁽٥) قمطالب أولى النهي؟: (٥/ ٢٧١)، قالقروع؟: (٥/ ٢١٩، ٢٢٠).

وإذاً فليس تخيير البنت رواية في المذهب الحنبلي، وإنما هو وجه مخرج في المذهب، كما حكاه بعض أصحاب الإمام أحمد⁽¹⁾. ثم مضى الشيخ - رحمه الله - في عرض المذاهب الأحرى، ومنها مذهب الإمام أبي حنيفة الذي يرى أن حضانة الغلام تكون لأبيه عندما يستقل بخدمة نفسه، من أكل وشرب ولبس وتنظيف (1)، وذكر رواية ابن وهب عن مالك أن الأم أحق بالغلام حتى يثفر، وكذلك رواية ابن القاسم عن مالك أن الأم أحق بالغلام حتى يبلغ ما لم تتزوج، وأن على الأب تعاهده وتأديبه وبعثه إلى المكتب ويبيت عند أمه ليلد (1).

ثم أخذ الإمام ابن تيمية في بيان مذهب أحمد في الجارية، وأن المأثور عنه روايتان منصوصتان، وأن الإمام أبا حنيفة يجعل البنت عند الأم والجدة حتى البلوغ، ومع غيرها حتى التمييز، ثم تكون للأب، وذكر مذهب مالك في الجارية، وأنها تكون مع الأم حتى البلوغ، وذكر مذهب الليث بن سعد في الجارية، وأن حضانتها لأمها بعد البلوغ إن كانت الأم في حرز ومنعة؛ وبين أن مذهب أحمد في تخيير الفلام يتفق مع مذهب الشافعي. وقال: إن مذهب يوافق كثيراً مذهب الشافعي وإسحاق، وأخذ في الاستطراد والحديث عن المناظرة بين الشافعي وإسحاق في مسجد الخيف عن رباع مكة.

⁽¹⁾ قزاد المعادة: (٤/ ٢٦٤).

 ⁽۲) فيدائع الصنائعة: (٤/٤٤)، فشرح العناية على الهداية وافتح القديرة: (٣/٣١٦).
 (٣) فالملونة: (٢/١٥٦-٣١١).

ثم بين أن تخيير الجارية إنما هو مذهب الشافعي وحده (١) وأنه لم يجده منقولا عن أحمد، ولا عن أحد من أصحابه، وأن الإمام الشافعي يتفق مع أحمد في تخيير الغلام، وبين الدليل الذي استند إليه المخيرون، ولكن قال: إن حديث تخيير الغلام قضية عين، ودليل تخيير الجارية حديث ضعيف، ولم يرد عن الشارع نص عام مطلق في التخيير (١).

ثم أخذ الشيخ - رحمه الله - في بيان أنواع التخيير، وأن منه تخيير شهوة، وهو المقصود في تخيير الغلام، ومنه تخيير رأي ومصلحة، وهو ما يلزم الولي والحاكم عند النظر في مصلحة الغير. ومضى في الاستطراد حول تفاصيل تخيير الإمام في الأسرى، وكيف أن عليه الاجتهاد، والعمل على استفراغ الوسع لتحقيق مصلحة الأمة، وأنه قد يصيب في ذلك، وقد يخطىء مئله في ذلك من ينزل أهل حصن على حكمه، وساق قضية بني قريظة وتحكيم سعد ابن معاذ (٢) فيهم، وذكر حديث بريدة، وما يلزم قائد الجند عند نزول أهل الحصن على حكمه، وما يلزم الإمام من النظر والاجتهاد من قبول الفداء من الحصن على حكمه، وما يلزم الإمام من النظر والاجتهاد من قبول الفداء من الأسرى أو المن، وكيف أن الآية تدل على التخيير أو تطبيق أحد الأحكام في

⁽۱) «المهذب»: (۲/ ۱۷۱).

⁽٢) المصادر السابقة .

⁽٣) هو أبو عمر سعد بن معاذ بن النعمان بن امرئ القيس بن زيد بن عبد الاشهل الانصاري، زعيم الأوس، أسلم على يد مصعب بن عمير – رضي الله عنه – وأسلمت قبيلته على يده، فكان من أعظم الناس بركة وخيراً على الإسلام – شهد بدراً وأصيب بسهم في موقمة المختذق وحكمه الرسول في في بني قريطة، وتوفي متأثراً بجراحه في المختذى، وقد اهتز عرش الرحمن لموته وحملت الملاتكة نعشه. «الإصابة»: (٩/ ٨٤، ٨٥)، «الاستيعاب»: (٧/٢).

حال دون حال، ومن ذلك قضية المتحاربين، وتنوع الحكم عليهم حسب تنوع أفعالهم، ولم يكن المقصود التخير في تطبيق أحد الأحكام عليهم.

ثم بين ما يلزم الإمام من الاجتهاد في تطبيق الحكم الأمثل لمصلحة المسلمين في الأرض المفتوحة عنوة، ثم انتهى إلى القول بأن رأي الجمهور أعدل الآراء، وهم القائلون: يخير الإمام تخيير رأي ومصلحة لا تخيير مشيئة وشهوة. ومثل الإمام ولي البتيم وناظر الوقف والوصي ونحوهم، ثم قال: إن هذا النوع من التخيير بخلاف من خير بين شيئين ليفعل أيهما شاء.

وأخذ في سرد الأمثلة، ومنها تخيير المكفر في الكفارات، ولابس الخف والمصلي، حيث يخير في الصلاة فيما يشاء من الوقت، وتخيير المحرم بين أنواع النسك، ثم انتهى إلى القول: (إذ المقصود هنا أن التخيير في الشرع نوعان. فمن خير فيما يفعله لغيره بولايته عليه أو بوكالة مطلقة: لم يبح له فيها فعل ما شاء فعليه أن يختار الأصلح، وأما من تصرف لنفسه، فتارة يأمره الشارع باختياره ما هو الأصلح بحسب اجتهاده، كما يأمر المجتهد بطلب أقوى الآراء، بل وأصلح الأحكام في نفس الأمر، وتارة يبيح له ما شاء من الأنواع التي خير بينها كما تقدم، هذا إذا كان مكلفاً) اهـ.

ومما تقدم من استعراض هذا الاستطراد في موضوع التخيير يبدو أن الشيخ-رحمه الله_يهدف من ورائه إلى إثبات:

١ ـ بيان أنواع التخيير.

٢_ أنه لا يلزم أن يكون التخير مطلقاً. وإنما لا بد من ضوابط تحكمه، وأسس يقوم عليها، تكفل وتؤدي إلى الغرض المنشود في حفظ مصلحة الصبي. ثم أخذ _ رحمه الله _ في الكلام عن تخيير الغلام المميز.

العبي المهيز يغير عند ابن تيمية

إن تحيير الصبي المميز قد ذهب إليه طائفة من العلماء استناداً إلى ما أخرجه أحمد، وأبو داود، وابن ماجه من حديث أبي هريرة _ رضي الله عنه _ «أن النبي ﷺ خير غلاماً بين أبيه وأمه (۱۰). وكذلك ما روي عن عمر _ رضي الله عنه _ أنه خير غلاماً بين أبيه وأمه. وأن عليّاً _ رضي الله عنه _ خير عمارة ابن ربيعة الجرمي بين أمه وعمه، وقال لأخيه: لو يلغ هذا مبلغ هذا لخيرته. ولكنّ القائلين بالتخير، لا يثبت التخيير عندهم إلا بعد بلوغ سن التمييز، وهي المرحلة التي يؤمر فيها الصبي بالصلاة، ويبدأ فيها بالاعتماد على نفسه، ويأخذ في الاستقلال بشؤونه من الأكل والشرب واللباس ونحوه.

والإمام ابن تيمية _ رحمه الله _ وإن أخذ بمبدأ التخيير إلا أنه لا يقول به مطلقاً، ولم يكن عنده مجرد بلوغ سن السابعة باعثاً على التخيير مطلقاً؛ لأنه يعتبر ما ورد من حديث التخيير إنما هو قضية عين، وليست قاعدة مطردة أو حكماً عامّاً، يمكن تطبيقه في جميع الظروف والأحوال، وبصرف النظر عن وضع الأب والأم، وما يتصفان به من خلق أو يلتزمان به من سلوك، فمتى وجد تفاوت بين الأبوين في الأخلاق والسلوك فلا تخيير.

وإنما يجب النظر لمصلحة الغلام فيجعل عند من تستقيم أحواله بالمقام معه، ويصلح أمره، ويكون معه قد حفظت مصلحته، فلا يكون عند من يضيعه أو يهمله أو يفرط في حقه، فإذا كان الأب منحوفاً سبىء السلوك فلا يجوز ترك الابن معه، خصوصاً إذا كانت الأم في حال من الصلاح

⁽۱) سبق تخریجه ص۷۸۲.

والاستقامة، والمحافظة على مصلحة الابن، كذلك إذاكان الأب مشغولاً مهملاً للولد، ويتركه يلهو ويلعب، والأم تعلمه وتؤدبه وتربيه، فالحق هنا للأم، وقد استحسن الشيخ - رحمه الله - قصة أوردها في بعض مجالسه وهي (أن قاضياً خير غلاماً بين أبيه وأمه فاختار أباه فقالت الأم للقاضي: أسأله لماذا رائاه؟

فقال الابن: إن أمي تبعثني كل يوم للكتاب والفقيه يضربني، وأبي يتركني ألمب مع الصبيان، فقضى به للأم وقال: أنت أحق به).

وقال الشيخ رحمه الله : (وإذا ترك أحد الأبوين تعليم الصبي، وأمره الذي أوجه الله عليه فهو عاص ولا ولاية له عليه، بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له . بل إما أن يرفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب، وإما أن يضم إليه من يسدده ويعينه على القيام بالواجب؛ إذ المقصود طاعة الله ورسوله بحسب الإمكان).

وقال الشيخ: (وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولاء، سواء كان الوارث فاسقاً أو صالحاً، بل هذا من جنس الولاية التي لا بد فيها ممن له القدرة على الواجب، والعلم به وفعله بحسب الإمكان)(١).

وإذا كانت الأم سيئة الخلق معروفة بسوء السلوك، أو تقيم بالولد عند من يبغضه ويؤذيه، فلا تخيير بينها وبين الأب.

 ⁽۱) قزاد المعاد»: (٤/ ۲۷۰).

الشيخ : تخيير الصبي في الشرع كما يراه الشيخ :

لا يثبت التخيير ويسوغ العمل به إلا إذا استوى الأبوان في الصلاح والاستقامة، والمحافظة على مصلحة الولد، وكان كل منهما مأموناً عليه، قائماً بشؤونه، حريصاً على مصلحته، قادراً على دفع الأذى عنه، ويعمل على جلب مصالحه من حفظ وتأديب وتعليم وتربية ورعاية.

ما قاله الإمام ابن تيمية في تخيير الصبي المميز (١١):

قال_رحمه الله_:

(وأما الصبي المميز، فيخير تخيير شهوة، حيث كان كل من الأبوين نظير الأخر، ولم ينضبط في حقه حكم عام للأب أو الأم، فلا يمكن أن يقال: كل أب فهو أصلح له من الأب، بل قد يكون بعض الآباء أصلح وبعض الأمهات أصلح، وقد يكون الأب أصلح في حال والأم أصلح في حال، فلم يمكن أن يعتبر أحدهما في هذا دون الأخي/٢٠).

وقال_رحمه الله_:

(حتى الصغير إذا اختار أحد أبويه، وقدمناه إنما نقدمه بشرط حصول مصلحته وزوال مفسدته، فلو قدرنا أن الأب ديوث لا يصونه، والأم تصونه لم نلتفت إلى اختيار الصبي، فإنه ضعيف العقل قد يختار أحدهما لكونه يوافق هواه الفاسد، ويكون الصبي قصده الفجور ومعاشرة الفجار، وترك ما ينفعه من العلم والدين والأدب والصناعة، فيختار من أبويه من يحصل له معه ما يهواه،

⁽۱) «مختصر الفتاوي»: ص٦٢٢.

⁽٢) المجموع الفتاوي): (٣٤/ ١٢١).

والآخر يرده (1) ويصلحه، ومتى كان الأمر كذلك فلا ريب أنه لا يمكن ممن يفسد معه حاله (11).

والنبي على قال: قمروهم بالصلاة لسبع، واضربوهم على تركها لعشر، وفرقوا بينهم في المضاجع (٢٠٠)، فمتى كان أحد الأبرين يأمره بذلك والآخر لا يأمره كان عند الذي يأمره بذلك دون الآخر؛ لأن ذلك الأمر له هو المطبع شه ورسوله في تربيته، والآخر عاص فه ورسوله، فلا يقدم من يعصي الله فيه على من يطبع الله فيه، بل يجب إذا كان أحد الأبوين يفعل معه ما أمر الله به ورسوله، ويترك ما حرم الله ورسوله، والآخر لا يفعل معه الواجب أو يفعل معه الحرام، قدم من يفعل الواجب ولو اختار الصبي غيره. بل ذلك العاصي لا ولاية عليه بحال، بل كل من لم يقم بالواجب في ولايته فلا ولاية له عليه، بل إما أن ترفع يده عن الولاية ويقام من يفعل الواجب، وإما أن نضم إليه من يقوم معه بالواجب.

⁽۱) في المختصر الفتاوي»: البلود».

⁽٦) جاء في همختصر الفتاوى٤: ص ١٦٠ استشهاد للشيخ بآراء للشافعية والحنابلة على الموضوع، هذا نصه: (ولهذا قال أصحاب الشافعي وأحمد أنه لا حضانة لفاسق، وكذلك قال الحسن بن حي. وقال مالك: كل من له الحضانة من أب أو ذات رحم أو عصبة ليس له كفاية ولا موضمه بحرز، ولا يؤمن في نفسه فلا حضانة لم، والحضانة لمن فيه الكفاية وإن يعد، وينظر للولد في ذلك بالذي هو أكفاً وأحرز، قرب لئلا يضيح ولده، وكذلك قالوا _ وهذا لفظ القاضي أي يعلى في خلافه _ إنما يكون التخير بين أبوين مأمونين عليه يعلم أنه لا ضرر من كونه عند واحد منهما، فأما من لا يقوع بأمره ويخليه للعب فلا يثبت التخير في حقه) وهذه المبارة غير مرجودة في الفتاوى. «المملونة» (١٣٥٦/٣) (١٥٥٨)

⁽٢) قصحيح سنن أبي داود؟: (١/ ٩٧)، قالفتح الرباني؟: (٢/ ٢٣٧).

فإذا كان مع حصوله عند أحد من الأبرين تحصل طاعة الله ورسوله في حقه وعند الآخر لا تحصل، قدم الأول قطعاً، وليس هذا الحق من جنس الميراث الذي يحصل بالرحم والنكاح والولام إن كان الوارث حاضراً وعاجزاً، بل هو من جنس الولاية، ولاية النكاح والمال التي لا بد فيها من القدرة على الواجب بحسب الإمكان...

ومما ينبغي أن يعلم أن الشارع ليس له نص عام على تقديم أحد الأبوين مطلقاً، ولا للتخير بين الأبوين مطلقاً، والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً، بل مع العدوان والتفريط والفساد والضرر، لا يقدم من يكون كذلك على البر العادل المحسن القائم بالواجب) اهد.

هذا كلام الشيخ عن تخيير الغلام، وتقديم الأحسن تربية في الحضانة.

آراء الفقهاء في الصبي المميز:

١ - رأي الحنفية (١):

قالوا: (إذا استغنى الغلام عن النساء، واستقل بخدمة نفسه انتقلت حضانته للأب، وقدر الخصاف سبع سنين أو ثمان حداً لانتهاء حضانة النساء في الغلام) وجاء في فتح القدير (الأم والجدة أحق بالغلام حتى يأكل وحده ويشرب وحده، ويلبس وحده، ويستنجي وحده)، لأن تمام الاستغناء بالقدرة على الاستنجاء، ووجهه أنه إذا استغنى يحتاج إلى التأديب، والتخلق بآداب الرجال وأخلاقهم، والأب أقدر على التأديب والتثقيف.

 ⁽۱) قبدائم الصنائم: (٤/ ٤٤)، قتح القديرة: (٣/ ٢١٦).

٢ ـ رأي المالكية (١):

قالوا: (وحضانة الذكر المحقق من ولادته للبلوغ، فإن بلغ ولو زمناً أو مجنوناً مقطت عن الأم). وقال في المدونة. (قال مالك: يترك الغلام في حضانة الأم حتى يحتلم، ثم يذهب، حيث شاء، فإن احتاج الأب إلى أن يؤدب ابنه، قال مالك: يؤدبه بالنهار ويبعثه إلى الكتاب، وينقلب إلى أمه بالليل في حضانتها، ويؤدبه عند أمه، ويتعاهده عندها، ولا يفرق بينه وبينها إلا أن تتزوج).

٣_ رأي الشافعية (٢):

عند الشافعية كما جاء في المهذب "إن افترق الزوجان ولهما ولد له سبع سنين أو ثماني سنين، وهو مميز وتنازعا كفالته تُحير بينهما.. فإن اختارهما أقرع بينهما، لأنه لا يمكن اجتماعهما على كفالته، ولا مزية لأحدهما على الآخر، فوجب التقديم بالقرعة، وإن لم يختر واحداً منهما أقرع بينهما؛ لأنه لا يمكن تركه وحده ما لم يبلغ؛ لأنه يضيع، ولا مزية لأحدهما على الآخر، فوجبت القرعة، وإن اختار أحدهما نظرت، فإن كان ابناً فاختار الأم كان عندها بالليل، ويأخذه الأب بالنهار ويسلمه في مكتب أو صنعة؛ لأن القصبحظ الولد فيما ذكرتاه، وإن اختار الأب كان عنده بالليل والنهار ولا يمنعه من زيارة أمه؛ لأن المنع من ذلك إغراء بالعقوق وقطع الرحم.

⁽١) «مدونة ممحنون»: (٢/ ٥٦)، «الشرح الكبير»: (٢/ ٥٢٦).

⁽۲) «المهذب»: (۲/ ۱۷۱).

٤ رأى الحنابلة (١):

يذهب الحنابلة إلى أن الصبي المميز يخير بين أبويه، فيكون عند من اختار منهما، وأنه إذا اختار الأب كان عنده ليلاً ونهاراً، وإن اختار الأم كان عندها ليلاً فقط، ويكون في النهار عند الأب يربيه ويعلمه ويؤدبه، كما أنه إذا غير رأيه وتحول في اختياره كان له في ذلك وإن كثر، أما إذا لم يختر الغلام أحدهما أجريت القرعة لتحديد من يقيم معه الصبي، وكذلك إذا اختارهما، وعندهم أن الغلام إذا اختار أحد الأبوين؛ لأنه يمكنه من اللهو واللعب، والآخر يمنعه ويؤدبه، لم يمكن من اختياره.

 موازنة بين ما ذهب إليه الشيخ ابن تيمية وما ذهب إليه الفقهاء في تخيير الفلام:

نتبين مما تقدم أن الشيخ - رحمه الله - يذهب إلى تخيير الغلام المميز بين أبويه، وهو بهذا يتفق مع الحنابلة والشافعية إلا أنه لا يقول بالتخيير مطلقاً، وإنما يخير بين أبوين مأمونين تتوافر فيهما صفات العدالة والاستقامة، والقدرة على التربية، والمحافظة على مصلحة الصبي، وحمايته من اللهو واللعب، وإن كانت الحنابلة والشافعية لا تعطي الفاسق حقاً في الحضائة، إلا أنهم لم يضعوا القيود والضوابط التي حددها الشيخ لثبوت التخيير، وتبين أيضاً أن الشيخ يختلف مع المالكية والحنفية القائلين بعدم التخيير، وإن كان لكل منهم وجهة وتعليل سليم، حيث حرصت المالكية على تمتع الغلام بحنان الأم وشفقتها ودفتها وطيب مسها، وراعت الحنفية حسن القوامة بوانب بية، وتعويد الغلام أخلاق الرجال وهذه مسؤولية الأب.

⁽۱) «الكشاف»: (٣/ ٣٦٤)، «القروع»: (٥/ ٢١٩).

الرأي المختار:

هو أن يبقى الغلام عند أمه ليلاً ليسعد بحنانها، ويتمتع بشفقتها ويحظى بعطفها ورقتها ولين جانبها، وهي تتعهده في يقظته ونومه، ويكون في النهار عند الأب يعلمه ويؤدبه ويقوم أخلاقه، ويجعله يتصف بأخلاق الرجال، ويعوده القدرة على التعامل مع الناس، وكيف يأخذ طريقه إلى الحياة فيبني مستقبله ليتمكن من إدارة شؤونه بنفسه فيما بعد.

على أنه لا بد من مراعاة القيود التي وضعها الشيخ ـ رحمه الله ـ في صلاحية الأب ليكون الابن عنده نهاراً، واستقامة الأم ليكون عندها ليلاً . . ولو كان الابن عند الأم مطلقاً حتى البلوغ فقد يتعود الكسل والخمول والضعف، ويتصف بأخلاق النساء، ولو كان عند الأب مطلقاً، فقد ينشأ على الغلظة والجفاء والحقد والكراهية ، خاصة إذا كان الأب متزوجاً من امرأة سيثة الخلق رقيقة الدين، فهذه تسىء معاملته وتبعث في نفسه اليأس وكراهية الغير.

إذاً فوجوده عند الأب نهاراً يهيى، له الفرصة في التعليم والتربية الحسنة ، والسلوك القويم ، ووجوده عند الأم ليلاً يكفل له الهدوء وراحة النفس ويعوده المودة ولين الجانب .

على أنه لم يرد حكم عام ينص على إبقاء الصبي مع أمه مطلقاً، أو مع أبيه مطلقاً، وإنما الذي ورد هو حكم في قضايا عينية، وليس حكماً عاماً، فينبغي أن تكون علة الحكم تدور مع مصلحة الصبي، ولا شك أن جعله عند الأم ليلاً ومع الأب نهاراً يكفل مصلحته، ويؤدي إلى الحفاظ عليه، ويكون له تعويضاً من خروج أمه من بيت الزوجية، وسلامة من الآثار السيئة المترتبة على الفرقة بين الأبوين، وإذا كنا نشاهد أكثر الأطفال المتشردين الذين يعانون من

الضياع، ويعاني المجتمع شرورهم وانحرافهم، إنما هو في الغالب نتيجة لتفكك العلاقة الزوجية وانفصام عراها، وكون الطفل يعيش عند أحد الأبوين، وقد يلاقي عنده عنتاً في المعاملة وسوءاً في التربية لاعتقاده أنه متفرد به لا يشاركه الطرف الآخر.

ولكن إذا جعل الصبي عند الأم ليلاً، وعند الأب نهاراً أدى ذلك إلى حصول التنافس بينهما في العناية بالصبي والإحسان إليه، وغرس الصفات الكريمة والأخلاق الحميدة لديه، وأصبح هذا الصبي متمتعاً بشفقة الأم وحنانها، ويعيش في ظل الأب وتحت إشرافه وتوجيهه، ولم يتأثر بنزاع الأم مع الأب، ولا بالجو الملبد بينهما بسوء الظن واتعدام الثقة.

موضع البنت بعد التمييز في نظر ابن تيمية

إن الجارية تختلف عن الغلام، فهي تحتاج إلى من يدير شؤونها، وينظف جسمها وشعرها، ويعلمها الغزل والحياكة والخياطة والتطريز، والطبخ وتدبير المنزل، ويحاجة ماسة إلى تعلم أخلاق النساء من الرقة ولين الجانب والتودد للزوج، والعناية به، حتى تصبح قادرة على كسب مودته واحترامه وثقته، ولا سبيل إلى ذلك كله إلا عن طريق حياتها مع أمها ونسائها. فهي إذن بحاجة إلى تدريبها على أخلاق النساء وآدابهن، ثم هي أيضاً بحاجة إلى من يحميها ويصونها ويذود عنها لكونها لحماً على وضم، ولا أقدر على ذلك من الأب، ثم هي كلما نمت وتقدم بها السن صارت صالحة للخطبة والتزويج وليس ذلك إلا للأب، فوجودها عنده يكسبها نضارة، وتضفي عليها مكانة الأب، ومنزلة الأسرة مزيداً من الرفعة، حيث تسمو في نظر الناس، والأب هو القادر على تجهيزها، وتزويدها ما يلزم لبيت الزوجية.

وإذا كانت تمتاز بأحكام عامة تختلف عن الرجال كهيئتها في الصلاة، ولبس الإحرام والتلبية والطواف، حيث لا يشرع لها الرمل ولا المزاحمة لتقبيل الحجر، ولا ملاصقة الملتزم عند الوداع وفي السعي، فلا يشرع لها صعود الصفا والمروة، ولا السرعة بين العلمين، وإذا كانت كذلك، فهل تكون بعد التمييز عند الأب، أو تقيم مع الأم حتى البلوغ، تنازع العلماء في ذلك، أما التخيير فلا ينبغي أن يشرع في حقها؛ لأنه يفضي إلى أن تكون عند الأب تارة وعند الأم تارة أخرى. فإنها كلما شاءت الانتقال أجيبت إليه، وذلك عكس ما شرع للإناث من لزوم البيوت، وعدم البروز ولزوم الخدور وراء الأستار.

فلا يليق بها أن تمكن من خلاف ذلك، ولذا كان هذا الوصف قد شهد له الشرع بالاعتبار لم يمكن إلغاؤه.

ثم إن ذلك يؤدي إلى أن لا يبقى الأب ملتزماً بحفظها ولا الأم، لتنقلها
بينهما، وقد عرف بالعادة إن ما تناوب الناس على حفظه ينتهي إلى الضياع،
ومن الأمثال المشهورة: «لا يصلح القدر بين طباخين»، ثم إن العادة شاهدة
بأن اختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر فيه بالإحسان إليه وصيانته. فإذا اختار
أحدهما، ثم انتقل إلى الآخر لم يبق أحدهما تام الرغبة في حفظه والاهتمام
به، والأمر يختلف بالنسبة للبنت عن الغلام، فإن القلوب مجبولة على حب
البنين، واختيارهم على البنات، فإذا اجتمع نقص الرغبة ونقص الآنوثة وكراهة
البنات في الغالب ضاعت الطفلة، وصارت إلى فساد يعسر تلافيه، والواقع
شاهد بهذا، والفقه تنزيل الشرع على الواقع.

والفرق بين البنت والغلام ظاهر؛ لأنها تحتاج إلى مزيد من الحفظ والرعاية فوق ما يحتاج إليه الصبي، ولهذا شرع في حق الإناث من الستر والمحافظة ما لم يشرع مثله للذكور، في اللباس وإرخاء الذيل شبراً أو أكثر وجمع نفسها في الركوع والسجود دون التجافي، ولا ترفع صوتها بقراءة القرآن، ولا ترمل في الطواف، ولا تتجرد في الإحرام عن المخيط، ولا تكشف رأسها، أو تسافر وحدها بدون زوج أو محرم، هذا كله بعد بلوغها وقدرتها على إدراك مصالحها، فكيف إذا كانت في سن الصغر، وقصور العقل الذي تقبل فيه الانخدام؟

ولا ريب أن ترددها بين الأبوين مما يبطل المقصود، أو يخل به أو ينقصه؛ لأنها لا تستقر في مكان معين، فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين من غير تخيير، فتخييرها ليس منصوصاً عليه، ولا هو في معنى المنصوص فيلحق به، ثم هنا يجب الاجتهاد في تعيين أحد الأبوين لإقامتها عنده، وأيهما أصلح لها، ويكون قادراً على تحقيق مصالحها، ودفع الأذى عنها، والعمل على إسعادها في مستقبلها.

وإذا كان من العلماء من يرى بقاءها مع الأم فإنه يشترط كون الأم في حرز ومنعة وتحصين.

حضانة البنت بعد التمييز للأب:

من العلماء من يرى أن تكون البنت مع الأب، لتوفر قدرته على حمايتها، ولما لديه من خبرة ودراية بالناس عند تزويجها، واستعداده لتجهيزها عند زواجها، وهو وليها في الزواج وبيده عقدة النكاح، وله من الهيمنة والهبية ما يحفظ حقوقها، ويذب عنها، ويحافظ على عزتها وكرامتها.

استمرار حضانة البنت للأم:

إذا لم يكن الأب تتوافر لليه الصفات الكافية التي تمنحه القدرة على حماية البنت وصيانتها، وتعطيه القدرة على حسن الاختيار لها، بأن كان مقصراً في تربيتها، عاجزاً عن حفظها، أو منحرفاً منحل الأخلاق سيء السلوك، فالأم الصالحة المستقيمة المأمونة على البنت أولى من هذا الأب في هذه الحال. وتقدم الأم أيضاً لمقام البنت عندها إذا كان الأب متزوجاً بامرأة لا تراعي مصلحة ابنته ولا تقوم بواجباتها، وأمها أقوم بمصلحتها من تلك الضرة، فالحضانة هنا للأم حتماً. فإن المعيار الذي يتحدد به أحد الأبوين لإقامة البنت عنده، إنما هو القدرة على حفظها وصيانتها وحمايتها وتحقيق مصالحها.

ما يترجح به كون البنت في حضانة الأب:

من المعلوم أن التخيير غير مشروع في حق البنت كما يراه الجمهور، وإذا كان بعضهم يرى تقديم الأب على سائر النساء اللاتي يقدمن عليه في حال الصغر، كان ذلك دليلاً على أن الأب أقوم بمصلحة ابنته من النساء، ويشهد لهذا الرأي القائل بتقديم الأب على الأم في حضانة البنت، أنه إذا كان الولد مع الأم وتعيش به في مصر آخر فإنه يضم إلى الأب سواء كان ذكراً أو أنثى عند عامة العلماء. كما أن الأب إذا أراد السفر لغير المضارة فهو أحق بالولد؛ لأنه القيم على مصالحه، ويوجوده معه يحفظ نسبه.

وقد اتفق العلماء على أن الأم لو أرادت السفر بالمحضون من البلد الذي عقد به النكاح كانت الحضانة للأب، والعلماء متفقون على أن البنت بعد البلوغ تكون للأب. وتنازعوا فيما قبل البلوغ. والقصد من جعلها عند الأب حفظها وصيانتها، فلا فرق إذن بين ما بعد البلوغ وما قبله، فيكون الرأي القائل بجعل المميزة عند الأب أولى من غيره.

ا ما قاله الإمام ابن تيمية عن موضع البنت بعد التمييز:

فأما البنت إذا خيرت ـ فكانت عند الأم تارة، وعند الأب تارة ـ أفضى ذلك إلى كثرة بروزها وتبرجها، وانتقالها من مكان إلى مكان، ولا يبقى الأب موكلة بحفظها ولا الأم موكلة بحفظها . وقد عرف بالعادة إن ما تناوب الناس على حفظه ضاع، ومن الأمثلة السائرة: «لا تصلح القدر بين طباخين»، فاختيار أحدهما يضعف رغبة الآخر في الإحسان والصيانة، فلا يبقى الأب تام الرغبة في حفظها، ولا الأم تامة الرغبة في حفظها، وليس المذكر كالأنثى، كما قالت امرأة عمران ﴿وَرَبّ إِنِّى نَدُرْتُ لُكَ مَا في بَطَنِي عُمَّرًا ﴾ _ إلى قوله _

﴿ فَلُتَ وَضَعَهَا قَالَتْ وَ إِلَى وَضَعَهَا أَنْ وَالَقُهُ أَعُمُ مِا وَضَعَتُ وَلَيْسَ الدَّكُو مَا تَضَعَتُ وَلَيْ وَاللَّهُ عَلَيْهُا وَكُورَ مَا الشَّيْعِلَيْ الْحِيمِ * فَتَقْبَلُهَا رَبُّ يَقَبُولُ حَسْرَوْ أَنْبَهَا نَبَاتاً حَسَاً وَكُفْلُهَا رَكُورًا ﴾ - إلى قوله - ﴿ وَبَا كُنت لَنبِهم إِذْ يُلقُونُ أَقْلُمُهُم أَيّهم مَن يَكُفُلُها وَيَحْفَنها ويحفنها حتى اقترعوا على كفالتها، فكيف بمن سواها من النساء؟ من يكفلها ويحفنها حتى اقترعوا على كفالتها، فكيف بمن سواها من النساء؟ وهذا أمر يعرف بالتجربة، أن المرأة تحتاج من الحفظ والصيانة إلى ما لا يحتاج إليه الصبي، وكلما كان لها أستر وأصون كان أصلح لها، وبهذا كان لبا السها المشروع لباساً لها يسترها . أيضاً، فأمرت المرأة في الصلاة أن تجتمع ولا تجنع عوتها إلا بقدر ماتسمع رفيقتها، وألا ترفع صوتها إلا بقدر ماتسمع رفيقتها، وألا ترقى فوق الصفا والمروة كل ذلك لتحقيق سترها وصيانتها. ونهيت أن تسافر إلا مع زوج أو ذي محرم، لحاجتها في حفظها إلى الرجال مع كبرها ومعوفتها فكيف إذا كانت صغيرة مميزة، وقد بلغت سن ثوران الشهوة فيها وهي قالبلة للانخداع، وفي الحديث: قالنساء لحم على وضم إلا ما ذب عنه .

فهذا مما يبين أن مثل هذه الصبية المميزة من أحرج النساء إلى حفظها وصونها وترددها بين الأبوين مما يخل بذلك من جهة: أنها لا يجتمع قلبها على مكان معين، ولا يجتمع قلب أحد الأبوين على حفظها، ومن جهة: أن تمكينها من اختيار هذا تارة وهذا تارة يخل بكمال حفظها، وهو ذريعة إلى ظهورها وبروزها. فكان الأصلح لها أن تجعل عند أحد الأبوين مطلقاً، ولا تمكن من التخيير، كما قال ذلك جمهور علماء المسلمين: أبو حنيفة ومالك وأحمد وغيرهم، وليس في تخييرها نص صريح ولا قياس صحيح.

⁽١) صورة آل عمران، الآيات: ٣٥-٤٤.

والفرق ظاهر بين تخييرها وتخيير الابن، لا سيما والذكر محبوب مرغوب فيه فلو اختار أحدهما كانت محبة الآخر له تدعوه إلى مراعاته، والبنت ليست كذلك، فأحد الأبوين قد لا يرغب فيها مع رغبتها فيه، فكيف مع زهدها فيه؟ فالأصلح لها لزوم أحدهما لا التردد بينهما.

ثم هنا يحصل الاجتهاد في تعيين أحدهما، فمن عين الأم كأبي حنيفة ومالك، وأحمد في إحدى الروايتين ـ لا بد أن يراعوا مع ذلك صيانة الأم لها، ولهذا قالوا ما ذكره مالك والليث وغيرهما إذا لم تكن الأم في موضع حرز وتحصين، أو كانت غير مرضية فللأب أخذها منها، وهذا هو الذي راعاه أحمد في الرواية التي اشتهرت عند أصحابه (حتى لم يذكر أكثرهم في ذلك نزاعاً، وقد عللوا ذلك بحاجتها إلى الحفظ والتزويج والأب أقوم لذلك من الأم)(١).

فإنه إذا كان لا بد من رعاية حفظها وصيانتها، وأن للأب أن يتنزعها من الأم إذا لم تكن حافظة لها بلا ريب، فالأب أقدر على حفظها وصيانتها من الأم، وهي مُميزة لا تحتاج في بدنها إلى أحد، والأب له من الهيبة والحرمة ما ليس للأم، وأحمد وأصحابه إنما يقدمون الأب إذا لم يكن عليها في ذلك ضرر . فإذ قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصيانتها، أو يهمل حفظها لاشتغاله عنها أو لقلة دينه، والأم قائمة بحفظها وصيانتها فإنه تقدم الأم في هذه الحالة.

فكل من قدمناه من الأبوين إنما نقدمه إذا حصل به مصلحتها واندفعت به

⁽١) هذه العبارة التي بين القوسين زائدة في المختصر عما في قمجموع الفتارى؛. وهبارة مجموع الفتارى؛. وهبارة مجموع الفتارى؛ على قوأحمد وأصحابه إنما يقدمون الأب إذا لم يكن عليها في ذلك حرز، فلا قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصيانتها، أو مهمل لحفظها وصيانتها فإنه يقدم الأم في هذه الحالة، قمجموع الفتارى»: (١٣٤/ ١٣٢).

مفسدتها. فأما مع وجود فساد أمرها مع أحدهما فالآخر أولى به بلاريب...

وإذا قدر أن الأب تزوج بضرة، وهو يتركها عند ضرة أمها لا تعمل لمصلحتها، بل تؤذيها أو تقصر في مصلحتها، وأمها تعمل على مصلحتها ولا تؤذيها، فالحضانة هنا للأم قطعاً، ولو قدر أن التخيير مشروع، وأنها اختارت الأم فكيف إذا لم يكن كذلك؟ والعلماء متفقون على أنه لا يتعين أحدهما مطلقاً، بل مع العدوان والتفريط والفساد والضرر، لا يقدم من يكون كذلك على البر العادل المحسن القائم بالواجب(1).

وقد عللوا أيضاً تقديم الأب بعلة ثانية: بأنها إذا صارت مميزة صارت ممن تخطب وتزوج، واحتاجت إلى تجهيزها فإذا كانت عند الأب كان أنظر لها، وأحرص على تجهيزها وتزويجها مما إذا كانت عند الأم. وأبو حنيفة يوافق أحمد على أن الأب أحق بها من الخالة والأخت والعمة وسائر النساء، بخلاف ما قاله في الصبي، فإنه جعل الأب أحق به مطلقاً.. لكن قال: الأم والجدة أحق من الأب، فكلاهما قدم الأب وغيره من العصبة على النساء، لكن أحمد طرد القياس فقدمه على جميع النساء، وأبو حنيفة فرق بين عمود للنسب وغيره، والنبي على النساء النساء وغيره، والنبي على النساء اللائي يقدمن عليه في حال صغرها، دل ذلك على أن الأب أقوم بمصلحة اللائي يقدمن عليه في حال صغرها، دل ذلك على أن الأب أقوم بمصلحة ابته من النساء، وتبين أن أصل هذا القول ليس في مفردات أحمد، بل هو طرد في قياسه.

وبكل حال فهو قول قوي متوجه ليس بأضعف من غيره من الأقوال

⁽١) هنا انتهت قاعدة الحضانة من المجموع الفتاوي، : (٣٤/ ١٣٢).

المقولة في الحضانة، وليس قول من رجح الأم مطلقاً بأقوى منه.

ومما يقوي هذا القول أن الولد مطلقاً إذا تعين أن يكون في مدينة أحد الأبوين دون الآخو، وكان الأب ساكناً في مصر والأم ساكنة في مصر آخر، فالأب أحق به مطلقاً، سواء كان ذكراً أو أنثى عند عامة العلماء، كشريح القاضي ومالك والشافعي وأحمد وغيرهم، حتى قالوا: إن الأب إذا أراد سفر نقلة لغير الضرار إلى مكان بعيد، فهو أحق به؛ لأن كونه مع الأب أصلح له، لحفظ نسبه وكمال تربيته وتعليمه وتأديبه، وأنه مع الأم تضبع مصلحته.

واتفقوا كلهم على أن الأم لو أرادت أن تسافر بالذكر أو الأنثى من المصر الذي فيه عقد النكاح، فالأب أحق به، فلم يرجح أحد منهم الأم مطلقاً فدل ذلك على أن ترجيحها في حضانة الولد مطلقاً ذكراً كان أو أنثى مخالف لهذا الأصل الذي اتفقوا عليه، وعلم أنهم متفقون على ترجيح جانب الأب عند تعذر الجمع بينهما، وهذا ثابت في الولد، وإن كان طفلاً يكون في بلد أبيه ببخلاف ما إذا كان الأبوان في مصر واحد فهنا هو مع الصغر للأم، لأن في ذلك جمعاً بين المصلحتين . . . أما البنت فإنه على المشهور عند أصحاب أحمد؛ أنها إذا كانت قبل البلوغ عند الأب فهي بعد البلوغ أولى أن تكون عند الأب منها عند الأم، فإن أبا حنيفة وأحمد في رواية ومالكاً يجعلونها قبل البلوغ للأم، وبعد البلوغ خير مصلحتها، فإذا كان كذلك فلا فرق بين ما قبل البلوغ وما بعده في وأنظر في مصلحتها، فإذا كان كذلك فلا فرق بين ما قبل البلوغ وما بعده في ذائك . فتبين أن هذا القول وهو جعل البنت المعيزة عند الأب أرجح من غيره ذا أماه أحدا) اهد(۱).

⁽١) المختصر الفتاوي المصرية : ص ٦٣٤.

أراء الفقهاء في حضانة البنت المعيزة:

أولاً: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول:

بالتفريق بين حضانة الأم والجدة للبنت، وحضانة غيرهما لها، فإن كانت الحاضنة الأم أو الجدة بقيت البنت عندها حتى تبلغ مبلغ النساء، وإن كانت الحاضنة غيرهما بقيت عندها إلى سن المراهقة وهي تسع سنين وقيل إحدى عشرة سنة. وعن الإمام محمد أنه لا فرق بين الأم والجدة وبين غيرهما، وأن الأجل الذي تتهي فيه حضانة البنت هو سن المراهقة (١) وبهذا قالت الحنفية.

ثانياً: ذهب فريق آخر إلى القول:

بأن الجارية تبقى عند أمها حتى تبلغ ويخاف عليها، فإذا بلغت مبلغ النكاح وخيف عليها نظر، فإن كانت أمها في حرز ومنعة وتحصين كانت أحق بها أبداً حتى تنكح، وإن بلغت ابنتها ثلاثين سنة أو أربعين سنة ما دامت بكراً فأمها أحق بها ما لم تنكح الأم أو يُخف موضعها، فإن خيف على البنت في موضع الأم ولم تكن الأم في تحصين ولا منعة، أو الأم لعلها ليست بمرضية في حالها ضم الجارية أبوها إليه، أو أولياؤها إذا كان في الموضع الذي تضم إليه كفاية وحرز (٢٠). وبهذا قالت المالكية.

ثالثاً: ذهب فريق آخر إلى القول:

بأن الولد ذكراً كان أو أنثى يخير بين أبويه بعد التمييز، فإذا كانت جارية : بقيت عند من اختارت ليلاً ونهاراً، ولا يمنع الآخر من زيارتها من غير إطالة

⁽١) «بدائم الصنائم»: (٤/ ٤٤، ٤٤)، «الهداية» وفشرح المناية، وفتتح القدير»: (٣/٧١٧).

 ⁽٦) «المدونة»: (٢/ ٣٥٦)، «الدسوقي على الشرح الكبير»: (٢/ ٢٥٦، وما بعدها)،
 «المقدمات»، لأبن رشد: (٢/ ٤٤٣).

وتبسط(١). ويهذا قالت الشافعية .

رابعاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى أن البنت بعد السابعة تنتقل إلى الأب لكونه أحفظ لها وأحق بولايتها؛ ولانها تخطب منه ويتولى تزويجها، وهو أدرى بمصلحتها وأعلم بالكفؤ وأقدر على تحصيل مصالحها، ولا يمنع الأم من زيارتها وتمريضها، ولا يصح قياسها على الولد؛ لأنه لا يحتاج إلى الحفظ والتزويج كحاجتها إليه (7). وبهذا قالت الحنابلة.

موازنة بين ما ذهب إليه الشيخ وما ذهب إليه الفقهاء في حضانة البنت بعد
 التمير:

يتبين من عرض آراء الشيخ وآراء الفقهاء في حضانة البنت، أن الشيخ -رحمه الله _يختار الرواية المشهورة من مذهب الإمام أحمد، والتي عليها عامة أصحابه، وهي أن البنت بعد التمييز تكون مع الأب، وليس للشيخ - رحمه الله - رأي جديد منفرد به في هذه المسألة، وإنما اختار رأياً أخذ به عامة الحنابلة، أما الشافعية فيقولون بتخيير البنت بعد سن التمييز، وهو قول فيه إضرار بالبنت، حيث يعرضها للخروج، والبروز أمام الناس، والتردد بين أمها وأبيها، مما يجعلها عرضة للزهد فيها والرغبة عنها وعدم العناية بها، فمن مصلحتها لزوم أحد الأبوين لا التردد بينهما.

أما المالكية فيتفقون مع الحنفية في بقاء البنت مع أمها وجدتها حتى تبلغ مبلغ النساء، على اختلاف بين الحنفية في تحديد انتهاء الحضانة التي من قبل

⁽۱) «المهذب»: (۲/ ۱۷۱).

⁽۲) «المغني»: (۱/ ۲۱۶)، «الشرح الكبيرة: (۱۱/ ۲۲۵)، «الإنصاف»: (۹/ ۲۲۰، ۳۱۱)، «الفروع»: (۵/ ۲۲۰).

ويزيد المالكية فيبقون البنت مع حاضيتها من النساء حتى تتزوج، ولو بلغت الأربعين، على أنهم يشترطون أن تكون الأم في حرز ومنعة وتحصين، لكنهم يحرمون البنت من حضانة الأب في وقت هي محتاجة فيه إلى الصيانة والحفظ، وجلب المصلحة لها وحمايتها من الأذى، واختيار الزوج الكفء لها؛ لأنها تخطب من الأب، وهو القادر على تجهيزها في الغالب، وبقاؤها عند حاضنتها من النساء يضيع عليها فرصة الزواج، ويجعلها عرضة للضباع.

والقول بتخيير الجارية لم يقم على دليل صحيح ولا قياس صريح، والذي ورد بهذا الشأن هو حديث عبد الحميد بن جعفر، قال: أخبرني أبي عن جدي رافع بن سنان، ﴿أَنه أسلم وأيت امرأته أن تسلم فأتينا النبي ﷺ فقالت: ابنتي وهي فطيم أو شبهه، وقال رافع: ابنتي. فقال له رسول الله ﷺ: اقعد ناحية، وقال لها: اقعدي ناحية. وأقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها، فمالت إلى أمها، فقال النبي ﷺ: اللهم اهدها، فمالت إلى أبيها فأخذها، وهذا الحديث قد ضعفه بعض العلماء؛ فقال ابن المنذر: في إسناده مقال، وقال غيره: هذا الحديث لا يثبته أهل النقل، وقد روى على غير هذا الوجه وقد إضاف فيه: ها, كان المخير ذكراً أو أنشى ؟

ومن روى أنه كان أنثى قال فيه فطيم ، أي مفطومة ، وفعيل بمعنى مفعول إذا كان صفة يستوي فيها المذكر والمؤنث يقال: عين كحيل وكف خضيب ، فيقال للصغير فطيم ، وللصغيرة ، فطيم ، ولفظ الفطيم إنما يطلق على قريب العهد بالفطم فيكون له نحو ثلاث سنين ، ومثل هذا لا يخير باتفاق العلماء ، وأيضاً فإنه خير بين مسلم وكافر، وهذا لا يجوز عند الأثمة الأربعة وغيرهم، فإن القاتلين بالتخيير لا يخيرون بين مسلم وكافر كالشافعي وأحمد في رواية ،

وأما القائلون بأن الكافرة لها حضانة كأبي حنيفة وابن القاسم فلا يقولون بالتخيير، ومذهب الشافعي أنه لاحضانة لكافرة.

وعلى هذا فالحديث - إن كان ثابتاً - دليل على التخيير في الجملة ، لكن قد حصل الطعن في سنده والاضطراب في متنه ، حيث اختلف في المخير: هل كان صبياً أو صبية ، فلم يتبين أحدهما فلا يبقى فيه حجة على تخيير الأنثى، لا سيما والمخيرة كانت فطيماً ، وهذه لا تخير باتفاق العلماء . وإذا كان هذا الحديث لا يصلح دليلاً لما تقدم ، وأيضاً فإن الإمام الشافعي لا يثبت الحضانة للكافرة فلم يعد يستقيم الاستدلال بهذا الحديث ، وعليه فلم يعد القول بتخيير الجارية قائماً بحسب ما يبدو. ويقى قولان:

أحدهما: ما عليه عامة أصحاب أحمد، واختاره شيخ الإسلام: وهو جعل البنت مع الأب.

الثاني: ما ذهب إليه أبو حنيفة ومالك ورواية عن أحمد، وهو جعل البنت مع الأم حتى البلوغ.

• الرأى المختار:

هو جعل البنت عند أبيها إذا كمل نضجها وحسن إدراكها؛ لأن الرجال أغير على البنات من النساء، فلا تستوي غيرة الأب على ابنته وغيرة الأم أبداً، وكم من أم تساعد ابنتها على ما تهواه. ويحملها على ذلك قصور عقلها وسرعة انخداعها، وضعف داعي الغيرة في طبعها بخلاف الأب، ولهذا المعنى وغيره جعل الشارع تزويجها إلى أبيها دون أمها، ولم يجعل لأمها ولاية على نفسها البتة ولا على مالها. فكان من محاسن الشريعة أن تكون عند أمها ما دامت محتاجة إلى الحضانة والتربية. فإذا بلغت حداً تُشتهى فيه وتصلح

للرجال، فمن محاسن الشريعة أن تكون عند من هو أغير عليها، وأحرص على مصلحتها وأطبوت الغيرة _ مصلحتها وأصون لها من الغيرة _ ولو مع فسقه وفجوره _ ما يحمله على بذل الجهد لحماية عرضه ومحارمه بكل الوسائل إذا رأى ما يريبه .

ومن المعلوم أن لدى النساء من الضعف، والقابلية للانخداع ما يهدد مستقبل البنت بالضياع.

وهذه الصفات هي الغالبة على الجنسين، ولا عبرة بما خرج عن الكثير الغالب.

ويؤكد ذلك أن الأب عليه مؤونة تجهيزها، وإعدادها لبيت الزوجية، ولا يكون ذلك إلا مع وجودها مع الأب.

على أننا إذا قدمنا أحد الأبوين فلا بد من مراعاة قدرته على صيانته وحفظه للطفل.

ومن المتعين الحرص على مصلحة الجارية، والعمل على تحقيق ما يصلح به أمرها، وإعدادها الإعداد الكامل كي تصبح ربة بيت وآماً صالحة، فلا بد أن نعلم يقيناً أن أمها صالحة مستقيمة تعيش في حرز وحصانة ومحافظة كاملة، وتكون غير مزوجة بأجنبي، ولا مانع أن تكون مزوجة بمحرم من الصبية. فإذا كانت كذلك فهي أولى بالجارية من الأب.

فإن البنت _ بعد حد الاستغناء الذي تشارك فيه الغلام _ في حاجة إلى تدريبها على ما يلزم المرأة من أنواع تدبير المنزل وتنظيمه، وتعويدها ما يحسن من عادات النساء وآدابهن، فإذا بلغت أو كادت، كانت في حاجة إلى الحفظ والصيانة، ولا شك أن الرجال على ذلك أقدر من النساء. ولا ريب أن الأب مشغول بحياته المعيشية، ويعمل على كسب الرزق، ويعيش معظم النهار خارج المنزل، فإما أن يكون لديه زوجة أخرى، وهذه الزوجة في الغالب لا تحسن إلى بنت زوجها، بل تسيء معاملتها وتعمل على إيذائها، وقد ثبت بالتجربة أن زوجة الأب تسيء كثيراً إلى بنات زوجها. لذا لا يجوز أن تكون معها وتحرم من أمها.

وإما أن يكون الأب غير متزوج، وفي هذه الحال فإما أن يذهب بها إلى عمله، وينتقل بها خارج المنزل، وإما أن يتركها في البيت وحدها، وفي كلا الحالين يلحق البنت ضرر وحرج كثير، ثم إن القائلين بجعل البنت مع الأب المترطوا في تقديمه على الأم ألا يكون عليها في ذلك ضرر، فلو قدر أن الأب عاجز عن حفظها وصيانتها، أو يهمل حفظها لاشتغاله عنها أو لقلة دينه. والأم قائمة بحفظها وصيانتها، فإنه تقدم الأم في هذه الحال.

ولا ريب أن الأم التي اشترطنا فيها أموراً معينة وصفات محددة من الأفضل كون البنت معها حتى تبلغ مبلغ النساء، وهذا هو ما ينبغي العمل به، والمصير إليه لما فيه من حفظ مصلحة البنت وحسن تربيتها.

انتهاء المطالة

تنتهي حضانة النساء للصبي بانتهاء المدة التي يحتاج فيها إلى النساء، وذلك بأن يأكل وحده ويشرب وحده ويلبس وحده، ثم يكون مع أبيه حتى يبلغ سن الرشد فيستقل حيتلذ بنفسه، وتنتهي حضانة البنت إذا بلغت البلوغ الطبيعي للنساء، ولقد اعتبر البعض تقدير انتهاء الحضانة بالسن لكيلا تجري المشاحنة، وإن حدث اختلاف سهل الاحتكام إلى ضابط معين مستقيم فقدروا السن للغلام من سبع إلى تسع، وللجارية من تسع إلى إحدى عشرة سنة، نظراً للتفاوت بين الغلام والجارية بحسب ما يحتاج له كل منهما من تعلم وصيانة وحفظ.

وإن كان الأولى بقاء البنت مع أمها حتى تبلغ مبلغ النساء وتصبح قادرة على إدراك مصالحها وحماية نفسها، وهذا لا يتحقق غالباً إلا بعد أن تبلغ خمس عشرة سنة تنقل بعدها إلى الأب.

وإذا انتهت مدة الحضانة ولم يكن للمحضون (الغلام أو البنت) أحد من العصبة الذين لهم حق الضم وأهليته، ولم يكن هناك أيضاً وصي يمكن أن يسلم إليه الغلام، فإنه يبقى عند حاضنته حتى يرى القاضي ما هو أصلح له، وكذلك إذا بلغ مجنوناً أو معتوهاً فإن حضانته بقى لأمه.

وفي مرحلة الضم يبقى الغلام عند أبيه أو جده أبي الأب، أو عند من له الحق بعدهما، إن لم يكونا موجودين، أو لم يكونا أهلاً لذلك، يرعاه ويؤدبه ويعلمه، ويصح أن يدفعه لمن يعلمه صناعة يتكسب منها، فينفق عليه من كسه.

فإذا بلغ الصبي مبلغ الرجال لم يكن لأبيه ولا لغيره _ وليّاً كان أو وصيّاً _ سبيل عليه، بل يكون له الخيار في الإقامة مع أبيه أو مع أمه أو الإقامة بعيداً عنها، وإن كان يجب عليه بر أبويه وإكرامهما والإحسان إليهما أن يسكن معهما، ويعمل على رد الجميل الذي أسدياه إليه .

Notes with a west of the con-

قال تعالى : ﴿ وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوآ إِلَّا إِنَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنَّا ﴾ (1). وقال تعالى : ﴿ وَقَضَيمَ الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ إِخْسَنّا ﴾ (1).

ومن محاسن الشريعة أن أوجبت حقاً للوالد على ولده، وإذا كان الأب ملزماً بالإنفاق على ولده في الصغر فإن الولد إذا كبر وهو غني لزمه الإنفاق على والده المحتاج. أما إذا بلغ الصبي وهو غير مأمون على نفسه، فإنه حينئذ يبقى في حالة الضم جبراً عليه كما كان.

أما البنت فإنها تبقى في مرحلة الضم عند صاحب الحق في ذلك وليس له أن يدفعها للتكسب من صناعة أو خدمة تختلط فيها بالرجال؛ لأن ذلك يخل بواجب حفظها وصيانتها، ويصح أن يسلمها إلى أمينة تعلمها ما يلزم المرأة من شؤون تدبير المنزل، فإذا بلغت مبلغ النساء، وكانت بكراً فإنها تستمر في مرحلة الضم ولو كانت مأمونة على نفسها ما دامت شابة يخشى عليها من الرجال، فإن كبرت سنها وعهد فيها حسن الرأي والعفة، فليس لأبيها ولا غيره أن يجبرها على البقاء عنده.

⁽١) سورة الإسراء، الآية : ٣٣.

 ⁽٢) سورة الأحقاف، الآية: ١٥.

* ما قاله الإمام ابن تيمية عن انتهاء الحضائة:

قال: (إن الغلام إذا بلغ معتوهاً: كانت حضانته للأم كالصغير وإن كان عاقلاً كان أمره إلى نفسه يسكن حيث شاء إذا كان مأموناً على نفسه. . فإن كان غير مأمون على نفسه فلم يجعل أحد الولاية عليه للأم، بل قالوا: للأب ضمه إليه وتأديبه، والأب يمنعه من السفلة.

وأما الجارية إذا بلغت، فنقل عن مالك: الوالد أحق بضمها إليه حتى تزوج ويدخل بها الزوج، ثم هي أحق بنفسها وتسكن حيث شاءت، إلا أن يخاف منها هوى أو ضيعة أو سوء موضع، فيمنعها الأب بضمها إليه. . وكذلك قال أبو حنيفة في البكر، قال: الأب أحق بها مأمونة كانت أو غير مأمونة، والبنت هي أحق بنفسها إذا كانت مأمونة.

وقال الشافعي(1): هي أحق بنفسها إذا كانت مأمونة بكراً كانت أو ثيباً .
وإذا كان المشهور عند أصحاب أحمد يقضي بجعل البنت عند أبيها قبل
البلوغ، فإنها بعد البلوغ مع الأب أولى من بقائها مع الأم، فإن أبا حنيفة وأحمد
في رواية ومالكا يجعلونها قبل البلوغ للأم، وبعد البلوغ جعلوها عند الأب.

... و أبر عبد الله محمد بن إدريس الشافعي القرشي، كان آية من آيات الله في الحفظ والذكاء وقوة الاستنباط للأحكام، فاستطاع بذلك أن ينشىء ملعباً فقهياً _ ينسب إليه، أخذ العلم صغيراً بمكة عن مسلم ابن خالد، ثم بالمدينة عن مالك بن أنس، ورحل إلى العراق فاستوعب علم محمد بن الحسن صاحب أبي حنيفة وصحب الإنام أحمد وأعجب كل منهما بالآخر، وانتقل أخيراً إلى مصر، فأقام بها ونشر فيها ملهبه الجديد، وأقبل طلاب العلم يأخذون عنه وينشرون مذهبه في كافة البقاع، من بينهم، الربيع بن سليمان، أبو عبد الله الزعفواني والبريطي، والمزني وفيرهم. توفي بالقاهرة سنة ٤٠ لهـ عن ٥٤ سنة. دخلاصة تهذيب الكمال؛ ص ٢٧٧، وما بعدها، وفيات الأعيانة: (١٦٣/٤)، والأعلام؟:

وهذا يدل على أن الأب أحفظ لها وأصون وأنظر في مصلحتها، فإذا كان كذلك فلا فرق بين ما قبل البلوغ وما بعده في ذلك. فتبين أن هذا القول - وهو جعل البنت المميزة عند الأب - أرجح من غيره (١١).

• آراء الفقهاء فيما تنتهي به الحضانة:

أولاً: ذهب فريق من الفقهاء إلى القول بأن الشاب غير المأمون والبنت غير المأمونة، والبكر الشابة مأمونة أو غير مأمونة لا خيار لأحد منهم في الإقامة بعد البلوغ، بل يجبرون على الإقامة مع الأب أو من يقوم مقامه من الأولياء.

أما الشاب المأمون، والبنت المأمونة، والبكر المسنة التي صار كبر سنها مظنة العقل والعفة، فلا يجبر أحد منهم على الإقامة مع الأب أو الولي، بل يقيمون حيث يختارون(٢). وبهذا قالت الحنفية.

ثانياً: ذهب فريق آخر إلى القول بأن الحضانة تنهي بالبلوغ بالنسبة للذكر إذا بلغ عاقلاً غير زمن، ومن هؤلاء من يجعل أمد الحضانة ينتهي بالبلوغ من غير شرط بالنسبة للذكر، أما البنت فتستمر حضانتها حتى يدخل بها الزوج(٣).

ثالثاً: ذهب فريق آخر إلى القول: بأن الزوجين إذا افترقا وكان لهما ولد بالغ رشيد فله أن ينفرد عن أبويه؛ لأنه مستغن عن الحضانة والكفالة، والمستحب أن لا ينفرد عنهما ولا يقطع بره عنهما وإن كانت جارية كره لها أن

⁽١) «مختصر الفتارية: ص ١٣٣، وما يعدها.

 ⁽۲) فيدائع الصنائعة: (۱۳/٤)، فالهدايقة وفشرح العناية، وففتح القديرة: (۳۱٦/۳، وما معدها).

 ⁽٣) «المدونة»: (٢/ ٣٥٦)، «الشرح الكبير» و«حاشية الدسوقي»: (٢/ ٢٢٥).

تنفرد؛ لأنها إذا انفردت لم يؤمن أن يدخل عليها من يفسدها(١). وبهذا قالت الشافعية.

رابعاً: ذهب فريق آخر من الفقهاء إلى القول: بأن الفلام إذا بلغ رشيداً وكان قادراً على تصريف شؤونه والاستقلال بنفسه فإنه يكون حيث شاء إلا أن الأولى ألا ينفرد عن أبويه. ولم تبق عليه ولاية لأحد.

أما البنت فتستمر الولاية عليها حتى يتسلمها الزوج^(٢). وبهذا قالت الحنابلة.

• موازنة بين ما يراه الشيخ وما يراه الفقهاء فيما تنتهي به الحضانة:

الذي يظهر أن الشيخ - رحمه الله - لا يرى انتهاء الحضانة بالبلوغ بالنسبة للزمن والمعتوه، أما العاقل الرشيد فتنتهي حضانته بالبلوغ، وهو بهذا يتفق مع المالكية والحنابلة والحنفية، ويشترط كون الشاب مأموناً على نفسه حتى يستقل بتدبير أمره. ويتفق الشيخ مع جمهور الفقهاء في أن الثيب لها حق الاستقلال بنفسها إذا كانت مأمونة، أما البكر فلا تنتهي حضانتها إلا بالزواج، ويلزمها البقاء مع أبيها أو من يقوم مقامه، وهو بهذا يتفق مع الحنابلة والحنفية، إلا أنه يرى أن البكر لا تنتهي حضانتها بالبلوغ أو تقدم السن بها وأنه يلزم استمرار القوامة عليها وحمايتها حتى يتسلمها الزوج.

⁽۱) «المهذب»: (۲/۱۲۹).

 ⁽٦) «المغني»: (١١٤/١١)، «الشرح الكبيرة: (١٩٣/١٥)، «الغروج»: (١٩٠/٥٠)، «الغروج»: «الإنصاف»: (١٩٠٥-١٧١)، «المنتهى»: (٩/ ١٧٠- ١٧١)، «المنتهى»: (٩/ ١٣٠).

الرأي المختار:

هو أن حضانة النساء تنتهي بالبلوغ بالنسبة للذكر والأنثى، ثم تكون الحضانة للأب حتى يكمل نضح الابن ويتم زواج البنت، فقد قبال أبو بكر درضي الله عنه _ بشأن عاصم بن عمر _ رضي الله عنه _ بشأ وقي به حتى يشب(۱) فيختار لنفسه(۱). وقد حكم عمر _ رضي الله عنه _ بحكم أبي بكر، والصحابة مجتمعون لم يخالف منهم أحد فصار إجماعاً.

وبعد البلوغ يقوم الأب بتحمل كامل المسؤولية، وإن كان البلوغ مرحلة فاصلة تبدأ بعده تحمل الشاب مسؤولية التكاليف الشرعية، إلا أن حد البلوغ هذا يدخل في مرحلة المراهقة التي تبدأ غالباً بعد سن العاشرة وتنتهي في سن العشرين أو بعدها بقليل، وهذه المرحلة من أخطر المراحل وأكثرها تعريضاً للشاب للانحراف والخروج عن الطريق السوي، حيث تعتليج في نفسه كثير من الهواجس والأفكار والأحلام التي قد يجد نفسه عاجزاً عن تحقيقها، ولا يدرك نتائجها ومدى خطورتها وآثارها السيئة على مستقبله وأسرته.

وقد تسمى هذه المرحلة بمرحلة التيه والسفه، فقد يبلغ الصبي سفيها، ولذا لم يجعل الله تبارك وتعالى الحق لليتيم في استلام أمواله بمجرد البلوغ، ولكن اشترط الرشد في دفع المال إليه، قال تعالى:

⁽١) الشباب: الفناء والحداثة ـ وفي الحديث هل يستشهد الصبيان على الكبار، فقال عليه السلام: يستشبون، أي يستشهد من كبر منهم ويلغ (لسان العرب مادة شيب، الشباب والفتاء والحداثة؛ زمن الغلومية سبع عشرة سنة من يولد إلى أن يستكملها، ثم زمن الشبابية إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة، وقيل الشباب من الباوغ إلى الثلاثين، وقيل ابن ست عشرة إلى اثنين وثلاثين، ثم هو كهل، تاج العروس من جواهر القاموس).

⁽۲) «زاد المعاد»: (٤/ ۲٦٣/٤).

: 3944 33373

﴿ وَابْشُلُوا ٱلْيَتَلَمَى حَنَّى إِذَا بَلَقُوا ٱلنِّكَاحَ فَإِنَّ عَالَشُمُ مِّنْهُمْ رُشْدًا فَاذْفُعُوا ٓ إلَيْهِمْ أُمُولُهُمْ ﴾ (١٠).

10,771,707447

والعلماء متفقون على استمرار الحجر على الشاب حتى يرشد. وإذا كان المال سيظل بيد الولي فمن أين ينفق الفتى لتحقيق رغباته. فقد يضطر إلى سلوك مشين للحصول على المال، ولا سيما في هذا الزمن الذي ازداد فيه الشر، وتكاثر فيه الفساد والمفسدون.

لذا فمن الصواب أن يستمر الولد تحت إشراف أبيه ورعايته حتى يكمل نضجه ويتم رشده ويكون قادراً على إدارة شؤونه ، خبيراً بنتائج تصرفاته مدركاً لمصلحته . وهذا لا يثبت إلا بالتجربة والابتلاء والاختبار، فإذا ثبت توافر صفات الرجولة فيه وأثبت صلاحيته ليستقل بشؤون نفسه قلنا بانتهاء الولاية عليه وله أن يستقل بنفسه حيتئد.

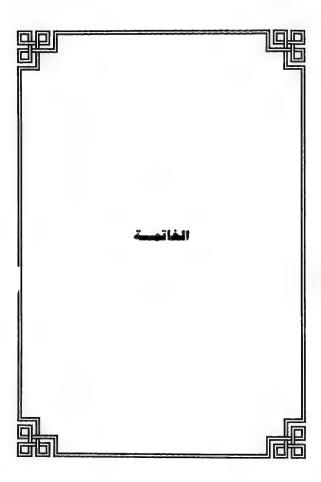
أما البنت البكر فقبل البلوغ هي مع الأم، وبعد البلوغ تكون مع الولي سواء كان الأب أو من يقوم مقامه، حتى يتسلمها الزوج.

وأما الثيب فهي مع الأب ولا ينبغي أن تستقل بنفسها سواء كانت مأمونة أو غير مأمونة. وإذا كان وليها غير الأب فلها الاستقلال بنفسها إذا كانت عاقلة مأمونة وتسكن في حي بعيد عن الإغراء والفتنة، أما لو كانت غير ذلك فعليها أن تعيش مع وليها.

والله ولى التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل.

⁽١) صورة النسام، الآبة: ٦.

٨٥٨ الفاتية



٠ ١٦٨ الفاتسة

الفائسة

over a sear that to derived the recommendance a sear district demindful linear market here a mark/AME for all the 1990/ More a sear mark a sear a sea

فقه شيخ الإملام ابن تيمية - رحمه الله تعالى -

تبين مما تقدم أن ابن تيمية فقيه عميق الفكر، بعيد النظر، متسع الأفق، واسع الاطلاع، قد أحاط علماً بالمذاهب الفقهية، وأقيستها إحاطة نابعة عن معرفة دقيقة، وقد جاءت بحوثه مقارنة بين النظريات والأسس التي انبنى عليها كل رأي في دقة وإحكام.

و إن فتاواه في ذلك لتسم بالعمق وسعة الأفق، فقد كون فقها حيّا خصباً نامياً، وهكذا كان نهجه في كل ما تطرق إليه بالبحث من أبواب الفقه، نماذج تصور نفاذ بصيرته، وقوة مداركه، وتبين مدى قدرته في الغوص إلى أدق المعاني، ومزج الفقه بالحياة وجعله حكماً عدلاً على أحكامها، مع التمسك بمقاصد الشريعة، بل غرضه تحقيق معانيها في معالجة ما يجري بين الناس من مشكلات الحياة، وكان يدور في كل ما كتبه في الفقه حول أمور ثلاثة:

 الأخذ بالأدلة من الكتاب والسنة وآثار الصحابة وأقوال السلف، فهو شديد الحرص على أن لا يختار مسألة بغير دليل، بل يختار ما له اتصال بأوثق المصادر.

٢ ـ القصد إلى تحقيق حاجات الناس ومألوفهم، وتحقيق مصالحهم،
 و إقامة العدل بينهم، فإنه بعد استيثاقه من الاتصال بين الحكم والمصدر

٧٢٨ الناشة

الشرعي من كتاب أو سنة، يختار الأعدل الذي يلاثم العصر، ويتفق مع الحاجات. فهو يعد بحق فقيه الشرع وخبير العصر.

٣- العمل على تحقيق المعاني التي تتفق مع أهداف الشريعة، وتحقق الغاية من التشريع، وهو جد حريص في كل ما يختار ويفتي به ويعلنه من آراء، على أن يكون متفقاً مع المصادر الشرعية. وقد تبين أن لهذا الإمام - رضى الله عنه ـ الجليل اختيارات كثيرة، تدل على اطلاع عميق، وفهم دقيق وأفق واسع، وإدراك لمصالح الناس، فهو في كل ما اجتهد فيه واختاره، كان يبذل ما في وسعه لتكون آراؤه لا تخرج عن دائرة أقوال السلف. وذلك يرجع إلى ما هو عليه من الورع والتقي والخلق المستقيم؛ لأنه الفقيه العربق، المستنبط العليم بمصادر الشريعة ومواردها، الخبير بأوجه القياس، ويبذل قصاري جهده في التمسك بمصادر الشريعة، ومعانى الآثار فيما يعود على الناس بالنفع العميم، وهو في اجتهاده يحلق في سماء الكتاب والسنة، ومناهج السلف الصالح، والأثمة المجتهدين، وقد توافرت له أدوات الاجتهاد من حيث علمه بالسنة واللغة، وفهمه للقرآن ومناهج التفسير، وإحاطته بالحديث دراية ورواية ، مما يرفعه إلى المرتبة الأولى من الاجتهاد المطلق. وقد جاءت فتاواه كلها مثلا حيّاً في تحرى الدقة، وطلب الحق وتوضيحه والاستدلال له، والتوجيه على هدى الكتاب والسنة، وأقوال السلف الصالح رضوان الله عليهم.

وابن تيمية - رضي الله عنه _ يضرب المثل الأعلى في النهج القويم، والمنهج المستتيم في كل ما يقوله من مسائل الفقه، فهو يغوص في أقوال الفقهاء غوص العالم المطلع الخبير، المدرك لسماحة الإسلام، الذي جاء

بمبادىء العدل والسلام.

فالإمام ابن تيمية ـ رضي الله عنه ـ له باع طويل في معوفة مذاهب الصحابة والتابعين، لا يتكلم في مسألة إلا وذكر فيها مذاهب الأثمة الأربعة غالباً، بل أنه يفتي بما قام عليه الملليل، فلا يتعصب لمذهب معين، ولقد عمل على نصرة السنة ومنهج السلف، واحتج لها ببراهين ومقدمات لم يُسبق من المذاهب ما قام عليه الدليل، وهو وإن كان يكثر الاختيار من المذهب من المذاهب ما قام عليه الدليل، وهو وإن كان يكثر الاختيار من المذهب الحنبلي، لكنه انتهى إلى الاجتهاد في كثير من المسائل، وانفرد بمسائل عن المذاهب الأربعة، ولم يتقيد هذا الإمام الجليل ـ رضي الله عنه ـ بمذهب معين، بل تحرر من القيود المذهبية، وانطلق إلى الدراسة الفقهية الجامعة، وقل بدا واضحاً أنه قد فاق غيره في فهم الكتاب والسنة، وأقوال الصحابة، والأثمة المجتهدين، ولهذا لا يكاد يوجد له قول يخالف نصاً شرعياً، وقد جاءت آراؤه متمشية مع الأدلة الشرعية، ومراعية مصالح الأمة وحفظ حقوقها، وملائمة لروح العصر وحاجات الناس، ومقاصد الشريعة من طلب التيسير ورفع الحرج.

وكلام شيخ الإسلام في الفقه ليس موجوداً في مؤلف موسوم بعنوان متميز، فيما عدا شرح العمدة، تأليف الإمام أبي محمد ابن قدامة، وهذا الشرح النفيس المتميز لم يوجد مع الأسف كاملاً، وإنما وجدت منه أجزاء (في الطهارة والصلاة والزكاة والصوم ومناسك الحج والعمرة)(1).

 ⁽١) وما وجد من هذا الشرح النفيس لم يكن بعفط هذا الإمام، ولم يدونه أحد من تلاميذه الذين
 تلقوا العلم عنه مباشرة، إنما بخط رجال متأخرين عن زمته بقرون، و يهذه النسخ بياض كثير.

وقد كانت آراؤه _ رحمه الله _ في الفقهيات مفرقة، إما على شكل بحوث في بعض مؤلفاته، وإما على شكل قواعد، أو فتاوى تشغل عشرات المحلدات.

وهذا الإمام أحد العلماء الاعلام الذين جمعوا بين أنواع الاجتهاد، فهو مجتهد في المذهب الحنبلي الذي تلقاء عن شيوخه في أول حياته، وهو مجتهد أيضاً في التخريج في المذهب، وهو مجتهد مطلق غير مقيد بمذهب من المذاهب، وهو مجتهد أيضاً في الفتوى.

وهذه أنواع من طبقات المجتهدين. وفوق ذلك كله فإنه مجتهد مستقل كالأثمة الأربعة وابن حزم، الذين اجتهدوا في الأصول والفروع. فإن الإمام ابن تيمية قد تبوأ كل مراتب الاجتهاد، وهذا ظاهر نتبينه عند مراجعة آرائه، واستعراض حججه وتوجيهاته.

غير أن طالب العلم قد يحتاج في فهم كلام هذا الإمام، واستيعابه إلى الرجوع لكتب الحنابلة، ومعرفة أصولهم وقواعدهم ومناهجهم في التأليف، ويستطيع أن يستخلص آراءه من بعض كتب تلاميذه مثل: زاد المعاد في هدي خير العباد، وإعلام الموقعين عن رب العالمين للعلامة ابن القيم، وكتاب الفروع، وكتاب الأداب الشرعية للعلامة ابن مفلح، والاختيارات لإبراهيم ابن القيم، والاختيارات للبعلي، ومختصر الفتاوى المصرية، والإنصاف لعلي ابن سليمان المرداوي، وكتب كشاف القناع عن متن الاقناع، والمنتهى وشرحه وغيرها من مؤلفات الإمام الشيخ منصور البهوتي.

مزايا آراء شيخ الإسلام في الفقه:

- ١- يبني تصويره للمسائل في الغالب على منهج فقهاء الحنابلة في تصوير
 تلك المسائل؛ لأنه درس المذهب الحنبلي واستوعبه على شيوخه.
- ٢ تميز في آرائه الفقهية بسعة اطلاعه على مذاهب عامة العلماء، سواء في ذلك المذهب الحنبلي، حيث يستعرض الروايات عن الإمام أحمد، كما يعرض الآراء في المذاهب الأخرى مقرونة بأصحابها من الأثمة الأربعة وغيرهم من سائر المجتهدين كالإمام الأوزاعي، وسفيان الثوري، والليث ابن سعد، وابن جرير الطبري وغيرهم.
- " تمتاز آراء هذا الإمام بوفرة الأدلة من الكتاب العزيز والسنة المطهرة التي أحاط بها رواية ودراية، وعندما يعرض آراء العلماء فإنه يختار منها، وإذا عرض لأراء علماء الجرح والتعديل فإن لديه القدرة الفائقة للتصحيح والترجيح.
- ٤ ظهور تطبيق أصول الفقه في آرائه التي يتضع فيها جلياً استنباطه الموافق للقواعد المعروفة في أصول الفقه. وعلم أصول الفقه مبني على أركان أربعة: الحكم، والدليل، والاستدلال، والمستدل.

فعندما ينظر في المسألة تجده ينظر إليها من جهة الحكم تارة، ومن جهة الاستدلال تارة أخرى، وحيناً من جهة المستدل وما في ذلك من قواعد الترجيح، فهو في أصول الفقه ليس مقلداً تماماً، وإنما له اجتهادات ونظرات صائبة في الأصول. واجتهاده في الأصول مدون في مسودة آل تبعية، ومن هذه الأصول ما يوافق فيها المذهب الحنفي، ومنها ما يوافق المذهب الحامية هو الكثير الغالب.

هـ يعتمد كثيراً على التنظير، ولا شك أن هذا الأسلوب بعرض النظائر مما
 يعمق الفكر ويثرى البحث ويوسع المدارك.

فشيخ الإسلام _ رحمه الله _ عندما يؤصل مسألة يبدأ بذكر النظائر لهذه المسألة التي يريد منها أن يبين أن هذه المسألة موافقة لنظائر كثيرة جاء الشرع بالتوافق في الحكم فيها مع المسألة الأصلية التي عرض لها.

٦- التعليل بمقاصد الشريعة، فقد تميز بعرض مقاصد الشريعة على أصول
 السلف، وهذا مما انفرد به في الفتوى، وقد اعتنى في بيان مقاصد
 الشريعة بتصنيف الفروع على المقاصد.

فمقاصد الشريعة أقسام: منها ما هو راجع إلى المكلف، ومنها ما هو راجع إلى أحكام العبادات، ومنها ما هو راجع إلى أحكام المعاملات، ومنها ما هو راجع إلى الأحكام العامة في السياسة الشرعية وغير ذلك.

وقد صنف الفروع بناء على المقاصد، وهذه بلا شك تحتاج إلى قدرة فائقة في استيعاب أدلة الشرع والمسائل والتحقيق فيها حتى يستطيع أن يلحق كل مسألة بمقاصدها في الشرع. فكثيراً ما يذكر أن الشريعة جاءت بتحصيل المصالح وتكميلها، ودرء المفاسد وتقليلها، وهذا ينبني عليه كل الأحكام الفقهية، فإذا نظر في مسألة لم ينظر إليها من جهة الدليل فقط _ إذا تنازعت المسألة عدة أدلة _ وإنما ينظر إليها معتمداً على هذه القواعد من أصول الفقه والنظائر والمقاصد والقواعد الفقهية وغيرها.

٧- التعليل بالقواعد الفقهة، فهو كثير التعليل فيما يورده في المسائل الفقهية بالقواعد، سواء أكانت القواعد العامة المتفق عليها بين المذاهب، أم القواعد الخاصة في المذاهب الحنبلي، أو في غيره من

ATV Balance and a second a second and a second a second and a second a

المذاهب المعتبرة، فالقواعد يتم بها فهم المسائل الفقهية على نسق واحد؛ لأن القواعد تجمع المسائل بحيث لا يكون ثمة تناقض بين مسألة وفيرها من المسائل.

هذه بعض خصائص ومميزات عامة لفقه هذا الإمام لا بد من العناية بها، وبذل الجهد في استيعابها، حتى تنمو عند طالب العلم ملكة النظر في المسائل الفقهية، وحتى يتدرج في تربية نفسه علميّاً في إدراك آراء الفقهاء.

اغتيارات شيخ الإسلام ابن تيمية

في لفظ «الاختيارة ما يشعر بأنه يختار من أقوال غيره، وهذا يكفي في أنه لا يتفرد بقول من الأقوال فيما اختار، فإذا قلنا: اختار شيخ الإسلام يقتضي قول القائل «اختار» أن هناك أقوالا اختار منها، وهذا واقع صحيح، فإن هذه الاختيارات مبنية على معرفته وعلمه بأقوال من سبقه من أهل العلم في تلك المسائل، فإنه ليس لشيخ الإسلام مسألة خرق فيها الإجماع البتة، بل ما من مسألة إلا وقد سبق إلى القول فيها، إما سبقه جمهور أو سبقه كثير أو سبقه إلى القول فيها، إما سبقه جمهور أو سبقه كثير أو سبقه إلى القول فيها، ومن اختفائه، مبرهناً على صحته بالأدلة الواضحة، والحجيج الساطعة، وبين أن هذا الرأي المستغرب له أصل في مذهب الأثمة، وقال به أحد علماء الأمة.

ومما ينبغي التنبيه إليه أنه إذا اختلفت الفتاوى والنقول عن شيخ الإسلام، بحيث وجدنا فتويين متناقضتين، فإذا عرفنا المتقدم من المتأخر منهما، فإن المعتمد هو المتأخر زماناً، وإذا لم نستطع التمييز بين المتقدم والمتأخر وهو الأكثر - رجعنا إلى كتب تلاميذ الشيخ مثل ابن القيم وابن مفلح وأصحاب الاختيارات، فما أورده هؤلاء يكون هو الرأى المعتمد.

ولكي تتجلى تلك المقدرة الفقهية الفائقة، والعمق في التفكير، نذكر بعض الأمثلة مما درسه واختاره فيما يتصل بفقه الأسرة، حيث إنه موضوع الدراسة: الخاتمة ١٩٦٨

- اعتباره نظر الخاطب كنظر الطبيب والشاهد في الحكم(١).
- حوله بإعادة النفقات والهدايا للخاطب إذا لم يتم الزواج من جانب المرأة أو أهلها(٢).
- "- إن لفظ النكاح إذا أمر به تناول العقد والوطء معاً، وفي حال النهي يصدق على كل منهما وحده (٣).
 - إن اللغة العربية ليست شرطاً في صحة عقد الزواج (٤).
- صحة النكاح بكل لفظ يدل عليه بشرط أن يكون مفهوماً لدى المتعاقدين(°).
 - ٦ اشتراط الولى لصحة النكاح⁽¹⁾.
 - ٧_ أن فسق الأب لا يسلبه الولاية (٧).
 - ٨ إن علة الإجبار في النكاح هي الصغر (٨).
 - ٩ اشتراط استئذان اليتيمة في صحة تزويجها^(١).
 - ١٠ ـ اعتبار الكفاءة في الدين (١٠).
 - (١) المجموع الفتاوى؛ (٢٢/ ١٠٩، وما بعدها).
 - (٢) الاختيارات العلمية)، للبعلى: ص٢٣٢.
 - (٣) قمجموع الفتاوي؟: (٧٠/١٨٦)، وقالاختيارات؛ ص٠٠٠.
 - (٤) قمجموع الفتاوي: (۲۰/ ۵۳۵، ۵۳۵).
 - (٥) المصدر السابق: (٢٢/ ١٥ ١٧).
 - (٦) المصدر السابق: (۳۲/ ۱۹۷، ۱۰۷).
 - (V) المصدر السابق: (۲۲/۹۹).
 - (٨) المصدر السابق: (٣٢/ ٢٢)، وما بعدها).
 - (٩) المصدر السابق: (٣٢/ ٤٥).
 - (١٠) المصدر السابق: (٣٤/ ٨٤).

The state of the second second

- ١١ ـ اعتبار الإعلان شرطاً لصحة عقد النكاح، والاكتفاء به عن الإشهاد(١١).
 - ١٢ ـ تصحيح نكاح الشغار بإيجاب مهر المثل (٢).
- ١٣ ـ القول بصحة التكاح مع نية التطليق في وقت معين، أو بانتهاء الغرض من الزواج (٣).
 - ١٤ _ إباحة وطء الوثنيات بملك اليمين(٤).
 - ١٥ ـ تحريم البنت من الزني تحريماً قاطعاً (٥).
 - ١٦ _ تحريم نكاح الزانية حتى تتوب(٦).
 - ١٧ _ تحريم نكاح الحبلى، سواء كان الحمل من نكاح أو سفاح (٧).
 - ١٨ ـ لا يثبت تحريم المصاهرة بالرضاع(٨).
 - 19 _ الوطء المحرم لا يثبت حرمة المصاهرة(٩).
 - ٢٠ ـ تحريم زوجة المقتول على القاتل تحريماً مؤبداً (١٠).
 - ٢١ ـ من خبب امرأة على زوجها حرمت عليه(١١).

- (٢) المصدر السابق: (١٣٢/٣٢)، (١٢٦/٣٤).
 - (٣) المصدر السابق: (٢٣/ ١٠٦).
 - (٤) «الفتاوى الكبرى»: (٣/ ٩٥).
 - (٥) همجموع الفتاوي: (٣٢/ ١٣٤).
 - (٦) ﴿مجموع الفتاوى؛ (٣٢/ ٢٠٩).
- (٧) المصدر السابق: (۲۰/ ۲۷۹)، (۲۲/ ۲۰۱).
 - (A) «الاختيارات العلمية»، للبعلى: ص٣١٣.
- (٩) المصدر السابق: ص٢١١.
 (١٠) «الاختيارات»: ص٢١١.
- (١١) في «الاختيارات» صر٢١٧: [ولو خبب امرأة على زوجها حتى طلقها ثم تزوجها وجب أن
 يماقب هذا عقوبة بليفة، وهذا النكاح باطل في أحد القولين].

⁽١) المصدر السابق: (٣٢/ ٣٥، ٩٤).

الخاتمة الخاتمة

٢٢ جواز الزواج في العدة من النكاح الفاسد (١).

٢٣ ـ نكاح المرأة في العدة يجعلها محرمة عليه تحريماً مؤبداً (٢).

٢٤ ـ من وطيء امرأة بشبهة فله نكاحها في العدة (٣).

٢٥ لقول بعدم تحديد قدر معين للصداق، وإنما يصح بكل قليل وكثير،
 سواء كان مالاً أو منفعة معجلة أو مفرقة (٤٠).

٢٦ أضاف أحكام إلى الصداق لم يسبق إليها كوصف الصداق بالكراهة في
 حالات، ووصفه بالحرمة في حالات أخرى^(٥).

 لا تستحق الزوجة الصغيرة إلا نصف الصداق؛ لأن النصف مقابل احتباسها، والنصف الثاني لا يجب إلا بالتمكين^(۱).

 ٢٨ جعل الصداق تسليم مبلغ معين عن كل سنة تقضيها المرأة مع الزوج^(٧).

٢٩ جعل الصداق منفعة يؤديها الزوج في أوقات متعددة (٨). على أن لا تكون
 هذه المنفعة مؤدية إلى امتهان الزوج.

⁽١) ﴿ الاختيارات ؟: ص ٢١٣.

⁽٢) ينظر «الفروع»: (٩/ ٢٠٦)، فلم ينسبا ذلك إلى شيخ الإسلام.

⁽٣) «الاختيارات» ص٢١٣ قال: [ومن وطنت بشبهه حرم نكاحها على غير الواطئ، في عدتها منه، لا عليه فيها، إن لم تكن لزمتها عدة من غيره، وهو رواية عن الإمام، واختارها المقدس]اهـ. وذكره ابن مفلح في «الفروع» عن شيخ الإسلام. «الفروع»: (٥/٥٠٥).

⁽٤) قمجموع الفتاوي»: (٣٢/ ١٩٢ ، وما بعدها).

⁽٥) المصدر السابق: ص١٩٢-١٩٢.

⁽۲) الإنصاف: (۸/ ۳۱۰)، ۳۱۱).

⁽٧) *الاختيارات؛ ص٢٢٧، وما بعدها.

⁽٨) المصدر السابق.

الفامة المامة

٣٠ منقوط المهر بالإعسار(١).

٣١ - جعل الميسرة أجلاً لتسليم الصداق(٢).

٣٢ أن المهر يجب كله للمرأة إذا نال منها ما يحرم على غيره، وإذا خلا بها ولو منعته من نفسها، أو بموت أحدهما قبل الدخول(٢٠).

٣٣ قال بسقوط المهر فيما يأتي:

 أ ـ يسقط المهر في العقد الفاسد، إذا تمت الفرقة بينهما قبل الدخول.

 إذا وجد الزوج المرأة حبلي من وطء يلحق فيه النسب، أو من وطء سفاح⁽¹⁾.

ج- إذا أبرأت الزوجة زوجها من الصداق، أو وهبته له، أو فسخت النكاح قبل الدخول لعيب في الزوج(٥).

د ـ إذا علق الزوج الطلاق على أمر تستطيع المرأة الامتناع عنه،
 فتعمدت فعله(1).

٣٤ ـ وجوب المتعة لكل مطلقة (٧).

٣٥ــ إن المرأة إذا تزوجت كان زوجها أملك بها من أبويها، وطاعة زوجها

⁽١) «مجموع الفتاوي»: (١٩٩/٣٢).

⁽٢) «الاختبارات»: ص ٢٣٠، وما بعدها.

⁽٣) المصدر السابق: ص ٢٣٧.

⁽٤) "مجموع الفتاوية: (٣٢/ ١٠٥، ١٠٦).

⁽٥) المرجع السابق: ص٢٨٦.

⁽r) «الإنصاف»: (٨/ ٢٧٨).

⁽٧) المجموع الفتاوى: (٣٢/ ٢٦، ٢٧)، والانتيارات: ص٢٣٧.

الخاتمة الخاتمة

- عليها أوجب، ولا يجب عليها طاعة أبويها في فراق زوجها(١١).
- ٣٦ يجب على الزوج إمساك زوجته بالمعروف، وعليه أن يوفيها حقها من النفقة، ويثبت لها الحق في الاستمتاع بقدر ما يعفها(١).
- ٣٧_ جواز العزل، وفي تعاطي الدواء لمنع الحمل نزاع بين العلماء، والأحوط عند الشيخ المنم^(٣).
- ٣٨_ إن نفقة الزوجة غير مقدرة، وعلى الزوج أن ينفق عليها بقدر كفايتها بالمعروف⁽¹⁾.
- ٣٩_ سقوط نفقة الزوجة بالنشوز، وبحبس الزوج بطلبها، وإذا سافوت بغير إذنالزوج^(٥).
- ٤٠ إن الإعسار لا ينفسخ به النكاح، وإنما ينفسخ إذا تعذر الإنفاق لغيبة الزوج^(١).
 - ٤١ _ إن النفقة حتى للمعتدة من الطلاق الرجعي(٧).
 - ٤٢ _ وجوب النفقة لذوى الأرحام(٨).
 - ٤٣_ الزوجة لا تكون فراشاً إلا بالعقد الصحيح مع تحقق الدخول(٩).
 - (١) المصدر السابق: (٣١/ ٢٦١ ٢٦٣).
 - (٢) المصدر السابق: (٣٢/ ٢٧١).
 - (٣) المصدر السابق: (٣٢/ ١٠٦، ١٠٧، ٢٧١).
 - (٤) المصدر السابق: (٣٤/ ٨٣ ٨٥).
 - (a) المصدر السابق: (٣٤/ ٧٦/٩٧).
 - (٦) المصدر السابق: (٤٣/ ٩٢).
 - (٧) المصدر السابق: (٣٤/ ٣٤١، ٣٤١).
 - (٨) المصدر السابق: (٢٩/ ١٨٦).
 - (٩) «الفروع»: (٥/٨/٥)، «زاد المعاد»: (٤/ ٢٢٦).

\$√\ الخاتمة

 إن المطلقة إذا اعترفت بانقضاء عدتها ثم جاءت بولد فإن يمين المطلق يكفى لنفى الولد ولا يحتاج إلى لعان(١).

- ٥ على بثبوت نسب الولد من الزني إذا استلحقه الزاني مع عدم وجود الفراش
 أو شبهة ٢٦)، وعدم وجود منازع.
 - 21 _ قال شوت النسب بالقيافة (T).
 - ٤٧ قال بتبعض أحكام النسب(٤).
- ٨٤ أورد الإمام ابن تيمية رضي الله عنه ضابطاً في بيان من له حق الحضائة، يمكن به حصر جميع مسائل هذا الباب، وجريها على القياس الشرعي واطرادها، وموافقتها لأصول الشرع، فأية مسألة وردت أمكن أخذها من هذا الضابط مع كونه مقتضى الدليل، ومع سلامته من التناقض (٥٠).
- ٤٩ قال العلة في تقديم الأم في الحضانة كونها أنثى، ولكمال شفقتها،
 وقدرتها على التحمل^(١).
- ٥ زواج الأم يسقط حقّها في الحضانة ، كما يسقط حقها بسفر الانتقال(٧).
 - ٥١ الصبى المميز يخير بين أبويه (٨).
 - ٥٢ ـ البنت بعد التمييز مع أبيها (٩).

⁽١) "مجموع الفتاوي": (٢٤/ ١١، وما بعدها).

⁽۲) المصدر السابق: (۲۲/۱۱۳، ۱۳۹).

 ⁽۲) «الاختيارات»: ص٧٨٠.
 (٤) «مجموع الفتاوی»: (٧/ ٤٢١، ٤٢١).

⁽٥) قزاد المعادة: (٤/ ٢٥١، ٢٥١). (٦) قمجموع الفتاوي: (٣٤/ ٢٢٢).

⁽٧) المصدر السابق: (٢٤/ ١٠٧). (٨) قمختصر الفتاوي: ص ٢٢٢.

⁽٩) المصدر السابق: ص٦٣٤.

الخاتمة الخاتمة

المسائل التي درسها هذا الإمام شيخ الإسلام دراسة مقارنة:

أولاً: قاعدة في الشروط المقترنة بالمقود: وهذه القاعدة تمثل باباً من النظريات العامة للعقود يتكلم فيه رجال القانون، مما له صلة بحرية التعاقد، ويقصد بذلك إطلاق الحرية للناس في أن يتعاملوا بما يرون من العقود، وبالشروط التي يشترطونها غير مقيدين إلا بقيد واحد، وهو أن لا تشتمل عقودهم على أمور قد نهى عنها الشارع وحرمها، فإذا لم تشتمل العقود على شرط محرم فإن العاقد مأخوذ بما التزم به، وإن اشتملت العقود على أمر حرمه الشارع فهي فاسدة، أو على الأقل لا يجب الوفاء بالجزء المحرم فيها(۱).

وقد تولى الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية ... رضي الله عنه .. هذه القاعدة بالدراسة والتحليل والمقارنة، وجلى أقوال العلماء في دقة ووضوح، سواء من يرى منهم تقييد إرادة المتعاقدين في آثار العقود المقررة من قبل الشارع وشروطها .. وقد ذكر مراتبهم في ذلك التقييد .. ومن لم يكن منهم كللك . وقد فصل أقوال كل إمام تفصيلاً شاملاً، حيث بين الأصل عنده ثم الاستثناء من ذلك الأصل، والأسس التي قام عليها الاستثناء، وما اعتمد عليه في الاستثناء من الكتاب والسنة والاعتبار، وانتهى إلى القول بإطلاق الحرية للمتعاقدين ليشترطا ما تتحقق به مصلحة كل منهما، وإذا لم يمكن تنفيذ الشرط لعدم صحته شرعاً كان للمشترط الحق في الفسخ . وقد ساق ذلك في أسلوب محكم وبيان رائع، مما يدل على تفكير عميق، وفهم دقيق، وإدراك كامل لأوجه الاستدلال، وأقوال العلماء، وقد استمد قوة أدلته من ثقلم الحياة والوقائم، وحاجات الناس.

⁽١) المنجموع الفتاوى،: (٢٩/ ١٢٦، وما بعدها).

الفاتية الفاتية

ثانياً: ما جاء في كتاب "إقامة الدليل على إيطال التحليل" (1) الذي لم يصنف في هذه المسألة قبله ولا بعده مثله، حيث استوفى أدلة إيطال الحيل في الدين عموماً، ونكاح التحليل خصوصاً بأدلة ظاهرة وبراهين قاطعة، وحجيح واضحة من الكتاب والسنة، وآثار الصحابة والاعتبار وأقوال السلف. وأورد شبه المعارضين ورد عليها وفندها بالمعقول والمنقول، وساق ذلك بأسلوب بين يدل على عمق وفقاهة، وفهم كامل، وإدراك عميق لمصلحة المجتمع، وحوص تام لحمايته من الآفات، وكل ما يقربه من الجريمة، أو يدنيه من الجريمة، أو

⁽١) هذا الكتاب يقع في ٢٦٤ صفحة ضمن الجزء الثالث من «الفتارى الكبرى»: طبعة الكردي ١٩٣٨هـ. ويوجه من نسخة خطية في مكتبة المدينة العلمية العامة تحت الرقم العام ١٠٠ والرقم الخاص ٢٥٧، وعدد أوراته ١٨٠، طول ٣١ سم وعرض ٢٧ سم، نسخ سيد محمد ١٢٨هـ.

الخاتمة

مكانة ابن تيهية الفقهية

تلقى شيخ الإسلام ابن تيمية الفقه عن أبيه الفقيه الحنبلي في بادىء نشأته، وواصل الدرس والتحصيل حتى تولى منصب التدريس والإفتاء، وتعمق فيه كثيراً، حتى أحاط بأصوله وفروعه، ولما شب وتوسع ذهنه، لم يعد يتقيد بأي مذهب، وعكف على دراسة المذاهب الأربعة وغيرها. يعمل ويفتي بما وافق منها الكتاب والسنة، غير متعصب لشيء منها، بل كان راقده الحق وغايته الدليل، يأخذ به أنى وجده.

ولذا فكثيراً ما يجتهد غير متقيد بالمذاهب الفقهية الأربعة، وكان يقول:
إن الإنسان ينشأ على دين أبيه أو سيده أو أهل بلده، كما يتبع الطفل أبويه
وسادته وأهل بلده، ثم إذا بلغ فعليه أن يلتزم طاعة الله ورسوله حيث كانت،
ولا يكون ممن إذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا: بل نتبع ما ألفينا عليه آباهنا.
فكل من عدل عن الكتاب والسنة، وطاعة الله ورسوله إلى عادته، وعادة أبيه
وقومه فهو من أهل الجاهلية المستحقين للوعيد. وكذلك من تبين له الحق
الذي بعث الله به رسوله في مسألة من المسائل، ثم عدل عنه إلى عادته فهو من أهل الذي .

وكانت له في دراسة الفقه معايير تعد من أدق المعايير، وأضبطها. وإن مداركه الفقهية تعد أثمر وأنضج من أي عالم عاصره أو جاء بعده، ولعل السبب في ذلك علمه الواسع، وإدراكه الكامل لكتاب الله العزيز، والسنة النبوية المطهرة، وآثار الصحابة وأقوال السلف. وهذه أصول جليلة تمد العالم ٨٧٨

بعناصر جيدة عظيمة في أبواب الفقه. لذا فقد أنتج في الفقه إنتاجاً وفيراً، وقد ترك موسوعات علمية ضخمة، وآثاراً فقهية جليلة، منها فتاواه الكثيرة. وقد جمعت منها المجلدات الضخام^(۱)، وله قواعد جليلة في مسائل تتشعب فيها الأراء. وتختلف حولها أوجه التفكير، فوضع فيها ضوابط يلتقي عندها المختلفون.

ومن هذه القواعد قاعدة في العقود والشروط^(۱۲)، وقاعدة في وضع الجواثح^(۱۲)، وقاعدة في سد الذرائع^(۱)، وقاعدة في منع الحيل^(۱۰)، وقاعدة في الوقف^(۱۲) والوصايا، وقاعدة في الاجتهاد والتقليد^(۱۲)، وقاعدة شمول النصوص^(۱۸)، وقاعدة القياس^(۱۹)، وقاعدة ني لعب الشطرنج^(۱۱)، وقاعدة رجوع المخوور على من غره^(۱۱)، وقاعدة الضمان^(۱۲)، وقاعدة في طهارة سور ما يؤكل

 ⁽١) منها: «مجموع الفتاوى»: في ٣٥ مجلدًا – وكتاب درء التعارض في ١١ مجلداً – وكتاب منهاج السنة في ٩ مجلدات، وغير هذا كثير.

⁽٢) قمجموع الفتاوية: (٢٩/٥).

⁽۲) «مجموع الفتاوى»: (۳۰/۲۲۳).

⁽٤) المجموع الفتاوى؟: (٣٢/ ٢٢٨).

⁽٥) المجموع الفتاوي): (ج٣٣).

⁽٦) قمجموع الفتاوي؟: (٣١/ ٥).

⁽٧) امجموع الفتاوي»: (۲۰۸/۱۹).

⁽A) المجموع الفتاوي.

⁽٩) قمجموع الفتاوي: (٩١/ ٢٨٥)، (٢٠/ ٥٠٤).

⁽۱۰) امجموع الفتاري): (۳۲/۲۲).

⁽١١) امجموع الفتاوي»: (٢٩/٢٢٩).

⁽١٢) المجموع الفتاوي: (٢٩/ ٥٤٥).

الخاتبة الخاتبة

لحمه (١١)، وقاعدة الجهاد والترغيب فيه (٢١)، إلى غير ذلك من القواعد الجليلة النفسة المحكمة.

وله غير ذلك أعمال فقهية على غاية من الأهمية منها تعليقه على كتاب «المحرر» في عدة مجلدات. وله كتاب شرح فيه قطعة من الكتباب العمدة لابن قدامة، في عدة مجلدات.

⁽١) الميجموع الفتاوي.

⁽٢) قمجموع الفتاوي: (٢٨/ ٢٨).

الغائدة ٨٨٠

مميزات كتب العلامة ابن تبعية(١)

اختصت مؤلفات شيخ الإسلام - رحمه الله - بسمات معينة تميزها عن غيرها، أهمها:

أُولاً: الوضوح؛ فإنها واضحة مشرقة نيرة لا تعقيد فيها ولا إبهام، ولعل السر في ذلك أنها كانت في كثير من الأحوال ردوداً في مجادلات، أو نقداً لبعض الآراء، أو توضيحاً لفكرة شرعية استغلقت على العقول، وكل ذلك من شأنه أن يجعل الفكرة جلية، والعبارات بينة في الدلالة عليها.

ثانياً: الإكثار من الاستشهاد بالآيات القرآنية، والأحاديث النبوية، وآثار السلف من أقوال الصحابة والتابعين وتابعيهم، والأثمة المجتهدين على اختلاف مناهجهم، ويميز ـ رحمه الله ـ بين المقبول منها وغير المقبول، وما أدرجه أثمة السنة قبله في كتبهم وما لم يوردوه.

ثالثاً: تختص كتاباته بإشراق الديباجة، وطلاوة العبارة، وسلامة اللغة، ووضع الألفاظ في مواضعها من حيث السبك العربي الجيد. فقد جاءت بلسان عربي مين من غير أن يكون ذلك على حساب المعنى.

رابعاً: كان _رحمه الله_يوجز الكلام في مسألة في موضع، ويبسطها في موضع آخر، فتجده في بعض المواضع يقول: وقد بسطنا هذه المسألة في موضع آخر.

 ⁽١) هذه العزايا مستخلصة من محاضرة لفضيلة الشيخ/ صالح بن عبد العزيز بن محمد ابن إبراهيم آل الشيخ (حفظه الله).

۸۸۱

وما اختصر فيه يكون هو زيدة آرائه، وما طول فيه يكون هو تفصيل كلامه والاستدلال والتنظير له.

خامساً: أيضاً تميزت آراؤه - رحمه الله - بأنه يؤصل ويستطرد . فالتأصيل
يبين فيه أصل المسألة ويبين فيه صورتها ، ويذكر فيه الحكم عليها ، ثم يستطرد
إما ناقلاً للأقوال التي تؤيد كلامه ، وإما ينقل النظائر التي تدل على أن قوله
الذي ذكره صواب وأنه هو الراجح ، وإما أن يكون استطرد ببيان أقوال
المخالفين في المسألة والردعليها .

سادساً: ومن مميزات كلام هذا الإمام _ رحمه الله _ أنه يكثر النقول، ويسهب في النقل على أن ما ذهب وهذا الإسهاب للتدليل على أن ما ذهب إليه ليس متفرداً به، أو ليس غريباً. كما أكثر من النقول في الحموية، وكما أكثر من النقول في مواضع من دره التعارض، وفي رده على الرازي إلى آخر كتد (رحمه الله).

سابعاً: كثرة استعماله لعلوم الآلة، فيكثر من استعمال أصول الفقه، ويكثر من استخدام ويكثر من استخدام ما يحتاجها، ويكثر من استخدام ما يحتاجه من كلام المناطقة وكلام المتكلمين فيما يريد تقريره، أو الرد فيه على المخالفين.

ثامناً: استعماله ـ رحمه الله ـ مصطلحات أهل الفنون، ولكل فن مصطلح، وهذه هي التي يسميها العلماء «اللغة العرفية». فهذا الشيخ الجليل إذا تكلم في مسألة فقهية استخدم كلام أهل الفقه بلغة الفقهاء، وإذا تكلم في مسائل المقيدة استخدم لغة أهل ذلك العلم، وإذا تكلم في مسائل أصولية استخدم لغة أهل ذلك.

۸۸۲ الفائة

ابن تيمية مفكر إملامي ومصلح اجتماعي

إن الإمام شيخ الإسلام أحمد ابن تيمية - رضي الله عنه - لهو من أبرز مفكري الإسلام الذين عالجوا مختلف القضايا، بمنطق واضح، ومنهج مفصل، بعيد عن اللبس والتعصب والغموض، وكان أميناً فيما يأخذ وينقل، منصفاً فيما ينقد ويمحص، وهو في كل ذلك في غاية الدقة والأمانة. وكان جريئاً في النقد، صريحاً في الحكم، واقمياً إلى أبعد الحدود. وكان متميزاً في تفكره، حرًا في آرائه، له أسلوبه ومنهجه، وله طريقته الخاصة به، وهي كثرة الاستشهاد بالكتاب العزيز والسنة النبوية، في ترسيخ آرائه، أو ما يقتنع به من آراء الغير، بعد أن يذكر أدلتها ويناقشها، ويرجح منها ما يراه أقوى حجة وأظهر برهاناً.

وهو في مناقشته دقيق عميق، لا يكتفي بعموم الأدلة، وظواهر النصوص، وإنما يغوص فيستخرج مناط العلة، ويجتهد في معرفة قرائته وأسباب وروده وظروف تطبيقه.

وعلى هذا فهو يخرج عن دائرة النصوص المذهبية، إلى دائرة الأدلة من الكتاب والسنة.

ومن القضايا التي عالجها، وانتهى فيها إلى وضع قواعد، وحلول مهمة مفيدة، قضية الاقتصاد الإسلامي، حيث عني عناية خاصة بالجانب الاقتصادي، وتوسع فيه وفصله تفصيلاً شاملاً، وجاء بما لم يسبق إليه. وذلك في البحث النفيس (وسالة الحسبة في الإسلام)، وقد أبرز في بحثه هذا جانباً

الخاتبة الخاتبة

من أهم جوانب الاقتصاد الإسلامي، وعالج مشكلة من أدق المشكلات التي تتطلع النفوس إلى حلها، ومعرفة موقف الإسلام منها، وهي مشكلة ثبوت الحق لولي الأمر للتدخل في النشاط الاقتصادي الفردي. وهذا البحث القيم النفيس، الذي يحدد معالم واضحة لوجهة الاقتصاد الإسلامي، وموقفه من مسألة تدخل ولي الأمر من حيث ثبوت الحق له في تقييد الملكية فحسب، بل ومن حيث النشاط الاقتصادي بوجه عام.

فلقد كان له في بحثه هذا نظرات اقتصادية نافذة، وآراء مبتكرة، سبق بها عصره، كإشارته لنظام العرض والطلب، واعتباره العمل ذا قيمة اقتصادية، وإطلاق لفظ تسعير الأعمال، بناء على هذه النظرة، وهو من جنس ما يعرف الآن تتحديد الأجور.

وعلاجه لقضية جعل البيع لأناس مخصوصين، وقضية تواطؤ البائعين، وقضية أثر تحديد السعر تحديداً تعسفياً في إخفاء السلم. الناتية الناتية

ابن تيمية ومكانته بين المجتهدين

إن من يدرس آراء الإمام ابن تيمية الفقهية، واختياراته، وعلمه بمسالك الاستدلال، وتبحره في السنة، وتفسير القرآن، وإحاطته بعلوم السلف، كل ذلك يجعله بلا ريب في أعلى مراتب الاجتهاد، فهو ممن أحاط بالأصول والفروع رواية ودراية لا يتقيد بمذهب من المذاهب، ولا ينقص ذلك أخذه بالمذهب الحنبلي كثيراً..

وقوله إن المذهب الحنبلي هو أقرب المذاهب إلى السنة. فهذا قول حق؛ لأن مسائل الإمام أحمد، لا تعرو عن دليل في الغالب.

وهو وإن كان لم يخالف أصول الإمام أحمد إلا أن له منهاجاً في تقريرها وتقريبها، وقد عمل على توضيحها وزيادتها، فإن له أصولاً تميز بها، وبنى عليها آراءه، واختياراته. الخاشة الخاشة

ومن أمثلة أصول الإمام ابن تيمية

١ _ إن من غير مال غيره بحيث فوت مقصوده عليه، فله أن يضمنه بمثله.

إن جميع المتلفات تضمن بالمثل بحسب الإمكان مع مراحاة القيمة حتى
 الحيوان فإنه إذا اقترضه رد مثله .

۳_ من مثل بعبده عتق عليه (۱).

ومثال الأول إذا تصرف في المخصوب بما أزال اسمه، ومثال الثاني قصة داود وسليمان إذ يحكمان في الحرث، يجوز للمجتهد أن يحكم في حادثة لم يسبق إلى الحكم فيها الأخذ (⁽¹⁾) بالأحوط وبقول الأكثر (⁽¹⁾ فتبين من هذا أن علمه بالأصول هو علم المجتهد الفاهم المستيقن المدرك.

واتفاقه في الأصول مع الإمام أحمد كان عن بينة، وما ارتضى من فووع الإمام أحمدكان عن دليل خاص لكل ما يختاره.

وليس لعامل الزمن أثر في بيان مراتب المجتهدين، وإنما الاعتبار بما يقوم به العالم من جهود علمية، وقد رأينا الإمام ابن تيمية يسير في جهود علمية موفقة، كان يجوس فيها خلال المذاهب الإسلامية، وقد حلق في آفاق المعرفة، وأتى بما لم يسبق إليه، وقد تجلى علمه بالأصول والفروع، والمصادر الشرعية، وتبين تحرره من التقليد في الأصول والفروع، فلم يكن مقلداً فيما

^{(1) *} إعلام الموقعين»: (٢/١، ٢).

⁽٢) «مسودة آل تيمية»: ص٥٩.

⁽٣) المصدر السابق: ص٤١٥.

الخاشة

توصل إليه من النتائج؛ ولا ما اعتمد عليه من الأصول، فإنه قد اختار هذه الأصول بعد فحص ودراسة وتعمق، ولهذا حق لنا أن نعتبر الإمام ابن تيمية في أعلى مراتب الاجتهاد ، فهو مجتهد مطلق لا ينتمي إلى مذهب انتماء التابع المقلد، ولا يتقيد بأصول خاصة لإمام معين. فمن المؤكد أن المجموعة العلمية التي سجلها التاريخ له في سجل الخلود، هي فريدة في بابها لم يكن في نهجه فيها تابعاً مقلداً، أو حاكياً، بل كان إماماً مجتهداً، لم يحاكِ أحداً سبقه في كتابته. وهو وإن كان قد نهل من علم السابق، قد أتى بأمر هو خلاصة ما انطبع في نفسه، واستقام في فكره، ذلك الفكر الواسع الذي استوعب جميع النصوص والآثار. فأخرج منها معيناً عذباً، يجد فيه الباحث بغيته، ويحصل فيه على مراده، وقد أدى علم الإمام ابن تيمية بالسنة النبوية رواية ودراية، وإحاطته بآثار الصحابة والتابعين إلى أن يأتي بآراء نفيسة، ودراسة لقضايا جديدة لم يسبق إليها. وقد استقاها من الكتاب والسنة والآثار وأقرال السلف، وهو في ذلك لا يعرف الحق بالرجال، وإنما يعرف الرجال بالحق، ويأخذ الدليل من الكتاب والسنة وآثار السلف الصالح رضى الله عنهم.

وبعد، فإننا لنرجو أن يجد القارئ فيما قدمناه من هذا الجانب من جوانب الفكر الإسلامي المستنير نموذجاً حبًا يضع المعالم على الطريق لدراسة كل ما أثر عن هذا الإمام الجليل شيخ الإسلام ابن تيمية من التراث الذي يجد فيه أبناء أمتنا حلولاً يستنيرون بها في معالجة مشكلاتهم، وسلاحاً يتحررون به من غزو المذاهب الدخيلة القائمة على أسس مادية مجردة من القيم الأخلاقية وحقائق الإيمان، ليقدموا للعالم منهجاً واضحاً كاملاً غنياً. الفائمة

ويدعونهم إلى هذا النهج القويم والصراط المستقيم.. وفق الله أمة الإسلام إلى طريق الهدى والرشاد، وأخرجها من ذل التبعية والاستجداء، وأعاد إليها شبابها لتتبوأ مكان القيادة والصدارة، ولتكون منارة تهدي الأمم إلى طريق الحق، ومنهج الإسلام القويم، وعزة الإيمان بالله.

والحمد لله للذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله، ونسأله سبحانه أن يمن علينا بالمزيد من فضله ولطفه، ويمنحنا القدرة لمواصلة البحث والدراسة؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

وهو حسبنا ونعم الوكيل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

محمد بن أحمد الصالح
في رجب سنة ١٩٧٥هـ/ يوليو سنة ١٩٧٥م
وثمت المراجمة والتصحيح
في شهر ربيع الثاني ١٤٧٦هـ. ق. برج السنبلة ١٣٧٧هـ. ش

الموافق شهر سبتمبر/ ايلول ١٩٩٥م



ادر والمراجع	قاثمة المص			۸٩٠
. vett.		٠	 	

قائمة المصادر والمراجع

ESPERANTE LA LANGUA DES SEL LA PARTE DE

تانية اليصادر والبراهج

- أولاً: القرآن الكريم.
- ثانياً: كتب المعاجم واللغة:
- ۱- «تاج العروس من جواهر القاموس»، السيد محمد بن محمد مرتضي الحسيني الزبيدي الهندي المتوفى ١٢٠٥هـ، المطبعة الوهبية ١٢٨٦هـ.
- ۲ «الصحاح»، لإسماعيل بن حماد الجوهري المتوفى سنة ٣٩٣هـ، مطبعة دار الكتاب العربي بمصر.
- «القاموس المحيط»، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي المتوفى سنة ١٩٧٨
 هـ، ط ٣ مؤسسة الرسالة ١٤١٣هـ.
- السان العرب، محمد بن بكر بن منظور المتوفى سنة ٧١ هـ، طبعة
 دار صادر بيروت ١٣٧٥هـ.
 - ٥ «المعجم الوسيطة)، مجمع اللغة العربية مطبعة مصر ١٣٨١هـ.
 - ثالثاً: كتب التفسد:
- ٦- «أحكم القرآن»، أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٤٢٥هـ، مطبعة السعادة ط أولى ١٣٣١هـ.
- ٧- «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، لأبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي البيضاوي المتوفى ١٨٥هـ. القاهرة ـ المكتبة العثمانية المصرية ١٣٠٥هـ.

٨٩٢ قائمة المصادر والمراجع

٨ـ «تفسير ابن كثير»، الإمام عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن كثير
 القرشي المتوفى ٤٧٧٤هـ، طبعة عيسى الحلبي، طبعة مكتبة العبيكان.

- ٩- «جامع البيان عن تأويل القرآن»، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري
 المتوفى سنة ١ ٣٩- ، مطبعة الاستقامة ١٣٧٣ هـ.
- ١٠ «الجامع لأحكام القرآن»، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري
 القرطبي المتوفى سنة ٢٧١هـ، طبع دار الكتب المصرية.
- ١١ـ «الدر المنثور في التفسير بالمأثور»، للإمام جلال الدين السيوطي
 المتوفى ١١٩هـ، طبيروت.
- ١٢ الباب التأويل في معاني التنزيل، لعلاء الدين على بن محمد ابن إبراهيم الشهير بالخازن المتوفى سنة ١٤٧١هـ.
- ١٣ دمدارك التنزيل وحقائق التأويل»، لأبي البركات عبد الله بن أحمد ابن مسعود النسفي المعتوفي سنة ١٧٩هـ.
- ١٤ «معالم التنزيل»، للإمام البغوي أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي المتوفى سنة ١٦٥هـ.
- ١٥ مقدمة في أصول التفسير، لشيخ الإسلام ابن تيمية ضمن مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣٣.
 - رابعاً: كتب السنة وعلومها:
- ٦٦ والأدب المفرد، أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفي سنة
 ٢٥٦ هدط المكتبة السلفية.
- ١٧ «الأسرار المرفوعة في الأخبار الموضوعة»، للشيخ نور الدين علي ابن
 محمد المشهور بالملاعلى قاري المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

قائمة المصادر والعراجع

١٨- «التعليق المغني»، للمحدث أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي. على سنن الدارقطني للإمام علي بن عمر الدارقطني المتوفى ٨٥٥هـ، ط ماكستان.

- ٩١- وتلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير؟، للحافظ أبي الفضل شهاب الدين أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني المتوفى ١٣٨٤هـ، ط عبد الله هاشم اليماني المدنى ١٣٨٤هـ.
- ٢٠ «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد»، لأبي عمر يوسف ابن
 عبد الله بن محمد بن عبد البر المتوفى ٣٣ ٤هـ، ط ٢ ٢ ١٤٠٨هـ.
- ١ ٢- (الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي)، الأي عيسى محمد بن عيسى
 الترمذي المتوفى ٢٧٩هـ، ط دار الكتب العلمية ١٤٠٨هـ.
- ۲۲ «الحدیث والمحدثون»، د. محمد محمد أبو الزهو، مطبعة مصر
 ۱۳۷۸هـ.
 - ٢٣ (السلسلة الضعيفة)، للألباني، ط المكتب الإسلامي.
- ٢٤ وسنن ابن ماجه، لأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجه المتوفى
 سنة ٢٧٣هـ، ط٢ شركة الطباعة العربية ١٤٠٤هـ.
- ٢٥ اسنن أبي داود؟، سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة
 ٢٧٥هـ، طعيسي الحلبي ١٣٧١هـ.
- ٢٦ اسنن الدارقطني؟، لأبي الحسن على بن عمر بن أحمد الدارقطني
 المتوقى ٣٨٥هـ، طعبدالله هاشم اليماني المدنى ٣٨٥٦هـ.
- ٧٧_ «سنن الدارمي»، أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، توفي
 ٥٥ هـ، ط ماكستان ٤٠٤١هـ.

\$ ٩٨ تائمة المصادر والمراجع

 ۲۸_ «سنن سعید بن منصور»، المتوفی سنة ۲۲۷، دراسة وتحقیق سعد عبدالله بن عبد العزیز آل عمید ط۱، الریاض دار الصمیعی، ۱٤۱٤هـ.

- ٢٩ «السنن الصغير»، أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، توفي
 سنة ٤٥٨هـ، ط١، ١٤١٠هـ.
- ٣٠ السنن الكبرى، الأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي المتوفى ٤٥٨هـ.
 ط حيدر أباد بالهند، ط أولى ١٣٥٣هـ.
- ٣١ـ اسنن النسائي، لأبي عبد الله أحمد بن شعيب النسائي المتوفى
 ٣١٣هـ، ط دار القلم.
 - ٣٢ ـ «شرح التقريب)، جلال الدين السيوطي المتوفى ٩١١هـ.
- ٣٣_ قشرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، لمحمد الزرقاني، ط دار الفك.
- ٣٤ «شرح معاني الآثارة، لأبي جعفر أحمد محمد الطحاوي المتوفى
 ٣٤ «٣٢١»، مطبعة الأثوار المحمدية.
- ٣٥ "صحيح البخاري"، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المتوفى سنة ٢٥٦ه. ط صبيح ١٣١٣هـ، وط المجلس الأعلى للشتون الإسلامة.
- ٣٦ـ اصحيح سنن أبي داود باختصار السند صحيح أحاديثه، محمد ناصر الدين الألباني، مكتب التربية العربي ١٤٠٩هـ.
- ٣٧ (صحيح مسلم)، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري المتوفى
 سنة ٢٦١هـ، ط الشعب.

تائمة المصادر والمراجع ٥ ٩٨

٢٨ـ اطرح التثريب في شرح التقريب، الأبي الفضل عبد الرحيم بن الحسين
 العراقي المتوفى سنة ٩٠٠هـ، مطبعة جمعية التأليف والنشر ط١
 ١٣٥٤هـ.

- ٩٣- اعارضة الأحوذي، لأبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي ، ط دار الكتاب العربي.
- ٤٠ اعمدة القاري شرح صحيح البخاري، البدر الدين محمود بن أحمد
 العيني المتوفى سنة ٨٥٥٥هـ مطبعة الاستانة سنة ١٣٠٨هـ.
- ١٤ ـ عون المعبود شرح سنن أبي داود؟، للعلامة أبي الطيب محمد شمس الحق العظيم أبادي مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية ط ٢، ١٣٨٨هـ.
- ٢٤_ (غريب الحديث)، ابن الأثير. مجد الدين أبي السعادات المبارك ابن
 محمد. المتوفى سنة ٢٠١هـ.
- ٣٤_ «فتح الباري شرح صحيح البخاري»، لأبي الفضل أحمد بن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٧هـ، ط المطبعة السلفية.
- 33 ـ «الفتح الرباني لترتب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشيباني»، لأحمد ابن عبد الرحمن البنا الشهير بالمساعاتي، مع شرحه بلوغ الأماني من أسوار الفتح الرباني، ط دار الشهاب.
- ٥٤ ـ «الكافي الشاف في تخريج أحاديث الكشاف»، لابن حجر العسقلاني،
 ط البابي الحلبي بمصر.
- ٢٦ اكنز العمال في سنن الأقوال والأفعال؛ علاء الدين علي المتقي ابن
 حسام الدين توفي ٩٧٥هـ، مؤسسة الرسالة ١٣٩٩هـ.
- ٤٧_ «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر

A STANDARD CONTRACTOR OF THE STANDARD CONTRACTOR

- الهيثمي توفي سنة ٧٠٨هـ، ط دار الكتاب العربي.
- ٨٤ (المستدرك على الصحيحين) ، الأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم
 المتوفى سنة ٥٠٥هـ، طبعة حيدر أباد، الهند.
- ٩٤ «المسند»، لأحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق أحمد شاكر، ط دار المعارف ١٣٩٤هـ.
- ٥٠ «المصنف»، للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، توفي سنة
 ١١ ٢هـ، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمى، ط المكتب الإسلامى.
- ٥- «المصنف في الأحاديث والآثار»، للحافظ أبي بكر بن أبي شيبة، توفي
 ٣٣٥هـ، طبعة الدار السلفية في الهند.
 - ٥٢_ «المطالب العالية»، لابن حجر العسقلاني.
- ٥٣ (معرفة السنن والآثار)، لأبي يكر أحمد بن حسين البيهقي، توفي سنة
 ٨٥٤هـ، تحقيق عبد المعطى أمين قلعجى، ط ١٤١١هـ.
- ٥٥ «المنتقى شرح الموطأ» السليمان بن خلف بن سعد الباجي، المتوفى
 سنة ٤٩٤هـ، مطبعة السعادة بمصرط أولى ١٣٣٧هـ.
- ٥٥ «الموطأ»، لأبي عبد الله مالك بن أنس المتوفى سنة ٣٣٤هـ، مطبعة السعادة بمصر.
- ٥٦ دنصب الراية، للإمام جمال الدين عبد الله بن يوسف المعروف بالزيلعي، المتوفى سنة ٧٦٧هـ، الناشر المكتبة الإسلامية لصاحبها رياض الشيخ ١٣٩٣هـ.
 - ٥٧_ «النووي على مسلم»، للإمام يحيى بن شرف النووي، ط الشعب.
- ٥٨_ «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأخيار"، محمد ابن

قائمة المصادر والمراجع

علي بن محمد الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٥هـ، والمنتقى للإمام مجدالدين ابن تيمية المتوفى سنة٦٥٢هـ ط دار الفكر للطباعة ط١، ١٤٠٢هـ.

• خامساً: كتب الفقه وأصوله وقواعده:

- ٩٥ الإحكام في أصول الأحكام؟، لابن حزم، ط زكريا علي يوسف، مطبعة الإمام.
- ١٠. «الاختيارات الفقهية لشيخ الإسلام ابن تيمية»، اختيار الشيخ علاء الدين البعلي، مطبعة السنة المحمدية ١٣٦٩هـ، ونسخة أخرى مع الفتاوى الكبرى، طبعة الكردي، ونسختان خطيتان: الأولى: بدار الكتب المصرية تحت رقم ١ ش كتبت عام ١٣٠١هـ، والثانية: بمكتبة المدينة المنورة العامة برقم عام ٩ وخاص ٢٥٧.
 - 11. وإرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الألباتي.
- ۲۲_ (إعلام الموقعين عن رب العالمين، لأبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن القيم المتوفى سنة ٥١هـ، ط المكتبة النجارية الكبرى بالقاهرة عام ١٣٧٤هـ.
- ٣٦- (إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان)، لابن قيم الجوزية، ط مصطفى
 الحلبي سنة ١٣٥٧هـ.
- ١٦٤ الإفصاح عن معاني الصحاح، عون الدين أبي المظفر يحيى ابن
 محمد بن هبيرة، المؤسسة العيدية ١٩٧٨م.
- ٥٦ الأم ، للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى ٢٠٢هـ.
 الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- ٦٦ـ «الإنصاف في معرفة الراجع من الخلاف»، لأبي الحسن على ابن سليمان المرداوى، ط السنة المحمدية السنة ١٣٧٧هـ.
- ۲۲_ «البحرالرائق شرح كنز الدقائق»، لزين الدين بن نجيم المتوفى سنة
 ۹۷۰هـ، المطبعة العلمية الطبعة الأولى، ۱۳۱۱هـ.
- ١٦٨ قبدائع الصنائع، للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكاساني،
 المتوفى سنة ٥٨٧هـ، ط زكريا على يوسف، مطبعة الإمام بالقاهرة.
- ٦٩ «بداية المجتهد ونهاية المقتصد»، محمد بن أحمد بن رشد المتوفى سنة ٥٩٥هـ، مطبعة مصطفى البابى الحلبى سنة ١٣٧٩هـ.
- - ٧١ «تكملة المجموع»، جمع محمد تجيب المطيعي.
- ٧٣ قاضية الدسوقي على الشرح الكبير"، شمس الدين الشيخ محمد عرفة الدسوقي، ط دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي.
- ٧٤- «الحسبة في الإسلام»، لشيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن تيمية،
 المؤسسة السعيدية بالرياض.
 - ٧٥_ «الخانية»، للقاضي خان.
- ٧٦- «رحمة الأمة في اختلاف الأثمة»، للعلامة الشيخ محمد بن عبد الرحمن الدمشقي العثماني الشافعي مطبوع بهامش الميزان الكبرى، عبدالوهاب ابن أحمد بن علي الشعراني، ت٩٧٣هـ، المطبعة الأزهرية ١٣١٧هـ.

تائمة المصادر والمراجع

- ۷۸ «الروض المربع»، للشيخ منصور بن يونس البهوتي ت١٠٥١هـ، بحاشية الشيخ عبد الرحمن بن قاسم على زاد المستقنع للشيخ شرف الدين مرسى الحجاوى المتوفى سنة ٩٦٨هـ، ط٢، ٣٤١٠هـ.
- ٧٩ «زاد المعساد في هسدي خيسر العباد»، الإمام محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٥١٩هـ، مطبعة السنة المحمدية.
- ٨٠ السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار؟، محمد علي الشوكاني
 المتوفى سنة ١٤٠٥هـ، ط٢ ١٤٠٤هـ القاهرة.
- ٨١ «شرح العناية على الهداية»، محمد بن محمود البابرتي المتوفى سنة ٨٦٧هـ، مطبوع بهامش فتح القدير للكمال بن الهمام المترفى ٨٦١هـ، بالمطبعة الأميرية ١٣١٥هـ.
- ٨٢ «الشرح الكبير»، لشمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن قدامة المتوفى سنة ٦٨٣هـ، على متن المقنع للإسام أبي محمد عبد الله بن أحمد ابن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠هـ، مطبعة المنار.
- ٨٣_ (الشرح الكبير على مختصر خليل) ، لأبي البركات أحمد الدردير، طبعة عيسى الحلبي.
- ٨٤ (الفتاوى الكبرى الفقهية)، الأحمد شهاب الدين بن حجر الهيتمي
 المتوفى سنة ٩٧٤هـ، طعبدالحميد أحمد حنفي.

ه ه ۹ ۹ قائمة المصادر والمراجع

- ٨٥ ـ (الفتاوي الكبري)، لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط الكردي ١٣٢٨ هـ.
- ٦٨ «الفتاوى الهندية»، المسمى بالفتاوى العالمكيرية، لجماعة من علماء الهند مطبوع من فتاوى قاضي خان والفتاوى البزازية -المسماة بالجامع الرجيز -ط٢، القاهرة المطبعة الكبرى الأميرية -١٨٩٢م.
- ۸۷ (فتاوى ورسائل سماحة الشيخ محمد بن إبراهيم بن عبد اللعليف آل الشيخ)، جمع وتصحيح محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، مطبعة الحكومة بمكة المكرمة ١٣٩٩هـ.
- ٨٨ «فتح القدير»، لكمال الدين محمد بن عبد الواحد الشهير بابن الهمام المتوفى سنة ٨٦١هـ، ط دار صادر بيروت.
- ٩٨ «الفروع»، لشمس الدين المقدسي محمد بن عبد الله بن مفلح، المتوفى
 سنة ٣٧٦هـ، ط دار مصر للطباعة ٣٣٨٣هـ.
- ٩٠ (القواعد النورانية الفقهية)، لأحمد بن عبد الحليم بن تيمية، تحقيق محمد حامد الفقى، ط ١ مطبعة السنة المحمدية ١٣٧٠هـ.
- ٩١ «كشاف القناع على متن الإقناع»، للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي المتوفي سنة ١٠٥١هـ، ط أنصار السنة المحمدية ١٣٦٦هـ.
- 97 «مجموع الفتاوى»، لشيخ الإسلام أحمد بن تيمية، قام بجمعها هضيلة الشيخ عبد الرحمن بن محمد بن علي بن قاسم المتوفى ١٣٩٢هـ، وأعانه فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم، طيع بالرياض ومكة، طالرياض ١٣٨٣هـ.
- ٩٣_ (المحلى)، لأبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم المتوفى ٥٦ المحلى)، ١٣٩٠هـ.

٩٤ «مختصر الطحاوي»، لأبي جعفر أحمد بن محمد الطحاوي المتوفى
 سنة ١ ٣٣٩هـ، مطبعة دار الكتاب العربي.

- ٩٥ «مختصر الفتاوى المصرية» ، الأي عبد الله محمد بن علي الحنبلي
 البعلى المتوفى سنة ٧٧٧هـ، مطبعة السنة المحمدية .
- ٩٦_ «المدونة الكبرى»، رواية سحنون بن سعيد المتوفى سنة ٩٤٠هـ، عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم عن الإمام مالك، مطبعة السعادة ١٣٢٣هـ.
- -9٧- «المسودة في أصول الفقه»، تصنيف ثلاثة من أئمة آل تيمية مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن الخضر، المتوفى سنة ١٩٧٦هـ وشهاب الدين أبو المحاسن عبد الحليم بن عبد السلام المتوفى سنة ١٨٧٠، شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم المتوفى سنة ٨٧٧هـ.
- .9۸ همطالب أولي النهي في شرح غاية المنتهى، الشيخ مصطفى بن سعد السيوطي الرحيباني المتوفى سنة ١٢٤٣هـ، منشورات المكتب الإسلامى.
 - ٩٩ «المغني»، لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٣٦٠هـ، ط مؤسسة هجر للطباعة، ومطبعة المنار ط أولى ١٣٤٨هـ.
- ١٠٠ «مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج؟، للخطيب الشربيني،
 المتوفى سنة٩٧٧هـ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ١٣٥٢هـ.
- ۱۰۱_ «مقدمات ابن رشد»، لمحمد بن أحمد بن رشد، توفي سنة ٢٠هـ، مطبعة السعادة.

۲ • Y قائمة المصادر والمراجع

١٠٢ همنتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيع وزيادات، لمحمد أحمد الفتوحي العخبلي المصري الشهير بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢هم، مكتبة دار العروبة ١٩٨١م.

- ١٠٣ المهذب، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي
 المتوفى ٤٧٦هـ، مطبعة عيسى البابي الحلي.
- ١٠٤ دموسوعة الفقه الإسلامي، يصدرها المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة ١٣٨٨هـ.
- ١٠٥ (الميزان)، لعبد الوهاب بن أحمد بن علي الشعراني المتوفى سنة
 ٩٧٣هـ، ط٢ المطبعة الأزهرية ١٣١٧هـ.
- ۱۰٦ «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»، شمس الدين محمد بن شهاب
 الدين الرملي المترفى سنة ٢٠٠٤هـ، مطبعة مصطفى الحلبي.
- ١٠٧ «الهداية وشرح العناية وفتح القدير، البرهان الدين علي بن أبي بكر
 الميرغناني المتوفى سنة ٩٣٠هـ، المطبعة الأميرية ١٣١٥هـ.
- 10.۸ «الوجيزة» محمد بن عبد الله بن محمد الزركشي المتوفى سنة
 ٢٧٧٨م، نسخة خطية بالمكتبة الأزهرية تحت رقم ٢/ ٦٥٣ حرف
 الواو فقال: الوجيز تأليف العلامة شمس الدين محمد الزركشي
 الحنبلي نسخة في مجلد بقلم معتاد قديم بخط عبد الجواد بن إدريس
 الأنبار ٤٧٧هـ. وجزء من نسخة أخرى بدار الكتب المصرية رقم ٨٧٠.
 - سادساً: كتب التاريخ والتراجم ومصادر أخرى:
- ١٠٩ قابن تيمية، د. محمد يوسف موسى، ط المؤمسة المصرية العامة
 للتألف والترجمة والطباعة والنشر ١٣٨١هـ.

قائمة المصادر والمراجع 🐣 ٩

- ١١٠ «ابن تيمية»، عبد العزيز المراغني.
- ١١١ قابن تيمية حياته وعصره وآراؤه وفقهه، محمد أبي زهرة، ط دار الفكر
 العربي.
- ١١٢ «ابن تيمية بطل الإصلاح الديني»، محمود مهدي الإستنبولي، ط دار الحياة، دمشق.
- ١١٣ أحكام الأحوال الشخصية»، للشيخ عبد الوهاب خلاف، ط ٢ دار القلم، الكويت ١٤١٠...
- ١١٤ ﴿ أَحَكَامُ الأَسْوةَ في الإسلامِ ، د. محمد مصطفى شلبي، ط ٢
 ١٣٩٧هـ.
- ۱۱۵ «الأحوال الشخصية»، محيي الدين عبد الحميد، ط ۲ ۱۳۷۷هـ، القاهرة.
 - ١١٦_ قالأحوال الشخصية)، الشيخ محمد أبو زهرة ط دار الفكر العربي.
- ١١٧ الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية، د. عبد العزيز عامر ط١
 ١٣٨١ ١٣٨٥
- ۱۱۸ د «الاستيماب»، لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر المتوفى سنة ٢٦٥هـ، ط نهضة مصر ١٣٩٢هـ، وط الحلي.
- ١١٩ «أسد الغابة في معرفة الصحابة»، عز الدين بن الأثير أبي الحسن علي
 ابن محمد الجزرى توفى سنة ٣٠٠هـ، ط الشعب.
- ١٢٠ «إسعاف المبطأ»، للحافظ جلال الدين بن أبي بكر السيوطي توفي
 سنة ٩٩١هـ، ، ط دار إحياء الكتب.
- 171_ «الإشراف على مسائل الخلاف»، أبي محمد عبد الوهاب علي

- البغدادي المتوفى سنة ٤٢٢هـ.
- ١٢٢ «الإصابة في تمييز الصحابة»، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني المتوفى ٨٥٢هـ، ط نهضة مصر ١٩٧٢م.
 - 177- «الأعلام»، لخير الدين الزركلي، مطبعة كوستاتوماس ١٩٥٧م.
- ١٢٤ «إنسان العيون في سيرة الأمين والمأمون»، أبو الفرج علي بن ابراهيم ابن أحمد الحلبي، نور الدين ابن برهان الدين المتوفى سنة ١٠٤٤هـ. القاهرة ١٣٩٢هـ، يعرف بالسيرة الحلبية.
- ١٢٥ «البداية والنهاية»، للحافظ عماد الدين إسماعيل المعروف بابن كثير،
 المتوفى ٧٧٤هـ، ط٢ ١٩٧٧م، مكتبة المعارف.
- - ١٢٧ «بين الدين والفلسفة»، د. محمد يوسف موسى.
- ١٢٨ قاريخ ابن الوردي، عمر بن مظفر بن عمر الوردي المصرفي،
 المتوفي بحلب ٧٤٩هـ.
- ١٢٩ (تاريخ الخلفاء)، جلال الدين السيوطي _ تحقيق: محي الدين عبدالحميد _ ييروت المكتبة المعرفية ١٤٠٩ هـ.
- ۱۳۰ قاريخ الرسل والملوك، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري المترفى
 ۱۳۸۰هـ. ط دار المعارف بمصر ۱۳۸۷هـ.
- ۱۳۱ «التاريخ الصغير»، محمد بن إسماعيل البخاري، ط شاديان الاهور ۱٤٠٢هـ.
 - ١٣٢ اتاريخ بغداد)، للخطيب البغدادي.

 المسائر والراجع

 المسائر والراجع

 المسائر والراجع

 المسائر والراجع

 المسائر والراجع

 المسائر والراجع

۱۳۳ تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي، الجلال الدين بن أبي بكر السياط, المتوفى ٩١١هم، ط ٢ مروت ١٣٩٩هـ.

- YIBBON "DEGBIN ، "تدهور ومنقوط الإمبراطورية الرومانية لغيبون"، ۱۳۶ AND FALL OF THE ROMAN EMPIRE".
- ١٣٥ اتحفة المودود في أحكام المولود، شمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أبي بكر بن قيم الجوزية، توفى ٥٧٥ هـ، دار البيان ١٣٩١هـ.
- ١٣٦ وتهذيب الأسهاء والصفات، عيمي الدين أبي زكريا يجيى بن شرف ابن مرى النووى المتوفى سنة ١٧٦هـ، ط المعارف.
- ۱۳۷_ «تهذیب التهذیب»، لابن حجر أحمد بن علي بن حجر المتوفى سنة ۸۵۲هـ.
- ١٣٨ ١٩ الجرح والتعديل، أبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم ، توفي ٣٢٧هـ، مطبعة دار المعارف العبانية ، حيدر أباد الهند ١٣٧٧هـ.
- ١٣٩_ «جلاء العينين في محاكمة الأحمدين»، لابن الألوسي البغدادي، مطبعة المدنى بمصر ١٣٨١هـ.
 - ١٤٠ ـ دحسن المحاضرة في أخبار مصر والقاهرة، للسيوطي.
- 181 وحقوق المرأة في الزواج»، للشيخ محمد عمر الغروي، ط الاعتصام بمصر.
- 187 . «حقوق النساء في الإسلام (نداء للجنس اللطيف)»، محمد رشيد رضا، ط القاهرة.
- 127 . «حياة ابن تيمية»، للشيخ محمد بهجت البيطار، ط المكتب الإسلامي ددمشق ١٣٨٠هـ.

- - 180 «دائرة المعارف الإسلامية»، ط الشعب بمصر.
- ١٤٦ «الذيل على طبقات الجنابلة»، لأبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد ابن رجب المتوفى ٩٥٥هـ، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٧٢هـ.
 - ١٤٧_ (سفرالتكوين).
 - ١٤٨ «السيرة»، لابن إسحاق، ط دار الفكر ببيروت.
- ١٤٩ السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية، ابن تيمية، ط دار
 الكتاب العربي.
- ١٥٠ دشذرات الذهب في أخبار من ذهب، لأبي العماد الحنبلي المتوفى
 سنة ١٩٨٩هـ، ط دار الفكر.
- ١٥١ قالشريعة الإسلامية في الأحوال الشخصية، د. عبد الرحمن تاج،
 ط٢، القاهرة سنة ١٣٧٢هـ.
 - ١٥٢_ قطبقات الحفاظ)، للسيوطي، مطبعة الاستقلال سنة ١٣٩٣هـ.
- ١٥٣ قطبقات الحنابلة؟، أبي الحسين محمد بن أبي يعلي، طبعة السنة ١٩٣١هـ.
- ١٥٤ طبقات الشافعية الكبرى، لأبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي
 المتوفى سنة ٧٤٧هـ، ط أولى عيسى الحلبي .
 - 100_ «طبقات الفقهاء»، لأبي إسحاق الشيرازي ت٤٧٦هـ، ط العراق.
- ١٥٦ «الطبقات الكبرى»، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع بن سعد،

قائدة المصادر والمراجع ♦ • ♦

توفي سنة ۲۳۰ هـ، ط دار صادر بيروت.

- ١٥٧ «طبقات المعتزلة» ، للقاضي عبد الجبار.
- ١٥٨ (العبر في أخبار من غبر»، للذهبي توفي سنة ٧٤٨هـ، نشر دائرة
 المطبوعات والنشر، الكويت ١٩٦١م.
- ١٥٩ قالعقد الفريد؟، أبو عمر، أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي المتوفى سنة ٣٢٨هـ. ط ٢ القاهرة المطبعة الأزهرية سنة ٣٤٤٦هـ.
 - ١٦٠ الفتح المبين، بيروت دار الكتب العلمية سنة ١٣٩٨هـ.
- ١٦١ «العقود الدرية من مناقب ابن تيمية»، لابن عبد الهادي محمد ابن
 أحمد المتوفى سنة ٤٤٤هـ، تحقيق محمد حامد الفقى ط ١٩٣٨م.
- ۱۳۲ قضائل الصحابة، أحمد بن محمد بن حنبل ، ط ۱ بيروت، مؤسسة الرسالة ۱۶۰۳هـ.
- ١٦٣ (الفهرست)، الإبن النديم محمد بن إسماعيل بن النديم توفي سنة ٨٣٨هـ، المطبعة الرحمانية ١٣٤٨هـ.
- ١٦٤ الفوات الوفيات، لمحمد بن شاكر بن أحمد الكتبي، المتوفى سنة ١٦٤هـ، تحقيق محيى الدين عبد الحميد، ط النهضة المصرية.
- ١٦٥ «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، محمد بن عبد الحي اللكنوتي، ط
 أولى مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ.
- الفوائد الدرية في شرح منظومة الرحبية، لزين العابدين بن شوف
 الدين.
- ١٦٧ «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»، محمد على الشوكاني،
 مطبعة السنة المحمدية ١٣٨٠هـ.

٨ • ٩

١٦٦٨ «القول الحلبي في ترجمة الشيخ تقي الدين ابن تيمية الحنبلي»،
 لصفى الدين الحنفى البخاري.

- ١٦٩ «الكامل في التاريخ»، لابن الأثير، المطبعة العامرة بمصر سنة ١٢٩٠هـ.
- ١٧٠ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة
 الناس٤، إسماعيل بن محمد العجلوني، مكتبة التراث الإسلامي.
 - ١٧١ «لسان الميزان»، للحافظ ابن حجر، طحيدر أباد الهند.
 - 147- «مجموعة الرسائل والمسائل»، لشيخ الإسلام ابن تيمية.
- «المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل»، عبد القادر بن بدران،
 طالمنيرية.
- ١٧٤ «المرأة في الإسلام»، د. علي عبد الواحد وافي، ط ٢ دار نهضة مصر.
- المرأة في الإسلام بين الماضي والحاضر"، د. عبد الله شحاتة، ط
 الهيئة المصرية للكتاب.
- 1٧٦ «مزايات مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية»، محاضرة لفضيلة الشيخ صالح بن عبد العزيز بن محمد آل الشيخ.
- المعارج الوصول إلى معرفة أن أصول الدين وفروعه قد بينها الرسول،
 لشيخ الإسلام ابن تيمية، ط الخانجي بالمطبعة الشرقية بمصر
 ۱۳۲۳هـ.
- ۱۷۸ قالمعارف، لابن قتية الدينوري، أبي محمد عبد الله بن مسلم، توفي
 سنة ۲۷۱هـ، المطبعة الإسلامية بالأزهر صنة ۱۳۵۳هـ.
- ١٧٩ «المعرفة والتاريخ»، لأبي يوسف، يعقوب بن سفيان الفسوي،

قائمة المصادر والمراجع 🕴 • 🖣

المتوفى سنة ٢٧٧هـ ط مكتبة الدار بالمدينة .

- ۱۸۰ «المتنظم في تاريخ الملوك والأمم»، عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، ط۱ حيدر أباد اللكن، دائرة المعارف العثمانية ۵۷ ـ
 ۱۳۵۹ ـ
- ۱۸۱_ معجم الأدباء، لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي المتوفى ۲۲۲هـ.
 - ١٨٢ ـ "معجم البلدان"، لياقوت الحموى، مطبعة السعادة ١٣٢٤هـ.
 - ١٨٧٥ «معجم المؤلفين»، رضا كحالة، ط الترقى، دمشق ١٣٧٧هـ.
- ۱۸٤ (مقدمة ابن خلدون)، لعبد الرحمن بن محمد المشهور بابن خلدون، توفي سنة ۸۰۸هـ، ط مصطفى فهمي التي أخرجتها مطبعة التقدم سنة ۱۳۲۹هـ.
- ١٨٥ «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار المعروف بخطط المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي المتوفى سنة ٨٤٥هـ، ط بولاق ١٢٧٠هـ.
- ١٨٧ . ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان
 المتوفى سنة ١٨٦٧ هـ. مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٧ هـ.
- ۱۸۸_ «المواعظ والاعتبار في ذكر الخطط والآثار المعروف بخطط المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي المتوفى سنة ٥٨٤هـ، طولاق ١٢٧٠هـ.

• 1 ٩

۱۸۹ «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، لأبي عبد الله محمد عثمان الذهبي المتوفى سنة ٤٤٧هـ، ط دار إحياء الكتب العربية، عيسى الحلبي.

- ١٩٠ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أحمد بن محمد بن خلكان المتوفى سنة ٦٨١هـ، مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٦٧هـ.
 - سابعاً: المصادر الميدانية:
 - (١) سماحة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز.
 - (٢) سماحة العم الشيخ عبد العزيز بن صالح، عليه رحمة الله.
- (٣) سماحة الشيخ عبد الله بن محمد بن حميد رئيس الإشراف الديني على
 الحرم المكى، رحمه الله .
 - (٤) فضيلة الشيخ عبد الله بن عثمان بن أحمد النجران التويجري.
 - (٥) فضيلة الشيخ محمد بن عبد الرحمن بن قاسم.
 - (٦) فضيلة الشيخ حمود بن عبد الله التويجري، عليه رحمة الله.
 - (V) فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي رحمه الله.
 - (A) أ. دعيد العال أحمد عطوة ، عليه رحمة الله .

قائبة المصادر والبراجع

: ننبه:

لقد تم إعداد هذه الرسالة في المدة ما بين ١٣٩١ إلى ١٣٩٥هـ، وكنت أقوم بالبحث في مكتبات متعددة وأماكن متباعدة، منها المكتبة السعودية بالرياض، ومكتبة عارف حكمت بألمدينة المنورة، والمكتبة الظاهرية بدمشق، ودار الكتب الأمرية، ومكتبة كلية الشريعة والقانون بالأزهر، ومكتبة الشيخ علي صبحي المدني - رحمه الله - بالقاهرة، وكانت المعلومات الخاصة بكل مصدر غير كاملة، الأمر الذي أحوجني عند مراجعة الرسالة وتصحيحها وإعدادها للطباعة إلى تطبيق المعلومات على مصادر طبعت حديثاً حتى يتيسر الرجوع إليها لمن يقرأ هذا البحث.

والله من وراء القصد، وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد وعلى آله

۳۰ من شهر محرم الحرام ۲ ۱ ۱ ۱ هـ ۲۰/۲۸/ ۱۹۹۵م



التعريف بمن تولى إعداد مذه الرسالة

But we find their constitution of the constitu

التعريف بهن تولى إعداد هذه الرسالة

الاسم: معبد بن أهمد بن صالح الصالح:

ولد في ١٥ شعبان ١٣٦١هـ هـ ق ـ ٥ السنبلة ١٣٢٠ هـ ش ـ ٧٧ أغسطس (آب) ١٩٤٢م، بمدينة المجمعة، ونشأ وتلقى مبادىء العلوم بها. وتخرج في المدرسة الإبتدائية عام ١٣٧٧هـ، والتحق بمعهد الرياض العلمي في العام التالي، وتخرج فيه عام ١٣٧٦هـ، والتحق بكلية الشريعة في العام التالي وتخرج فيها عام ١٣٥٠هـ، بتقدير ممتاز، ونال درجة الماجستير في الفقه المقارن بالقانون من كلية الشريعة بالأزهر ١٣٨٥هـ، بتقدير ممتاز، ونال درجة المالمية (الدكتوراه) في الفقه المقارن عام ١٣٩٥هـ، بتقدير ممتاز مع مرتبة الشرف الأولى، وأوصت اللجنة بعليع الرسالة على حساب جامعة الأزهر وتبادلها مع الجامعات الأخرى.

حياته العلمية والعملية:

عمل مدرساً في معهد الرياض من عام ١٣٨١هـ وانتقل إلى كلية الشريعة عام ١٣٩٠هـ، ثم ترقى إلى درجة أستاذ مساعد عام ١٣٩٦هـ، ثم أستاذ مشارك، ثم تبوأ درجة الأستاذية في الفقه عام ١٤٠٦هـ.

- المجالس والهيئات العلمية:
- (١) عضو في المجلس العلمي بجامعة الإمام.
- (٢) عضو لجنة البحث والنشر، جامعة الإمام.
 - (٣) عضو لجنة حقوق الإنسان.

- (٤) عضو لجنة التعريف بالإسلام.
 - (٥) رئيس لجنة قصص الأطفال.
 - * الندوات والمؤتمرات:

شارك في العديد من المؤتمرات والندوات في داخل المملكة وخارجها، منها:

- ١ ندوة عن التشريح الجنائي وأثره في استتباب الأمن في المملكة عام
 ١٣٩٦هـ.
 - ٢_ مؤتمر الفقه الأول/ جامعة الإمام ٢٣ ـ ٢٨ ذي القعدة ١٣٩٧هـ.
 - ٣_ أسبوع الشيخ محمد بن عبد الوهاب/ جامعة الإمام ١٤٠٠هـ.
- 3 ـ ندوة عن الدفاع الاجتماعي في الشريعة الإسلامية/الرباط، المغربي
 العربي، رجب ١٤٠٢هـ.
 - ٥ _ المؤتمر الخامس للتربية/ القاهرة ١٤٠٧هـ.
- ٦ مؤتمر اتحاد الطلبة المسلمين في المملكة المتحدة في الأعوام ١٣٩٦،
 ١٣٩٨ ، ١٤٠٤ ، ١٤٠٨ هـ.
- ٧_ مؤتمر التوجيه الإسلامي للعلوم بالتعاون مع رابطة الجامعات الإسلامية
 وجامعة الأزهر. ربيع الثاني ١٤١٣هـ.
- ٨٥ ندوة بعنوان دعم دور الأسرة في مجتمع متغيرة بالمنامة/ البحرين في ١٢
 ١٢/٥/٦/١٥هــ.
- ٩_ ندوة عن دور الجامعات الإسلامية في مواجهة التحديات في القرن
 الحادي والعشرين على هامش مؤتمر رابطة الجامعات الإسلامية،
 القاهرة، شهر ذي القعدة ١٤١٥هـ.

الإنتاج العلمي:

- يتمثل الإنتاج العلمي في الآتي:
- ١- كتاب الطفل في الشريعة الإسلامية تنشئته، حياته، حقوقه التي كفلها الإسلام.
 - ٢ الشريعة الإسلامية ودورها في مقاومة الانحراف ومنع الجريمة.
- التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية ودوره في حماية المال العام والخاص.
 - إلى التكافل الاجتماعي في الشريعة الإسلامية.
 - ٥ أمة في رجل . . الإمام المجدد ابن تيمية .
 - آ فقه الأسرة عند الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية في الزواج وآثاره.
 - أما الأبحاث المنشورة فمنها:
 - ١ _ أحكام التسعير في الفقه الإسلامي/ مجلة البحوث الإسلامية العدد ٤ .
 - ٢ مساوىء الزواج من الأجنبيات/ مجلة البحوث الإسلامية العدد ١٠.
 - ٣ موقف الشريعة من نكاح التحليل/ مجلة البحوث الإسلامية العدد ١٥.
 - ٤_ مجال عمل المرأة في الإسلام/ مجلة البحوث الإسلامية العدد ١٧.
 - ٥ دراسة في المعاملات المصرفية/ مجلة البحوث الإسلامية العدد ١٨.
- ٦ الزكاة وأثرها في تحقيق التكافل الاجتماعي/ مجلة مركز البحوث بجامعة الإمام العدد٣.
 - ٧_ متعة المطلقة في الفقه الإسلامي/ مجلة أضواء الشريعة العدد ٩.
 - ٨ الطفل في نظر الشريعة الإسلامية/ مجلة أضواء الشريعة العدد ١١.
- ٩_ المصادر الأصلية والتبعية للشريعة الإسلامية وقواعد الفقه فيها وبيان

- قدرتها على حل مشكلات المجتمع المعاصر/مجلة جامعة الإمام، العددالثاني عام ١٤١٠هـ.
 - ١ _ حقوق المطلقة المالية/ المجلة العربية العدد ٧٧، ٧٣ عام ٤٠٤هـ.
 - ١١ ـ اللحوم المستوردة/ المجلة العربية .
- ١٢ ـ المسجد وأثره في حياة الأمة/مجلة هدى الإسلام، وزارة الأوقاف بالأردن، العدد الثامن ـ شعبان ١٤٠٥هـ، ونشر في مجلة الصراط المستقيم في بريطانيا باللغتين الإنجليزية والأوردية.
- ١٣ مقومات التربية الإسلامية كما جاءت في الكتاب والسنة عند علماء الإسلام. (قدم للمؤتمر الخامس للتربية الإسلامية بالقاهرة مطبوع ضمن أبحاث المؤتمر).
 - ٤١ _ عقد المضاربة/ مجلة جامعة الإمام العدد ٩ _محرم ١٤١٤هـ.
 - ١٥ الدعوة إلى الله . . . منهجها ومقوماتها، مجلة البحوث العدد ٣٦.
- ٦١ الوصايا العشر كما جاءت في سورة الأنعام _مجلة البحوث العدد ٤٢. ونشرت في مجلة الصراط المستقيم في بريطانيا (باللغتين الإنجليزية والأوردية). وفي جريدة الشرق الأوسط/ العدد ٥٣٢٥، ٥٣٣٥.
- ١٧ ـ الحج. . المؤتمر الجامع لمعاني التوحيد والأمن والمساواة ـ جريدة
 الرياض العدد ١ ٨٧٥ شهر ذي الحجة ١٤١٢هـ.
- ١٨ الشريعة تصون المرأة وتحمي حقوق المطلقة مجلة هدى الإسلام
 بالأردن العدد ١٠ المجلد ٣٠ السنة ١٤٠٦هـ.
- ١٩ الزواج ودوره في حفظ الصحة وسلامة المجتمع _ جريدة الشرق
 ١١ الأوسط، العددان ٥٣٧٩ ، ٥٣٨١ .

- ٢٠ السنة النبوية ومكانتها في التشريع _ جريدة الشرق الأوسط، العدد ٥٣٧٧.
- ٧١ ـ الخروج عن الغاية من مشروعية الحج خروج عن الإسلام ـ مجلة الدعوة .
- ٢٢ أصول الإيمان كما جاءت في سورة العصر _ المجلة الثقافية بلندن،
 العدد ٥ السنة الأولى رجب ١٤١٥هـ.
- ٣٦ شريعة الإسلام تحمي المجتمع من الإجرام مجلة الأمن ، العدد ٣٩ شعبان ١٤١٣ هـ.
 - ٢٤ تطبيق الأحكام الشرعية وأثره في استتباب الأمن مجلة الأمن.
- ٢٥ من حطب الليل عرض ونقد كتاب معالي أ. د. عبد العزيز الخويطر المجلة العربية العدد ١٦٨ محرم ١٤١٢هـ.
- ٢٦ ـ الشريعة الإسلامية وأثرها في الوقاية من الجريمة مجلة الحرس الوطني .
- ٢٧ _ حكم الإسلام على وثيقة مؤتمر السكان المنعقد بالقاهرة _ نشر في مجلة
- الصراط المستقيم باللغتين الإنجليزية والأوردية _ ونشر في رسالة المؤسسة الإسلامية في لستر باللغتين العربية والإنجليزية.
- ٢٨ دور الأسرة المسلمة في مجتمع متغير، مطبوع ضمن أبحاث الندوة المنعقدة في البحرين جمادي الثانية ١٤١٥هـ.
 - ٢٩ ـ دور الجامعات الإسلامية في مواجهة التحدي.

- الأبحاث والكتب ما هو تحت الطبع:
 - ١ ـ الملكية وحقوق الارتفاق.
- ٢- التوجيه الإسلامي للخدمة الاجتماعية وتقويم تطبيقاتها الحالية في عالمنا
 الإسلامي في ضوء هذا التوجه.
 - ٣- الإسلام يمنح المرأة الحرية في اختيار الزوج.
 - ٤ عقد الاستصناع وأثره في تنشيط الحركة الاقتصادية.
 - ٥ _ عقد المسلم ودوره في التنمية الاقتصادية .
 - ٦ _ الزواج ودوره في حفظ الصحة وسلامة المجتمع.
 - ٧- المشكلات الطبية الفقهية.
 - ٨ حقوق المرأة في الإسلام.
 - ٩ _ توجيهات شرعية في العلاقات الزوجية .
 - ١٠ ـ سبيل الدعاة إلى الله.

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

